

---

# التقرير السنوي 2017

جوان 2018



---

كلمة المحافظ



## كلمة المحافظ

شهد الاقتصاد التونسي تقدما ملموسا في نسق النمو في سنة 2017 حيث بلغ نسبة 1,9% ، وهي نتيجة تناهز ضعف النسبة التي تحققت في سنة 2016. بيد أنه وعلى الرغم من هذا الدعم، فإن وتيرة انتعاشة النشاط الاقتصادي لا تزال ضعيفة، سبع سنوات بعد الثورة، وذلك بالنظر إلى التحديات في مجال التنمية الشاملة وإحداث مواطن الشغل والتحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية.

وفي المقابل، لا بد من ملاحظة أن النمو قد حقق تحسنا نوعيا بالمقارنة مع السنوات السابقة، يتمثل في تراجع مساهمة الخدمات غير المسوقة لفائدة القطاعات المنتجة، لاسيما الفلاحة والصيد البحري والصناعات المعملية والخدمات المسوقة. ويبدو أن هذا التغير الإيجابي قد توطد منذ بداية سنة 2018 بفضل الموسم السياحي الواعد الذي استعادت مؤشراته عافيتها، والموسم الفلاحي المرضي وانتعاشة صادرات الصناعات المعملية، الأمر الذي تأكد من خلال انتعاشة النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من سنة 2018 والذي سجل نموا قدره 2,5% بحساب الانزلاق السنوي.

غير أن مثل هذه الانتعاشة لا تزال هشّة جراء استمرار مواطن الضعف المرتبطة بالخصوص بانزلاق عجز الميزانية والمدفوعات الجارية (6,1% و 10,2% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي في نهاية سنة 2017) والمقترن بتصاعد الضغوط التضخمية (7,7% في موفى شهر ماي 2018 مقابل 6,4% في نهاية سنة 2017 و 4,2% في موفى سنة 2016) التي أضرت انعكاساتها الخطيرة بالوضعية النقدية والمالية للبلاد وكذلك بقدرتها على تعبئة موارد التمويل الضرورية ، سواء في السوق الداخلية أو في الأسواق الخارجية.

ومازالت هذه الاختلالات، التي فاقم بعضها البعض لتزداد حدة عاما تلو الآخر، تضرر بالنشاط الاقتصادي مع تواصل تراجع الإنتاجية الجمالية للعوامل، وهو ما من شأنه أن يؤثر بشكل متزايد على الموارد الذاتية لميزانية الدولة.

ومن جانبه، استمر القطاع الخارجي في التدهور جراء نقص العرض على مستوى التصدير من ناحية، والنسق المتسارع للواردات من ناحية أخرى. وبالفعل، فإن تراجع الاحتياطيات من العملة الأجنبية وارتفاع التداين الخارجي (63,5% من إجمالي الدخل الوطني المتاح في نهاية سنة 2017) وخاصة الدين العمومي، إضافة إلى الانخفاض المتزايد لسعر صرف الدينار، تمثل في الواقع نتائج حتمية لهذا التطور.

وأمام هذا الوضع، لا مناص من اتخاذ القرارات الملائمة التي من شأنها وضع حد لتتابع الأحداث السلبية وبشكل عاجل قصد معاضدة مسار النهوض بالاقتصاد على أسس سليمة، لاسيما وأن كل تأجيل، في هذا الطور، للإصلاحات الضرورية سيؤدي حتما إلى مزيد تفاقم الوضع الاقتصادي ويجعل من تفعيل أية خطة مستدامة للتصحيح أمرا أكثر صعوبة.

وفي هذا الصدد، ستساهم مختلف الإجراءات الجبائية المتخذة في إطار قانوني المالية بعنوان سنتي 2017 و2018 بالتظافر مع التحكم في النفقات، في التخفيف من حدة الاختلالات على مستوى الميزانية وذلك على الرغم من تباين وجهات نظر المتعاملين الاقتصاديين تجاهها. ويتعين طمأنة هؤلاء المتعاملين والمستثمرين المحتملين من خلال توضيح الرؤية على الصعيد الجبائي قصد تحسين مناخ الأعمال الذي يعاني أصلاً من سلسلة التصنيفات السلبية المطبقة على البلاد، لاسيما في مجال منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن التخفيض في الترفيم السيادي، المقرر من قبل وكالات الترفيم المالي.

وفي ظل هذا السياق، لجأ البنك المركزي إلى اعتماد سياسة حذرة في مجالي النقد والصراف قصد مجابهة موجات الضغوط المتكررة الناجمة عن ضرورة الموازنة بين أهداف متباينة، والتي تستدعي في الآن ذاته المتابعة الدقيقة لمكونات النقد وسير الأسواق والحفاظ على الاحتياطيات من العملة الأجنبية في مستوى يتيح استمرارية المعاملات في هذه الأسواق وضمان الإيفاء بتعهدات البلاد بعنوان العمليات التجارية والمالية مع الخارج.

كما تم اللجوء بصفة مطردة إلى السياسة النقدية قصد تغطية حاجيات البنوك من السيولة، المتأثية من المتعاملين الاقتصاديين أو من الخزينة العامة على حدّ السواء، وكذلك التدخل النشط في سوق الصراف لتمويل الواردات الاستراتيجية ومنها الطاقة على وجه الخصوص. وفي الواقع، فإن القطاعات التصديرية وخاصة منها تلك المرتبطة بالصناعات الاستخراجية لم تقدم المساهمة المرتقبة لإعادة تكوين الاحتياطيات من الصراف.

وقد أدت التدخلات المكثفة للبنك المركزي قصد تعديل السيولة، في نهاية المطاف، إلى ازدياد حجم إعادة التمويل المسند للجهاز المصرفي بنسق متسارع وإلى تراجع الاحتياطيات من العملة الأجنبية. وقد ساهم انخفاض سعر صرف الدينار الناجم عن ذلك في تأجيج الضغوط التضخمية التي من المتوقع أن تواصل مسارها التصاعدي خلال الأشهر المقبلة. وعلى هذا الأساس ووفقاً للمعطيات المتوفرة والمؤشرات الاستباقية للبنك المركزي، يبدو من المرجح أن يظلّ التضخم في مستويات مرتفعة بحلول موفى السنة الحالية.

وفي هذا السياق، فإن السياسة النقدية للبنك المركزي التي تتمثل مهمتها الرئيسية في تأمين استقرار الأسعار وذلك من خلال التعديل الملائم للسيولة في الاقتصاد، تسهر في ظل هذا الوضع الاقتصادي على ترسيخ التوقعات التضخمية لدى المتعاملين الاقتصاديين ولدى العموم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه من خلال اعتماد إجراءات احترازية تحسباً للضغوط التضخمية (الترفيغ في نسبة الفائدة الرئيسية في أربع مناسبات ما بين سنتي 2012 و2014)، ساهم البنك المركزي في انفراج الأسعار عند الاستهلاك المسجل في سنة 2016 وهي السنة التي تم خلالها احتواء التضخم في مستوى 3,7٪ في المعدل مقابل 5,8٪ في سنة 2013.

وفيما يتعلق بسنة 2018، لا بد من الملاحظة أن عودة التضخم للظهور وتموقعه في مسار تصاعدي يعود جزئياً إلى عوامل ظرفية على غرار تضخم كتلة الأجور وتأثير الإجراءات الجبائية المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2018 وارتفاع الأسعار الدولية (المواد الأولية والطاقة، إلخ). كما ساهمت في ذلك وإلى حد كبير عوامل هيكلية تتمثل في ضعف الإنتاجية وانخفاض سعر صرف الدينار تبعاً للتصاعد المتواصل للعجز التجاري. وبالتالي، يعدّ التصدي للتضخم تحدياً رئيسياً أمام السلطة النقدية بما أنه يؤثر على مداخيل وادخار الأسر، بما في ذلك الطبقة الوسطى، وكذلك على آفاق استثمار المؤسسات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة وتبعاً لذلك على انتعاشة النمو.

وعلى هذا الأساس ومن خلال قيامه بالترفيه في مناسبتين وبصفة ملموسة في نسبته الرئيسية (75 نقطة و100 نقطة أساسية) لتبلغ 6,75% خلال النصف الأول من سنة 2018، أعرب البنك المركزي عن عزمه على مجابهة هذا التحدي من خلال العمل على التقليل في الفارق بين نسبة الفائدة والتضخم وبالتالي في نسبة الفائدة الحقيقية السالبة، مع إدراكه للتأثيرات غير الملائمة على المدى القصير التي قد تنجم عن مثل تلك القرارات.

بيد أنه يتعين لفت الانتباه إلى أن التحكم في التضخم، الذي يعود بالخصوص إلى اختلالات هيكلية، لا يقتصر فقط على السياسة النقدية حيث أنه يستدعي، من وجهة نظرنا، تفعيل سياسات مشتركة تكون استباقية ونشطة، قادرة على التحكم في انزلاق التوازنات المالية. ولهذا الغرض، فإن مساهمة أكثر فعالية للسلطات العمومية تعدّ ضرورية أكثر من أي وقت مضى قصد إعادة توجيه نفقات ميزانية الدولة، بالتوازي مع سياسة تطهير مسالك التوزيع وتحقيق استقرار على مستوى عرض السلع والخدمات.

ومع احتلاله موقع الصدارة ضمن أولويات السلطة النقدية، فإن استهداف التضخم يجب أن يندرج في سياق أوسع نطاقاً حيث أن التحدي الرئيسي مازال يتمثل في تعزيز انتعاشة النمو الاقتصادي المستجد. بيد أن التسريع في وتيرة الانتعاشة أمر أكثر من ضروري، بهدف الارتقاء بها في أفق مقبول إلى مستوى أعلى يمكن من التخفيض بشكل مستدام في نسبة البطالة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، بما يستدعي تفعيل برنامج اقتصادي يستهدف النمو.

ومن هذا المنطلق، اعتمد البنك المركزي خلال السنة المنقضية سياسة تدخل نشيطة مع السهر على التصدي للتأثيرات المخلة بالاستقرار على الأسعار وعلى الجهاز المالي والمترتبة عن الظرف الاقتصادي غير الملائم والمتقلب. وقصد الحفاظ على مخزون الموجودات من العملة الأجنبية، تم التدخل في سوق الصرف وفقاً لعوامل السوق وذلك من خلال السهر على تزويدها بصفة ملائمة، ودون تأثير يذكر على تطوّر سعر صرف الدينار.

وفي جانب متوازي، مثل الاستقرار المالي الذي يشكل بعدا جوهريا بالنسبة لقيادة السياسة النقدية، موضوع اهتمام خاص وذلك من خلال متابعة نشاط ومؤشرات مردود القطاع المالي. وبالفعل، كشفت الرقابة الحذرة الكلية في هذا الإطار عن احتداد مواطن الضعف للقطاع نتيجة الضعف البين للدخار الوطني الذي واصل بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة للاقتصاد، التأثير بشدة على سيولة الجهاز المالي.

وعلى إثر ذلك وبهدف الحفاظ على بيئة مالية ملائمة للاستثمار، قام البنك المركزي مؤخرا بتعديل سياسته لإعادة التمويل من خلال توفير سيولة أكثر استقرارا للجهاز المصرفي، تكون مخصصة لإعادة تمويل القروض المسندة للمشاريع المنتجة الجديدة التي تم إحداثها من قبل الشركات الصغرى والمتوسطة، وذلك بهدف تحفيز النهوض بالاستثمار.

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمتابعة إصلاح حوكمة الجهاز المالي، وضع البنك المركزي هدفا يتمثل في التقارب تدريجيا مع المعايير الدولية. وعلى هذا الأساس، سيساهم إحداث أدوات مثل صندوق ضمان الودائع البنكية واعتماد وضعية "المقرض الملاذ الأخير" في إرساء سياسة نقدية أكثر استقلالية عن طريق تعزيز آليات تمريرها وهو ما سيمكن من العمل بشكل أكثر فاعلية على تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في استقرار الأسعار والاستقرار المالي.

ومن جهة ثانية وعلى الصعيد الاحترازي الجزئي، يشكل تعزيز الرقابة المصرفية وخاصة على المستوى الترتيبي من خلال التفعيل التدريجي لمنظومة بازل المتعلقة بتقييم وتغطية المخاطر لاسيما تلك المرتبطة بالسوق، خطوة هامة نحو التقارب مع المعايير الدولية في هذا المجال. وعلى هذا الأساس، من شأن الانتقال نحو رقابة مصرفية تركز على المخاطر أن تمكن من مزيد تكريس ثقافة التقييم الذاتي والإدارة الذاتية للمخاطر وهو ما سيمهد الطريق في المستقبل القريب إلى تدعيم الأسس المالية للقطاع المصرفي. وفي نفس هذا السياق، سيتم وفقا لأحكام القانون البنكي إرساء منظومة ملائمة لتطوير المالية الإسلامية، استنادا للمعايير الدولية في هذا المجال.

وفي جانب آخر ومن منظور أشمل، يظل البنك المركزي واثقا من أن تعافي الاقتصاد الوطني يمر حتما عبر القطع الجذري مع العرافيل المؤسساتية والترتيبية ومع الاختلالات التي ما انفكت تدهور مناخ الأعمال وتعيق مبادرات المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما تلك المتعلقة بباعثي المشاريع المبتكرة من الشباب والمنطوية على آفاق واسعة لخلق مواطن الشغل واقتحام أسواق تصدير جديدة.

وعلى هذا الأساس، من الضروري لفت الانتباه إلى أن العالم يمر اليوم بتحولات جذرية، حيث أن النسق المتسارع للابتكارات التكنولوجية يشكل تهديدا بتعمق شديد وغير قابل للتدارك للفجوة المعرفية بين الأطراف الاستباقية التي تؤيد التغيير وتلك المترددة بشأنه. وبناء على ذلك، تقع على عاتقنا كبنك مركزي



مسؤولية الاضطلاع بدور رائد في هذا الانتقال التكنولوجي عن طريق التشجيع عليه مع ضمان توفر إطار آمن ونزيه.

وبالفعل، فإن العملة الرقمية وتكنولوجيا بلوكشاين التي تركز عليها، فضلا عن التطورات الثورية الماثلة في مجال "تكنولوجيات المالية (Fintech)" تشكل تحديات بالنسبة للسلط التعديلية والرقابية التي شرعت في فهم هذه الرهانات الجديدة والتفكير بشأنها. ويتمثل هدف البنك المركزي في مواكبة هذه التطورات وحماية المتعاملين الاقتصاديين والجهاز المالي من المخاطر التي قد تنجم عن هذه التكنولوجيات (مثل غسل الأموال والتهرب الجبائي وجرائم الاحتيال التي قد تنشأ عن أنشطة "تكنولوجيات المالية" مثل التمويل الجماعي - Crowdfunding)، لكن دون إعاقة النفاذ إلى هذه الثورة التكنولوجية أو عدم الاستفادة من جوانبها الإيجابية.

ووعيا منه بما قد تتيحه هذه التكنولوجيا من تحولات عميقة، حرص البنك المركزي التونسي على تنظيم قمة إفريقية حول تكنولوجيا البلوكشاين في شهر ماي الماضي.

وقد مثلت هذه القمة فرصة لإظهار بعد آخر للبنك المركزي وهو بعد يتطلع للمستقبل ويمكن من خلق الفرص، بما يمهد الطريق لقطاعات جديدة للتنمية والنمو، على خلفية ما تم إنجازه منذ بضعة أشهر بخصوص برنامج الحد من التعامل نقدا "Decashing".

وفي خضم هذه الديناميكية الجديدة، يعمل البنك المركزي على إرساء مختبر لديه يتعلق بتكنولوجيات المالية ليشمل أوساط هذه التكنولوجيات والجامعات التونسية والباحثين والأطراف الفاعلة الهامة وذات السبق في مجال تكنولوجيات المعلومات. وسيمكن هذا المختبر لليقظة التكنولوجية من فهم هذه التكنولوجيات والتحكم فيها بطريقة أفضل ومن تأهيل مختلف المصالح المعنية للبنك المركزي ومن إطلاق مشاريع فعلية من شأنها الارتقاء بالنظام البنكي والمالي لتونس إلى أعلى المستويات.

ويعتبر البنك المركزي أن القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة (start-up Act) يعدّ عامل تغيير جوهري حيث انخرط فيه بشكل كامل لتفعيل دوره كرافعة حقيقية لتطوير المؤسسات المبتكرة، إذ من شأن تأثيراته الإيجابية أن تشمل كافة قطاعات النشاط.

ومن المؤكد أن هذه الديناميكية سيكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد وخاصة القطاعات المجددة وذات القيمة المضافة العالية حيث أنها تساهم من جهة في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لفائدة هذه القطاعات ومن جهة أخرى في التشجيع على التشغيل والتخفيف ولو جزئيا من هجرة الكفاءات التونسية.

ويتعين أن يندرج النهوض بالمؤسسات في إطار مسار يهدف إلى تعافي مناخ الأعمال من جانب مكوناته الاقتصادية ولكن بالخصوص من حيث بعده المتعلق بالاستقرار السياسي والاجتماعي والذي تم التطرق إليه مرارا في تقارير وكالات التقييم المالي.

وفي هذا السياق، تشير المرجعيات المستفادة من التجارب الحديثة أو حتى القديمة للبلدان الصاعدة التي نجحت في تحقيق انتقالها السياسي والاقتصادي وكذلك واقع المحيط الاجتماعي والسياسي الوطني، إلى المحاور الأساسية التي يركز عليها مسار الإصلاحات. ويتعلق الأمر في المقام الأول بالتطهير المالي للقطاع العمومي، سواء بالنسبة للإدارة أو المؤسسات، المقترن بسياسة اجتماعية أكثر استهدافا وإنصافا حتى يتسنى توفير حيز مالي على مستوى ميزانية الدولة لفائدة الاستثمارات المنتجة، وثانيا بتدعيم القطاع المالي وتعصيره لضمان تعبئة الادخار والتمويل الملائم للاستثمار والنمو، فضلا عن النهوض بالمبادرة الاقتصادية عن طريق إصلاح المنظومة القانونية والتشريعية وتبسيط الإجراءات الإدارية بالنسبة للمؤسسات واعتماد نظام حوكمة يركز على إدارة المخاطر وفقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية وأخيرا، تعزيز التعاون الدولي الذي يتيح الدعم الضروري لتعزيز الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط واندماجه في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد واصل تعاونه الوثيق مع صندوق النقد الدولي حتى يؤمن، بالاشتراك مع سلطات البلاد، إنجاح البرنامج الحالي المدعوم بتمويلات هامة لفائدة الخزينة. ويضطلع هذا التعاون بدور جوهري، ليس فقط من ناحية تطوير القدرات التحليلية والعملية للبنك المركزي، بل يمثل كذلك دعامة قيمة للبلاد في مجال النفاذ للموارد المالية الخارجية واستكمال الإصلاحات الهيكلية الضرورية، ويتعين بالتالي تعزيزه.

وانطلاقا من الحاجة الملحة للحد من تفاقم التداول النقدي وبالتالي من تأثير تصاعد الاقتصاد الموازي على الادخار والسيولة المصرفية وبهدف النهوض بالاندماج المالي وتيسير تملك الاقتصاد المنظم لمصادر النمو والتحكم في المجال النقدي والمالي من قبل الهيئات المختصة في الدولة، سيقوم البنك المركزي بتسريع برنامج "الحد من التعامل نقدا" (Decashing) الذي وقع إطلاقه بمشاركة وثيقة مع كافة الأطراف الفاعلة والمتمثلة في الإدارة والقطاع العمومي والقطاع المالي ومديري أنظمة الدفع ومتعاملي الاقتصاد الرقمي ومستخدمي "تكنولوجيات المالية". وستتمحور هذه المقاربة التي تندرج في إطار استراتيجية شاملة لرقمنة الاقتصاد حول إصلاح أنظمة ووسائل الدفع من خلال النهوض بالمدفوعات الإلكترونية (عن طريق الهاتف الجوال أو عبر الأنترنت، إلخ)، وفقا للمعايير الدولية التي تجمع بين النجاعة والسلامة والتحكم في التكاليف.

وفي جانب مواز وبهدف مجابهة الاختلالات الهيكلية للقطاع الخارجي، فإن البنك المركزي حريص على تعزيز التعاون مع السلطات المعنية قصد تعبئة الموارد المتوفرة من العملة الأجنبية وتوجيهها

نحو القطاع المالي وهو ما يستوجب التسريع بإصدار القانون المتعلق بالعمو عن مخالفات الصرف والإرساء الفعلي لمكاتب الصرف.

كما تتعين في نفس الوقت مراجعة تشريع الصرف بشكل معمق بالتشاور مع السلطات والمهنيين بهدف مزيد الانفتاح على الخارج وذلك لفائدة المقيمين وغير المقيمين على حد سواء، مؤسسات كانوا أو أفرادا. ويتعلق الأمر بالسهر على التحديد الدقيق للإجراءات المناسبة التي يتعين اعتمادها سواء على مستوى العمليات الجارية أو تلك المتعلقة بحساب رأس المال، من أجل المساهمة في تحفيز التدفقات الواردة من العملات الأجنبية عن طريق المرافقة الملائمة لمصدري السلع والخدمات ودعم تدويل المؤسسات التونسية. ومن الضروري كذلك تعزيز جاذبية الموقع التونسي للاستثمارات الأجنبية بهدف الارتقاء بها إلى مستوى أعلى بما يعكس واقع الإمكانيات الحقيقية للبلاد.

ومن هذا المنظور، فإن البنك المركزي ومع العمل على تدعيم أعماله المتعلقة بمهامه وعلى رأسها استقرار الأسعار وذلك من خلال إعادة هيكلته بصفة معمقة وتعزيز قدراته، سوف يعتمد قريبا خطة استراتيجية تمتد على عدة سنوات و تستهدف تحديد الوسائل والموارد التي يتعين تفعيلها قصد تأمين انتقال نوعي والارتقاء إلى مرتبة البنوك المركزية العصرية، بما يمكن من الاضطلاع بمهامه بالنجاعة المطلوبة وفقا لنظامه الأساسي الجديد المحدد ضمن القانون عدد 35 لسنة 2016.

مروان العباسي

المحافظ

20 جوان 2018



# الفهرس

كلمة المحافظ	
	الجزء الأول : التقرير الاقتصادي
7	الباب الأول : المحيط الدولي
7	1-1 الطرف الاقتصادي
17	2-1 أسواق رؤوس الأموال
19	3-1 الأسواق الدولية للصرف والذهب
21	4-1 أسعار المواد الأساسية
27	الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
27	1-2 لمحة عامة
31	2-2 التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي
34	3-2 الطلب الجملي
36	4-2 هيكل الاستثمارات وتمويلها
39	5-2 سوق الشغل والأجور
44	6-2 المالية العمومية
51	7-2 التدابن الكلي
57	الباب الثالث : المدفوعات الخارجية
57	1-3 ميزان المدفوعات
80	2-3 الوضع الخارجي الجملي
90	3-3 تطور مؤشرات القدرة التنافسية
95	الباب الرابع : النقد والقرض والسياسة النقدية
95	1-4 النقد ومصادر الإحداث النقدي
105	2-4 السياسة النقدية
122	3-4 السياسة النقدية والتضخم
134	4-4 توزيع القروض
145	الباب الخامس : نشاط واستغلال البنوك والمؤسسات المالية
146	1-5 البنوك المقيمة
151	2-5 مؤسسات الإيجار المالي
152	3-5 البنوك غير المقيمة
155	4-5 بنوك الأعمال
155	5-5 مؤسسات إدارة الديون
159	الباب السادس : السوق المالية
161	1-6 تمويل الدولة والاستثمار
164	2-6 سوق البورصة
166	3-6 نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

الجزء الثاني : أنشطة البنك المركزي	
171	الباب الأول : نشاط الرقابة
175	الباب الثاني : التنظيم وأنظمة المعلومات
175	1-2 إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات
175	2-2 الإدارة الالكترونية للمراسلات والوثائق ونظام الأرشفة الالكترونية
176	3-2 مشروع سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل
176	4-2 التطور التكنولوجي والوظيفي لتطبيقات المهن للبنك
177	5-2 تأهيل البنى الأساسية للمعدات والشبكات والسلامة
178	6-2 إدارة المخاطر
179	الباب الثالث : التعاون الدولي
179	1-3 التعاون المالي مع المؤسسات النقدية
180	2-3 مشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها المؤسسات النقدية الدولية والإقليمية
181	3-3 التعاون والمساعدة الفنية
185	الباب الرابع : الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي
185	1-4 إدارة وتنمية المسار الوظيفي
189	2-4 سياسة الأجور
189	3-4 السياسة الاجتماعية
191	الباب الخامس : أنظمة الدفع والتداول النقدي
191	1-5 أنظمة الدفع ووسائله
196	2-5 الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها
199	3-5 التداول النقدي
205	الباب السادس : نشاط فروع البنك المركزي التونسي
205	1-6 العمليات بالدينار
207	2-6 العمليات بالعملات الأجنبية
210	3-6 العمليات اللامركزية
210	4-6 معالجة أجور موظفي الدولة
213	الباب السابع : التصرف في الاحتياطات الدولية
213	1-7 تطور الاحتياطات
214	2-7 أداء الاحتياطات
215	3-7 تحليل المخاطر
219	الباب الثامن : تحليل الوضعية المالية والنتائج
219	1-8 تحليل الوضعية المالية
225	2-8 تحليل النتائج
233	الجزء الثالث : القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

# الجزء الأول

---

## التقرير الاقتصادي





# الباب الأول : المحيط الدولي

## 1-1 الظرف الاقتصادي الدولي

اتسمت سنة 2017 بانتعاشة اقتصادية متزامنة شملت الاقتصاديات العالمية الكبرى. وتأكدت الانتعاشة، على وجه الخصوص، في الاقتصاديات المتقدمة التي تدعم نشاطها من خلال مواصلة اعتماد سياسات نقدية تيسيرية والتي وفّرت الشروط المالية الضرورية للانتعاش، فضلا عن ديناميكية الطلب الداخلي وخاصة الازدياد الملحوظ للاستثمار والتشغيل.

كما كان النمو متماسكا في أغلب الاقتصاديات الصاعدة، حيث أنها استفادت من الطلب الداخلي الملائم الذي حفزه استئناف النشاط في البلدان المصنعة وارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأولية.

وعلى هذا الأساس، ارتفعت نسبة نمو الاقتصاد العالمي بنصف نقطة مائوية بين سنة وأخرى لتبلغ 3,8٪، أي أعلى مستوى يتم تحقيقه منذ سنة 2011.

بيد أن هذه الانتعاشة لم تنعكس إلا جزئيا على سوق الشغل، لاسيما في البلدان المتقدمة التي انخفضت فيها نسبة البطالة بشكل ملحوظ (5,7٪ مقابل 6,2٪ قبل سنة) وخاصة في أوروبا، فيما عرفت تطورات متباينة في البلدان الصاعدة والنامية. وإجمالا، سجلت نسبة البطالة في العالم ارتفاعا طفيفا (5,6٪ مقابل 5,5٪).

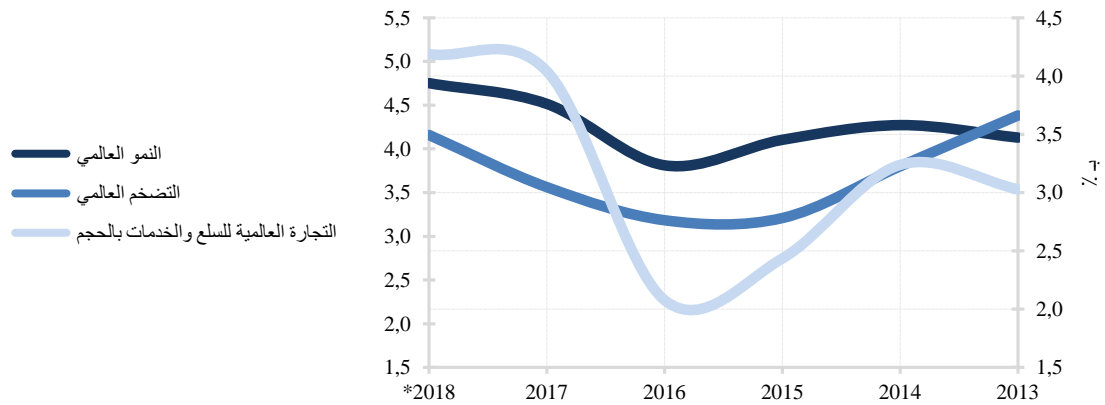
وسجلت التجارة العالمية للسلع والخدمات، من جانبها، انتعاشة ملحوظة (4,9٪ مقابل 2,3٪) وذلك على أساس تدعم كل من التدفقات التجارية في آسيا والواردات في أمريكا الشمالية.

وفيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية، فقد برهنت عن صلابتها في مواجهة الشكوك السياسية (المفاوضات حول البريكسيت وعدم وضوح الرؤية بشأن السياسة المستقبلية للميزانية في الولايات المتحدة فضلا عن التوترات الجيوسياسية المستمرة)، حيث استفادت من النمو الاقتصادي المتماسك والتضخم المعتدل والضخ المكثف للسيولة من قبل البنوك المركزية. وبالفعل، تدعمت أسعار السندات بشكل ملحوظ في جميع أنحاء العالم، على غرار مؤشر داو دجونز الذي ارتفع بنسبة 25,1٪ خلال السنة قيد الدرس ليتجاوز للمرة الأولى عتبة 24.000 نقطة في شهر ديسمبر وذلك بدفع من الإصلاح الضريبي الأمريكي المعلن عنه خلال نفس الشهر. كما سجل مؤشر نازداك للقيم التكنولوجية ارتفاعا بـ 28,2٪. أما بالنسبة للبورصة اليابانية، فقد بلغ مؤشر نيكاي، رغم الأداء السيء في بداية السنة، أعلى مستوى له منذ 25 عاما مع تسجيل

ارتفاع قدره 19,1%. ومن جانبه، أقل مؤشر كاك 40 السنة بازدياد بحوالي 9,3%، أي أفضل مردود له منذ سنة 2013. وتدل هذه التطورات على أن الساحات المالية الدولية بدأت تستعيد التفاؤل.

وفي أسواق الصرف الدولية، اتسمت سنة 2017 بالخصوص بالارتفاع الكبير لسعر صرف الأورو مقابل الدولار. ويعود هذا التطور بالأساس إلى تدد المخاطر السياسية وتحسن الوضع الاقتصادي وتجدد الاهتمام من قبل المستثمرين الأجانب تجاه منطقة الأورو والتوقعات بتطبيق السياسة النقدية. وفي جانب آخر، فإن تشديد السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي خلال سنة 2017، في الوقت الذي كان فيه البنك المركزي الأوروبي أكثر حذرا من خلال الحفاظ على نسبته الرئيسية دون تغيير والاقصار على التخفيض في المبلغ المخصص لبرنامج شراء الأصول، لم يمكن من تدعيم الدولار الأمريكي الذي أضعفته الشكوك السياسية والآفاق الاقتصادية، لاسيما في بداية السنة. وفي هذا السياق، ارتفع سعر صرف الأورو بحوالي 2,1% مقابل العملة الأمريكية ليبلغ في المعدل 1,1297 دولار في سنة 2017.

رسم بياني عدد 1-1 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي الدولي



\* توقعات صندوق النقد الدولي (أفريل 2018)

المصدر : الأفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2018)

### 1-1-1 النشاط الاقتصادي

بعد فترات من الفتور والشكوك خلال سنوات ما بعد الأزمة والهزات السلبية الواسعة النطاق التي أضعفت النشاط الاقتصادي في أغلب البلدان، عرف الاقتصاد العالمي تماسكا في سنة 2017 حيث سجل نسبة نمو قدرها 3,8% مقابل 3,2% في العام السابق. وتعود هذه الانتعاشة للنمو العالمي بالأساس إلى السير الجيد للطلب الداخلي في البلدان المتقدمة والصين وكذلك إلى ديناميكية التجارة العالمية وخاصة خلال النصف الأول من السنة قيد الدرس.

ففي البلدان المتقدمة، بلغ النمو 2,3٪ خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 0,6 نقطة مائوية بالمقارنة مع سنة 2016. وقد تيسر هذا التصحيح لنسق النشاط في هذه المجموعة من البلدان بفضل ارتفاع الطلب الداخلي، مدعوماً بالاستثمار الذي استفاد من تحسن مناخ الأعمال واعتماد سياسات نقدية تيسيرية إجمالاً وباستهلاك الأسر الذي حفزته ديناميكية سوق الشغل.

جدول عدد 1-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العالم

المسمى	النمو الاقتصادي (بالقيمة الحقيقية وبـ %)			البطالة (بـ % من السكان النشيطين)		
	2016	2017	2018 <sup>1</sup>	2016	2017	2018 <sup>1</sup>
العالم	3,2	3,8	3,9	5,5	5,6	5,6
البلدان المتقدمة	1,7	2,3	2,5	6,2	5,7	5,3
منها :						
الولايات المتحدة	1,5	2,3	2,9	4,9	4,4	3,9
اليابان	0,9	1,7	1,2	3,1	2,9	2,9
المملكة المتحدة	1,9	1,8	1,6	4,9	4,4	4,4
منطقة الأورو	1,8	2,3	2,4	10,0	9,1	8,4
منها :						
* ألمانيا	1,9	2,5	2,5	4,2	3,8	3,6
* فرنسا	1,2	1,8	2,1	10,0	9,4	8,8
* إيطاليا	0,9	1,5	1,5	11,7	11,3	10,9
البلدان الصاعدة والنامية <sup>2</sup>	4,4	4,8	4,9	..	..	..
منها :						
* الصين	6,7	6,9	6,6	4,0	3,9	4,0
* روسيا	0,2-	1,5	1,7	5,5	5,2	5,5
* الهند	7,1	6,7	7,4	..	..	..
* البرازيل	3,5-	1,0	2,3	11,3	12,8	11,6
* المغرب	1,2	4,2	3,1	9,9	10,2	9,5
* تونس	1,1	1,9	2,5	15,5	15,5	..

المصادر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2018) ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء.

<sup>1</sup> توقعات.

<sup>2</sup> وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، تراوحت نسبة البطالة خلال سنة 2017 في هذه المجموعة من البلدان بين حد أدنى قدره 4,2٪ في شرق آسيا والمحيط الهادئ ومستوى أقصى يساوي 11,9٪ في شمال إفريقيا.

وعلى الرغم من التباطؤ الطفيف المسجل خلال الربع الأخير من سنة 2017، بلغت نسبة النمو في الولايات المتحدة 2,3٪ مقابل 1,5٪ في سنة 2016 لكن دون أن تصل إلى مستوى 2,8٪ المسجل في سنة 2015. ويعود النمو الأمريكي إلى السير الجيد للطلب الداخلي (2,4٪ مقابل 1,7٪) وخاصة الحيوية التي اتسم بها الاستثمار (3,3٪ مقابل 0,6٪) واستقرار الاستهلاك الخاص (2,8٪ مقابل 2,7٪) مقابل تباطؤ الاستهلاك العمومي (0,1٪ مقابل 1٪). وبالفعل، انتفع استثمار المؤسسات، من بين أمور أخرى، بالشروط

المالية الملائمة وذلك بفضل انخفاض سعر صرف الدولار والسياسة النقدية التيسيرية على الرغم من الترفيعات التدريجية لنسبة الفائدة الرئيسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي، فيما تدعم استهلاك الأسر بالمؤشرات الإيجابية لسوق التشغيل. وبالنسبة للتجارة الخارجية للولايات المتحدة، فقد عرفت تدعما كما يتضح من خلال تطور كل من صادرات السلع والخدمات التي ازدادت بحساب القيمة الحقيقية بـ 3,4% مقابل -0,3% في سنة 2016 والواردات التي سجلت تسارعا (3,9% مقابل 1,3%).

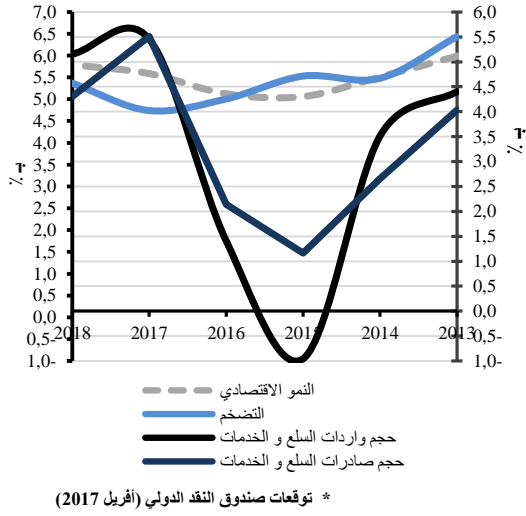
وفي **منطقة الأورو**، عرفت الانتعاشة مزيدا من التدعم في سنة 2017 بفضل تعزيز النمو في كافة البلدان الأعضاء نتيجة الارتفاع الهام للاستثمار الخاص بالتزامن مع الاستهلاك الذي استفاد من تطور التشغيل. وبالفعل، كثفت المؤسسات الخاصة من استثماراتها بهدف تعديل طاقاتها الإنتاجية والاستجابة لزيادة الطلب في سوق السلع والخدمات الأوروبية. وفي جانب آخر، تدعم النمو في منطقة الأورو من خلال السياسة النقدية التيسيرية للغاية وتعزيز الصادرات على الرغم من ارتفاع سعر صرف الأورو. وعلى هذا الأساس، بلغت نسبة النمو 2,3% في سنة 2017 مقابل 1,8% في العام السابق.

أما بالنسبة للبلدان **الصاعدة والنامية**، فقد عرفت في سنة 2017 بعض التدعم لنشاطها الاقتصادي الجملي، مع نسبة نمو قدرها 4,8% مقابل 4,4% تم تسجيلها في سنة 2016. وحققت على وجه الخصوص البلدان الصاعدة والنامية لأوروبا نسبة نمو قدرها 5,8% مقابل 3,2% في سنة 2016، تبعا بالأساس للنمو الهام في تركيا وبولونيا، فضلا عن الانتعاشة في بلدان أخرى استفادت من زيادة حجم المشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي.

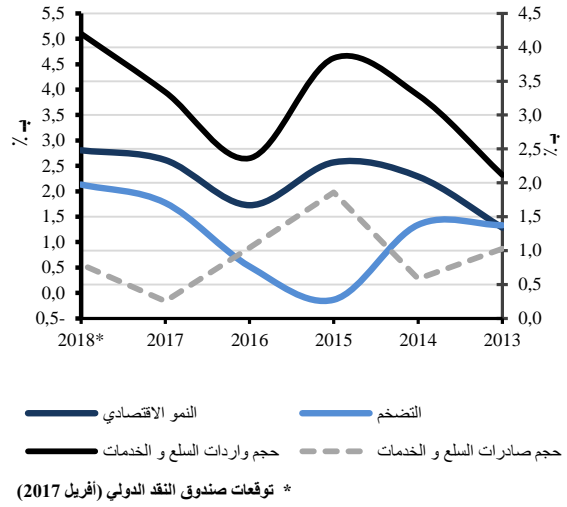
وبخصوص النمو الاقتصادي **الصيني**، فقد حافظ على نسقه المتدعم (6,9% مقابل 6,7% في سنة 2016)، تبعا للارتفاع الملاحظ للصادرات والذي مكن من تعويض تباطؤ الطلب الداخلي نتيجة الإصلاحات الهادفة إلى إعادة التوازن على مستوى الاستهلاك الخاص والاستثمارات في أنشطة الخدمات. وفي جانب آخر، ما يزال مستوى الاستثمارات العمومية مرتفعا، فضلا عن اعتماد بنك الصين الشعبي لتيسير انتقائي بهدف تسهيل النفاذ للقروض بالنسبة للمؤسسات الصغرى والقطاع الفلاحي.

ومن جانبه، عرف النمو في منطقة **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** تباطؤا حادا حيث تراجع من 4,9% في سنة 2016 إلى 2,2% في سنة 2017. ويعزى هذا المسار إلى انخفاض النمو في البلدان المصدرة للنفط بسبب التقليل في الإنتاج والتوترات الجيوسياسية المستمرة وذلك على الرغم من بعض الانتعاش على مستوى البلدان الموردة للنفط. كما سلطت عملية تطهير الميزانية والمستويات العالية للتضخم في بعض بلدان المنطقة أثرا تقييديا على الطلب الداخلي خاصة الاستثمار.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية



رسم بياني عدد 1-2 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان المتقدمة



واستنادا للتقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، من المنتظر أن يواصل الاقتصاد العالمي خلال سنة 2018 الاستفادة من مناخ الأعمال ومن الأوضاع المالية الملائمة للاستثمار. وعلى هذا الأساس، يتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسق معتدل ليبلغ 3,9%.

ففي الاقتصاديات المتقدمة، من المنتظر أن يكون الطلب الداخلي متدعما في الولايات المتحدة بفضل الإصلاحات الجبائية الهادفة إلى التقليل من نسب الضريبة على الشركات والتي ستدخل حيز التنفيذ في بداية سنة 2018. كما أن هذه الإصلاحات ستكون قادرة على تحفيز المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وأهم شركائها الاقتصاديين. وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، من المتوقع أن تكون نسب النمو في سنة 2018 قريبة من تلك المحققة في سنة 2017 وخاصة بالنسبة للصين وبدرجة أقل، للبلدان الصاعدة لأوروبا التي ستعرف بعض التباطؤ لنموها مع بقائه في مستوى مرتفع.

## 1-1-2 التجارة العالمية

تدعمت التجارة العالمية في سنة 2017 من خلال النمو القوي وخاصة في الصين والولايات المتحدة وهو ما حفز الطلب على التوريد بشكل عام وأعطى دفعة للتجارة بين بلدان آسيا، على وجه الخصوص. ومن ناحية أخرى، ساهمت الانتعاشة الجزئية لأسعار النفط في ازدياد الطلب على الواردات المرتبطة بنفقات الاستثمار في الولايات المتحدة وخاصة في قطاع الطاقة.

وفي هذا السياق، سجل حجم مبادلات السلع والخدمات في سنة 2017 أعلى نسبة نمو يتم تحقيقها منذ سنة 2010، أي 4,9% مقابل 2,3% في العام السابق. وشملت هذه الحيوية للمبادلات التجارية البلدان الصاعدة والنامية (6,4% مقابل 2,6%) وكذلك البلدان المتقدمة (4,2% مقابل 2%).

ومن جانبها، ارتفعت السلع المتبادلة من حيث الحجم خلال نفس السنة بنسبة 5,4% مقابل 2,2% في سنة 2016. وباحتساب قيمتها بالدولار الأمريكي، بلغت قيمة الصادرات العالمية من السلع 17.422 مليار دولار لتسجل بالتالي ارتفاعا قدره 10,6% مقابل انخفاض بـ 2,9% في سنة 2016.

وفيما يتعلق بنسب أسعار المبادلات، فقد تطورت في سنة 2017 بشكل إيجابي لصالح البلدان الصاعدة (0,6% مقابل -1,4% في سنة 2016) بعد أربع سنوات متتالية من التدهور وذلك بالخصوص نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأولية. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، عرفت هذه النسب انخفاضا بـ 0,2% مقابل ارتفاع بـ 0,9% في سنة 2016.

أما بالنسبة للصادرات العالمية من الخدمات، فقد ازدادت بـ 6,5% مقابل ارتفاع بـ 1,3% في السنة المنقضية حيث تدعمت أساسا بالأداء الاستثنائي للقطاع السياحي (ازدياد بنسبة 7% في عدد السياح على الصعيد الدولي) وبالسير الجيد للأسواق المالية الدولية.

وبخصوص سنة 2018، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤا طفيفا لنسق تطور حجم تجارة السلع والخدمات مع بقائه في حدود 5%.

### 1-1-3 الاستثمارات الدولية

على الرغم من التحسن الذي اتسمت به أهم مؤشرات نشاط الاقتصاد العالمي، عرفت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا بـ 16% خلال سنة 2017 مقابل تقلص بـ 13% في العام السابق لتتراجع إلى مستوى 1.152 مليار دولار. وقد شمل هذا الانخفاض بالأساس اقتصاديات كل من البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فيما تم تسجيل ارتفاع طفيف في البلدان الصاعدة.

وعرفت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المصنعة انخفاضا قدره 27% حيث تراجعت إلى مستوى 810 مليارات دولار. وتم تسجيل انخفاض ملحوظ في الولايات المتحدة مع هبوط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة الثلث لتبلغ 310 مليارات دولار. وكان التراجع أكثر حدة في المملكة المتحدة حيث بلغ 90% لتسجل حجما قدره 19,4 مليار دولار وذلك بالخصوص نتيجة استمرار شكوك المستثمرين المرتبطة بالبريكسيت.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، عرفت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا بـ 26%، تبعا بالخصوص لارتفاع سعر صرف الأورو وفقدان الجاذبية لدى بعض الاقتصاديات الأوروبية التي لا تزال تعاني من تداعيات البريكسيت. وفي جانب آخر، تضاعفت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ألمانيا ثلاث مرات وزيادة حيث ارتفعت إلى مستوى 35 مليار دولار مقابل 10 مليارات دولار في سنة 2016. وبالنسبة لفرنسا، بلغ الارتفاع 77% نتيجة بالأساس للعمليات الهامة للدمج والافتناء.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تم تسجيل تحسن طفيف قدره 2٪ على مستوى مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وارتفعت حصة البلدان الآسيوية إلى 30٪ من مجموع المدفوعات مقابل 25٪ في سنة 2016. واستأثرت الصين، على وجه الخصوص، بمبلغ قياسي قدره 144 مليار دولار أي بارتفاع بـ 8٪ بين سنة وأخرى لتحافظ بالتالي على مركزها الأول للبلدان المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي إفريقيا، اتسم تطور مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتراجع طفيف قدره 1٪ لتبلغ 49 مليار دولار وذلك نتيجة هبوط أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وهو ما أعاق الاستثمارات الدولية في مجال الطاقة.

ومن جانبه، عرف نشاط دمج واقتناء المؤسسات الذي شمل مبلغا قدره 3.601,4 مليار دولار، شبه ركود خلال سنة 2017. بيد أن عدد العمليات المنجزة بهذا العنوان قد بلغ مستوى قياسي يساوي 49.448 عملية، أي بارتفاع بـ 3٪ بالمقارنة مع العام السابق. وقد تدعم هذا المسار بالخصوص بفضل مناخ الأعمال الملائم، لاسيما شروط التمويل المشجعة ونسب الفائدة المنخفضة، فضلا عن المستوى العالي للتفاوض في الأسواق المالية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لعمليات دمج واقتناء المؤسسات، فقد تغير بشكل ملحوظ بالمقارنة مع سنة 2016. وبالفعل، فإن قطاع العقارات الذي عرف ارتفاعا لحجم هذه العمليات بحوالي 48٪ لتبلغ 529,8 مليار دولار قد احتل المرتبة الأولى يليه قطاع الطاقة في المرتبة الثانية مع مبلغ قدره 481,5 مليار دولار أي بانخفاض بـ 20,8٪ بالمقارنة مع العام السابق الذي كان خلاله مصنفا في المركز الأول. واحتل قطاع التكنولوجيا العالية المرتبة الثالثة (462,5 مليار دولار)، تليه الصناعة (439 مليار دولار) والخدمات المالية (337,3 مليار دولار).

وحسب المناطق، ما تزال أمريكا الشمالية تحتل المرتبة الأولى بحصة قدرها 45,6٪ من الحجم العالمي لعمليات الدمج واقتناء، بمبلغ يساوي 1.530,5 مليار دولار، منها 1.420,5 مليار دولار استأثرت بها الولايات المتحدة. وحافظت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المرتبة الثانية (954 مليار دولار، منها حوالي 507 مليارات دولار تتركز في الصين)، تليها أوروبا (867,5 مليار دولار).

وبالنسبة لسنة 2018، من المنتظر أن يشجع تبديد المخاوف بشأن الإصلاح الضريبي الأمريكي واستمرار نسب الفائدة الموظفة على التمويل في مستويات منخفضة فضلا عن المنحى الجيد لأسواق الأسهم، المجموعات الكبرى على الترفيع في عملياتها للدمج واقتناء.

## 1-1-4 السياسات النقدية

في ظل سياق واعد إجمالاً ومتسم بانتعاشة اقتصادية وبتبدد الضغوط الانكماشية للأسعار في البلدان المصنعة خلال سنة 2017، بدأت ثلاثة بنوك من ضمن أهم البنوك المركزية (بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا) في اتخاذ إجراءات لوضع حد للطابع التيسيري للغاية لسياساتها النقدية.

وبالفعل، مثل كل من التحسن المتواصل للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والديناميكية التي اتسمت بها سوق التشغيل من خلال اقترابها من وضعية التشغيل الكامل والتضخم الذي يتقارب مع مستواه المستهدف، العوامل الرئيسية التي مكنت بنك الاحتياطي الفيدرالي في سنة 2017 من مواصلة التشديد التدريجي لسياسته النقدية والذي شرع فيه منه شهر ديسمبر 2016. وعلى هذا الأساس، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بالترافع في ثلاث مناسبات (خلال أشهر مارس وماي وديسمبر 2017) في نسب الفائدة الرئيسية وذلك من خلال الانتقال من مجال 0,25% - 0,75% في نهاية سنة 2016 إلى مجال 1,25% - 1,5%.

وعلى هذا الأساس، استهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي العودة إلى الصبغة العادية بعد الإجراءات الاستثنائية المقررة في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008. ومن المتوقع أن يحلّ التحفيز الجبائي الذي دخل حيز التنفيذ منذ بداية سنة 2018 محلّ هذه المرحلة التصاعدية للدورة الاقتصادية وذلك بالخصوص من خلال تعزيز الطلب الداخلي وبالأساس الاستثمار الخاص.

ومن جانبه، اختار البنك المركزي الأوروبي عدم التحرك وفقاً لنسب الفائدة في انتظار تحقيق انتعاشة أكثر تماسكاً. وعلى هذا الأساس ودون تغيير نسبة الفائدة الرئيسية التي بلغت مستوى يقارب 0% أو نسبة تسهيل الإيداع (-0,4%) أو كذلك النسبة الهامشية للقرض (0,25%)، شرع البنك المركزي الأوروبي منذ شهر أبريل 2017 في التقليل في حجم شراياته للأصول ليلبغ 60 مليار أورو ثم 30 مليار أورو لدى اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 جانفي 2018. كما طمأن مجلس إدارة البنك الأوروبي الأسواق من خلال الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تظل هذه النسبة في مستواها الذي يقارب 0% لفترة تتجاوز مدة برنامج الشراءات الصافية للأصول والذي يمتد إلى غاية شهر سبتمبر 2018.

أما بالنسبة لبنك اليابان، فقد قرر الإبقاء على سياسته النقدية التيسيرية للغاية دون تغيير، مع الحفاظ على نفس المستوى من شراءات سندات الدولة والسندات المالية الأخرى بهدف تحفيز النشاط إلى حين بلوغ مستوى تضخم سنوي مستديم قدره 2% وهو ما يوافق الهدف المرسوم لاستقرار الأسعار في مواجهة انكماش ذي أثر عكسي خلال السنوات الأخيرة.



وبخصوص سنة 2018، من المتوقع أن تعرف السياسات النقدية عودة تدريجية نحو الصبغة العادية. ويستوجب تدعيم النشاط الاقتصادي اعتماد سياسات ميزانية أقل حياداً وإصلاحات هيكلية تهدف إلى الترفيع في الإنتاج الكامن الذي بلغ حدوده القصوى في بعض البلدان المصنعة.

### 1-1-5 المالية العمومية

أظهرت سياسات الميزانية للبلدان المصنعة بعض الحياد في سنة 2017. وبالفعل، مثل تأكيد الانتعاش في الاقتصاديات المتقدمة مناخاً ملائماً لاعتماد سياسات ميزانية ذات توجه معاكس للدورات الاقتصادية بشكل طفيف، للشروع وإن بنسق معتدل في مرحلة إعادة توازن مالي بهدف الحفاظ على استدامة مؤشرات الميزانية والتداين.

وعلى هذا الأساس، استقر العجز الجملي للميزانية في البلدان المتقدمة في مستوى 2,6% في سنة 2017 وذلك للسنة الثانية تباعاً.

ففي الولايات المتحدة، واصل العجز العمومي الذي بلغ مستوى 9,6% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2011 التقارب بشكل تدريجي مع مستويات أكثر تناسقاً مع توجهات سياسة الميزانية الأمريكية لفترة ما قبل الأزمة (2% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2006)، أي 4,6% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2017 مقابل 4,2% خلال العام السابق.

واتسم موفى سنة 2017 باعتماد إصلاح جبائي هام يتضمن التقليل من الأداءات، سواء على مداخل الأشخاص الطبيعيين أو على أرباح الشركات وهو ما من شأنه أن لا يحفز الاستثمار فحسب بل كذلك استهلاك الأسر وذلك من خلال إعادة تقييم سياسات الأجور المعتمدة من قبل المؤسسات التي انتفعت بتخفيضات جبائية.

وفي منطقة الأورو، بلغ عجز الميزانية 0,9% مقابل 1,5% في سنة 2016، مع عودة عجز الميزانية لفرنسا دون عتبة 3% من إجمالي الناتج المحلي المضبوطة من قبل معاهدة ماستريخت ومستوى تداين عمومي لا يزال أعلى من 60%. أما بالنسبة لسياسة الميزانية اليابانية، فقد ظلت تيسيرية بالنظر إلى هشاشة الانتعاش في هذا البلد واستمرار المخاطر الانكماشية. وعلى هذا الأساس، تفاقم عجز الميزانية ليلبلغ 4,2% في سنة 2017 مقابل عجز قدره 3,7% في العام السابق.

جدول عدد 2-1 : تطور بعض المؤشرات المالية في العالم

المسمى	الحاصل الجاري (بـ % من إجمالي الناتج المحلي)			حاصل الميزانية (بـ % من إجمالي الناتج المحلي)			التضخم (تغير الأسعار عند الاستهلاك بـ %)		
	2018 <sup>1</sup>	2017	2016	2018 <sup>1</sup>	2017	2016	2018 <sup>1</sup>	2017	2016
البلدان المتقدمة	0,7	0,8	0,7	2,6-	2,6-	2,6-	2,0	1,7	0,8
منها :									
* الولايات المتحدة	3,0-	2,4-	2,4-	5,3-	4,6-	4,2-	2,5	2,1	1,3
* اليابان	3,8	4,0	3,8	3,4-	4,2-	3,7-	1,1	0,5	0,1-
* المملكة المتحدة	3,7-	4,1-	5,8-	1,3-	1,7-	2,3-	2,7	2,7	0,7
* منطقة الأورو	3,2	3,5	3,4	0,6-	0,9-	1,5-	1,5	1,5	0,2
منها :									
* ألمانيا	8,2	8,0	8,6	1,5	1,1	0,8	1,6	1,7	0,4
* فرنسا	1,3-	1,4-	0,9-	2,4-	2,6-	3,4-	1,5	1,2	0,3
* إيطاليا	2,6	2,9	2,7	1,9	1,7	1,3	1,1	1,3	0,1-
البلدان الصاعدة والنامية	0,1-	0,1-	0,3-	4,1-	4,4-	4,8-	4,6	4,0	4,3
منها :									
* الصين	1,2	1,4	1,8	4,1-	4,0-	3,7-	2,5	1,6	2,0
* روسيا	4,5	2,6	2,0	0,0	1,5-	3,7-	2,8	3,7	7,1
* الهند	2,3-	2,0-	0,7-	6,5-	6,9-	6,7-	5,0	3,6	4,5
* البرازيل	1,6-	0,5-	1,3-	8,3-	7,8-	9,0-	3,5	3,4	8,7
* المغرب	3,6-	3,8-	4,4-	3,0-	3,6-	4,1-	1,4	0,8	1,6
* تونس	8,2-	10,4-	8,8-	4,9-	6,1-	6,1-	..	5,3	3,7

المصادر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2018) ووزارة المالية.

<sup>1</sup> توقعات.

<sup>2</sup> بدون اعتبار التخصيص والهيئات.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، تراجع عجز الميزانية بشكل طفيف (4,4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 4,8%). واعتمدت على وجه الخصوص بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ سنة 2016 وعقب هبوط أسعار الطاقة، مسار إصلاحات جبائية وعلى مستوى الميزانية بهدف التنويع من مداخيلها والتحكم في نفقاتها، لاسيما عن طريق مراجعة الأسعار المحلية للمحروقات والكهرباء وفرض ضرائب جديدة.

## 6-1-1 التضخم

تراجعت في سنة 2017 الضغوط الانكماشية التي تواصلت خلال السنوات الأخيرة في البلدان المتقدمة وذلك نتيجة انتعاش الأسعار الدولية للمواد الأساسية وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة والإبقاء على سياسات نقدية تيسيرية إجمالاً. وعرف التضخم في مجموعة البلدان الصاعدة والنامية بعض الانفراج مع تباين ملحوظ بين مختلف المناطق.

ففيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، مكن النسق المتدعم لتطور الأسعار في أغلب الاقتصاديات من تفادي وضعية الانكماش التي كانت تهددها وخاصة خلال سنة 2015. وعلى هذا الأساس، بلغ التضخم 1,7% في المعدل في سنة 2017 مقابل 0,8% في سنة 2016، مدعوما بالارتفاع الهام لأسعار الطاقة، فيما ظل التضخم الأساسي (دون اعتبار التغذية والطاقة) أقل بشكل طفيف من المستويات المستهدفة المرسومة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وقدرها 2%. أما بالنسبة للتضخم في اليابان، فلا يزال في مستوى منخفض لم يتجاوز 0,5% (مقابل -0,1% في سنة 2016) نتيجة الفجوة الإيجابية التي أصبحت هيكلية بشكل متزايد بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات لهذا البلد وذلك على الرغم من تواصل التيسير الكمي من قبل بنك اليابان.

أما بالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية، فقد عرفت نسبة التضخم فيها انخفاضا (4% مقابل 4,3%)، لاسيما في الصين، حيث تراجع ارتفاع الأسعار إلى 1,6% مقابل 2% في سنة 2016. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تسارع التضخم ليبلغ 6,6% مقابل 4,9% خلال سنة 2016.

## 2-1 أسواق رؤوس الأموال

### 1-2-1 أسواق البورصة

على الرغم من بداية السنة التي تميزت باستحقاقات انتخابية هامة في منطقة الأورو وبتفاقم الشكوك السياسية في الولايات المتحدة، فإن سنة 2017 مثلت سنة الأداء المتميز بالنسبة للأسواق المالية وخاصة أسواق البورصة. وبالفعل، دعمت الانتعاشة الاقتصادية العالمية المتناسقة والمقترنة بسياسات نقدية لا تزال تيسيرية للغاية في البلدان المتقدمة، قيم البورصة. وحقق مؤشر MSCI العالمي ارتفاعا ملحوظا قدره 21,9% ليبلغ بالتالي أعلى مستوى تاريخي له.

ففي وول ستريت، واصلت المؤشرات الأمريكية الرئيسية الثلاث تحقيق الأرقام القياسية المسجلة خلال العام السابق : مؤشر داو جونز (+25,1%) ومؤشر ستندارد أندبورز (+19,4%) ومؤشر نازداك المركب (+28,2%).

أما في منطقة الأورو، فقد سجل مؤشر كاك 40 وداكس الألماني أفضل أداء لهما منذ 4 سنوات حيث ارتفعا خلال سنة 2017 بـ 9,3% و12,5% على التوالي.

وفي آسيا، ارتفع مؤشر نيكاي بـ 19,1% وحققت بورصة شنغهاي نموا قدره 6,6% على الرغم من المخاوف بشأن تقلص السيولة. وازداد مؤشر MSCI للبلدان الصاعدة بنسبة 34% في سنة 2017.

## 1-2-2 الأسواق الرقاعية

تراجع المردود الرقاعي إجمالاً منذ بداية سنة 2017. ويبدو أن الأسواق عرفت شكوكاً، حول قدرة الإدارة الأمريكية على تفعيل سياساتها من جهة وارتفاع نسبة التضخم في أوروبا وأمريكا من جهة أخرى.

وانخفضت نسبة المردود لكل من السندات المرجعية الأمريكية لـ 10 سنوات إلى مستوى 2,31% مع موفى شهر فيفري مقابل 2,45% في بداية السنة والسندات المرجعية الألمانية بنفس الأجل إلى 0,19% مقابل 0,27%.

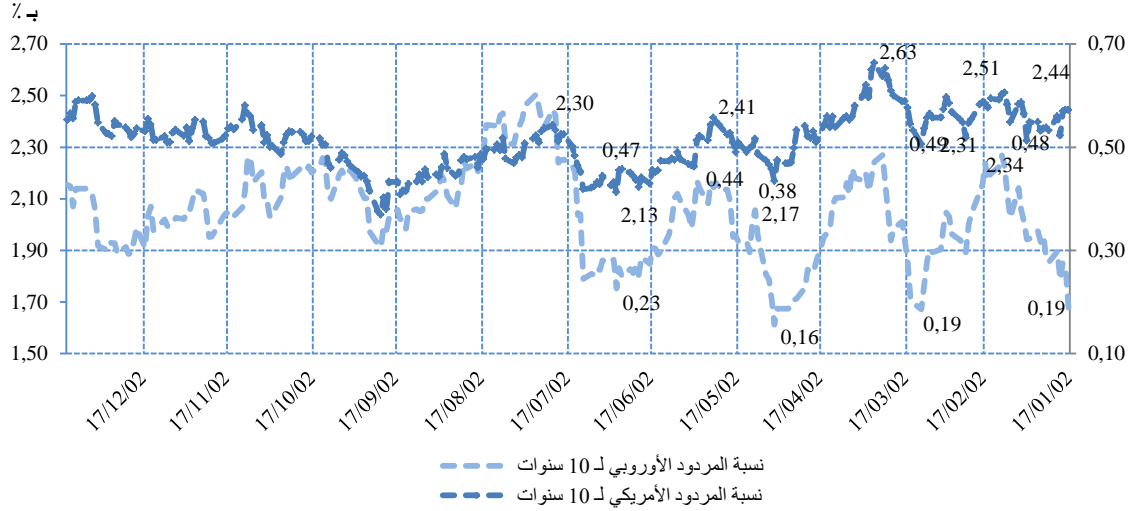
بيد أن تفاؤل المستثمرين بشأن الطرف الاقتصادي وتطبيع السياسات النقدية بسرعة أكبر عقب التعليقات الرسمية التي أدلى بها محافظو البنوك المركزية خلال شهر مارس، قد دعما نسبتي المردود الأمريكي والأوروبي لـ 10 سنوات حيث بلغا أعلى مستوى لهما خلال الفترة المعنية، أي 2,63% و 0,49%.

وفي مستهل شهر أبريل، تضرر المردود الرقاعي من ظاهرة اللجوء إلى القيم الملاذ والتي زادت حدتها بفعل انخفاض أرقام التضخم ومماثلة الإدارة الأمريكية الجديدة بشأن الإصلاح الجبائي. بيد أن نتائج الانتخابات الرئيسية الفرنسية في شهر ماي قد جددت التفاؤل لدى المستثمرين وهو ما جعل المردود الرقاعي يستعيد مستوياته المسجلة في بداية السنة.

ومع ذلك، فإن عودة ظهور المخاطر الجيوسياسية والصعوبات المتزايدة التي واجهها الرئيس ترامب دعمت مجدداً الجاذبية تجاه السندات السيادية خلال شهر جوان. وعلى هذا الأساس، تراجع المردود الأمريكي لـ 10 سنوات إلى 2,12% وهو أدنى مستوى له خلال النصف الأول من السنة، فيما انخفض المردود الأوروبي لـ 10 سنوات إلى 0,22% قبل أن يقل نصف السنة في مستوى 2,30% و 0,47% على التوالي.

وأدى اتخاذ بنك الاحتياطي الفيدرالي للقرار التاريخي المتمثل في التخلي عن سياسة التيسير النقدي التي ساندت الاقتصاد الأمريكي منذ الأزمة المالية لسنة 2008 وذلك من خلال تحديد الترتيبات التقنية للتشديد التدريجي المستقبلي لموازنته، فضلاً عن مصادقة مجلس الشيوخ على خطة الإصلاحات الجبائية المقترحة من قبل الرئيس الأمريكي، إلى الارتقاء بالمردود الرقاعي بعد التراجع المسجل بتاريخ 8 سبتمبر تبعاً لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الإبقاء على نسبه الرئيسية دون تغيير. وبعد أن بلغنا 2,04% و 0,3% في شهر سبتمبر، أقلت نسبتي المردود الأمريكي والأوروبي لـ 10 سنوات السنة في مستوى 2,41% و 0,43% على التوالي.

رسم بياني عدد 4-1 : تطور نسبي المردود الأمريكي والأوروبي لـ 10 سنوات في عام 2017



### 3-1 الأسواق الدولية للصراف والذهب

على غرار سنة 2016، كانت السوق الدولية للصراف شديدة التقلب في سنة 2017 بالنظر إلى استمرار المخاطر السياسية التي لا تزال تمثل مسألة جوهرية، مع عدم وضوح الرؤية بشأن الآفاق السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة فضلا عن تصاعد الشكوك السياسية التي سبقت الانتخابات في فرنسا.

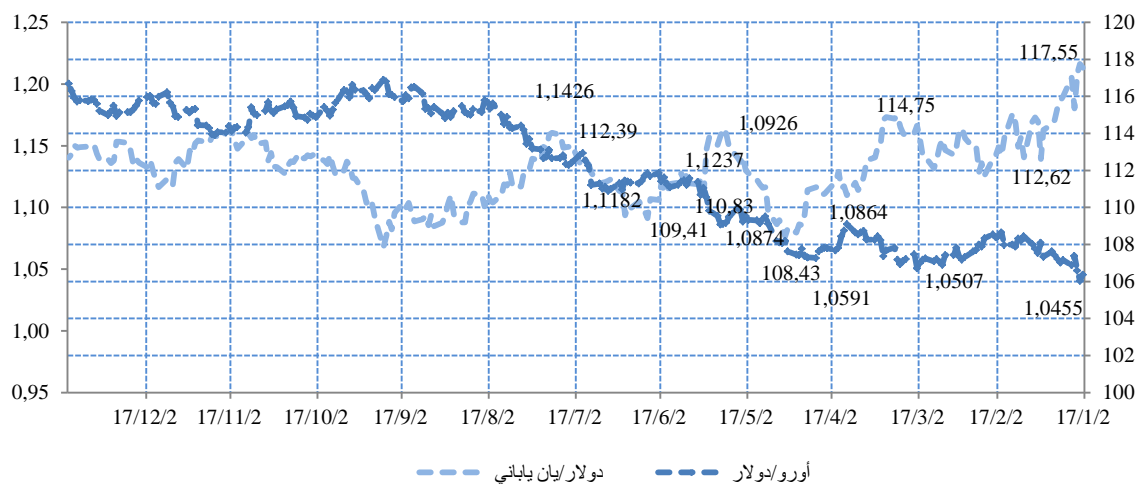
ففي أعقاب فوز دونالد ترامب في شهر نوفمبر 2016 وكرد فعل على وعوده الانتخابية الإيجابية للنمو الأمريكي، ارتفع الدولار إلى 1,04 مقابل الأورو. لكن مع مستهل سنة 2017، تأثرت العملة الأمريكية بحالة الترقب التي سبقت تنصيب الرئيس الجديد لتتراجع إلى 1,08 مقابل الأورو قبل أن تستعيد تماسكها تبعا لخطاب التنصيب الذي أنعش التفاؤل بشأن تحفيز الميزانية الوشيك. وفي جانب آخر، تدعم الدولار من خلال المعطيات الاقتصادية المشجعة.

وفي مرحلة لاحقة، أدى التردد بشأن وتيرة تطبيع السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي في ظل سياق من التضخم الضعيف وكذلك الخلافات المتراكمة على الصعيد السياسي والتقدم المحدود المحرز على مستوى الإصلاحات التي وعد بها الرئيس الأمريكي الجديد، إلى حدوث هزة للدولار الذي عرف مسارا تنازليا مقابل أهم العملات الأخرى رغم الترفيع بـ 25 نقطة أساسية في ثلاث مناسبات في نسب الفائدة الرئيسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي وذلك بتاريخ 15 مارس و15 جوان و13 ديسمبر من سنة 2017.

ومن جانبها، استفادت العملة الأوروبية الموحدة من التفاؤل ومن تعهد مسؤولي البنك المركزي الأوروبي بالتقليص إلى النصف في وتيرة مشترياته من الأصول. وأقلل الدولار السنة في مستوى 1,2005 دولار لأورو واحد.

وفيما يتعلق باليان الياباني، فقد عززت الشكوك الجيوسياسية وخاصة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، دوره كعملة ملاذ. وبلغت العملة اليابانية أعلى مستوى لها خلال الفترة قيد الدرس وقدره 107,84 يان لدولار واحد بتاريخ 8 سبتمبر 2017. بيد أن تركيز السياسة النقدية لبنك اليابان على نسب الفائدة طويلة الأجل والإبقاء على سياسته النقدية التيسيرية قد أثرا مجددا على العملة اليابانية التي أفلتت السنة في مستوى 112,69 يان لدولار واحد.

رسم بياني عدد 5-1 : تطور سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي ودولار أمريكي/يان ياباني بالنسبة لسنة 2017



وسجلت سوق المعادن الثمينة خلال السنة أداءً موجبا قدره 13٪، حيث استفادت من عدم الاستقرار السياسي. بيد أن الترفيع في نسب الفائدة الرئيسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي قد قلص من جاذبية المعدن الأصفر.

وعقب النهاية الصعبة لسنة 2016 والتي تراجع خلالها إلى مستوى 1.150 دولار للأوقية، عاد سعر الذهب للارتفاع خلال النصف الأول من سنة 2017 ليبلغ حوالي 1.250 دولار للأوقية. وتدعم الأداء الجيد للذهب بشكل كبير بعودة التوتر في الأسواق وهو ما أدى إلى تراجع كل من سعر صرف الدولار والنسب الرقاعية الأمريكية.

وبعد أن تراجع إلى حوالي 1.210 دولار للأوقية في بداية شهر جويلية، استعاد سعر الذهب مسارا تصاعديا خلال النصف الثاني من السنة ليصل إلى أكثر من 1.300 دولار للأوقية. وقد ساهمت التوترات

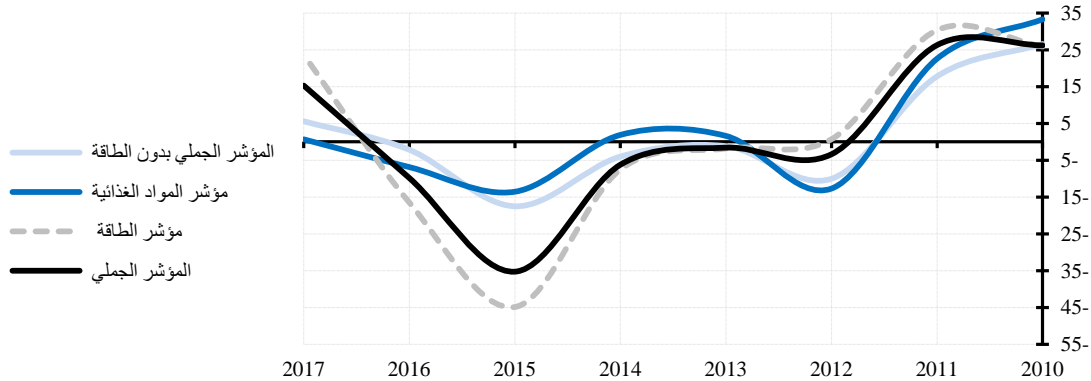
السياسية المتزايدة المرتبطة بكوريا الشمالية، والتي تضخمت بفعل إطلاق صواريخ على اليابان، في دفع سعر الذهب إلى أعلى مستوى له خلال سنة 2017. وإلى جانب الاعتبارات السياسية، استفاد سعر الذهب من ضعف النسب الرقاعية والدولار الأمريكي. وعلى الرغم من تحسن الآفاق الاقتصادية العالمية، تمكن الذهب من الصمود ليقلل السنة في مستوى 1.303 دولار للأوقية.

#### 4-1. أسعار المواد الأساسية

سلطت انتعاشة الاقتصاد العالمي، التي حفزها بالخصوص تدعم الطلب الداخلي وديناميكية التجارة الخارجية، ضغوطا على الأسواق الدولية للمواد الأساسية. وارتفعت أسعار أغلب السلع تبعا لزيادة الطلب المتأتي من القطاعات المعملية للبلدان المصنعة وللصين، من جهة، ولانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، من جهة أخرى. وبالنسبة للطاقة وخاصة النفط الخام، تدعمت الأسعار بفعل تفعيل الاتفاقية متعددة الأطراف لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وهو ما أدى بالتالي إلى تراجع ملحوظ للإنتاج والمخزونات.

وفي هذا الإطار، ارتفع المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية الذي يعده صندوق النقد الدولي بـ 15,3% مقابل انخفاض بـ 9,8% في العام السابق. وبالفعل، توجهت أغلب مؤشر أسعار المواد الأساسية نحو الارتفاع خلال سنة 2017، لاسيما مؤشر الطاقة الذي ازداد بـ 23,1% مقابل انخفاض بـ 16,5% قبل سنة. وعرف المؤشر العام، دون اعتبار الطاقة، تدعما بـ 5,6% مقابل انخفاض بـ 2,2% في سنة 2016. وفي المقابل، سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية تباطؤا (0,7% مقابل 1,5%).

رسم بياني عدد 1-6: تطور مؤشر أسعار المواد الأساسية



المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وفي أفق سنة 2018، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يعرف المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية ازديادا بحوالي 12% بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بالأساس نتيجة تسارع أسعار النفط والغاز الطبيعي والمعادن وبدرجة أقل، أسعار المواد الغذائية.

### 1-4-1 المواد الغذائية

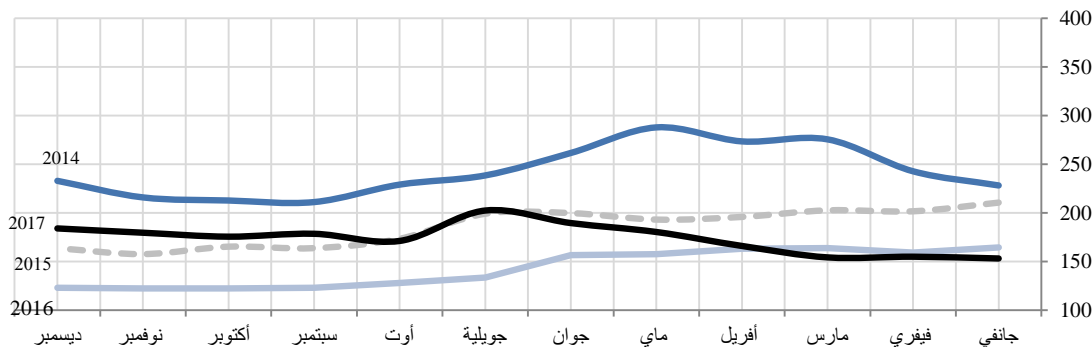
كان مسار أسعار المواد الغذائية تصاعديا إجمالا خلال سنة 2017، لاسيما بالنسبة للحبوب التي ازدادت أسعارها في موفى السنة.

واستنادا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ارتفع الإنتاج العالمي من الحبوب بـ 1,3% ليبلغ 2.646 مليون طن في سنة 2017. كما عرفت التجارة الدولية للحبوب تدعما لتشمل 405,6 ملايين طن مقابل 392,6 مليون طن في العام السابق.

وفيما يتعلق بالأسعار الدولية للقمح، فقد بلغت في المعدل 174 دولار للطن الواحد، أي بارتفاع قدره 4,5% بالمقارنة مع سنة 2016 تبعا بالخصوص لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وذلك على الرغم من وفرة المخزونات العالمية التي ناهزت 703 ملايين طن بالنظر للظروف المناخية الملائمة في أهم البلدان المنتجة، لاسيما بلدان آسيا الوسطى وروسيا وأوكرانيا.

(بالدولار للطن)

رسم بياني عدد 7-1 : التطور الشهري للأسعار العالمية للقمح



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

أما بالنسبة للأسعار العالمية للذرة، فقد أقلت سنة 2017 بمعدل سعر قدره 155 دولار للطن الواحد، أي بانخفاض بـ 2,9% بالمقارنة مع الموسم السابق. وساهمت وفرة المخزونات العالمية الناجمة عن تحسن مردود المساحات المزروعة في الاتحاد الأوروبي والمكسيك في تراجع هذه الأسعار.



## المحيط الدولي

ومن جانبه، ارتفع الإنتاج العالمي من الأرز تقريبا بنفس نسق الطلب العالمي، أي 2٪ ليتجاوز 500 مليون طن. ومع بقاء المخزونات العالمية في مستويات مريحة، انحصرت ارتفاع الأسعار الدولية للأرز في مستوى 0,7٪ وازدادت المبادلات التجارية بحوالي 11٪.

وبخصوص الأسعار الدولية للزيوت النباتية، فقد عرفت بالنسبة لأغلبها مسارا تصاعديا، لاسيما زيت الصوجا (+4,6٪) وزيت النخيل (+2,1٪)، فيما سجلت أسعار زيت الفول السوداني انخفاضا بـ 1,2٪.

وعرف الإنتاج العالمي لزيت الزيتون انخفاضا بحوالي 20٪ خلال موسم 2016-2017 مقابل تراجع للاستهلاك العالمي بـ 5,9٪. وعلى هذا الأساس، توجهت الأسعار الدولية لزيت الزيتون البكر الممتاز نحو الارتفاع لتبلغ في موفى الموسم 5.750 أورو للطن الواحد في السوق الإيطالية (+70٪) و3.460 أورو في اليونان (+21٪) و3.680 أورو في تونس (+12٪). وبالنسبة لموسم 2017-2018، يتوقع المجلس الدولي للزيتون ارتفاعا للإنتاج العالمي بـ 14٪.

جدول عدد 3-1 : معدل أسعار المواد الغذائية (بالدولار للطن)

الربع الأول 2018 الربع الأول 2017	التغيرات بـ %		معدلات الفترة			سوق التسعير	المواد
	2017 2016	ديسمبر 2017 ديسمبر 2016	الربع الأول 2018	سنة 2017	ديسمبر 2017		
24,9	4,5	29,8	19.244	174	184	موانئ خليج الولايات المتحدة	القمح
1,9	2,9-	2,3-	164	155	149	موانئ خليج الولايات المتحدة	الذرة
16,4	0,7	8,8	432	399	406	تاييلندا	الأرز
<b>الزيوت</b>							
0,8	4,6	4,5-	847	866	846	الموانئ الهولندية	. زيت الصوجا
12,8-	2,1	14,7-	674	715	672	ماليزيا	. زيت النخيل
14,2-	1,2-	9,8-	1.328	1.484	1.356	أوروبا	. زيت الفول السوداني
15,5	2,0	12,2	401	369	387	البرازيل	السكر
17,2-	8,0-	15,1-	3.014	3.323	3.030	نيويورك	القهوة
2,3-	22,0	5,8	2.751	2.804	2.657	لندن	الشاي

المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

واستنادا لتوقعات البنك العالمي بالنسبة لسنة 2018، من المنتظر أن تسجل أسعار المواد الغذائية تطورات متباينة. وبالفعل، توجهت أسعار الحبوب نحو الارتفاع بسبب تقلص المساحات المخصصة للزراعة.

وخلال الربع الأول من سنة 2018، عرفت أسعار المواد الغذائية تطورا متباينا، وبالفعل ارتفعت أسعار الحبوب وذلك على غرار القمح (+24,9٪) والأرز (+16,4٪)، فيما عرفت أسعار أغلب الزيوت النباتية مسارا تنازليا.

## 1-4-2 المواد الأولية الصناعية

ارتفعت أسعار المواد الأولية الصناعية بداية من النصف الثاني لسنة 2017، تبعا لانتعاشة النشاط في أغلب البلدان المصنعة وفي الصين والهند. وشمل الارتفاع المدخلات الصناعية ذات مصدر فلاحى والمعادن، فيما واصلت الأسعار الدولية للفسفاط تراجعها.

وفي هذا الإطار، عرفت الأسعار الدولية للقطن ارتفاعا بـ 12,6% يعزى في جزء كبير منه إلى تقلص المخزونات بـ 7,5% لتتراجع إلى مستوى 18,8 مليون طن وذلك تبعا لزيادة الاستهلاك بنسق أعلى من الإنتاج (7,3% مقابل 6,9%). واستنادا لتوقعات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن، من المنتظر أن يعرف الإنتاج العالمي انخفاضا طفيفا خلال موسم 2017-2018 ليبلغ 25,4 مليون طن مقابل 25,7 مليون طن خلال الموسم السابق.

جدول عدد 4-1 : معدل أسعار المواد الأولية الصناعية (بالدولار للطن)

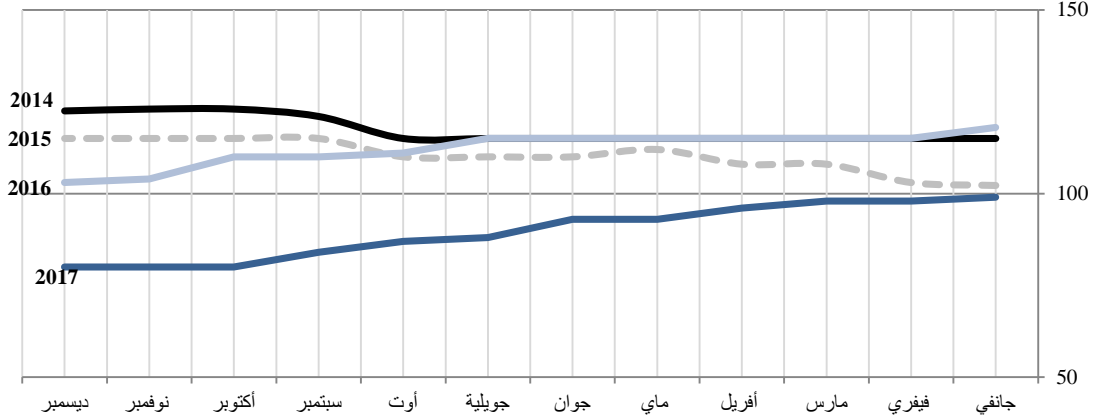
المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة			التغيرات بـ %	
		ديسمبر 2017	سنة 2017	الربع الأول 2018	2017 الربع الأول 2017	2016 الربع الأول 2017
القطن	ليفربول	1.883	1.843	1.995	12,6	6,8
المطاط الطبيعي	سنغافورة	1.652	1.995	1.733	51,2	31,7-
النحاس	لندن	6.834	6.170	6.957	26,7	19,1
القصدير	لندن	19.476	20.061	21.187	11,9	5,9
الزنك	لندن	3.196	2.891	3.415	38,2	22,9
الرصاص	لندن	2.510	2.315	2.518	24,0	10,5
الفسفاط	الدار البيضاء	80	90	84	20,1-	14,2-

المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وفيما يتعلق بأسعار المعادن، فقد توجهت نحو الارتفاع مدفوعة، من جهة، بإجراءات مكافحة التلوث المعتمدة من قبل الصين (غلق عديد المصاهر في المدن الأكثر تلوثا والشروع في مرحلة انتقال على مستوى الطاقة) ومن جهة أخرى، بانتعاشة قطاع الصناعات المعملية. وشمل الارتفاع بالخصوص النحاس (26,7% مقابل 11,7% في سنة 2016) والزنك (38,2% مقابل 8,2%) والرصاص (24% مقابل 4,4%). وتواصل انفراج أسعار الفسفاط في سنة 2017 لتبلغ معدلا قدره 90 دولار للطن الواحد، أي أقل بكثير من المستوى المسجل في سنة 2008 (345,6 دولار للطن الواحد). وارتفع الإنتاج العالمي للفسفاط بحوالي 3% ليبلغ 263 مليون طن، نتيجة بالخصوص لانطلاق استغلال منجم جديد من قبل العربية السعودية التي ضاعفت طاقتها الإنتاجية لتبلغ 10,5 ملايين طن. ويتوقع البنك الدولي أن يتواصل انخفاض أسعار الفسفاط الخام في سنة 2018 بالنظر إلى أهمية طاقات الإنتاج، لاسيما في المغرب والعربية السعودية.

(بالدولار للطن)

رسم بياني عدد 1-8 : التطور الشهري للأسعار العالمية للفسفاط



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وخلال الربع الأول من سنة 2018 عرفت المعادن ارتفاعا لأسعارها وخاصة القصدير (+19,1%) تبعا لتدعم النشاط الاقتصادي في أهم البلدان المتقدمة، فضلا عن التقليل الإرايدي للإنتاج في الصين. ومن جانبها، واصلت أسعار الفسفاط الخام مسارها التنازلي (-14,2%).

### 1-3-4 النفط الخام

توجهت الأسعار في السوق الدولية للنفط الخام نحو الارتفاع في سنة 2017. وبالفعل، فإن تفعيل اتفاقية الحد من إنتاج النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" والتمديد فيها إلى غاية سنة 2018، بالتزامن مع انتعاشة الاقتصاد العالمي، قد مثلت العوامل الرئيسية التي حفزت أسعار النفط وخاصة خلال الربع الأخير من سنة 2017. وعلى هذا الأساس، ارتفع الطلب العالمي بحوالي 1,7% ليبلغ 97,8 مليون برميل يوميا مقابل عرض اقتصر على 97,4 مليون برميل يوميا. ولم تمكن هذه الوضعية من إعادة تكوين مخزونات.

وفعلا، سجل سعر برميل برنت ارتفاعا بـ 23,5% في سنة 2017 ليبلغ حوالي 54,39 دولار للبرميل. كما سجل سعر برميل الخفيف الأمريكي ارتفاعا بـ 17,9% ليبلغ 50,91 دولار للبرميل.

وبالنسبة لسنة 2018، من المنتظر أن تعرف أسعار النفط مزيدا من التدعم نتيجة تحسن آفاق الاقتصاد العالمي وعودة التوترات الجيوسياسية للظهور في الشرق الأوسط، فضلا عن استمرار اختلافات الميزانية في العديد من البلدان المصدرة للنفط بما يستوجب إعادة توازنها أسعارا أعلى من تلك المسجلة خلال سنتي 2016 و2017.

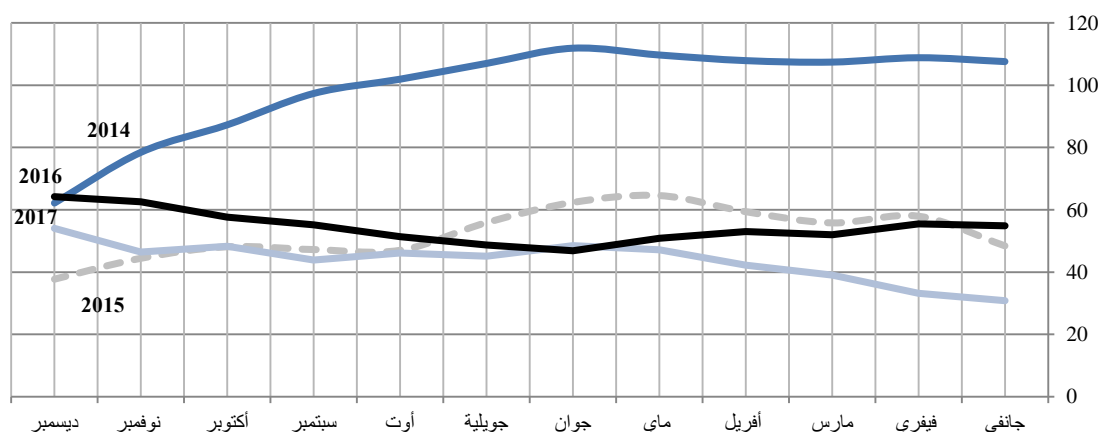
جدول عدد 5-1 : تطور معدل أسعار النفط الخام في السوق الدولية (بالدولار للبرميل)

المتغيرات بـ %	الربع الأول		الربع الأول 2018	الربع الأول 2017	2017	2016	2015	المواد
	2018	2017						
الربع الأول 2018	23,7	23,5	66,95	54,12	54,39	44,05	52,40	البرنت
الربع الأول 2017	21,3	17,9	62,87	51,83	50,91	43,19	48,71	الخفيف الأمريكي

المصدر : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

وخلال الربع الأول من سنة 2018، بلغ سعر برميل برنت 66,95 دولار في المعدل مقابل 54,12 دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، أي بارتفاع قدره 23,7%. ووفقا لصندوق النقد الدولي، من المنتظر أن تبلغ معدلات أسعار النفط مستوى 62,3 دولار للبرميل في سنة 2018.

رسم بياني عدد 9-1 : التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت (بالدولار للبرميل)



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

# الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

## 1-2 لمحة عامة

عرف الاقتصاد الوطني في عام 2017 سنة صعبة مجددا، اتسمت باستمرار الضغوط المسلطة على التوازنات الاقتصادية الكلية، مع تسجيل تحسن طفيف للنمو الذي بلغ 1,9% مقابل 1% في سنة 2016 غير أنه يظل في مستوى أدنى من إمكانياته ومن المستوى المطلوب قصد التخفيض في نسبة البطالة.

وكان النمو في سنة 2017، على الرغم من ضعفه، سليما أكثر بما أنه كان مدفوعا بشكل متزايد من الأنشطة المسوقة على خلاف السنوات السابقة التي قدمت خلالها أنشطة الخدمات غير المسوقة مساهمة هامة. واستفاد النمو على وجه الخصوص من موسم فلاحى جيد إجمالا رغم ضعف كميات الأمطار ومن ديناميكية الخدمات المسوقة وخاصة النشاط السياحي والنقل وكذلك من تحسن الطلب المتأتي من منطقة الأورو، لاسيما الموجه لفائدة الصناعات المعملية التصديرية. بيد أن هذه التطورات قد قابلها الأداء الضعيف لقطاع الفسفاط ومشتقاته الذي يواجه صعوبات للنهوض مجددا وكذلك تفاقم حدة انخفاض الإنتاج الوطني من المحروقات الذي يعاني بشكل خاص من غياب استكشافات جديدة.

وعلى مستوى الطلب، اتسم النمو في سنة 2017 بتباطؤ الاستهلاك بحساب الأسعار القارة والذي مثل المحرك الرئيسي للنمو خلال السنوات الأخيرة. وقد شمل التباطؤ، على حد السواء، الاستهلاك العمومي (0,5% مقابل 2,5% في سنة 2016) أو الاستهلاك الخاص (2,2% مقابل 3,1%). وفي المقابل، تدعمت صادرات السلع والخدمات (4,6% مقابل 0,2%) على الرغم من تسارع الواردات (3,8% مقابل 2,7%). أما بالنسبة لإجمالي تكوين راس المال الثابت، فقد واصل الازدياد ليؤكد الانتعاشة التي بدأت في سنة 2016 لكن بنسق أبطأ (0,2% مقابل 1%).

وقد كان لهذه التطورات انعكاسات على سوق الشغل، لتعرف نسبة البطالة على وجه الخصوص ركودا في نفس مستوى سنة 2016، أي 15,5% مع تسجيل انخفاض طفيف لنسبة بطالة خريجي التعليم العالي (29,9% مقابل 31,6%).

وعلى صعيد التوازنات الاقتصادية الكلية، توسعت فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار وهو ما يعكس الضعف الهيكلي للادخار على الرغم من تسجيل بعض التحسن في سنة 2017. وفي جانب مواز، عرف القطاع الخارجي عجزا تجاريا قياسيا بلغ 15,6 مليار دينار في سنة 2017 مقابل 12,6 مليار دينار في

سنة 2016، حيث اتسم بالخصوص بتدهور ميزان الطاقة. وفي جانب آخر، لم يمكّن نمو المقايض السياحية بـ 19,3% (+4,8% دون اعتبار أثر الصرف) ومداخيل الشغل بـ 16,9%، من تعويض العجز التجاري سوى جزئياً وهو ما أدى إلى تفاقم العجز الجاري الذي بلغ 9,9 مليارات دينار، أي 10,2% من إجمالي الناتج المحلي.

ونتيجة لذلك، تدعم صافي دخول رؤوس الأموال الخارجية وهو ما يعكس ارتفاع تعبئة التمويلات في شكل قروض وتحسن ميزان الاستثمارات الأجنبية. وفي المجموع، كان الميزان العام للمدفوعات متوازناً تقريباً في سنة 2017.

وعلى هذا الأساس، استقر صافي الموجودات من العملة الأجنبية في مستوى يقارب ما تم تسجيله في سنة 2016، أي حوالي 13 مليار دينار وهو ما يوافق انخفاضاً بحساب أيام التوريد (93 يوماً مقابل 112 يوماً). وقد انعكس هذا الاختلال على سعر صرف الدينار الذي تراجع في المعدل خلال سنة 2017 بنسبة 12,8% مقابل الأورو وبـ 11,3% تجاه الدولار. ومن جانبها، عرفت مؤشرات الدين الخارجي تدهوراً للقائم الذي بلغ 63,5% من إجمالي الدخل الوطني المتاح ولخدمة الدين التي مثلت 14,1% من المقايض الجارية مقابل 54,1% و 10,9% على التوالي في العام السابق.

واتسمت المالية العمومية، من ناحيتها، بتواصل ارتفاع نفقات التصرف بشكل ملحوظ (16,3%)، لاسيما تلك المتعلقة بالمرتبات والأجور ودعم المحروقات. بيد أن الإجراءات الضريبية الاستثنائية التي تم اتخاذها وتحسن استخلاص المداخيل الجبائية قد مكّنا من إحتواء عجز الميزانية في مستوى يقارب ما تم تسجيله في سنة 2016، أي 6,1% من إجمالي الناتج المحلي، لكن هذا المستوى يسلط ضغوطاً على التمويلات، سواء الخارجية أو الداخلية وعلى قائم الدين العمومي الذي بلغ 69,9% من إجمالي الناتج المحلي.

وفي ظل هذا السياق من الطلب الكبير على التمويل، عرفت حاجيات الجهاز المصرفي من السيولة زيادة متواصلة حيث اتسمت بالخصوص بتفاقم العجز التجاري وبالمستوى الهام لإصدارات رقاع الخزينة وبالارتفاع الحاد للأوراق النقدية والمسكوكات في التداول. وعلى هذا الأساس، ارتفعت تدخلات البنك المركزي الهادفة لتعديل السوق من 6.711 مليون دينار في موفى سنة 2016 إلى 10.962 مليون دينار في نهاية سنة 2017.

وفي جانب آخر وعلى صعيد السياسة النقدية، اعتمد معهد الإصدار سياسة مرتكزة على اللجوء لنسبة الفائدة كأداة متميزة. وعلى هذا الأساس، تم الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في مناسبتين خلال سنة 2017، أي بـ 50 نقطة أساسية في شهر أفريل وبـ 25 نقطة أساسية في شهر ماي لتبلغ 4,75% و 5% على التوالي، مع اتساع مجال نسب التسهيلات الدائمة (200 نقطة أساسية في موفى شهر ديسمبر 2017 مقابل 50 نقطة منذ سنة 2014) وذلك قصد التصدي لتفاقم الضغوط التضخمية.

وعرف التضخم الذي بلغ 5,3٪ في المعدل في سنة 2017 مقابل 3,7٪ في العام السابق، تسارعا خلال الأشهر الأخيرة من السنة ليصل إلى مستوى 6,4٪ بحساب الانزلاق السنوي في شهر ديسمبر. ويعكس هذا الارتفاع التطور الاستثنائي لأسعار المواد الغذائية الطازجة بالتزامن مع تأثير انخفاض الدينار. وعلى وجه الخصوص، بلغ التضخم الأساسي (دون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد المؤطرة) 6,3٪ في المعدل في سنة 2017 مقابل 5,2٪ في العام السابق وهو ما يعكس الطابع المستمر للتضخم.

وفيما يتعلق بنشاط البورصة، فقد أقل المؤشر المرجعي للبورصة تونداكس سنة 2017 بارتفاع قدره 14,4٪ مقابل 8,9٪ في العام السابق. ويرتبط هذا الأداء الجيد بالتوقعات الإيجابية لنتائج الشركات المدرجة. وفي جانب مواز، ارتفعت رسملة البورصة للسوق بين سنة وأخرى من 19.300 مليون دينار إلى 21.852 مليون دينار.

وقد أظهرت الأشهر الأولى من سنة 2018 بوادر تحسن لبعض الأنشطة وللحاصل الجاري لكن مع تفاقم الضغوط المسلطة على الاحتياطيات من العملة الأجنبية وحاجيات الجهاز المصرفي من السيولة والتضخم. وعلى مجمل السنة، من المنتظر أن تتواصل الانتعاشة التدريجية للنمو الاقتصادي الذي سيرتفع إلى مستوى 2,4٪ مقابل 1,9٪ في سنة 2017 وذلك على أساس تدعم أغلب القطاعات الرئيسية باستثناء المحروقات. ويتوقع أن يستفيد النمو من الموسم الفلاحي الجيد ومن ديناميكية الطلب المتأتي من منطقة الأورو، فضلا عن السير الجيد للخدمات وخاصة السياحة مع استرجاع الأسواق التقليدية للثقة تجاه السوق التونسية. كما ينتظر أن يعرف النمو مزيدا من الدفع بفعل انتعاشة أهم محركاته المتمثلة في الاستثمار والصادرات مقابل التباطؤ المتواصل للاستهلاك.

وتشير التوقعات بعنوان سنة 2018 إلى تحكم نسبي في عجز الميزان الجاري ليلبلغ 9,7٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك بالخصوص على أساس تواصل نمو النشاط السياحي والنقل. ومن المنتظر أن تستفيد صادرات السلع من الإجراءات التي أقرها المجلس الأعلى للتصدير، فضلا عن الارتفاع المرتقب لأسعار زيت الزيتون.

وبخصوص توجهات ميزانية الدولة لسنة 2018، فستكون متمحورة على ترشيد نفقات المرتبات والأجور والدعم، فضلا عن تدعيم الموارد الذاتية للدولة وذلك بالخصوص من خلال مجموعة من الإجراءات الجديدة التي تتضمن، من بين أمور أخرى، مكافحة التهرب الضريبي بما من شأنه الحد من حاجيات اللجوء إلى موارد الاقتراض واحتواء عجز الميزانية (دون اعتبار التخصيص والهبات ومداخل المصادرة) في مستوى 4,9٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6,1٪ في سنة 2017.

جدول عدد 1-2 : تطور أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2016	2017	*2018	التغيرات بـ %	
					2017	2016
<b>الحسابات الوطنية</b>						
- نمو إجمالي الناتج المحلي بأسعار السنة السابقة	1,2	1,0	1,9	2,4		
* الفلاحة والصيد البحري	12,3	8,5-	2,5	8,4		
* بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري	0,1	2,1	1,9	2		
- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)	84.648	89.804	96.660	106.210	7,6	9,9
- إجمالي الدخل الوطني المتاح	86.296	91.480	98.557	108.247	7,7	9,8
- إجمالي الدخل الوطني للفرد (بالدينار)	7.737	8.096	8.610	9.336	6,4	8,4
- الاستهلاك الجملي	76.954	82.885	89.508	99.357	8,0	11,0
* الاستهلاك العمومي	16.551	18.400	20.119	22.814	9,3	13,4
* الاستهلاك الخاص	60.403	64.485	69.389	76.543	7,6	10,3
- التزعة الوسيطة للاستهلاك (الاستهلاك / إجمالي الدخل الوطني المتاح) بـ % <sup>1</sup>	89,2	90,6	90,8	91,8	0,2	1,0
- إجمالي الادخار الوطني	9.342	8.595	9.049	8.890	5,3	1,8-
- نسبة الادخار الوطني (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) <sup>1</sup>	10,8	9,4	9,2	8,2	0,2-	1,0-
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت	16.811	17.336	18.064	19.855	4,2	9,9
- نسبة الاستثمار (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) <sup>1</sup>	19,9	19,3	18,7	18,7	0,6-	0,0
<b>الأسعار</b>						
- مؤشر أسعار الاستهلاك (أساس 100 في سنة 2010)	126,6	131,4	138,3	138,3	5,3	
- المواد الغذائية والمشروبات	135,0	138,5	146,2	146,2	5,6	
- المواد غير الغذائية والخدمات	123,4	128,6	135,3	135,3	5,2	
<b>التشغيل</b>						
- إحدائات الشغل (بالآلاف المواطن)	11,7-	34,7	43,3	43,3	8,6	
- نسبة البطالة (بـ %) <sup>1</sup>	15,4	15,5	15,5	15,5	0,0	
<b>المدفوعات الخارجية</b>						
- نسبة تغطية الواردات بالصادرات (بـ %) <sup>1</sup>	69,7	69,8	68,8	68,8	1,0-	
- عجز الميزان التجاري (بحساب التكلفة تأميناً وشحناً)	12.003	12.601	15.592	15.592	23,7	
- المقاييس السياحية	2.415	2.373	2.831	2.831	19,3	
- مداخيل الشغل	3.867	3.912	4.575	4.575	16,9	
- العجز الجاري <sup>2</sup>	7.552	7.935	9.870	9.870	1.935	
- بـ % من إجمالي الناتج المحلي <sup>1</sup>	8,9	8,8	10,2	10,2	1,4	
- صافي دخول رؤوس الأموال <sup>2</sup>	8.334	6.793	9.868	9.868	3.075	
- حاصل الميزان العام للمدفوعات <sup>2</sup>	782	1.142-	2-	2-	1.140	
- مُعامل خدمة الدين الخارجي (بـ % من المقاييس الجارية) <sup>1</sup>	8,3	10,9	14,1	14,1	3,2	
- نسبة التدفين الخارجي (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) <sup>1</sup>	48,7	54,1	63,5	63,5	9,4	
<b>المالية العمومية</b>						
- الضغط الجبائي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) <sup>1</sup>	21,9	20,7	21,8	22,0	1,1	0,2
- نفقات التجهيز وإسناد القروض	5.021	5.692	5.855	5.843	2,9	0,2-
- عجز الميزانية بـ % من إجمالي الناتج المحلي <sup>3/1</sup>	4,8	6,1	6,1	4,9	0,0	1,2-
- التدفين الكلي للدولة/إجمالي الناتج المحلي (بـ %) <sup>1</sup>	55,4	61,9	69,9	71,4	8,0	1,5
<b>المؤشرات النقدية<sup>4</sup></b>						
- المكونة (ن3)	61.899	66.883	74.484	74.484	11,4	
- نسبة سيولة الاقتصاد (المكونة ن3 / إجمالي الناتج المحلي بـ %) <sup>1</sup>	70,6	71,0	71,8	71,8	0,8	
- صافي المستحققات على الخارج <sup>2</sup>	1.685	949-	2.385-	2.385-	1.436-	
منها : . صافي الموجودات من العملة الأجنبية <sup>2</sup>	14.102	12.935	12.885	12.885	50-	
. بحساب أيام التوريد <sup>5</sup>	128	112	93	93	19-	
- صافي المستحققات على الدولة <sup>2</sup>	14.435	17.127	19.939	19.939	2.812	
- المساعدات للاقتصاد	66.093	72.473	81.648	81.648	12,7	

المصادر : البنك المركزي التونسي ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء

\* توقعات

<sup>1</sup> التغيرات بالنقاط المئوية.

<sup>2</sup> التغيرات بملايين الدنانير.

<sup>3</sup> بدون اعتبار تمديد الدين ومداخيل التخصيص والهبات.

<sup>4</sup> الجهاز المالي.

<sup>5</sup> التغيرات بعدد الأيام.



## 2-2 التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي

بلغ النمو الاقتصادي 1,9% في سنة 2017 مقابل 1% في العام السابق. بيد أن هذا المستوى الذي يظل ضعيفا يعود في جزء كبير إلى تطور الأنشطة المسوقة (2,1% مقابل 0,4% في سنة 2016) مقابل تباطؤ نمو الخدمات غير المسوقة (0,4% مقابل 2,5%).

وقد اتسم النمو بالتحسن التدريجي لنشاط الخدمات المسوقة وبدرجة أقل للصناعات المعملية، فضلا عن انتعاشة القطاع الفلاحي. غير أن هذا التطور قد قابله الأداء الضعيف للصناعات غير المعملية التي واصلت تراجعها بنسق أسرع من سنة 2016 نتيجة احتداد تقلص القيمة المضافة لفرع المحروقات.

ففيما يخص القطاع الفلاحي، ارتفع الإنتاج في أغلب الفروع وخاصة الحبوب مقابل انخفاض في فرع زيت الزيتون. وإجمالا، عرف قطاع الفلاحة والصيد البحري انتعاشة لقيمتها المضافة قدرها 2,5% بحساب القيمة الحقيقية وذلك بعد أن سجل تراجعاً بـ 8,5% في العام السابق، ليساهم بالتالي بـ 0,2 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي مقابل -0,9 نقطة في سنة 2016.

ومن جانبها، سجلت القيمة المضافة للصناعات المعملية ارتفاعاً طفيفاً قدره 0,8% مقابل 0,5% في العام السابق. ويعود هذا التطور إلى النمو المسجل في الصناعات الميكانيكية والكهربائية (3,1% مقابل 2,1%) تبعاً لتدعم الطلب الموجه للتصدير نتيجة تحسن النشاط في منطقة الأورو وبدرجة أقل إلى صناعات النسيج والملابس والجلود (0,8% مقابل -0,3%) والتي تواجه منافسة شرسة في السوق الأوروبية وخاصة من قبل البلدان الآسيوية، وكذلك الصناعات الغذائية (1,4% مقابل -4,4%). وفي المقابل، عرفت الصناعات الكيماوية انخفاضاً لقيمتها المضافة (-1,9% مقابل 13,2% في سنة 2016) وهو ما يعكس صعوبات التزود لوحداث تحويل الفسفاط نتيجة الحركات الاحتجاجية المسجلة على مستوى مواقع الإنتاج والنقل. وفي جانب مواز، واصلت القيمة المضافة لصناعات مواد البناء والخزف والبلور مسارها التنازلي (-4,5% مقابل -1,8%) وذلك للسنة الثانية تباعاً.

وفيما يتعلق بالصناعات غير المعملية، فقد واصلت قيمتها المضافة الانخفاض حيث تراجعت بـ 3% خلال سنة 2017 مقابل -1,5% في العام السابق. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى احتداد تقلص أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي (-11,1% مقابل -7,2%) وذلك بالأساس جراء توقف الإنتاج على مستوى

حقول تطاوين وقبلي تبعا للاضطرابات الاجتماعية، فضلا عن النفاذ الطبيعي لأهم الحقول. وبالفعل، انخفض الإنتاج الوطني من النفط الخام بـ 15,6% في سنة 2017 ليتراجع إلى 1.831 ألف طن مقابل 3.663 ألف طن في سنة 2010. وعلى الرغم من الاضطرابات الاجتماعية التي أضرت كذلك بالصناعات المنجمية، فإن القيمة المضافة لهذه الأخيرة قد سجلت ازديادا بـ 10,1% مقابل 6,4% في سنة 2016، لكن دون استعادة قدراتها الإنتاجية المعتادة. وفي هذا السياق، ارتفعت الكميات المنتجة من الفسفاط الخام بـ 13,3% لتبلغ 4.150 ألف طن (مقابل 8.131 ألف طن في سنة 2010) وهو مستوى لم يمكن من تحقيق انتعاشة لإنتاج الأسمدة الكيماوية.

وإجمالا، سجل المؤشر العام للإنتاج الصناعي تراجعا بـ 1% في سنة 2017 مقابل -0,5% في العام السابق وذلك نتيجة احتداد تقلص الإنتاج في صناعة استخراج مواد الطاقة (-7%) والذي عوضه جزئيا التطور المعتدل لإنتاج الصناعات المعملية بدفع خاصة من الصناعات الميكانيكية والكهربائية (3,3%) والصناعات الغذائية (1,4%).

وبخصوص الخدمات المسوقة، فقد عرفت في سنة 2017 تدعما طفيفا لنموها الذي بلغ 4,0% مقابل 3,3% في العام السابق. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى السير الجيد للنشاط السياحي وبالتالي لنشاط النقل، أي 8,3% و 5% على التوالي مقابل 2,7% و 4,7% في سنة 2016. كما تجدر الإشارة إلى تواصل نمو الخدمات المالية والاتصالات بنسق ملموس، أي 9,1% و 3% على التوالي.

ويعود تدعيم القطاع السياحي بالأساس إلى ارتفاع وفود السياح الأجانب (26,9% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 7,7% في سنة 2016) لتشمل حوالي 5,7 ملايين سائح و 15,7 مليون ليلة لغير المقيمين (23,1% مقابل 14,4%). واتسم هذا التطور بالعودة النسبية للأسواق التقليدية تبعا لتحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تواصل تدفق السياح المغاربيين. ونتيجة لذلك، ازدادت المقاييس السياحية بـ 19,3% مقابل -1,7% في سنة 2016 لتبلغ 2.831 مليون دينار.

أما بالنسبة للخدمات غير المسوقة فقد تراجعت مساهمتها في النمو الاقتصادي بواقع 0,1 نقطة مئوية في سنة 2017 مقابل 0,5 نقطة مئوية في سنة 2016 ومعدل قدره 0,8% ما بين سنتي 2011 و 2015.

جدول عدد 2-2 : تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط بالقيمة الحقيقية والمساهمة في النمو الاقتصادي

المساهمة في النمو الاقتصادي (بالنقاط المئوية)			نمو القيمة المضافة (%)			المسمى
*2018	2017	2016	*2018	2017	2016	
0,8	0,2	0,9-	8,4	2,5	8,5-	الفلاحة والصيد البحري
0,4	0,2-	0,2-	1,6	0,6-	0,3-	الصناعة
0,5	0,1	0,1	3,3	0,8	0,5	الصناعات المعملية
						منها :
0,3	0,0	0,1-	8,9	1,4	4,4-	- الصناعات الفلاحية والغذائية
0,0	0,1-	0,0	1,2	4,5-	1,8-	- صناعات مواد البناء والخزف والبلور
0,2	0,2	0,1	4,4	3,1	2,1	- الصناعات الميكانيكية والكهربائية
0,0	0,0	0,0	1,3	0,8	0,3-	- صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية
0,1-	0,0	0,2	6,2-	1,9-	13,2	- الصناعات الكيماوية
0,1-	0,3-	0,1-	1,2-	3,0-	1,5-	الصناعات غير المعملية
						منها :
0,0	0,1	0,0	9,7-	10,1	6,4	- المناجم
0,1-	0,3-	0,2-	4,7-	11,1-	7,2-	- النفط والغاز الطبيعي
1,1	1,6	1,3	2,6	4,0	3,3	الخدمات المسوقة
						منها :
0,1	0,1	0,2	1,1	1,6	2,1	- التجارة
0,3	0,3	0,3	4,0	5,0	4,7	- النقل
0,1	0,1	0,2	3,0	3,0	3,7	- الاتصالات
0,2	0,3	0,1	5,4	8,3	2,7	- السياحة
0,1	0,4	0,2	3,0	9,1	5,1	- المؤسسات المالية
0,1	0,1	0,5	0,4	0,4	2,5	الخدمات غير المسوقة
2,4	1,9	1,0	2,4	1,9	1,0	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

\* توقعات. المصادر : المعهد الوطني للإحصاء ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

وبالنسبة لسنة 2018، تشير توقعات الميزان الاقتصادي إلى نسبة نمو قدرها 2,4% وذلك على أساس تواصل التحسن المنتظر للأنشطة المسوقة وخاصة الفلاحة والصناعات المعملية والخدمات المسوقة مقابل تطور ضعيف للخدمات غير المسوقة.

ومن المتوقع أن يستفيد قطاع الفلاحة والصيد البحري من إنتاج استثنائي لزيت الزيتون (ما بين 260 و280 ألف طن مقابل 100 ألف طن).

وينتظر أن يستفيد نشاط الصناعات المعملية التصديرية من ديناميكية الطلب المتأتي من منطقة الأورو والذي سيمكن من تعويض الانخفاض في إنتاج الفسفاط ومشتقاته. أما بالنسبة للصناعات غير المعملية، فمن المتوقع أن تواصل انخفاضها بشكل أقل حدة ويعزى ذلك إلى قطاعي المحروقات والمناجم.

كما ستواصل الخدمات المسوقة ازديادها مع مساهمة موجبة لأغلب فروع النشاط، لاسيما السياحة والنقل والاتصالات والخدمات المالية.

## 3-2

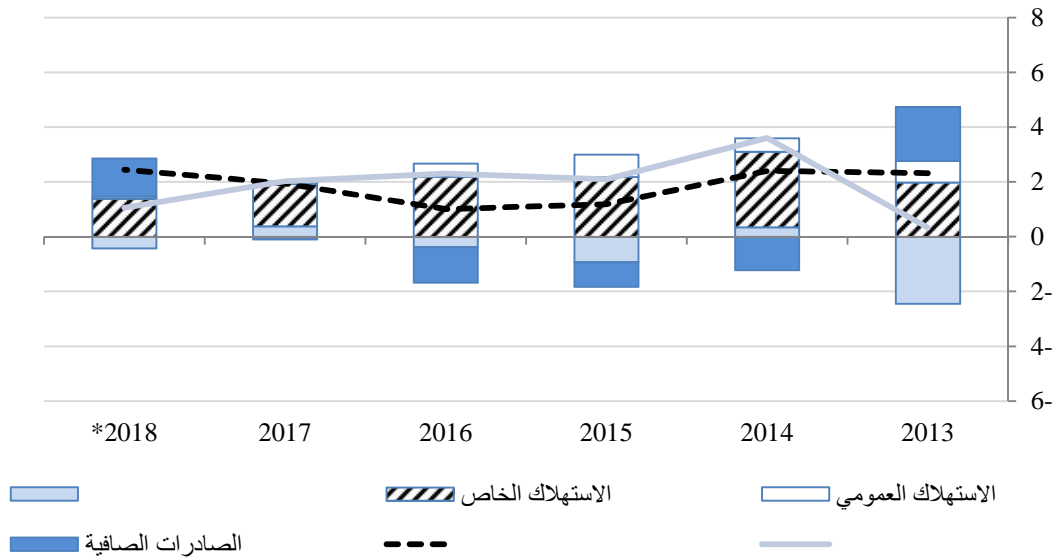
يظهر تحليل مصادر النمو في سنة 2017 (1,8) بالنسبة للاستهلاك وبدرجة أقل لإجمالي تكوين رأس المال الثابت. بيد أن مساهمته في النمو تظل مرتفعة، أي نقطتان مائويتان. 2,1 (2016) يعزى

استفاد بالخصوص من تحسن النشاط في منطقة الأورو وهو ما أدى إلى

إلى تحسن نسبي لمساهمة الصادرات الصافية 1,3-

مئوية إلى -0,1 نقطة بين سنة وأخرى.

رسم بياني عدد 1-2 : مساهمة مختلف مكونات الطلب الجملي في النمو الاقتصادي



\* المصدر : حسابات أعدها البنك المركزي التونسي على أساس بيانات إحصائية والاستثمار والتعاون الدولي.

## 1-3-2

يظهر تحليل الطلب الداخلي في سنة 2017 تباطؤا لانسق نمو أهم مكوناته بحساب الأسعار القارة، أي الاستهلاك الجملي وإجمالي تكوين رأس

الاستهلاك الإجمالي الوطني يمثل المحرك الرئيسي للنمو الإجمالي 2011

أضر بالاستهلاك العمومي والاستهلاك الخاص، على حد السواء، لتبلغ مساهمته في النمو مستوى 1,6

لجارية، تطور الاستهلاك بنسق يقارب ما تم تسجيله في 2,7

سنة 2016 (7,9% مقابل 7,7%) حيث أدى ذلك إلى ارتفاع طفيف للنزعة الوسطية للاستهلاك (8,90% من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 90,6% في سنة 2016).

وفيما يتعلق بالاستهلاك الخاص، الذي يمثل حوالي 78% من الاستهلاك الوطني، فقد ارتفع بـ 7,6% بحساب الأسعار الجارية مقابل 6,8% في سنة 2016. وبحساب القيمة الحقيقية وباعتبار تسارع التضخم، انحصر ازدياد استهلاك الأسر في مستوى 2,2% مقابل 3,1% في سنة 2016. كما أن الاستهلاك الذي حفزته بالخصوص الزيادات في الأجور خلال السنوات الأخيرة، قد عرف فتورا تبعيا لضعف النشاط الاقتصادي وبقاء البطالة في مستويات عالية، فضلا عن استمرار التضخم وهو ما أثر جديا على مداخيل الأسر وعلى قدرتها الشرائية.

ومن جانبه، سجل الاستهلاك العمومي خلال سنة 2017 نموا أقل سرعة من العام السابق، سواء بحساب الأسعار الجارية (9,3% مقابل 11,2%) أو بحساب الأسعار القارة (0,5% مقابل 2,5%). ويعكس هذا التطور بالخصوص التحكم في الانتدابات صلب الإدارة وبعض التباطؤ في التأجير العمومي الذي ارتفعت حصته في إجمالي الناتج المحلي من 10,8% في سنة 2010 إلى 14,7% في سنة 2017.

وبخصوص الاستثمارات، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت تطورا معتدلا بحساب الأسعار الجارية (4,2% مقابل 3,1%) وتباطؤا طفيفا بحساب الأسعار القارة (0,2% مقابل 1%). وباعتبار تغير المخزونات، ارتفع الاستثمار الجملي بـ 15,8% بحساب الأسعار الجارية مقابل انخفاض بـ 2,1% في سنة 2016. ويعكس تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالخصوص تباطؤ نفقات التجهيز للدولة (5,7% مقابل 13%)، فضلا عن الضعف الهيكلي للاستثمار الخاص الذي تقاوم خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من انتعاشة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2017 (11,9% مقابل 3,4% في سنة 2016)، فإن وزنها كان محدودا في مستوى 2,2% من إجمالي الناتج المحلي. ونتيجة لذلك، واصلت نسبة الاستثمار انخفاضها للسنة الخامسة تباعا، حيث تراجعت من 19,3% في سنة 2016 إلى 18,7% في سنة 2017.

## 2-3-2 الطلب الخارجي

ارتفعت صادرات السلع والخدمات في سنة 2017، سواء بحساب الأسعار القارة (4,6% مقابل 0,2%) أو بالأسعار الجارية (17,2% مقابل 5,8%)، لتزداد النزعة الوسطية للتصدير من 40% إلى 43,5% بين سنة وأخرى. وبدون اعتبار قطاعات المناجم والفسفاط ومشتقاته والنفط الخام التي تضررت من تواصل الاضطرابات الاجتماعية، فإن ازدياد الصادرات من حيث الحجم قد شمل أغلب القطاعات. وبالفعل، استفادت الصناعات الميكانيكية والكهربائية وبدرجة أقل النسيج والملابس والجلود من تحسن النمو في منطقة الأورو، كما ينطبق الأمر نفسه على قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية. وفي جانب آخر،

عرفت المقاييس السياحية انتعاشة بدفع خاصة من العودة التدريجية للأسواق التقليدية الأوروبية وتدفع السياح المغاربة.

أما بالنسبة لواردات السلع والخدمات، فقد سجلت في سنة 2017 ارتفاعا بحساب الأسعار القارة (3,8% مقابل 2,7% في سنة 2016) وتسارعا بحساب الأسعار الجارية (18,8% مقابل 5,5%) وهو ما يعكس بالخصوص انخفاض الدينار وارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات. ويعزى هذا التطور على وجه الخصوص إلى مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة بالتوازي مع تحسن نشاط الصناعات المعملية وإلى قطاع الطاقة الذي ما انفك استهلاكه يزداد مقابل تراجع الإنتاج الوطني.

(ب.%)

جدول عدد 2-3: تطور الموارد والاستعمالات بأسعار السنة السابقة

المسمى	2015	2016	2017	*2018
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	1,2	1,0	1,9	2,4
واردات السلع والخدمات	2,6-	2,7	3,8	1,8
مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات	0,2-	1,6	2,6	2,2
الاستهلاك النهائي	3,4	3,0	1,8	1,6
- العمومي	4,4	2,5	0,5	0,4
- الخاص	3,2	3,1	2,2	2,0
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	0,5-	1,0	0,2	3,9
الطلب الداخلي	1,9	2,1	1,8	0,9
صادرات السلع والخدمات	5,3-	0,2	4,6	5,5

المصدر: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

\* توقعات.

وبالنسبة لسنة 2018، يشير الميزان الاقتصادي إلى تحسن النمو، مدفوعا بشكل متزايد من الاستثمارات والصادرات مقابل تباطؤ الاستهلاك، سواء الخاص أو العمومي، بالنظر إلى التشديد المرتقب لسياسة الميزانية وخاصة ترشيد كتلة الأجور والارتفاع المتوقع للتضخم. ومن المنتظر أن يعكس تطور الاستثمارات جهود الدولة في مجال تحسين مناخ الأعمال ودعم المبادرة الخاصة ومكافحة الاقتصاد الموازي والتهرب. أما بالنسبة للصادرات، فمن المتوقع أن تستفيد من الاستمرار المنتظر لتحسن الطلب الخارجي، فضلا عن تحسن النشاط السياحي.

## 4-2 هيكل الاستثمارات وتمويلها

### 4-2-1 هيكل الاستثمارات

ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 4,2% بحساب الأسعار الجارية في سنة 2017 مقابل 3,1% في سنة 2016. واقترن هذا التطور بتحسن من قبل القطاع الصناعي وقطاع الفلاحة والصيد البحري مقابل انخفاض للخدمات المسوقة والتجهيزات الجماعية.

وواصلت الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي تدعمها لكن بنسق أقل سرعة من العام السابق (20,1% مقابل 29,4%) وهو ما يوافق حصة قدرها 29,9% من مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت أي بارتفاع بحوالي 4 نقاط مئوية. وشمل هذا التحسن، على حدّ السواء، حصة الصناعات المعملية (12,1% مقابل 10,7%) وحصة الصناعات غير المعملية (17,9% مقابل 15,3%).

وشمل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت أغلب الصناعات المعملية، لاسيما صناعات مواد البناء والخزف والبلور والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الغذائية وتكرير النفط، فضلا عن قطاع الطاقة وخاصة فروع الكهرباء والغاز والمحروقات.

كما تدعمت الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري (12% مقابل 4,2%) لتمثل 7,8% من مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

أما بالنسبة للاستثمارات في الخدمات، فقد عرفت تراجعا بـ 1,5% في سنة 2017 لتبلغ 48% من مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت، تبعا للأساس لانخفاض المبالغ المخصصة لقطاعي التجارة والخدمات المتفرقة وكذلك لقطاع الاتصالات. ومن جانبها، تراجعت الاستثمارات في التجهيزات الجماعية بنسبة 7,1% لتمثل 14,4% من مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

(بالأسعار الجارية)

جدول عدد 2-4 : تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب فروع النشاط

المسمى	القيمة بملايين الديناتير			التغيرات بـ %		الهيكل بـ %		
	*2018	2017	2016	*2018 2017	2017 2016	2018	2017	2016
الفلاحة والصيد البحري	1.550	1.400	1.250	10,7	12,0	7,8	7,8	7,2
الصناعة	6.512	5.404	4.499	20,5	20,1	32,8	30,0	26,0
- الصناعات غير المعملية	4.175	3.225	2.651	29,5	21,6	21,0	17,9	15,3
- الصناعات المعملية	2.337	2.179	1.848	7,2	17,9	11,8	12,1	10,7
الخدمات المسوقة	9.083	8.665	8.795	6,0	1,5-	46,3	48,0	50,7
التجهيزات الجماعية	2.610	2.595	2.792	0,6	7,1-	13,1	14,4	16,1
المجموع	19.855	18.064	17.336	9,9	4,2	100,0	100,0	100,0

المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

\* توقعات.

## 2-4-2 تمويل الاستثمارات

سجل الادخار الوطني، عقب سنة من الركود، ارتفاعا بـ 5,3% في سنة 2017 وهو ما أدى رغم ذلك إلى انخفاض طفيف لنسبة الادخار التي تراجعت بين سنة وأخرى من 9,4% إلى 9,2% من إجمالي الدخل الوطني المتاح.

## جدول عدد 5-2 : التمويل الداخلي للاستثمارات

(بملايين الدينارين ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2018	2017	2016	2015	المسمى
*2018 2017	2017 2016					
9,9	4,2	19.855	18.064	17.336	16.811	إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي
		18,7	18,7	19,3	19,9	(بـ % من إجمالي الناتج المحلي)
96,8-	233,1-	35	1.072	806-	81	التغير في قيمة المخزون
3,9	15,8	19.889	19.136	16.530	18.893	مجموع حاجيات التمويل (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في قيمة المخزون)
1,8-	5,3	8.890	9.049	8.595	9.342	الادخار الوطني
		8,2	9,2	9,4	10,8	- بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح
						نسبة التمويل الداخلي
		44,8	50,1	49,6	55,6	- الادخار الوطني / إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بـ %)
		44,7	47,3	52,0	55,3	- الادخار الوطني / مجموع حاجيات التمويل (بـ %)

المصدر : وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

\* توقعات.

ويعكس نمو الادخار في سنة 2017 تحسن النمو الاقتصادي وذلك بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخارجي وخاصة تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج التي ازدادت بـ 16,9% لتبلغ 4.574 مليون دينار أو 4,7% من إجمالي الناتج المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الادخار الذي يعد ضعيفا من الناحية الهيكلية بالمقارنة مع معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشهد دورة تنازلية بدأت منذ سنة 2011 بما يعكس على وجه الخصوص تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة وتفاقم الاختلالات المالية على سلوك مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

وفي جانب آخر، أدى استمرار الضغوط المسلطة على المالية العمومية في سنة 2017 إلى تدهور فائض الموارد الذاتية والهبات للدولة بالمقارنة مع النفقات الجارية وفوائد الدين. ونتيجة لذلك، انحصر هذا الفائض في مستوى 200 مليون دينار مقابل 838 مليون دينار في سنة 2016 و3.670 مليون دينار في سنة 2010، حيث أنه لم يغطي بالتالي سوى 3,5% من نفقات التجهيز مقابل 15,5% في سنة 2016 و85% في سنة 2010.

أما بخصوص نسبة التمويل الداخلي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد عرفت تحسنا طفيفا لترتفع من 49,6% إلى 50,1%. وفي المقابل، وباعتبار تغير المخزونات، عرفت هذه النسبة انخفاضا لتتراجع من 52% إلى 47,3%. وفي جانب مواز، تدهور فارق التمويل بين الادخار والاستثمار بنسبة 1,4% ليلعب حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من تحسن دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استوجبت حاجيات الاقتصاد من التمويل لجوءا متزايدا للقروض الخارجية، لاسيما في السوق المالية الدولية وذلك علاوة على التمويلات المتأتية من التعاون متعدد الأطراف.



وبالنسبة لسنة 2018، من المتوقع تحقيق نمو لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، تبعا بالخصوص لتحسن الاستثمار على مستوى قطاعات الطاقة والبناء والهندسة المدنية والنقل والسكن. وينتظر أن يعرف الادخار الوطني انخفاضا على الرغم من التحسن المرتقب على مستوى النمو الاقتصادي.

## 2-5 سوق الشغل والأجور

لم يساهم التحسن المتواضع للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2017 في التخفيف من مواطن الضعف القائمة في سوق الشغل في تونس سواء على المستوى الهيكلي أو على المستوى الوظيفي.

وبالفعل، تظل الإجراءات التي تم تفعيلها بهدف استيعاب البطالة وإضفاء الديناميكية على هذه السوق غير كافية حيث أن نسبة البطالة لا تزال في نفس المستوى المرتفع المسجل في سنة 2016، أي 15,5٪ وهو ما يوافق 639 ألف عاطل عن العمل. وفي جانب مواز، فإن التفاوتات بين المناطق وحسب الجنس والمستوى التعليمي مازالت مستمرة حيث شملت بالخصوص المناطق الداخلية والإناث، فضلا عن خريجي التعليم العالي.

وبالنظر إلى أهمية التحديات التي يتعين رفعها في مجال التشغيل، فقد توجهت الحكومة نحو اعتماد مقاربة جديدة متكاملة وشاملة، تعتمد على تعزيز الفرص الاقتصادية بهدف تذليل العقبات الاجتماعية والاقتصادية الخصوصية التي تعترض خريجي التعليم العالي من الشباب في مجال النفاذ إلى وظائف لائقة.

كما تم خلال سنة 2017 اتخاذ جملة من الإجراءات تتعلق أساسا بتبسيط اندماج خريجي التعليم العالي في الحياة المهنية على غرار المشروع المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير الاقتصاد الأخضر وتعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال التكوين المهني والتشغيل، فضلا عن المشروع من أجل الاندماج الاقتصادي للشباب في تونس "دفع المبادرة" المحدث من قبل البنك الدولي والذي يستهدف خريجي التعليم العالي من الشباب المحرومين.

## 2-5-1 سوق الشغل

اتسمت سياسة التشغيل المتبعة خلال سنة 2017 أساسا بالتدخلات لفائدة خريجي التعليم العالي. وفي هذا السياق، تم إطلاق برنامج جديد "عقد الكرامة" خلال شهر مارس 2017 المخصص لطالبي الشغل من ذوي الكفاءات والمسجلين في مكاتب التشغيل منذ مدة تفوق السنتين. ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل اندماجهم في الحياة المهنية وذلك من خلال الحصول على تكوين لدى مراكز التكوين العمومية أو الخاصة أو صلب مؤسسة تتعهد بانتدابهم مقابل أجر شهري صاف قدره 600 دينار، منها مساهمة من الصندوق الوطني للتشغيل تساوي 400 دينار.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تعدد الإجراءات والإصلاحات المعتمدة من قبل السلطات منذ الثورة، لا تزال سوق الشغل تعاني من مشاكل مرتبطة بالخصوص بعدم قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب البطالة وعدم الملاءمة بين الحاجيات في سوق الشغل وما تنتجه المنظومة التعليمية.

وفيما يتعلق بصافي إحداثيات الشغل، فقد عرف ارتفاعا بـ 24,8٪ ليبلغ 43,3 ألف موطن شغل تم إحداثه في سنة 2017.

جدول عدد 2-6 : إحداثيات الشغل (بالآلاف)

المسمى	2014	2015	2016	2017
الزراعة والصيد البحري	8,5	11,6-	0,9	12,2-
المنجم والطاقة	0,2	6,5-	4,8	3,6-
البناء والهندسة المدنية	5,3	2,4	13,5	20,7
الصناعات المعملية	3,1	1,6-	7,0-	19,0
النقل والمواصلات	4,4	10,6-	0,5	0,9-
السياحة	6,3	21,5-	8,7	15,5
خدمات مسوقة أخرى	12,1	40,1	13,2	1,9
الإدارة	5,1	2,4-	0,1	2,9
المجموع	45,0	11,7-	34,7	43,3

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى انتعاشة إحداثيات الشغل في قطاع الصناعات المعملية الذي بعد أن عرف فقدان مواطن شغل قدرها 7 آلاف موطن شغل في سنة 2016، قد سجل إحداث حوالي 19 ألف موطن شغل في سنة 2017 منها 4,5 آلاف في قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية و6,4 آلاف في الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

كما سجلت مواطن الشغل المحدثة في القطاع السياحي ارتفاعا ملحوظا، أي 15,5 ألف موطن شغل مقابل 8,7 آلاف في العام السابق وذلك بالخصوص نتيجة تدعيم المؤشرات الحقيقية للنشاط.

وفي المقابل، سجل قطاع الزراعة والصيد البحري خسائر هامة للوظائف قدرها 12,2 ألف موطن شغل في سنة 2017 مقابل إحداث حوالي ألف موطن شغل في العام السابق، تبعا لتخلي عدد هام من العمال على وظائفهم قصد البحث عن عمل بأجر.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات الاستخراجية وتبعا للإضطرابات الاجتماعية، تم تسجيل فقدان 3,6 آلاف موطن شغل مقابل إحداثيات قدرها 4,8 آلاف موطن شغل في سنة 2016.

ويظهر توزيع البطالة حسب الجنس تفاوتات حادة بين الإناث والذكور مع نسبة بطالة قدرها 22,9٪ و12,5٪ على التوالي في موفى سنة 2017 مقابل 23,1٪ و12,5٪ في العام السابق.

كما استمرت التفاوتات حسب المناطق<sup>1</sup>، رغم تسجيل كافة الجهات لانخفاض في نسبة البطالة بين سنة وأخرى باستثناء منطقتي الوسط الغربي والجنوب الشرقي اللتان عرفتا زيادة بـ 0,2 نقطة مئوية و 1,2 نقطة مئوية، على التوالي.

وعلى هذا الأساس، عرفت منطقتنا جنوب وغرب البلاد أعلى نسب بطالة والتي بلغت حسب المناطق 24,3٪ في الجنوب الشرقي و 10,4٪ في الشمال الشرقي و 9,7٪ في الوسط الشرقي و 25,6٪ في الجنوب الغربي و 16,7٪ في الشمال الغربي و 17,4٪ في الوسط الغربي.

(بالآلاف ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-7 : المؤشرات الرئيسية للتشغيل

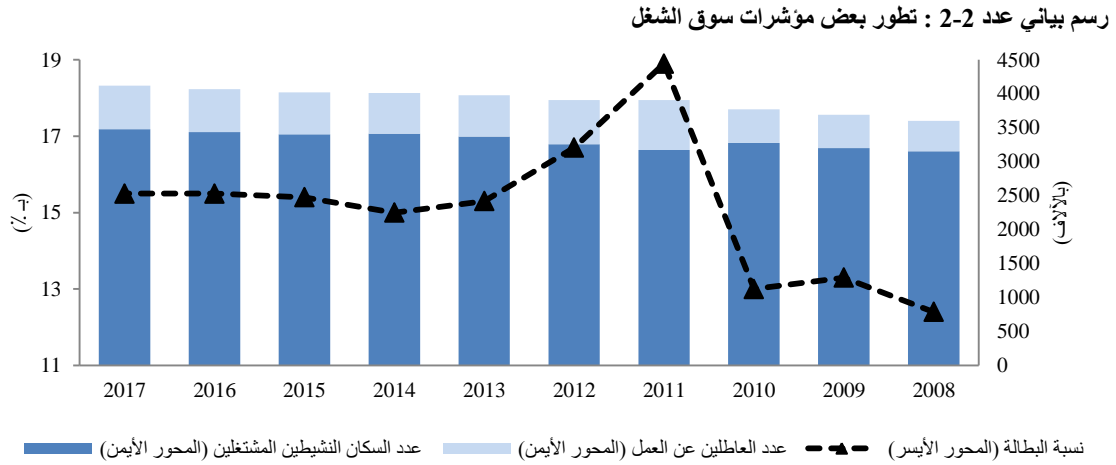
المسمى	2014	2015	2016	2017	التغيرات بـ %	
					2016 2015	2017 2016
- السكان في سن النشاط، أي 15 عاما فما فوق	8.423	8.530	8.639	8.745	1,3	1,2
- مجموع السكان النشيطين	4.014	4.021	4.069	4.119	1,2	1,2
- النسبة الجمالية للنشاط (بـ %)	47,7	47,1	47,1	47,1		
- السكان النشيطون المشتغلون	3.414	3.402	3.437	3.480	1,0	1,3
- نسبة التشغيل (بـ %)	40,5	39,9	39,8	39,8		
- إحدائات الشغل	45,0	11,7-	34,7	43,3	396,6	24,8
- عدد العاطلين عن العمل <sup>1</sup>	600	619	632	639	2,1	1,1
- النسبة الجمالية للبطالة (بـ %) <sup>1</sup>	15,0	15,4	15,5	15,5		
منها : نسبة بطالة خريجي التعليم العالي (بـ %) <sup>1</sup>	30,4	31,2	31,6	29,9		

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

<sup>1</sup> حسب مقاييس مكتب العمل الدولي

وبالنظر إلى أنه تم الحفاظ على نسق الازدياد، سواء بالنسبة للسكان في سنّ النشاط الذين بلغوا حوالي 8,7 ملايين شخص في سنة 2017 أو لمجموع السكان النشيطين الذي بلغ 4,1 ملايين شخص، فقد ظلت النسبة الجمالية للنشاط في نفس المستوى، أي 47,1٪ وذلك للسنة الثالثة تباعا. بيد أن عدد العاطلين عن العمل قد سجل ازديادا بـ 1,1٪ ليرتفع من 632 ألف في سنة 2016 إلى 639 ألف في سنة 2017.

<sup>1</sup> إن الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للبطالة هي أرقام الربع الثاني من سنة 2017.



وتم في سنة 2018 استكمال مشروع قانون ينظم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبالفعل، تم الشروع في الأعمال المتعلقة بهذا المشروع منذ سنة 2015 من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تضم كل من الحكومة والشركاء الاجتماعيين ومختلف الهيئات العمومية وذلك بدعم من منظمة العمل الدولية. ويتمثل الهدف الرئيسي من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النهوض بالنمو الشامل من خلال مشاريع تستجيب لخصوصيات المناطق وتساهم في إحداث مواطن الشغل وفي خلق بعض الديناميكية في سوق الشغل.

## 2-5-2 الأجر

في إطار إرساء ديمقراطية اجتماعية تمكن من التوزيع العادل للثروات التي يخلقها الاقتصاد ومن المحافظة على المقدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، تم الترفيع في الأجر المهني المشترك المضمون بنسبة 5,7٪ لنظام 48 ساعة في الأسبوع وبـ 5,5٪ لنظام 40 ساعة. وعلى هذا الأساس، ارتفع مستوى الأجر الشهري إلى 357,136 دينار و305,586 دينار على التوالي، والذي تضاف إليه المنحة الشهرية للنقل المحدثة منذ شهر نوفمبر 2015 وقدرها 36,112 دينار.

كما تم الترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بـ 5,7٪ أو 736 مليم لكل يوم عمل ليبلغ 13,736 دينار. وفي جانب مواز، تم الترفيع في المنحة التقنية المقدمة للعمال الفلاحيين المتخصصين والعمال الأكفاء لتبلغ 775 مليم و810 مليمات على التوالي وهو ما جعل الأجر على كل يوم عمل يبلغ 14,468 دينار و15,113 دينار على التوالي.

ومن ناحية أخرى، تم التوقيع في شهر مارس 2017 على اتفاق يتعلق أساسا بالترفيع في الأجر بنسبة 6٪ في القطاع الخاص، يتم تطبيقه على الأجر الأساسية بعنوان سنة 2016 وكذلك على المنح القارة. وقد تم صرف

الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2016 بأثر رجعي بداية من شهر أوت 2016. أما بالنسبة لصرف الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2017، فقد تم إنجازها بداية من شهر ماي 2017 لتمتد إلى غاية شهر ماي 2018.

وفيما يتعلق بالقطاع العمومي وبالنظر إلى هشاشة وضعية المالية العمومية، تم تعويض اتفاق سبتمبر 2015 باتفاق جديد يتعلق بالترفيغ في الأجور للسنوات (2015-2018) وذلك بهدف التخفيف من الضغوط المسلطة على النفقات بعنوان المرتبات والأجور. وينص الاتفاق الجديد على صرف 50٪ من مبالغ الترفيع في الأجور من شهر جانفي إلى شهر نوفمبر 2017 و50٪ من المنح الخصوصية من شهر أفريل إلى شهر نوفمبر 2017.

(بالدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-8 : تطور الأجور الدنيا القانونية

التغيرات بـ %	نوفمبر 2015 ماي 2014	يون 2017	نوفمبر 2015	ماي 2014	جويلية 2012	المسمى
						الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون
						- أجر الساعة بالمليمان
5,7	5,7	1.717	1.625	1.538	1.451	. نظام 48 ساعة في الأسبوع
5,5	5,5	1.763	1.671	1.584	1.497	. نظام 40 ساعة في الأسبوع
						- الأجر الأدنى الشهري <sup>1</sup>
5,7	5,7	357,136	338,000	319,904	301,808	. نظام 48 ساعة في الأسبوع
5,5	5,5	305,586	289,639	274,559	259,479	. نظام 40 ساعة في الأسبوع
5,7	5,7	13,736	13,000	12,304	11,608	الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ليوم عمل

المصدر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

<sup>1</sup> بدون اعتبار منحة النقل التي تم الترفيع فيها إلى مستوى 36,112 دينار في شهر نوفمبر 2015.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إرساء مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار قانون المالية لسنة 2018. ويهدف هذا الإجراء بالأساس إلى تمويل الصناديق الاجتماعية حيث أنه يتمثل في اقتطاع نسبة 1٪ على أساس المداخيل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل.

وفي جانب آخر ووفقا لنفس القانون، تمت مراجعة الطروحات بعنوان رئيس العائلة للترفيغ فيها من 150 دينار إلى 300 دينار وتلك بعنوان الأبناء في الكفالة وفقا لمقياس أساسي قدره 100 دينار لكل واحد من الأربع أطفال الأوائل (عوضا عن 90 دينار للطفل الأول و75 دينار للثاني و60 دينار للثالث و45 دينار للرابع). وسيتم تطبيق هذا الإجراء بداية من سنة 2019.

أما بالنسبة للأبناء المعاقين، فقد أصبحوا يستفيدون من طرح قدره 2.000 دينار عوضا عن 1.200 دينار وذلك بداية من شهر جانفي 2018.

## 2-6 المالية العمومية<sup>1</sup>

لم يحقق التحسن الطفيف للنشاط الاقتصادي في سنة 2017 سوى القليل من الانفراج لوضعية المالية العمومية التي تظل من ضمن الشواغل الرئيسية للبلاد. وبالفعل، سجل الاقتصاد الوطني في سنة 2017 نموا قدره 1,9٪ وهي نسبة أدنى بكثير من التوقعات الأولية (2,5٪). وقد قلصت هذه الوضعية من هامش التحرك للاقتصاد التونسي قصد التحكم بشكل أفضل في التوازنات الاقتصادية الكلية، لاسيما الإبقاء على عجز الميزانية في مستوى قابل للاستمرار وبالتالي، التقليل في التداين العمومي.

وأدى ارتفاع النفقات بنسق أسرع من الموارد الذاتية إلى توسع عجز الميزانية بـ 475,9 مليون دينار ليلغ 6,1٪ من إجمالي الناتج المحلي وهو ما نتج عنه تسارع للتداين العمومي الذي بلغ 69,9٪.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2017 قد اتسمت بتواصل الإصلاحات ومنها بالخصوص تبسيط القواعد الجبائية مع تدعيم الضمانات والمساواة تجاه دافعي الضرائب. وفي جانب مواز، مثل إصلاح دعم المحروقات من خلال تعديل الأسعار في محطات التوزيع أولوية قصوى حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد تقويض النفقات العمومية.

وفي جانب آخر، تم اعتماد قانون مالية تكميلي بهدف مراجعة التوازنات الأولية وبالتالي تغطية عجز الميزانية وتعديل نسبة التداين واللذين تجاوزا توقعات قانون المالية الأولي، أي -4,5٪ من إجمالي الناتج المحلي و63,7٪ على التوالي.

### 2-6-1 موارد ميزانية الدولة

سجلت الموارد الجمالية لميزانية الدولة في سنة 2017 ارتفاعا بـ 17٪ لتبلغ 34.290,4 مليون دينار. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تدعيم المقابيض الجبائية التي ازدادت بـ 13,3٪ وإلى تعبئة أهم لموارد الاقتراض التي ارتفعت بـ 26,1٪ بالمقارنة مع سنة 2016.

وبالفعل، عرفت مساهمة موارد الاقتراض والخزينة ارتفاعا بـ 2,8 نقطة مئوية لتبلغ 30,3٪ من مجموع الموارد مقابل تراجع حصة الموارد الذاتية والهبات التي بلغت 69,7٪. وتعكس هذه التركيبة الوضع الصعب الذي اتسمت به المالية العمومية، بما أدى إلى تصاعد الضغوط المسلطة على التوازنات الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup> المصدر : وزارة المالية.

جدول عدد 2-9 : توازن ميزانية الدولة

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		**2018	*2017	2016	المسمى
2018 2017	2017 2016				
10,6	12,5	26.415,0	23.891,4	21.245,2	الموارد الذاتية والهبات
10,8	13,3	23.484,0	21.186,5	18.702,0	- المقاييس الجبائية
8,4	6,4	2.931,0	2.704,9	2.543,2	- المقاييس غير الجبائية
8,3-	28,9	9.536,0	10.399,0	8.065,7	موارد الاقتراض والخزينة
4,8	17,0	35.951,0	34.290,4	29.310,9	مجموع الموارد
4,1	13,2	30.766,0	29.545,8	26.099,1	النفقات دون أصل الدين
3,3	16,3	22.136,0	21.432,0	18.420,4	- التصرف
23,4	13,7	2.787,0	2.259,2	1.986,4	- فوائد الدين
0,2-	2,9	5.843,0	5.854,6	5.692,3	- التجهيز وصافي قروض الخزينة
9,3	47,7	5.185,0	4.744,6	3.211,8	تسديد الدين
4,8	17,0	35.951,0	34.290,4	29.310,9	مجموع النفقات
		2.429,0-	3.727,1-	3.524,0-	حاصل أولي (بدون التخصيص والهبات)
		2,3-	3,8-	3,9-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
		5.216,0-	5.986,3-	5.510,4-	عجز الميزانية (بدون التخصيص والهبات)
		4,9-	6,1-	6,1-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي

\* معطيات وقتية

\*\* توقعات

## 2-6-1-1 الموارد الذاتية والهبات

عرفت المقاييس الجبائية ارتفاعاً بـ 13,3% في سنة 2017 لتبلغ 21.186,5 مليون دينار. ويعود هذا التطور بالأساس إلى ازدياد الأداءات المباشرة (13%) نتيجة الترفيع في الضريبة على الشركات (2,44%)، سواء النفطية (+39,9%) بفضل تدعيم أسعار النفط على الصعيد الدولي) أو غير النفطية (+45,6%) تبعاً لتحسن النشاط الاقتصادي). كما تعزز هذا المنحى التصاعدي بازدياد الضرائب والأداءات غير المباشرة بـ 13,5%، تبعاً بالخصوص لنمو المعاليم الديوانية نتيجة ارتفاع الواردات ولتحسن مردود الأداء على القيمة المضافة الناجم عن تدعيم الطلب الداخلي. وعلى هذا الأساس، بلغ الضغط الجبائي 21,8% حيث عرف تحسناً بـ 1,1 نقطة مائوية بالمقارنة مع المستوى المسجل في سنة 2016.

## جدول عدد 10-2 : الموارد الذاتية والهبات

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2018	2017	2016	المسمى
2018 2017	2017 2016				
10,8	13,3	23.484,0	21.186,5	18.702,0	المقاييس الجبائية
2,0-	13,0	8.385,0	8.560,0	7.576,8	- الأديان المباشرة
4,4-	4,4	5.931,0	6.204,7	5.942,9	* الضريبة على الدخل
4,2	44,2	2.454,0	2.355,3	1.633,9	* الضريبة على الشركات
19,6	13,5	15.099,0	12.626,5	11.125,2	- الضرائب والأديان غير المباشرة
					منها :
17,2	18,6	7.140,0	6.092,0	5.138,0	* الأديان على القيمة المضافة
17,2	14,7	2.921,0	2.492,9	2.174,2	* معلوم الاستهلاك
8,4	6,4	2.931,0	2.704,9	2.543,2	المقاييس غير الجبائية
					منها :
14,6-	89,5	473,8	555,1	293	- مداخيل عبور أنبوب الغاز
45,8	41,4-	381,7	261,8	446,8	- مداخيل المساهمات
160,6	49,4-	865	331,9	656,5	- التخصيص والهبات ومداخيل الأملاك المصادرة
10,6	12,5	26.415,0	23.891,4	21.245,2	موارد ذاتية وهبات

وفيما يتعلق بالمقاييس غير الجبائية، فقد ارتفعت بـ 6,4% في سنة 2017 لتبلغ 2.704,9 ملايين دينار. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2016 قد سجلت مقاييس متأتية من التقويت إلى مشغلي الهاتف في رخصة الهاتف الجوال من الجيل الرابع وذلك بمبلغ قدره 471,4 مليون دينار.

وتأتى ارتفاع المقاييس غير الجبائية بالأساس من ازدياد المداخيل بعنوان الأتاوة على مرور أنبوب الغاز العابر للقارات وذلك على الرغم من تقلص المداخيل المرتبطة بالمساهمات والتخصيص والهبات. وفي جانب آخر، سجلت سنة 2017 مداخيل بعنوان تسويق المحروقات بمبلغ قدره 609,5 ملايين دينار، وفقا لاعتماد مبدأ الفصل بين هذه العمليات وذلك منذ سنة 2015.

وبالنسبة لسنة 2018، تشير التوقعات إلى ازدياد المقاييس غير الجبائية بـ 8,4%، نتيجة بالخصوص للانتعاش الهامة للمداخيل المتأتية من الهبات والأملاك المصادرة، فضلا عن المساهمات وذلك رغم التقلص المنتظر لمداخيل النفط والغاز.

## 2-1-6-2 موارد الاقتراض

أدى ازدياد حاجيات الدولة بنسق أسرع من المقاييس الذاتية إلى لجوء السلطات العمومية للتداين في سنة 2017 بشكل أكثر وضوحا من العام السابق. وبالفعل، سجلت موارد الاقتراض والخزينة زيادة بـ 28,9% لتبلغ 10.399 مليون دينار.



وأمام تفاقم عجز الميزانية، اضطرت الخزينة إلى تكثيف اللجوء لموارد الاقتراض الخارجية بواقع 95,3٪ مقابل تراجع التمويل الداخلي بـ 49,9٪. وفعلا، بلغ اللجوء بالأساس للسحوبات من موارد خارجية 7.433,6 مليون دينار، منها 4.478,9 مليون دينار تمت تعبئتها في السوق المالية الدولية، ويوافق المبلغ المتبقي أي 2.954,7 مليون دينار مختلف البرامج متعددة الأطراف لدعم الميزانية والمبرمة سواء مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للتداين في السوق الداخلية، فقد تكون من رقاغ الخزينة القابلة للتنظير بواقع 95,4٪.

جدول عدد 2-11 : موارد الاقتراض والخزينة (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	2018 2017	2018	2017	2016	المسمى
13,0	49,9-	2.200,0	1.946,8	3.888,7	- الاقتراض الداخلي
43,9-	16,6	50	89,2	76,5	• رقاغ الخزينة لـ 52 أسبوعا
15,7	51,2-	2.150,0	1.857,6	3.807,5	• رقاغ الخزينة القابلة للتنظير وغير القابلة للتنظير
		0	0	4,7	• قروض أخرى
12,0-	95,3	7.336,0	8.337,6	4.268,3	- الاقتراض الخارجي
11,4-	119,9	6.589,8	7.433,6	3.380,1	• سحوبات على القروض لفائدة الميزانية
4,0-	4,3	646,2	673	645,5	• قروض خارجية موظفة
56,7-	4,8-	100	231	242,7	• قروض خارجية معاد إقراضها للمؤسسات العمومية
7,3-	26,1	9.536,0	10.284,4	8.157,0	موارد الاقتراض
100,0-	225,5-	0	114,6	91,3-	موارد الخزينة
8,3-	28,9	9.536,0	10.399,0	8.065,7	المجموع

المصدر : وزارة المالية

## 2-6-2 نفقات ميزانية الدولة

سجلت النفقات العمومية الجملية للدولة في سنة 2017 ازديادا بـ 17٪ مقابل 9,1٪ في العام السابق وذلك بالأساس نتيجة تواصل ارتفاع نفقات التصرف وخاصة تلك بعنوان الأجور والدعم، فضلا عن نمو النفقات المرتبطة بفوائد الدين.

## 2-6-2-1 النفقات دون اعتبار خدمة الدين

عرفت النفقات دون اعتبار خدمة الدين زيادة بـ 13,2٪ مقابل 8,4٪ في العام السابق لتبلغ 27.286,6 مليون دينار. ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع الملحوظ لنفقات الدعم التي توقف مسارها التنزلي المسجل في سنة 2016 لتبلغ 3.492,2 مليون دينار. ولولا تراجع القروض الصافية للخزينة (-53,8٪) لكان هذا التطور أكثر أهمية.

جدول عدد 2-12 : النفقات دون اعتبار خدمة الدين (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	2018	2017	2016	المسمى
3,3	22.136,0	21.432,0	18.420,4	نفقات التصرف
				منها :
2,8	14.751,0	14.352,0	13.163,9	المرتبات والأجور
0,8	3.520,0	3.492,2	2.210,7	الدعم
5,1	1.570,0	1.494,0	1.580,7	- المواد الأساسية
3,2-	1.500,0	1.550,0	197	- المحروقات
0,4	450	448,2	433	- النقل
0,2	5.743,0	5.729,6	5.421,6	نفقات التجهيز
				منها :
5,6	2.713,8	2.570,3	2.795,9	الاستثمارات المباشرة
10,6-	1.632,6	1.826,8	1.384,4	التمويل العمومي
20,0-	100	125	270,7	قروض صافية للخرينة
2,5	27.979,0	27.286,6	24.112,7	المجموع

المصدر : وزارة المالية

وبالنظر إلى الجانب التوظيفي، تظل نفقات الدولة دون اعتبار خدمة الدين متسمة بهيمنة نفقات التصرف التي تمثل 62,5% من الميزانية الجملية وهو ما من شأنه أن يزاحم نفقات التجهيز المرتبطة مباشرة بجهود الاستثمار وبالتالي بإحداث مواطن الشغل. وتعيق سياسة الميزانية المذكورة الانتعاش الاقتصادي وذلك على حساب الجانب الاجتماعي الذي لا يزال مهيمنا حيث أن نفقات التجهيز والقروض للخرينة لا تمثل سوى 17,1% من الميزانية الجملية.

وفيما يتعلق بنفقات التصرف، فقد تدعمت بارتفاع كل من الأعباء المرتبطة بالدعم وكتلة الأجور، فسجلت بالتالي ازديادا بـ 16,3% لتبلغ 21.432 مليون دينار.

وارتفعت النفقات المتعلقة بالمرتبات والأجور والتي تمثل الحصة الأهم من نفقات التصرف وحتى من النفقات الجملية، بنسبة 9% مقابل 13,7% في سنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراء الجديد المتخذ في موفى سنة 2017 والمتعلق بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين لم يحقق بعد النتائج المرتقبة. وعلى هذا الأساس، فإن ارتفاع النفقات الذي لم يقتصر بتوسع في الموارد، قد أثر سلبا على نفقات الاستثمار من خلال أثر المزاحمة بما أدى إلى تباطؤ إحداث الثروات ومواطن الشغل. ومن هذا المنطلق، ازدادت الضغوط المسلطة على المالية العمومية مع احتداد الاختلالات على مستوى الميزانية وتساعد التضخم وذلك في ظل سياق من الإنتاجية الضعيفة.

أما بخصوص نفقات الدعم، فقد عرفت ارتفاعا بـ 58٪ لتبلغ 3.492,2 مليون دينار. ويعود هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية فضلا عن انخفاض سعر صرف الدينار بالتزامن مع ضعف الإنتاج وازدياد الاستهلاك.

وبالنسبة للتوقعات لسنة 2018، فإنها تشير إلى ارتفاع نفقات التصرف بنسق أقل سرعة مما تم تسجيله في سنة 2017، أي 3,3٪ وذلك بالخصوص نتيجة التخفيف المنتظر للنفقات المخصصة للدعم (0,8٪ مقابل 58٪) وتلك المتعلقة بالمرتبات والأجور (2,8٪ مقابل 9٪).

وفيما يتعلق **بنفقات التجهيز**، فقد سجلت ارتفاعا بـ 5,7٪ لتبلغ 5.729,6 مليون دينار. بيد أن هذا المستوى يظل أدنى بكثير من التقديرات الأولية (6.110 ملايين دينار) حيث أنه لا يمثل سوى 16,7٪ فقط من النفقات الجمالية و31,7٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

وبالنسبة لسنة 2018، من المنتظر أن يعرف المبلغ المخصص لنفقات التجهيز شبه ركود (0,2٪) ليلغ 5.743 مليون دينار أو 33,3٪ من الاستثمار الجملي.

## 2-2-6-2 خدمة الدين

بلغت النفقات بعنوان تسديد الدين العمومي، أصلا وفوائد، 7.003,8 ملايين دينار خلال سنة 2017، أي بارتفاع قدره 34,7٪ مقابل 12,7٪ في سنة 2016. وقد نتج هذا التطور عن الازدياد الكبير لخدمة الدين الخارجي وقدره 109,7٪ (أي 161,6٪ بالنسبة للأصل و22,3٪ للفوائد) مقابل تراجع تسديد الدين الداخلي بـ 20,4٪.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 13-2 : خدمة الدين

التغيرات بـ %		2018	2017	2016	المسمى
2018 2017	2017 2016				
43,8	20,4-	3.428,0	2.383,9	2.995,1	الدين الداخلي
67,5	38,3-	1.891,0	1.128,7	1.829,8	الأصل
22,5	7,7	1.537,0	1.255,2	1.165,3	الفوائد
1,6-	109,7	4.544,0	4.619,9	2.203,1	الدين الخارجي
8,9-	161,6	3.294,0	3.615,9	1.382,0	الأصل
24,5	22,3	1.250,0	1.004,0	821,1	الفوائد
13,8	34,7	7.972,0	7.003,8	5.198,2	المجموع
9,3	47,7	5.185,0	4.744,6	3.211,8	الأصل
23,4	13,7	2.787,0	2.259,2	1.986,4	الفوائد

المصدر : وزارة المالية

وفيما يتعلق بسنة 2018، ستبلغ الدفعات المتوقعة بعنوان خدمة الدين 7.972 مليون دينار، منها 57٪ متعلقة بالدين الخارجي.

## 2-6-3 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي

تبعاً لتوسع الفارق بين النفقات الجملية دون اعتبار خدمة الدين والموارد الذاتية، بلغ العجز الأولي دون اعتبار التخصيص والهبات في سنة 2017 مستوى 3.727,1 مليون دينار أو 3,8٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل حوالي 3.524 مليون دينار أو 3,9٪ في العام السابق.

وقد نتج عن ذلك تفاقم عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات بـ 475,9 مليون دينار ليبلغ 5.986,3 مليون دينار أو 6,1٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وبهدف تغطية هذا العجز، تمحور عمل السلطات العمومية حول خطة تمويل تم تأمينها بواقع 15,6٪ بقروض ذات مصدر داخلي وبنسبة 5,5٪ بمداخل الخوصصة والهبات وبـ 78,9٪ بقروض خارجية. وعلى هذا الأساس، ارتفع قائم الدين العمومي بـ 21,7٪ ليبلغ 68.073,8 مليون دينار أو 69,9٪ من إجمالي الناتج المحلي.

جدول عدد 14-2 : تمويل عجز الميزانية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2018	2017	2016	المسمى
2018 2017	2017 2016				
66,9-	52,6-	309,1	932,7	1.967,6	التمويل الداخلي الصافي
13,0	49,9-	2.200,0	1.946,8	3.888,7	قروض داخلية (+)
67,5	38,3-	1.890,9-	1.128,7-	1.829,8-	تسديدات (-)
	225,5-	0	114,6	91,3-	موارد الخزينة (+)
14,4-	63,6	4.042,0	4.721,7	2.886,3	التمويل الخارجي الصافي
12,0-	95,3	7.336,0	8.337,6	4.268,3	قروض خارجية (+)
8,9-	161,6	3.294,0	3.615,9	1.382,0	تسديدات (-)
160,6	49,4-	865	331,9	656,5	تخصيص وهبات ومداخل الأملاك المصادرة

المصدر : وزارة المالية

وتظهر تركيبة قائم الدين ازدياد حصة الدين الخارجي على حساب الدين الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أن الدين الخارجي يظل متمسماً بغلبة حصة الأورو التي تمثل 47,4٪، فيما لم تغط حصتنا الدولار واليان على التوالي سوى 28,3٪ و 11,2٪ من المجموع. وتوافق الحصة المتبقية مختلف عملات الدفع الأخرى.

2018		2017		2016		المسمى
ب % من المجموع	بملايين الدنانير	ب % من المجموع	بملايين الدنانير	ب % من المجموع	بملايين الدنانير	
29,3	22.325,0	31,3	21.288,7	34,9	19.508,0	الدين الداخلي
	20,9		21,9		21,6	ب % من إجمالي الناتج المحلي
70,7	53.840,0	68,7	46.785,1	65,1	36.413,8	الدين الخارجي
	50,5		48,0		40,3	ب % من إجمالي الناتج المحلي
100	76.165,0	100	68.073,8	100	55.921,8	المجموع
	71,4		69,9		61,9	ب % من إجمالي الناتج المحلي

المصدر : وزارة المالية

وبالنسبة لسنة 2018، تشير التقديرات إلى عجز ميزانية دون اعتبار التخصيص والهيأت قدره 4,9% من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة تظل مرتفعة على الرغم من بعض التراجع بالمقارنة مع العام السابق. ونتيجة لذلك، من المنتظر أن تعرف نسبة التداين العمومي زيادة بـ 1,5 نقطة مئوية لترتفع بين سنة وأخرى من 69,9% إلى 71,4% من إجمالي الناتج المحلي وهو ما يوافق 76.165 مليون دينار، منها حوالي 70,7% ستكون من مصدر خارجي.

## 2-7 التداين الكلي

مثل فتور النمو الاقتصادي وتفاقم العجز المزدوج وارتفاع التضخم جملة من العوامل التي اتسم بها المشهد الاقتصادي الكلي بشدة خلال سنة 2017. وعلى هذا الأساس، شجع شح السيولة المصرفية وندرة الموارد المتاحة للتمويل وخاصة العمومي، على اللجوء المتزايد للتداين، سواء الداخلي أو الخارجي. ونتيجة لذلك، سجل التداين الكلي<sup>1</sup> تسارعا، حيث ارتفع من 13,8% في سنة 2016 إلى 17% في سنة 2017. وقد تمت ملاحظة نطاق هذه الزيادة، سواء على مستوى تداين الدولة أو تداين العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، حيث ارتفع نسق التطور لكليهما بين سنة وأخرى من 18,5% و 10,8% إلى 23,5% و 12,7%، على التوالي.

<sup>1</sup> يشمل التداين الكلي، بصفته مكونة واسعة للتمويل، جميع القروض (قروض تقليدية أو إصدارات في الأسواق النقدية و/أو الرقاعية) المتحصل عليها من قبل العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة، بما في ذلك الدولة، سواء لدى مقيمين أو غير مقيمين، باستثناء التمويلات عبر إصدار سندات رأس المال أو تعزيز الأموال الذاتية.

## جدول عدد 2-16 : تطور التداين الكلي

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات (ب. %)			2017	2016	2015	المسمى
2017 2016	2016 2015	2015 2014				
13,1	11,0	7,8	101.159	89.430	80.584	التداين الداخلي
14,0	15,8	14,3	23.442	20.557	17.755	- الدولة
12,8	9,6	6,1	77.717	68.873	62.829	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
13,6	11,3	8,6	97.566	85.887	77.157	▪ من الجهاز المالي
16,4	18,6	20,7	19.939	17.127	14.435	- الدولة
12,9	9,6	6,2	77.627	68.760	62.722	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
1,4	3,4	7,6-	3.593	3.543	3.427	▪ من أسواق رؤوس الأموال
2,1	3,3	7,2-	3.503	3.430	3.320	- الدولة
20,5-	5,6	18,9-	90	113	107	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
34,8-	9,5	55,3-	15	23	21	* السوق النقدية
-	-	-	0	0	0	- الدولة
34,8-	9,5	55,3-	15	23	21	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
1,6	3,3	7,0-	3.578	3.520	3.406	* السوق الرقاعية
2,1	3,3	7,2-	3.503	3.430	3.320	- الدولة
16,9-	4,7	1,2	75	90	86	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
25,0	19,9	14,9	54.592	43.678	36.423	التداين الخارجي
29,4	20,2	19,4	42.578	32.905	27.375	- الدولة *
11,5	19,1	3,0	12.014	10.773	9.048	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
17,0	13,8	9,9	155.751	133.108	117.007	التداين الكلي
23,5	18,5	17,4	66.020	53.462	45.130	- الدولة **
12,7	10,8	5,7	89.731	79.646	71.877	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية

المصادر : البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

(\*) التداين الخارجي للدولة بما في ذلك الاكتتابات في رفاع الخزينة من قبل غير المقيمين.

(\*\*) المخزونات في موفى الفترة بما في ذلك موارد الدولة المودعة في حساباتها لدى البنك المركزي التونسي والمستخدم من قبل الخزينة.

وفي جانب آخر، ما انفك التداين المتأاتي من مصدر خارجي يزداد حيث ارتفعت حصته من المجموع من 29% في سنة 2011 إلى 35% في سنة 2017 وذلك على حساب التمويل في الأسواق الداخلية الذي أصبح أكثر ندرة. وقد شمل هذا المسار التصاعدي الدولة بصفتها العنصر الاقتصادي غير المالي الأكثر أهمية في تعبئة الموارد.

## 2-7-1 التداين الداخلي

يعكس تسارع التداين الداخلي في سنة 2017 (13,1% مقابل 11% في سنة 2016) ازدياد تمويل العناصر الاقتصادية غير المالية لدى الجهاز المالي (13,6% مقابل 11,3%)، فيما سجل التداين الداخلي في أسواق رؤوس الأموال تباطؤا (1,4% مقابل 3,4%).

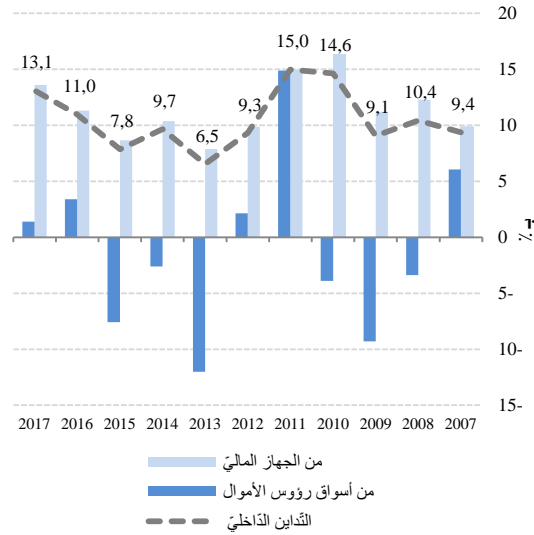
وبالفعل، ازداد التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية غير المالية لدى الجهاز المالي خلال الفترة قيد الدرس بـ 12,9% مقابل 9,6% في العام السابق. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع قائم محفظة الإسقاط لدى

البنوك، تليه الحسابات الجارية المدينة والمستحقات المجمدة وعمليات التصحيح الشكلي المنجزة عادة من قبل البنوك في موفى السنة.

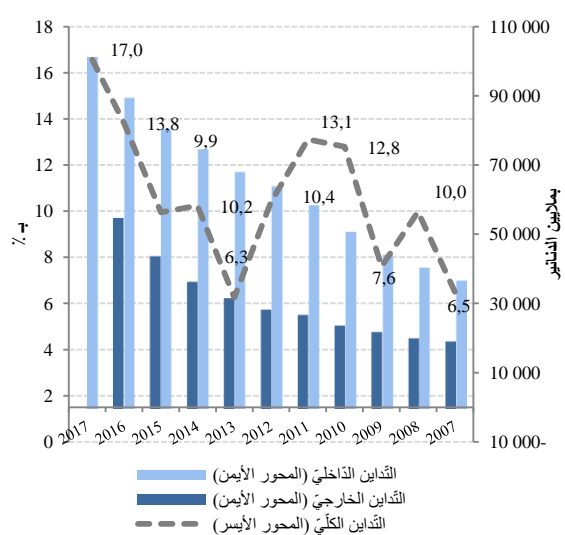
أما بالنسبة لتمويل نفس هذه العناصر في أسواق رؤوس الأموال، فقد انخفض بـ 20,5% في سنة 2017 مقابل ارتفاع بـ 5,6% في سنة 2016. ويعود هذا التراجع الهام بالأساس إلى الانخفاض المتواصل للتمويلات ما بين المؤسسات في السوق النقدية (-34,8% مقابل +9,5%) والتي أصبحت تشمل مبالغ ضعيفة وكذلك إلى غياب إصدارات القروض الرقاعية المنجزة من قبل الشركات الخاصة.

وفي المقابل، سجل التمويل الداخلي للدولة سواء لدى الجهاز المالي أو في أسواق رؤوس الأموال، تباطؤا خلال السنة قيد الدرس (14% مقابل 15,8% في سنة 2016) وذلك نتيجة التأثير المتزامن لتراجع تداينها لدى البنوك (16,4% مقابل 18,6%) واللجوء الأقل أهمية للسوق المالية (2,1% مقابل 3,3%) وهو ما يعكس ضعف كل من إصدارات وتسديدات رقاع الخزينة في موفى سنة 2017 مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2016. وبالفعل، شملت الإصدارات المنجزة بهذا العنوان خلال السنة قيد الدرس مبلغا قدره 1.952 مليون دينار وتسديدات بـ 813 مليون دينار، أي بحجم اكتتابات صافية يساوي 1.139 مليون دينار مقابل 3.884 مليون دينار و1.616 مليون دينار و2.268 مليون دينار على التوالي في العام السابق.

رسم بياني عدد 2-4 : تطور التداين الداخلي حسب مصدر التمويل



رسم بياني عدد 2-3 : تطور التداين الكلي حسب صيغة التمويل



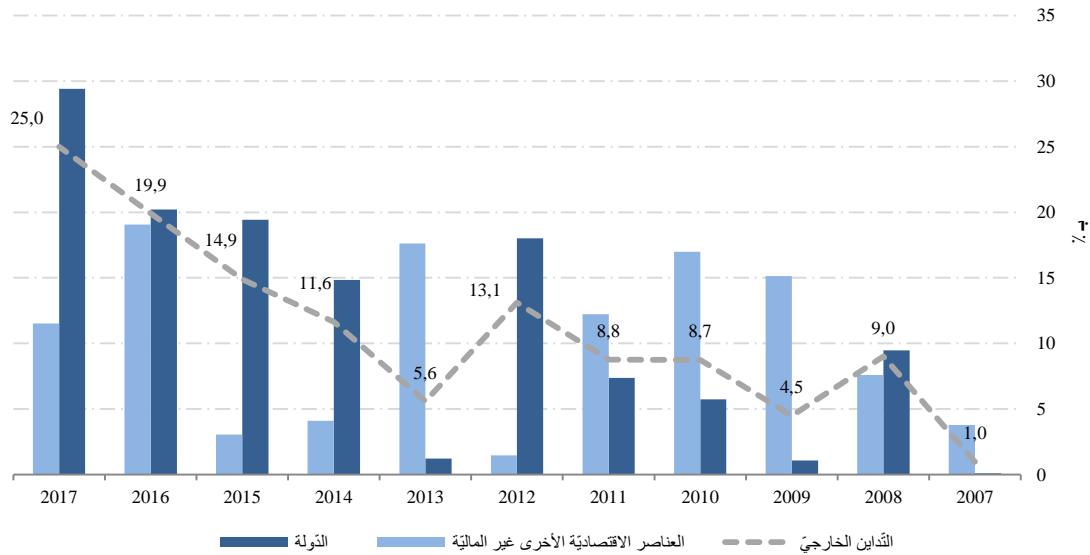
ووفقا للتوجهات السائدة خلال السنوات الأخيرة، يظهر تحليل التداين الداخلي حسب مصدر التمويل هيمنة الجهاز المالي مع حصة من المجموع تفوق 96%. أما بالنسبة للتمويل عبر أسواق رؤوس الأموال، فلا يزال ضعيفا حيث لم يتجاوز 4% وذلك بالخصوص جراء غياب العمق وصغر حجم هذه الأسواق بالإضافة إلى متطلبات وشروط النفاذ التي تعد صارمة للغاية.

## 2-7-2 التداين الخارجي

عرف التداين الخارجي في سنة 2017 تسارعا (25% مقابل 19,9% في العام السابق)، يدفع من تداين الدولة الذي سجل ازديادا حيث ارتفع من 20,2% في سنة 2016 إلى 29,4%. وفي المقابل، شهدت العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية تباطؤا لتداينها الخارجي (11,5% مقابل 19,1%).

وبالفعل، تمت تغطية الحجم الهام للتسديدات بعنوان الدين الخارجي العمومي إلى حد كبير من خلال تعبئة موارد خارجية وخاصة القرض الرقاعي المصدر في السوق المالية وقيمه حوالي 850 مليون أورو والتوظيف الخاص القطري بقيمة 1 مليار دولار أمريكي وتحصيل القسط الثاني من تسهيل القرض الممدد الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي وقدره 768 مليون دينار والقرض المسند من قبل البنك الدولي بحوالي 456 مليون أورو.

رسم بياني عدد 2-5: تطور التداين الخارجي حسب العناصر الاقتصادية



ولم يتم خلال سنة 2017 تسجيل اكتتابات من قبل غير المقيمين في رقاخ الخزينة القابلة للتنظير. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة القصوى لرقاخ الخزينة القابلة للتنظير التي يمكن للأجانب و/أو غير المقيمين الاكتتاب فيها تبلغ 20% من الحجم الجملي التقريبي للإصدارات نصف السنوية.

وفي جانب آخر، تم استخدام الموارد المذكورة أعلاه بالأساس لتمويل العجز الجاري الذي عرف مزيدا من التفاقم ليبلغ 10,2% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8,8% في العام السابق. وعلى هذا الأساس، أقل صافي الموجودات من العملة الأجنبية سنة 2017 في مستوى 12.885 مليون دينار أو ما يعادل 93 يوما من التوريد مقابل 12.935 مليون دينار و112 يوما على التوالي في سنة 2016.



وفيما يتعلق بالتداين الخارجي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، فقد ارتفع بشكل معتدل في سنة 2017 أي بنسبة 11,5٪ مقابل 19,1٪ في سنة 2016. ودون اعتبار الدولة، تتمثل العناصر الاقتصادية غير المالية التي لجأت إلى التمويل الخارجي، بالأساس، في "الشركة التونسية للكهرباء والغاز" و"المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية" وشركة "تونس للطرق السيارة".

## 2-3-7 أهم مؤشرات التمويل

واصلت نسبة التداين الكلي قياسا بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة 2017 مسارها التصاعدي حيث ارتفعت بـ 12,9 نقطة مئوية لتبلغ 161,1٪ مقابل 148,2٪ في سنة 2016. ويعكس هذا التطور الزيادة المتزامنة لنسبتي التداين، سواء الداخلي أو الخارجي والذين ارتفعا بين سنة وأخرى، من 99,6٪ و 48,6٪ إلى 104,7٪ و 56,4٪ على التوالي.

وارتفعت نسبة التداين الخارجي قياسا بإجمالي الدخل الوطني المتاح، من خلال بلوغها مستوى 55,4٪ في موفى سنة 2017، بـ 7,7 نقاط مئوية حيث نتج ذلك عن تطور التداين الخارجي بنسق أكثر سرعة بكثير من إجمالي الدخل الوطني المتاح بحساب الأسعار الجارية.

ومع ذلك، يظل مستوى هذه النسبة في نطاق قابل للاستمرار وهو ما يتيح للدولة هامشا للتحرك عند الاقتضاء قصد اللجوء للتداين الخارجي لتمويل عجز الميزانية بعنوان سنة 2018.

(بالنسبة المئوية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-17 : تطور أهم مؤشرات التمويل

المسمى	2015	2016	2017
التداين الكلي / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	138,2	148,2	161,1
* الدولة	53,3	59,5	68,3
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	84,9	88,7	92,8
التداين الداخلي / إجمالي الناتج المحلي	95,2	99,6	104,7
* الدولة	21,0	22,9	24,3
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	74,2	76,7	80,4
التداين الخارجي / إجمالي الناتج المحلي	43,0	48,6	56,4
* الدولة	32,3	36,6	44,0
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	10,7	12,0	12,4
التداين الداخلي للدولة / التداين الداخلي	22,0	23,0	23,2
التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية / التداين الداخلي	78,0	77,0	76,8
التداين الخارجي / إجمالي الدخل الوطني المتاح	42,2	47,7	55,4
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	84.648	89.804	96.660
إجمالي الدخل الوطني المتاح بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	86.296	91.480	98.557



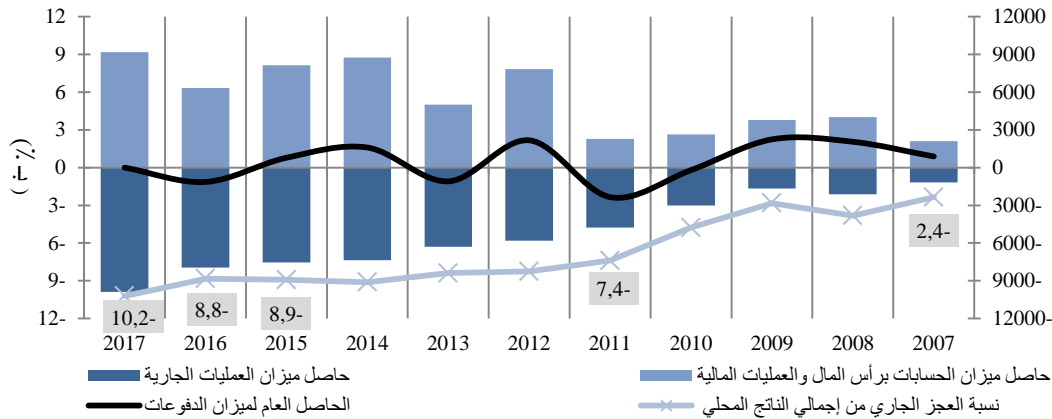
# الباب الثالث : المدفوعات الخارجية

## 1-3 ميزان المدفوعات

استمرت المدفوعات الخارجية للبلاد التونسية في سنة 2017 في التعرض لمختلف الضغوط الناجمة بالخصوص عن فتور النمو الاقتصادي الذي يعاني لاستعادة نسقه لما قبل سنة 2011. كما أضر المستوى الضعيف للاستثمار وتراجع إنتاجية عوامل الإنتاج بالقدرة التنافسية للبلاد وذلك علاوة عن عدم استقرار المناخ الاجتماعي الذي أثر بشكل ملحوظ على أداء صادرات قطاعات الصناعات الاستخراجية.

وفي هذا السياق الاقتصادي والاجتماعي المتردي، استمر عجز الحساب الجاري المرتفع أصلا في التدهور ليبلغ 9,9 مليارات دينار أو 10,2% من إجمالي الناتج المحلي حيث تأثر بتواصل تفاقم العجز التجاري الذي أسفر عن عجز قياسي قدره 15,6 مليار دينار، أي بتوسع ملحوظ بالمقارنة مع سنة 2016. ويعزى هذا الاختلال إلى التأثيرات المتزامنة لتوسع عجز ميزان الطاقة الذي يبعث على الانشغال والأداء السيء لصادرات القطاع المنجمي، فضلا عن انزلاق الواردات جراء الطلب الداخلي المتماسك وخاصة من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية. بيد أن السير الجيد لصادرات المواد المصنعة تبعا لتدعم الطلب الخارجي المتأتي من منطقة الأورو وانتعاشة النشاط السياحي بفضل التحسن الملحوظ للوضع الأمني قد مكنا من التخفيف بعض الشيء من الضغوط المسلطة على المدفوعات الجارية. ومن جانبها، واصلت تحويلات الأموال من قبل التونسيين المقيمين بالخارج الارتفاع بنسق مرموق لتساهم بالتالي في تعزيز مستوى موجودات البلاد من العملة الأجنبية في سنة 2017.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور أهم حواصل المدفوعات الخارجية



وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، مكن صافي دخول رؤوس الأموال الخارجية الذي بلغ مستوى مرموقا قدره 9,2 مليارات دينار في سنة 2017 تبعا بالأساس للجوء المكثف للقروض الخارجية متوسطة وطويلة الأجل، من تغطية عجز الميزان الجاري بالكامل. بيد أن مدفوعات الاستثمار الأجنبية المباشرة قد استمرت في البقاء في مستوى أدنى من التطلعات وذلك جراء سياق وطني غير ملائم مقترن بالتوترات الجيوسياسية المتواصلة في المنطقة.

وعلى هذا الأساس، أقل الميزان العام للمدفوعات سنة 2017 في وضع شبه متوازن (عجز بـ 2 مليون دينار) مع مستوى لصافي الموجودات من العملة الأجنبية قدره 12.885 مليون دينار أي بما يعادل 93 يوما من التوريد.

(بملايين الدينaires ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 1-3 : أهم حواصل ميزان المدفوعات الخارجية

المسمى	2013	2014	2015	2016	2017
المدفوعات الجارية	6.302-	7.369-	7.552-	7.935-	9.870-
العجز الجاري/إجمالي الناتج المحلي (ب٪)	8,4-	9,1-	8,9-	8,8-	10,2-
السلع (بدون تكاليف الشحن)	9.635-	11.324-	9.867-	10.323-	12.841-
الخدمات	2.634	2.448	594	687	739
مداخل العوامل والتحويلات الجارية	699	1.507	1.721	1.701	2.232
العمليات برأس المال والعمليات المالية	5.002	8.739	8.132	6.329	9.177
العمليات برأس المال	187	510	441	204	445
الاستثمارات الأجنبية	1.850	1.862	2.203	1.215	1.804
الاستثمارات الأخرى	2.965	6.367	5.488	4.910	6.928
عمليات التعديل (صافي المدفوعات)	205	225	202	464	691
الحاصل العام لميزان المدفوعات	1.095-	1.595	782	1.142-	2-
صافي الموجودات من العملة الأجنبية	11.602	13.097	14.102	12.935	12.885
بحساب أيام التوريد	106	112	128	112	93

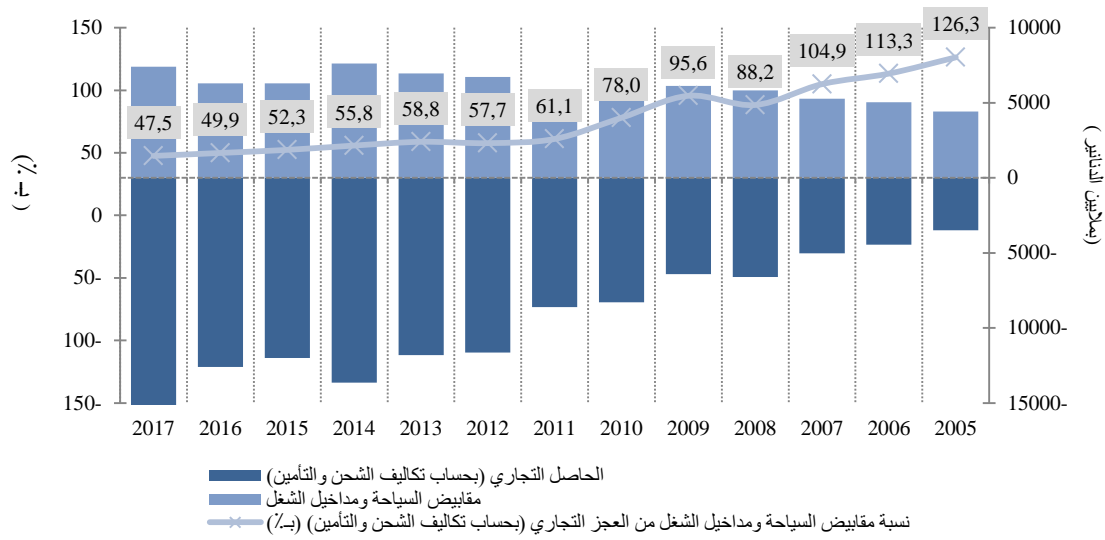
### 1-1-3 الميزان الجاري

تدهور العجز الجاري من جديد في سنة 2017 ليبلغ 9.870 مليون دينار أو 10,2٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 7.935 مليون دينار أو 8,8٪ قبل سنة وذلك جراء توسع العجز التجاري (بدون احتساب تكاليف الشحن) بـ 2.518 مليون دينار ليبلغ ذروة قدرها 12,8 مليار دينار في سنة 2017. أما بالنسبة لميزان الخدمات، فقد عرف تحسنا لكن بنسق محدود ليسفر عن فائض قدره 739 مليون دينار في سنة 2017 أي أدنى بكثير من المستويات المسجلة قبل سنة 2015. وفيما يتعلق بفائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية، فقد

استعاد مساره التصاعدي حيث سجل ازديادا ملحوظا قدره 531 مليون دينار ليلبغ 2.232 مليون دينار في سنة 2017.

وفي جانب آخر، ظلت نسبة تغطية العجز التجاري بمجموع المقايض السياحية ومداخيل الشغل تتدهور لتتراجع إلى أقل من 50٪ في سنة 2017 مقابل 78٪ في سنة 2010. وبالفعل، مثل تدهور الوضع الأمني منذ سنة 2011 والذي أثر بشدة على النشاط السياحي بالتزامن مع تصاعد الواردات خلال السنوات الأخيرة، أهم العوامل الرئيسية لهذا التراجع.

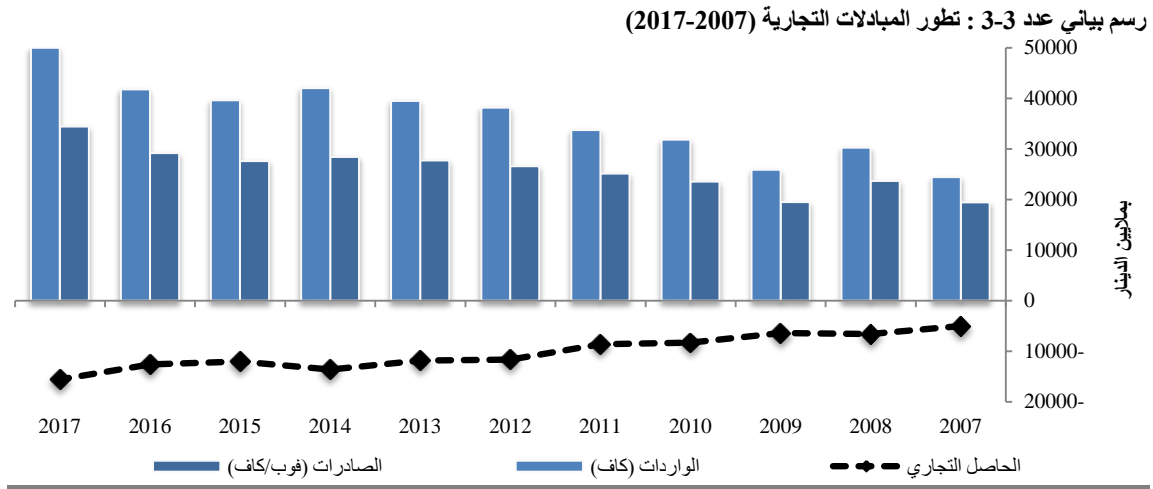
رسم بياني عدد 2-3 : تطور نسبة تغطية العجز التجاري (فوب/كاف) بالمقايض السياحية وتحولات التوسيين العاملين بالخارج



وبالنسبة لكامل سنة 2018، تشير تقديرات البنك المركزي التونسي إلى أنه من المنتظر أن يشهد العجز الجاري تخفيفا (-9,7٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل -10,2٪ في سنة 2017). وستتيسر هذه الوضعية بفضل نمو صادرات السلع والخدمات بنسق أكثر تدعما من نمو الواردات (+26٪ و+22٪ على التوالي). ومن المتوقع أن تسجل المقايض السياحية، على وجه الخصوص، أداء استثنائيا في سنة 2018 لترتفع بأكثر من 25٪ وذلك على غرار الدفوقات التي سيدها نشاط النقل (+26٪). وفي جانب آخر، ستواصل المقايض بعنوان مداخيل الشغل الازدياد بنسق مدعم (+16٪). وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، فمن المنتظر أن يعرف مزيدا من التحسن بالمقارنة مع سنة 2017 بالعلاقة مع تكثف السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل التي سيفوق مستواها 11 مليار دينار في سنة 2018. وتبعا لهذه التطورات، من المنتظر أن يبلغ صافي الموجودات من العملة الأجنبية مستوى يزيد عن ثلاثة أشهر من التوريد.

## 1-1-1-3 الميزان التجاري

واصل الميزان التجاري تدهوره خلال سنة 2017 حيث أسفر عن عجز تجاري (فوب/كاف) تفاقم بنسبة 23,7% أو بـ 3 مليارات دينار بالمقارنة مع سنة 2016 ليبلغ مستوى مشطا قدره 15,6 مليار دينار (مع معدل عجز شهري يساوي 1,3 مليار دينار). ويعود هذا التوسع إلى نمو الواردات بنسق أعلى من الصادرات (+19,8% و+18,1% على التوالي). ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة التغطية بنقطة مائوية واحدة لتتراجع إلى مستوى 68,8%.



(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

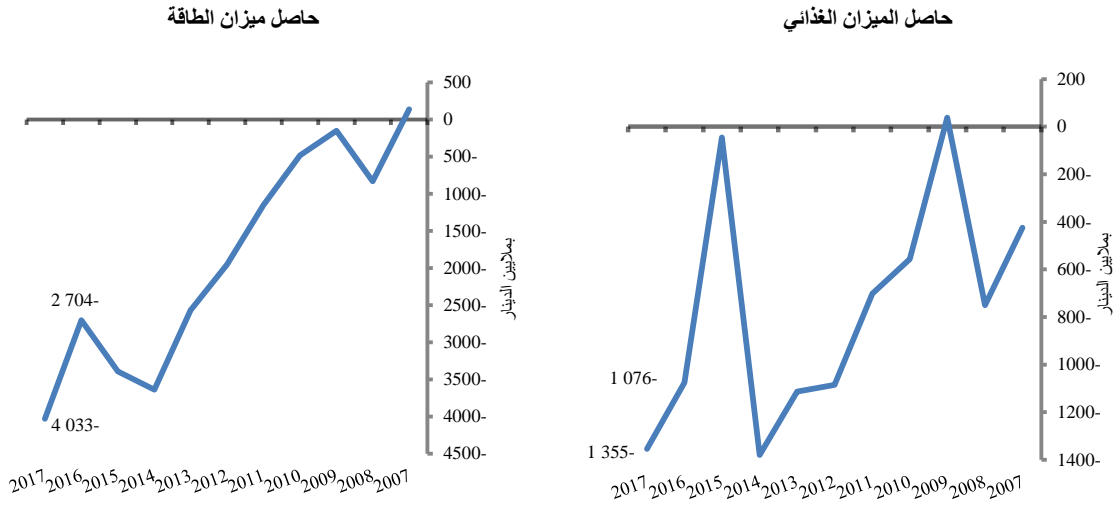
## جدول عدد 2-3 : أهم مؤشرات التجارة الخارجية

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	المسمى
الصادرات (بدون تكاليف الشحن والتأمين)	34.426,6	29.145,6	27.607,2	28.406,7	27.701,2	
التغيرات بـ %	18,1	5,6	2,8-	2,5	4,3	
الواردات (باحساب تكاليف الشحن والتأمين)	50.018,7	41.746,8	39.609,7	42.042,6	39.509,4	
التغيرات بـ %	19,8	5,4	5,8-	6,4	3,5	
العجز التجاري (فوب/كاف)	15.592,1	12.601,2	12.002,5	13.635,9	11.808,2	
بـ % من إجمالي الناتج المحلي	16,1	14,0	14,2	16,9	15,7	
* نسبة التغطية (بـ %)	68,8	69,8	69,7	67,6	70,1	
* نسبة الانفتاح (بـ %)	87,4	78,9	79,4	87,1	89,4	
* نسبة جهود التصدير (بـ %)	35,6	32,5	32,6	35,1	36,9	
* نسبة التغطية (بـ %)	51,7	46,5	46,8	52,0	52,6	
* نسبة النفاذ (بـ %)	44,6	40,8	41,0	44,5	45,4	

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

وفي جانب آخر، اتسم الميزان التجاري في سنة 2017 بالتدهور الحاد لميزان الطاقة الذي ارتفع عجزه بين سنة وأخرى من 2.704 ملايين دينار إلى 4.033 مليون دينار، أي بتوسع قدره 1.329 مليون دينار أو 49,1%. ليساهم على هذا الأساس بواقع 44,4% في تفاقم العجز التجاري الجملي. وتعود هذه الوضعية إلى التأثير المتزامن لانخفاض الموارد من الطاقة (-10,7%) وارتفاع الطلب من الطاقة الأولية (+5,1)<sup>1</sup> وتصاعد الأسعار العالمية للنفط الخام<sup>2</sup>. وفي جانب مواز، ظل عجز الميزان الغذائي في مستوى مرتفع، أي 1.355 مليون دينار وذلك على الرغم من الانتعاشة الملحوظة لمبيعات بعض المواد الغذائية، لاسيما خلال الربع الأخير من السنة. ويتعلق الأمر أساسا بزيت الزيتون والتفاح بالنظر إلى الموسم الفلاحي الجيد.

رسم بياني عدد 3-4 : تطور حصلي الميزان الغذائي وميزان الطاقة



وفيما يتعلق بتوزيع الصادرات حسب قطاعات النشاط في سنة 2017، فإنه يظهر تواصل السير الجيد لمبيعات قطاع الصناعات المعملية (+18,5%) تبعاً لتحسن الطلب المتأتي من الاتحاد الأوروبي وكذلك لمبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية التي عرفت انتعاشة ملحوظة بعد التراجع المسجل في سنة 2016. وفي المقابل، شهدت صادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته مرة أخرى تراجعاً لكنه لا يزال ضئيلاً.

وبخصوص قطاع الصناعات المعملية، فقد واصلت على وجه الخصوص صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية في ظل توفر البلاد التونسية على العديد من المزايا التنافسية في هذا المجال، مسارها التصاعدي في سنة 2017 (+20,4%) تبعاً بالخصوص لزيادة المبيعات نحو الإتحاد الأوروبي (+22,2%). كما عرفت صادرات قطاع النسيج والملابس والجلود انتعاشة منذ سنة 2016 والتي تأكدت

<sup>1</sup> وفقاً للمعطيات المتوفرة لدى مرصد الطاقة.

<sup>2</sup> بلغ معدل سعر برميل برنت 54,4 دولار أمريكي في سنة 2017 مقابل 44 دولار في سنة 2016.

في سنة 2017 (+16,3% مقابل +8,3% في سنة 2016) وذلك عقب عدة سنوات من النشاط الفاتر. وسجلت كذلك صادرات قطاع الصناعات المعملية الأخرى، التي اتسمت بتنوع مجموعة المواد التابعة لها، تسارعا (+15,1% مقابل +6% في العام السابق) وذلك أساسا بالتوازي مع الأداء الجيد لمبيعات كل من صناعات البلاستيك (+28,6%) والورق والورق المقوى (+31,4%).

وفي جانب مواز، ارتفعت مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بـ 20,9% نتيجة بالخصوص لزيادة صادرات منتجات الصيد البحري (+31,9%) والتمور (+14,6%) وكذلك زيت الزيتون (+15,7%) الذي عرفت مبيعاته توسعا ملحوظا خلال الربع الأخير من السنة (+46,6% بالمقارنة مع الربع الأخير من سنة 2016) تبعا للبوادر التي تشير إلى محصول استثنائي من الزيتون خلال موسم 2017-2018.

ومن ناحية أخرى، سجلت صادرات قطاع الطاقة انتعاشة ملحوظة (+24,6% مقابل -17,3% في سنة 2016) نتيجة ارتفاع مبيعات المواد المكررة بـ 87,1%، فيما عرفت مبيعات النفط الخام شبه استقرار (+2,3%)، جراء انخفاض الكميات المصدرة (-23,2%) وذلك تبعا لتراجع الإنتاج الوطني من النفط الخام (-16% بالمقارنة مع سنة 2016)<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لقطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته والذي مازال نشاطه متذبذبا منذ سنة 2011 بفعل التوترات الاجتماعية على مستوى مواقع الإنتاج والنقل، فقد عرفت مبيعاته انخفاضا بـ 1,6%، شمل في المقام الأول الحامض الفسفوري (-14,8%).

وعلى مستوى الواردات، عرفت كافة مجموعات المواد تسارعا لكن بنسق متفاوت. وشهدت على وجه الخصوص مشتريات مواد الطاقة ازديادا ملحوظا (+39,9%) شمل النفط الخام (+22,8%) والمواد المكررة (+60,2%) والغاز الطبيعي (+13%). وقد ضخم تصاعد الأسعار الدولية لمواد الطاقة بشكل ملحوظ من قيمة هذه المشتريات.

كما عرفت مشتريات المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا (+22,1%) يعود إلى ازدياد مشتريات الزيوت النباتية (+59,1%) والسكر (+80,3%). أما بالنسبة لواردات مواد الحبوب التي تمثل قرابة ثلث المشتريات من المواد الغذائية، فلم تزد سوى بنسبة 4,2% لتبلغ 1,3 مليار دينار وهو مستوى يظل مرتفعا على الرغم من الموسم الفلاحي الجيد والاستقرار النسبي لأسعار هذه المواد في السوق الدولية.

وبخصوص مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة، فقد سجلت تسارعا (+23,5% مقابل +9,9% في سنة 2016) تبعا لتواصل ديناميكية قطاعات الصناعات المعملية (حيث تمثل أغلب هذه المواد مدخلات بالنسبة لهذه القطاعات). وفي جانب مواز، ارتفعت مشتريات مواد التجهيز بـ 9,7% نتيجة تدعم المقتنيات من وسائل النقل (+35,5%) والآلات الكهربائية والميكانيكية (+8,2%).

<sup>1</sup> وفقا للمعطيات المتوفرة لدى مرصد الطاقة.



## المدفوعات الخارجية

أما بالنسبة لمشتريات المواد الاستهلاكية التي بلغت مستويات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة، فقد ازدادت بـ 15,2٪ نتيجة بالأساس لارتفاع مشتريات كل من منتجات النسيج والملابس (+19,9٪) والمواد الصيدلانية (+24,3٪) والسيارات الخاصة (+6,1٪) والأجهزة الكهربائية والميكانيكية المعدة للاستهلاك (+6,3٪).

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية حسب النظام

التغيرات بـ %	2017	2016	2015	2014	2013	المسمى
18,1	34.426,6	29.145,6	27.607,2	28.406,7	27.701,2	الصادرات (بدون تكاليف الشحن والتأمين)
13,3	8.715,4	7.689,1	8.773,1	9.586,8	10.311,6	النظام العام
19,8	25.711,2	21.456,5	18.834,1	18.819,9	17.389,6	النظام الموجه كلياً للتصدير
19,8	50.018,7	41.746,8	39.609,7	42.042,6	39.509,4	الواردات (باحتساب تكاليف الشحن والتأمين)
19,7	33.905,7	28.325,5	27.794,3	30.029,0	28.174,9	النظام العام
20,1	16.113,0	13.421,3	11.815,4	12.013,6	11.334,5	النظام الموجه كلياً للتصدير
2.990,9-	15.592,1-	12.601,2-	12.002,5-	13.635,9-	11.808,2-	الحاصل التجاري (فوب/كاف)
4.553,9-	25.190,3-	20.636,4-	19.021,2-	20.442,2-	17.863,3-	النظام العام*
1.563,0	9.598,2	8.035,2	7.018,7	6.806,3	6.055,1	النظام الموجه كلياً للتصدير*

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

\* التغيرات بملايين الدنانير.

ويظهر تحليل المبادلات التجارية حسب الأنظمة استمرار التدهور بالنسبة للميزان التجاري في إطار النظام العام حيث توسع عجزه بـ 4.554 مليون دينار ليبلغ 25,2 مليار دينار تبعاً لزيادة الواردات بنسق أكثر تدعماً من الصادرات، أي +19,7٪ و+13,3٪ على التوالي. وقد شمل ارتفاع الصادرات في إطار هذا النظام، بالخصوص، قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+13,6٪) وكذلك قطاع الطاقة (+24,6٪). وعلى مستوى النظام الموجه كلياً للتصدير، ارتفعت الصادرات والواردات بنسق متشابه تقريباً، أي +19,8٪ و+20,1٪ على التوالي. ونتيجة لذلك، تدعم الفائض التجاري بما يزيد عن 1,5 مليار دينار ليبلغ 9,6 مليارات دينار. ونتج هذا التطور عن الأداء الجيد للصناعات المعملية التي ارتفعت مبيعاتها في إطار هذا النظام بـ 19٪.

جدول عدد 4-3 : تطور المبادلات التجارية بالأسعار الجارية والقارة خلال سنة 2017 (بملايين الدينارين ما عدا إشارة مغايرة)

القطاع	المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسيج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	المبادلات التجارية
الصادرات بالأسعار الجارية	34.426,6	3.722,5	15.954,2	7.564,7	1.411,8	2.047,4	3.726,0	
التغيرات بـ % <sup>1</sup>	18,1	15,1	20,4	16,3	1,6-	24,6	20,9	
التغيرات بـ % <sup>2</sup>	4,3	4,3	5,4	0,9	3,7-	11,0	6,9	
الواردات بالأسعار الجارية	50.018,7	9.394,9	21.778,4	6.139,5	839,7	6.080,3	5.785,9	
التغيرات بـ % <sup>1</sup>	19,8	16,9	15,9	19,0	23,8	39,9	22,2	
التغيرات بـ % <sup>2</sup>	2,6	1,8	0,5	3,4	11,7	7,7	4,8	
الحاصل التجاري بالأسعار الجارية	15.592,1-	5.672,4-	5.824,2-	1.425,2	572,1	4.032,9-	2.059,9-	

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

<sup>1</sup> التغيرات بالأسعار الجارية<sup>2</sup> التغيرات بالأسعار القارة المحتسبة وفقا لمؤشرات الأسعار للسنة الأساس 2010.

وبحساب الأسعار القارة، عرفت المبادلات التجارية ارتفاعا بالنسبة للصادرات والواردات قدره 4,3% و 2,6% على التوالي في سنة 2017. وفي جانب آخر، أدى ارتفاع الأسعار عند التوريد بنسق أكثر تسارعا من الأسعار عند التصدير (+16,8% و +13,3% على التوالي) إلى تدهور نسبة أسعار المبادلات بـ 3% بالمقارنة مع سنة 2016. وقد شمل هذا التطور أغلب القطاعات، لاسيما قطاعي الطاقة (-13,6%) والمناجم والفسفاط ومشتقاته (-7,8%).

جدول عدد 5-3 : تطور مؤشري أسعار الصادرات والواردات حسب القطاع

القطاع	المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسيج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	مؤشر الأسعار
مؤشر الأسعار عند التصدير*								
2016	134,6	136,0	140,7	127,9	120,6	110,2	147,4	
2017	152,5	150,1	160,7	147,4	123,3	123,7	166,7	
التطور بـ % (16/17)	13,3	10,4	14,2	15,3	2,2	12,2	13,0	
مؤشر الأسعار عند التوريد*								
2016	124,7	121,2	125,9	130,6	124,9	120,8	123,3	
2017	145,6	139,1	145,2	150,4	138,4	157,0	143,7	
التطور بـ % (16/17)	16,8	14,8	15,3	15,2	10,8	29,9	16,6	
نسب أسعار المبادلات*								
2016	108,0	112,2	111,7	97,9	96,6	91,2	119,6	
2017	104,7	107,9	110,7	98,0	89,1	78,8	116,0	
التطور بـ % (16/17)	3,0-	3,8-	0,9-	0,1	7,8-	13,6-	3,0-	

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

\* تحتسب مؤشرات الأسعار وفقا للسنة الأساس 2010.

وعلى صعيد آخر، تعرّض عجز المبادلات التجارية في سنة 2017 للتأثير السلبي لتقلبات كل من سعر صرف الدينار والأسعار في الأسواق الدولية، فيما كان تأثير الكميات الإيجابي محدودا للغاية.

ففيما يتعلق بتأثير الصرف الصافي السلبي الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية (الأورو والدولار الأمريكي)<sup>1</sup>، فقد تم تقييمه بـ -1.817 مليون دينار. وبالفعل، تضخمت فاتورة الواردات بـ 5.962 مليون دينار، حيث شمل ذلك المواد الأولية ونصف المصنعة (+2.005 ملايين دينار) والمواد الاستهلاكية (+1.529 مليون دينار) و مواد التجهيز (+1.227 مليون دينار). وبالنسبة للصادرات، كان تأثير الصرف إيجابيا بما قيمته 4.145 مليون دينار حيث تعلق الجزء الأهم منه بالصناعات الميكانيكية والكهربائية (+1.984 مليون دينار) والنسيج والملابس والجلود (+956 مليون دينار).

وبخصوص تأثير السعر، تم تقييم تأثيره الصافي على المبادلات التجارية بـ -1.369 مليون دينار نتيجة التأثير المشترك لتضخم مستوى الواردات (+1.247 مليون دينار) تبعا لارتفاع أسعار مواد الطاقة (+717 مليون دينار) والمواد الفلاحية (+171 مليون دينار) وانخفاض قيمة الصادرات بـ 122 مليون دينار بدفع خاصة من تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية (-134 مليون دينار).

أما بالنسبة للتأثير الصافي الإيجابي للكميات، فقد بلغ 195 مليون دينار فقط وهي نتيجة تستوجب دراسة معمقة لعوامل القدرة التنافسية لقطاعات الاقتصاد التونسي. وبالفعل، عرف حجم الصادرات ارتفاعا تم تقييمه في مستوى 1.258 مليون دينار وذلك بدفع من قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+718 مليون دينار) وقطاع الصناعات الغذائية (+213 مليون دينار). وبالنسبة لحجم الواردات، فقد تضخم بـ 1.063 مليون دينار تبعا لزيادة مشتريات مواد الطاقة (+333 مليون دينار) والمشتريات الفلاحية والغذائية (+228 مليون دينار).

### 3-1-1-2 ميزان الخدمات

واصل ميزان الخدمات التطور بشكل إيجابي في سنة 2017 (+7,6٪ مقابل +15,7٪ قبل سنة) حيث أسفر عن فائض قدره 739 مليون دينار. ويعود هذا التطور بالأساس إلى تحسن فائض ميزان الأسفار بفضل انتعاشة المقاييس السياحية عقب التراجع الملحوظ المسجل في سنة 2016. وفي المقابل، أفرز ميزان النقل عجزا عرف مزيدا من التفاقم (-25٪) حيث تضرر أساسا من الازدياد الملحوظ للنفقات بعنوان الشحن في ظل تضخم واردات السلع. أما بالنسبة لميزان الخدمات الأخرى، فقد ارتفع فائضه بـ 8,8٪ في سنة 2017 بعد أن عرف نموا هاما في سنة 2016 (+34,4٪).

<sup>1</sup> -12,8٪ و-11,3٪ على التوالي بحساب التغير 2016/2017 للمعدل السنوي لسعر الصرف ما بين البنوك.

وبالفعل، واصل ميزان الأسفار التحسن في سنة 2017 حيث أسفر عن فائض قدره 1.232 مليون دينار مقابل 1.047 مليون دينار في العام السابق، في ظل ازدياد المقاييس بـ 18,9٪ وذلك على الرغم من ارتفاع النفقات بـ 19,7٪.

واستعادت التدفقات التي يدرها القطاع السياحي والتي تمثل قرابة 90٪ من مقاييس الأسفار، مسارها التصاعدي حيث سجلت نموا ملحوظا (+19,3٪)، بعد أن عرفت انخفاضا في سنة 2016 وذلك بفضل التحسن الملموس للوضع الأمني في البلاد. وعلى هذا الأساس، بلغت المقاييس السياحية ذروة قدرها 2.831 مليون دينار في سنة 2017 (مقابل 2.373 مليون دينار في سنة 2016). وبدون اعتبار تأثير الصرف، تكون هذه التدفقات قد ارتفعت بـ 4,8٪ فقط وهو ما يشير إلى حدة انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية للتسوية.

وفيما يتعلق بوفود غير المقيمين، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ (+26,9٪)، حيث ازدادت بين سنة وأخرى من 4,5 ملايين شخص إلى 5,7 ملايين، منهم 67,6٪ من بلدان مغربية. ومن جانبها، سجلت وفود الأوروبيين ارتفاعا ملحوظا (+20٪) حيث تدعمت بفضل رفع قيود السفر بالنسبة لبعض البلدان الأوروبية نحو الوجهة التونسية. وعرفت على وجه الخصوص وفود الفرنسيين والألمان انتعاشة هامة (+46٪ و+40,5٪ على التوالي مقابل -15,9٪ و-40,9٪ قبل سنة)، فيما تراجع وفود الروس بـ 17,3٪ بين سنة وأخرى وذلك عقب التدفق المكثف الذي اتسمت به سنة 2016.

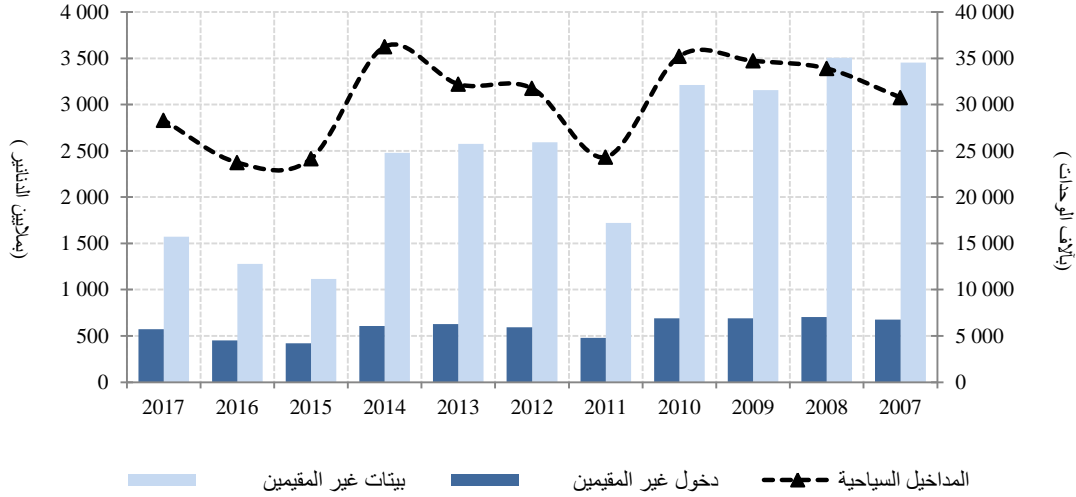
وفي جانب مواز، ارتفعت بيتات غير المقيمين بـ 23,1٪ لتبلغ 15,7 مليون وحدة في سنة 2017. وعرفت على وجه الخصوص بيتات الأوروبيين التي تمثل قرابة ثلاثة أرباع البيئات الجمالية تسارعا لنسق نموها (+19,5٪ في سنة 2017 مقابل +15٪ في سنة 2016). بيد أن هذه النتيجة تحجب التطورات المتباينة حسب الجنسيات. وبالفعل، ارتفعت بيتات الفرنسيين والألمان والإيطاليين بـ 83,4٪ و42,1٪ و32,1٪ على التوالي، فيما تراجعت بيتات الروس والإنجليز بـ 10,8٪ و7,9٪ على التوالي.

وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة قد بدأ في سنة 2017 يستعيد عافيته، بعد عامين من الهجمات الإرهابية المرتكبة في سنة 2015، كما يتضح من خلال المؤشرات ذات الصلة وذلك بفضل استعادة الثقة من قبل المسافرين الأجانب الذين أصبحوا أكثر اطمئنانا تجاه الوضع الأمني للبلاد. وعلى صعيد آخر، ساهم تكثيف الحملات الترويجية قصد التنوع من الأسواق المدرة للسياح (الصين وروسيا...) وتطوير منتوجات سياحية أخرى (بيئية وثقافية والعلاج بالمياه المعدنية وتثمين المتاحف والمواقع الأثرية...) في تعزيز النشاط السياحي.

وعلى صعيد آخر، تم خلال شهر ديسمبر 2017 استكمال بروتوكول اتفاقية "السماء المفتوحة" بما يشير إلى انتهاء المفاوضات بين الجانبين التونسي والأوروبي. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تؤدي إلى تحسين النفاذ

للسوق التونسية بالنسبة لشركات الطيران وأن توفر للمسافرين ترابطاً أفضل وخيارات أوسع وتعريفات أقل سعراً. وبالفعل، من المتوقع أن يرتقي فتح السماء التونسية بعدد المسافرين في اتجاه تونس وكذلك بتدعم النشاط على ضفتي المتوسط.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور أهم المؤشرات السياحية



وفيما يتعلق بالمقاييس بعنوان العلاج الطبي، فقد استعادت مسارها التصاعدي في سنة 2017 (+11,1%) لتبلغ 192 مليون دينار، بعد أن عرفت تراجعاً طفيفاً في سنة 2016 (-3,5%). وقد تيسرت هذه النتيجة بالخصوص بفضل تدعيم الخدمات الطبية المسداة بالأساس لفائدة الليبيين وبدرجة أقل للأوروبيين. بيد أن هذا القطاع لا يزال يعاني من تأثير التبعية الشديدة تجاه الأسواق التقليدية ومن نقص الخدمات المرتبطة بهذا النشاط (الربط الجوي المباشر والاستقبال والنقل والإيواء...) وخاصة من المنافسة الإقليمية التي أصبحت أكثر احتداداً. وبالفعل، يتعين أن تتمحور إعادة هيكلة هذا القطاع حول ميزاته الاستراتيجية، لاسيما جودة المنشآت الصحية وكفاءة العاملين في المجال الطبي التونسي. وعلاوة على ذلك، فإن تعاوننا أفضل مع شركات التأمين والضمان الاجتماعي للبلدان الأوروبية سيكون له مساهمة كبيرة في النهوض بنشاط هذا القطاع.

أما بالنسبة للنفقات المتعلقة بالأسفار، فقد وصلت مسارها التصاعدي حيث ارتفعت بنسبة 19,7% لتبلغ 1.924 مليون دينار (مقابل 1.608 ملايين دينار في سنة 2016). وسجلت على وجه الخصوص النفقات المتعلقة بالسياحة التي بلغت 1.107 ملايين دينار تباطؤاً طفيفاً لنسباً ازديادها (+17,6% مقابل +22,5% في سنة 2016). وفيما يخص النفقات المتعلقة بالدراسة والتربصات وتلك بعنوان الأسفار المنجزة في إطار مهني، فقد ازدادت بـ 37% و16,4% على التوالي لتبلغ 359 مليون دينار و229 مليون دينار.

وبخصوص ميزان النقل، فقد تفاقم عجزه بـ 184 مليون دينار في سنة 2017 ليبلغ 919 مليون دينار حيث تأثر بتسارع النفقات (+18,4% مقابل +3% قبل سنة) وذلك على الرغم من ازدياد المقاييض (+16% مقابل 17,9% في سنة 2016).

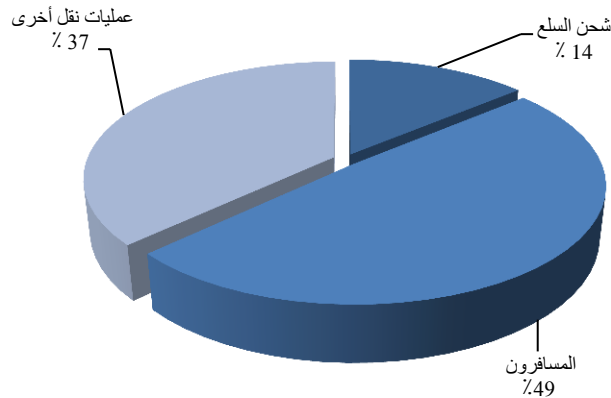
واستفادت المقاييض بعنوان النقل من خلالها بلوغها 2.363 مليون دينار، بالخصوص من ازدياد قيمة أتاوة الغاز المحصلة من قبل الدولة التونسية بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر وإيطاليا (+27,8%) ليتأكد بالتالي استمرار الانتعاشة التي بدأت انطلاقاً من سنة 2016. وفي جانب آخر، تدعمت المقاييض بعنوان تذاكر السفر التي تمثل قرابة نصف مجموع مقاييض النقل بـ 15,2% لتبلغ 1.153 مليون دينار في سنة 2017 وذلك بالتوازي مع ارتفاع وفود غير المقيمين. أما بالنسبة للمقاييض بعنوان الشحن، فقد ازدادت بـ 15,9% لتبلغ 329 مليون دينار في سنة 2017.

جدول عدد 3-6 : تطور أتاوة الغاز

السنة	تقدا		عينا		المجموع بملايين الديناتير
	بملايين الديناتير	بـ % من المجموع	بملايين الديناتير	بـ % من المجموع	
2011	182	28,3	460	71,7	642
2012	164	21,9	586	78,1	750
2013	87	18,2	391	81,8	478
2014	28	11,9	208	88,1	236
2015	36	19,9	145	80,1	181
2016	150	43,9	192	56,1	342
2017	92	21,1	345	78,9	437

المصادر : البنك المركزي التونسي والشركة التونسية لأنبوب الغاز العابري للبلاد التونسية

رسم بياني عدد 3-6 : المداخل بعنوان النقل في سنة 2017



ومن جانبها وبعد أن ارتفعت بنسبة 3٪ فقط في سنة 2016، سجلت النفقات المتعلقة بالنقل تسارعا (+18,4٪) لتبلغ 3.282 مليون دينار في سنة 2017. وقد تيسرت هذه النتيجة بفعل ارتفاع النفقات بعنوان الشحن التي تمثل 75,4٪ من مجموع نفقات النقل بـ 19,8٪ لتبلغ 2.476 مليون دينار في سنة 2017 وذلك بالتوازي مع ازدياد واردات السلع. وبالنسبة للدفعات بعنوان تذاكر السفر، فقد سجلت ارتفاعا بـ 16,1٪ لتبلغ 184 مليون دينار في سنة 2017.

وبخصوص ميزان الخدمات الأخرى، فقد تحسن فائضه بشكل طفيف ليرتفع بين سنة وأخرى من 649 مليون دينار إلى 706 ملايين دينار. ويعزى هذا التطور إلى ازدياد المقايض (+7,2٪) بوتيرة أكثر تدعما من النفقات (+6,5٪).

ففيما يتعلق بالمقايض، سجلت الدفعات المحصلة بعنوان الأشغال الكبرى والخدمات الفنية ارتفاعا طفيفا (+4,8٪) لتبلغ 681 مليون دينار في سنة 2017. ويعود التباطؤ الملاحظ خلال السنوات الأخيرة جزئيا إلى تدهور الوضع الأمني في ليبيا التي كانت تمثل قبل سنة 2011 سوقا هامة لهذا النوع من الخدمات. كما تدعمت المقايض المتعلقة بالمصاريف التجارية والتجارة الدولية وتلك المتأتية من الخدمات المالية في سنة 2017 لترتفع بين سنة وأخرى من 367 مليون دينار و135 مليون دينار على التوالي إلى 400 مليون دينار و160 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت الدفعات المتصلة بخدمات الاتصال بشكل طفيف في سنة 2017 لتتراجع إلى 574 مليون دينار (مقابل 588 مليون دينار في سنة 2016).

أما الدفعات المحصلة بعنوان منح وأقساط التأمين، فقد ازدادت بـ 15,9٪ لتبلغ 151 مليون دينار. وفي جانب آخر، عرفت الدفعات المحصلة بعنوان مصاريف المكاتب الإدارية توجها نحو الارتفاع في سنة 2017 لتبلغ 100 مليون دينار (مقابل 97 مليون دينار في سنة 2016).

وفيما يخص المقايض بعنوان الخدمات المعلوماتية والمعلومات، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ (+40,4٪) لتبلغ 166 مليون دينار في سنة 2017. وبالفعل، مازالت صناعة التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات تمثل قطاعا واعدة بالنسبة للبلاد التونسية التي يتعين عليها الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية في هذا المجال للنهوض بصناعات هذه النوعية من الخدمات. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري وضع خطة لدعم ومرافقة المؤسسات التي تطمح للتدويل وكذلك تعزيز البحث العلمي في مجال تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال. كما أنه من المهم إرساء برنامج لمكافأة وتحضير الكفاءات في هذا الميدان بهدف الحد من هجرتهم.

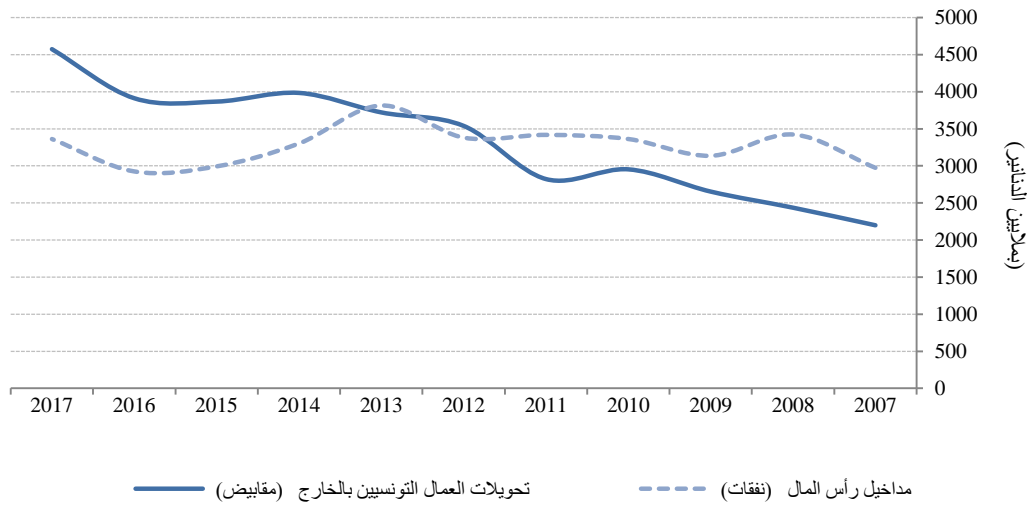
أما بالنسبة للنفقات بعنوان الخدمات الأخرى، فقد واصلت مسارها التصاعدي (+6,5٪) لتبلغ 1.721 مليون دينار في سنة 2017. وعرفت النفقات المرصودة في إطار الخدمات المالية وتلك بعنوان منح وأقساط التأمين ارتفاعا طفيفا لتبلغ 158 مليون دينار و443 مليون دينار على التوالي مقابل

134 مليون دينار و418 مليون دينار قبل سنة. أما النفقات بعنوان الأشغال الكبرى والخدمات الفنية، فقد بلغت 567 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 554 مليون دينار في سنة 2016. وفيما يخص النفقات المتعلقة بالمصاريف التجارية والتجارة الدولية وتلك بعنوان خدمات الاتصال، فقد ارتفعت إلى مستوى 203 ملايين دينار و119 مليون على التوالي في سنة 2017 مقابل 192 مليون دينار و115 مليون دينار في العام السابق.

### 3-1-1-3 ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية

بعد أن عرف تراجعاً في سنة 2016، سجل فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية ارتفاعاً ليبلغ 2.232 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 1.701 مليون دينار في العام السابق. وتعزى هذه الانتعاشة إلى ازدياد المقاييس بعنوان مداخل الشغل وذلك على الرغم من ارتفاع النفقات المتعلقة بمداخل رأس المال.

رسم بياني عدد 3-7: تطور أهم بنود ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية



وبالفعل، عرفت **مداخل الشغل** بعنوان التوفير من الأجور المحولة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج تسارعا ملحوظا لنسق نموها بالمقارنة مع سنة 2016 لتبلغ 4.574 مليون دينار في سنة 2017 حيث ارتفعت على هذا الأساس بـ 16,9% (مقابل +1,2% فقط في سنة 2016) وشملت على حد سواء التحويلات نقدا والإسهامات العينية. وقد مثل ازدياد تدفقات الهجرة في السنوات الأخيرة وكذلك تحسن المؤهلات المهنية للجالية التونسية جملة من العوامل التي ساهمت في تنامي التحويلات بهذا العنوان.

ففيما يتعلق **بالتحويلات المنجزة نقدا**، فقد واصلت مسارها التصاعدي لكن بنسق أكثر تدعما من سنة 2016 (+19,1% مقابل +5,4% قبل سنة) لتبلغ 3.593 مليون دينار. وقد تعززت الدفقات نقدا إلى حد



كبير بانخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الأورو والدولار. وبدون اعتبار تأثير الصرف، فإن مداخل الشغل نقدا تكون قد ازدادت بـ 4,3% فقط في سنة 2017. ومن ناحية أخرى، ظلت حصتها في مجموع مداخل الشغل تناهز 78,6%.

وبعد أن عرفت تراجعا ملحوظا في سنة 2016 (-10,8%)، ارتفعت الإسهامات العينية بدورها (+9,6%) لتبلغ 981 مليون دينار في سنة 2017. بيد انه من الممكن أن يتوقف هذا المسار خلال الفترة القادمة تبعا لدخول أحكام قانونية جديدة حيز النفاذ (في شهر مارس 2018) والتي تضبط بيع السيارات في إطار نظام التوريد الوتقي<sup>1</sup>. ومن شأن هذا الإجراء دفع التحويلات المالية بشكل متزايد.

جدول عدد 7-3 : مداخل الشغل حسب صيغة التحويل

تحويلات عينية		تحويلات نقدية		المجموع		السنوات
بـ% من المجموع	بملايين الدنانير	بـ% من المجموع	بملايين الدنانير	التغيرات بـ%	بملايين الدنانير	
25,6	905	74,4	2.634	25,4	3.539	2012
26,9	1.002	73,1	2.719	5,2	3.721	2013
27,3	1.088	72,7	2.896	7,1	3.984	2014
26,0	1.004	74,0	2.863	2,9-	3.867	2015
22,9	895	77,1	3.017	1,2	3.912	2016
21,4	981	78,6	3.593	16,9	4.574	2017

وبدون اعتبار انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وارتفاع عدد العمال التونسيين بالخارج، فإن تدعيم المقاييس بعنوان مداخل الشغل في سنة 2017 قد تيسر من خلال اعتماد جملة من التدابير الرامية إلى النهوض بتحويلات الجالية التونسية بالخارج التي تمثل حوالي 12% من مجموع الشعب التونسي. وبالفعل، أصبحت العديد من البنوك أكثر إدراكا للدور الجوهري لهذا النوع من التحويلات بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني وتعزيز موجودات البلاد من العملة الأجنبية. ولهذا الغرض، فقد قامت هذه البنوك بتكثيف الحملات التحسيسية قصد النهوض بفرص الاستثمار في البلاد وأصبحت أكثر استعدادا لتخفيض التكاليف والعمولات المفروضة على هذا النوع من التحويلات. كما أن تخفيض أسعار تذاكر السفر خلال عدة فترات من السنة وإحداث مراكز ثقافية في عديد البلدان وتعصير أنظمة تعلم اللغة العربية مثلت جملة من الحوافز والوسائل التي تم وضعها بغرض تدعيم روابط التونسيين من الجيلين الثاني والثالث مع وطنهم وبالتالي استقطاب الادخار والتحويلات بهذا العنوان.

<sup>1</sup> ينص الفصل الأول من الأمر عدد 236 المؤرخ في 13 مارس 2018 على أن السيارات المستفيدة من الإعفاء الجزئي من المعاليم والأداءات الجمركية المستوجبة سيتم تسجيلها بالسلسلة المنجمية في إطار نظام التوريد الوتقي "ن-ت" مع التنصيص وجوبا بشهادة التسجيل على منع التفويت فيها لمدة سنة ابتداء من تاريخ دفع المعاليم والأداءات.

وفيما يتعلق بالمقاييس بعنوان التحويلات الجارية، فقد تدعمت بشكل ملحوظ (+59,5%) لتبلغ 807 ملايين دينار في سنة 2017 وذلك بعد أن عرفت انخفاضين متتاليين خلال السنتين الأخيرتين. وبالفعل، عوض ازدياد التحويلات لفائدة القطاع الخاص تراجع تلك المتعلقة بالقطاع العمومي.

ومن ناحية النفقات، انعكس المسار التنازلي لمدخيل الشغل الذي بدأ في سنة 2014 لتبلغ 3.362 مليون دينار في سنة 2017 أي بارتفاع قدره 15% بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك تبعاً لازدياد الدفعات بعنوان تحويلات مدخيل الاستثمارات الأجنبية بـ 11,5% لتبلغ 1.914 مليون دينار. ويتعلق الأمر أساساً بالتحويلات المنجزة من قبل الشركات العاملة في مجال الطاقة والتي ارتفعت بـ 14,6% نتيجة بالخصوص لازدياد أسعار مواد الطاقة في الأسواق الدولية.

وفي جانب مواز، واصلت النفقات المرصودة لتسديد فوائد الدين متوسط وطويل الأجل مسارها التصاعدي (+18,1%) لتبلغ 1.304 ملايين دينار. وبلغت النفقات المنجزة من قبل الإدارة والسلطة النقدية والتي مثلت قرابة 75% من مجموع الدفعات بهذا العنوان 978 مليون دينار. وشمل المبلغ المتبقي أي 326 مليون دينار تسديدات المؤسسات.

### 3-1-2 ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية

تعزز فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية بشكل ملحوظ في سنة 2017 ليلعب قرابة 9,2 مليارات دينار (مقابل 6,3 مليارات دينار في سنة 2016) بفضل تدعيم صافي دخول رؤوس الأموال في شكل قروض خارجية متوسطة وطويلة الأجل، فيما ظل مستوى دفعات الاستثمارات الأجنبية ضعيفاً وذلك على الرغم من ارتفاعه (+12,8%).

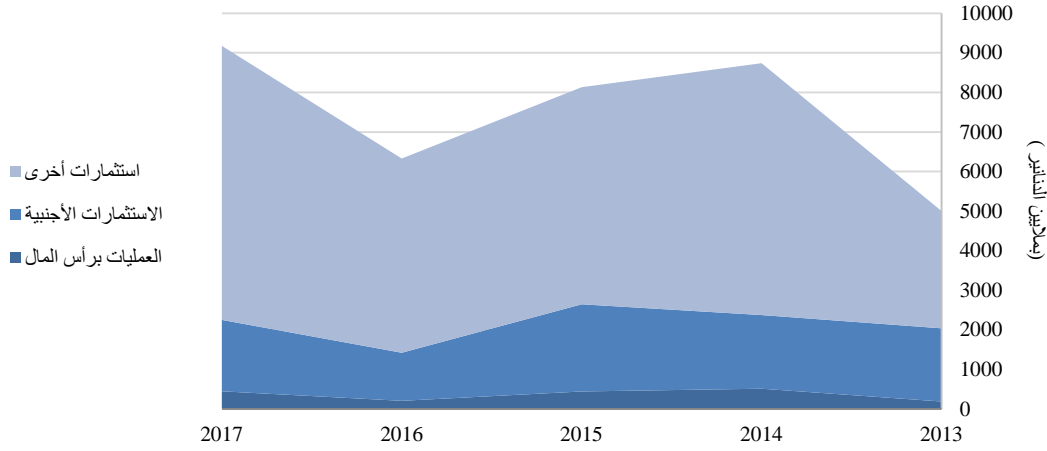
(بملايين الدنانير)

جدول عدد 3-8 : تطور أهم حواصل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية

المسمى	2013	2014	2015	2016	2017
عمليات برأس المال	187	510	441	204	445
استثمارات أجنبية (استثمارات أجنبية مباشرة + استثمارات في محافظ السندات)	1.850	1.862	2.203	1.215	1.804
استثمارات أخرى <sup>1</sup>	2.965	6.367	5.488	4.910	6.928
حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية	5.002	8.739	8.132	6.329	9.177

<sup>1</sup> المقصود بذلك العمليات المالية المتعلقة بأموال القروض والاقتراضات متوسطة وطويلة الأجل وبالإيداعات طويلة الأجل لدى البنك المركزي التونسي وبالموجودات والتعهدات قصيرة الأجل وكذلك بمخصصات حقوق السحب الخاصة.

رسم بياني عدد 3-8 : تطور الدفوعات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية حسب صنف التمويل



ففيما يتعلق بميزان العمليات برأس المال، فقد تدعم فائضه بـ 241 مليون دينار ليبلغ 445 مليون دينار في سنة 2017 تبعا لزيادة الدفوعات المالية في شكل هبات والتي بلغت 486 مليون دينار. ويتعلق الأمر أساسا بمبلغ قدره 165 مليون دينار تم منحه من قبل المفوضية الأوروبية وقرابة 50 مليون دينار في شكل تحويل دين خارجي إلى هبة مخصصة لتمويل مشاريع تنمية جهوية (ألمانيا وإيطاليا...).

وبخصوص ميزان الاستثمارات الأجنبية، فقد عاد فائضه للارتفاع بعد أن عرف انخفاضا في سنة 2016 ليبلغ 1.804 ملايين دينار مقابل 1.215 مليون دينار قبل سنة وذلك نتيجة التأثير المتزامن لزيادة دخول الدفوعات بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتراجع الكبير للنفقات بنفس هذا العنوان.

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 3-9 : المقابض بعنوان الاستثمارات الأجنبية (التعهدات)

القطاع	2017	2016	2015	2014	2013
الطاقة	810	796	970	892	1.077
الصناعات المعملية	974	802	566	454	507
السياحة والعقارات	130	107	86	52	19
الاتصالات	76	109	98	83	88
القطاع المالي	84	5	156	226	99
قطاعات أخرى	54	82	91	99	24
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2.128	1.901	1.967	1.806	1.814
الاستثمارات في محافظ السندات	116	88	401	161	179
المجموع	2.244	1.989	2.368	1.967	1.993

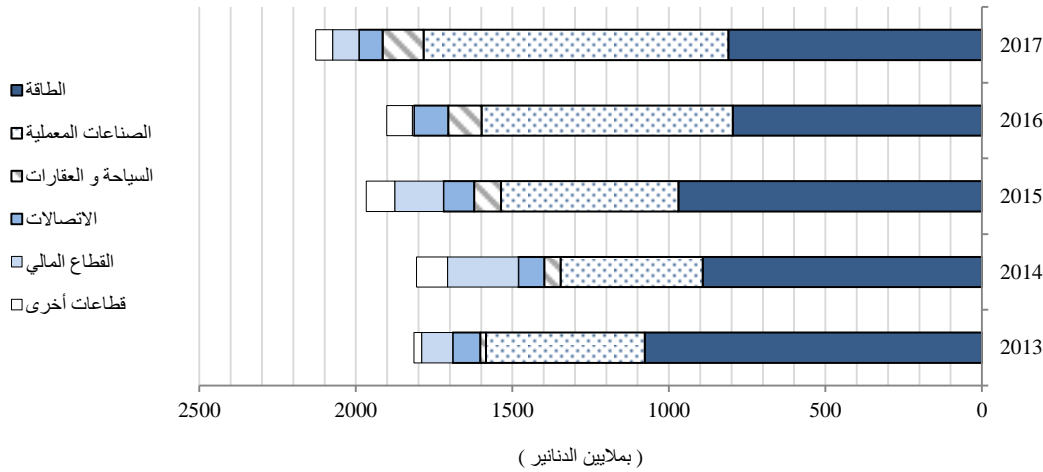
وارتفعت على وجه الخصوص مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس، بـ 11,9% في سنة 2017 لتبلغ 2.128 مليون دينار، حيث مثلت 15,6% فقط من مجموع التمويلات الخارجية متوسطة

وطويلة الأجل و2,2٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل معدل بـ 50,9٪ و5,4٪ على التوالي خلال الخماسية 2006-2010) وهي وضعية جعلت السلطات المالية تلجأ بشكل مكثف إلى التدابير الخارجية.

وفي جانب آخر، مكنت دقوات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون اعتبار قطاع الطاقة من إنجاز 492 عملية استثمار (مشاريع إنشاء وعمليات توسعة) بقيمة جمالية قدرها 1.318 مليون دينار، ممّا أتاح إحداث 10.300 موطن شغل جديد. ويتعلق الأمر بـ 110 مشاريع إنشاء بقيمة 266 مليون دينار (2.829 موطن شغل جديد) و382 مشروعاً للتوسعة بقيمة 1.052 مليون دينار (7.471 موطن شغل جديد).

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، فيظهر في سنة 2017 ازدياداً لتلك الموجهة لقطاع الصناعات المعملية وقطاع السياحة والعقارات والقطاع المالي، مع ارتفاع طفيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الطاقة.

رسم بياني عدد 3-9 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط

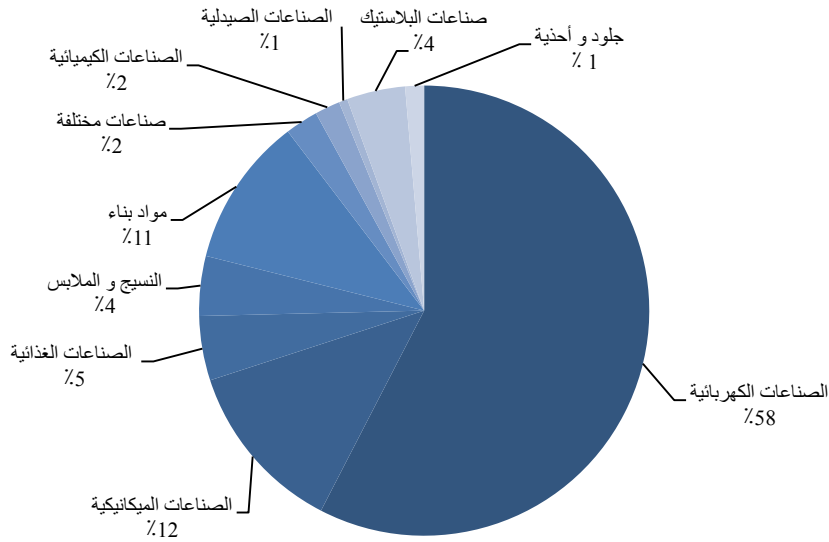


وبعد التراجع المسجل في سنة 2016، عرفت الدقوات لفائدة قطاع الطاقة نمواً طفيفاً (+1,7٪) لتبلغ 810 ملايين دينار وهو ما يمثل 38,1٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شملت هذه الدقوات الاستثمارات في مجال التطوير بحصة قدرها 75٪، فيما تم إنجاز الجزء المتبقي في إطار الاستكشاف.

وفي جانب آخر، لا يزال مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الطاقة محدوداً منذ سنة 2014 وذلك جراء تراجع أسعار مواد الطاقة في الأسواق الدولية (2015-2016) والتوقف التدريجي للنشاط على مستوى بعض مواقع الإنتاج تبعاً للتحركات الاجتماعية.

أما بالنسبة لدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الصناعات المعملية، فقد ارتفعت بـ 21,6٪ لتبلغ 974 مليون دينار في سنة 2017 وهو ما يمثل 45,8٪ من مجموع الدفوعات المعبأة في هذا الإطار. وشملت هذه الاستثمارات إحداث 74 مشروعاً جديداً بمبلغ قدره 106 ملايين دينار. وتعلقت عمليات التوسعة بـ 360 مشروعاً بمبلغ قدره 868 مليون دينار. وشمل ازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي بالأساس الدفوعات لفائدة قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية (+58,4٪) وتلك لفائدة قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية (+51,8٪) فضلاً عن الاستثمارات لفائدة قطاع مواد البناء (+270,6٪) والتي بلغت 561 مليون دينار و121 مليون دينار و105 ملايين دينار على التوالي في سنة 2017. وفي المقابل، سجلت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة كل من قطاعات الصناعات الصيدلانية والصناعات الغذائية انخفاضاً بـ 95,3٪ و63,6٪ على التوالي لتتراجع إلى 6 ملايين دينار و45 مليون دينار.

رسم بياني عدد 3-10 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة الصناعات المعملية حسب فرع النشاط



كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع الخدمات بـ 13٪ في سنة 2017 لتبلغ 318 مليون دينار، تبعا لتدعم الدفوعات لفائدة القطاع المالي وقطاع السياحة والعقارات فيما سجلت تلك لفائدة الاتصالات والخدمات الأخرى تراجعاً بالمقارنة مع سنة 2016.

ففيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة القطاع المالي، فقد ازدادت بشكل ملحوظ في سنة 2017 لتبلغ 84 مليون دينار، منها 80 مليون دينار بعنوان المساهمة في الترفيع في رأس مال البنك التونسي الكويتي من قبل مجموعة «BPCE» بواقع 60 مليون دينار والهيئة العامة للاستثمار الكويتية بـ 20 مليون دينار.

كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاعي السياحة والعقارات من 107 ملايين دينار إلى 130 مليون دينار بين سنة وأخرى. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الاتصالات والتي تتمثل في إسهامات في شكل مواد تجهيز، فقد عرفت انخفاضا (-30,6%) لتتراجع إلى 76 مليون دينار.

أما من جانب النفقات بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عرفت انخفاضا بـ 67,9% لتبلغ 195 مليون دينار مقابل 608 ملايين دينار في سنة 2016 والتي اتسمت بمساهمة شركة "اتصالات تونس" بـ 65% من رأس مال مشغل الاتصالات المالطي "فو مالطا" بمبلغ قدره 433 مليون دينار.

وفيما يتعلق بعجز ميزان الاستثمارات في محافظ السندات، فقد توسع بـ 27% ليبلغ 155 مليون دينار في سنة 2017 تبعا بالخصوص لزيادة النفقات بـ 29% لتبلغ 271 مليون دينار، منها 100 مليون دينار بعنوان إعادة شراء مقيمين لحصة بنك إيطالي (أي 6,5%) في رأس مال "بنك تونس العربي الدولي". أما بالنسبة للمقايض، فقد ارتفعت كذلك بـ 31,8% لتبلغ 116 مليون دينار. وفي جانب آخر، فإن مؤشر البورصة تونداكس الذي سجل ارتفاعا بـ 14,5% بين نهاية سنة وأخرى، قد ساهم جزئيا في تضخم قيمة السندات المشتراة من قبل الأجانب في بورصة الأوراق المالية بتونس.

وبخصوص ميزان الاستثمارات الأخرى، فقد توسع فائضه بـ 2.018 مليون دينار ليبلغ 6.928 مليون دينار في سنة 2017. وتعزى هذه النتيجة إلى ازدياد صافي دخول رؤوس الأموال في شكل قروض واقتراضات متوسطة وطويلة الأجل والتي ارتفعت بين سنة وأخرى من 1.987 مليون دينار إلى 5.442 مليون دينار تبعا لزيادة السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل بنسق أكثر تدعما من النفقات بعنوان إطفاء الدين متوسط وطويل الأجل.

جدول عدد 3-10 : توزيع السحوبات وإطفاء الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع التعاون (بملايين الدينانير)

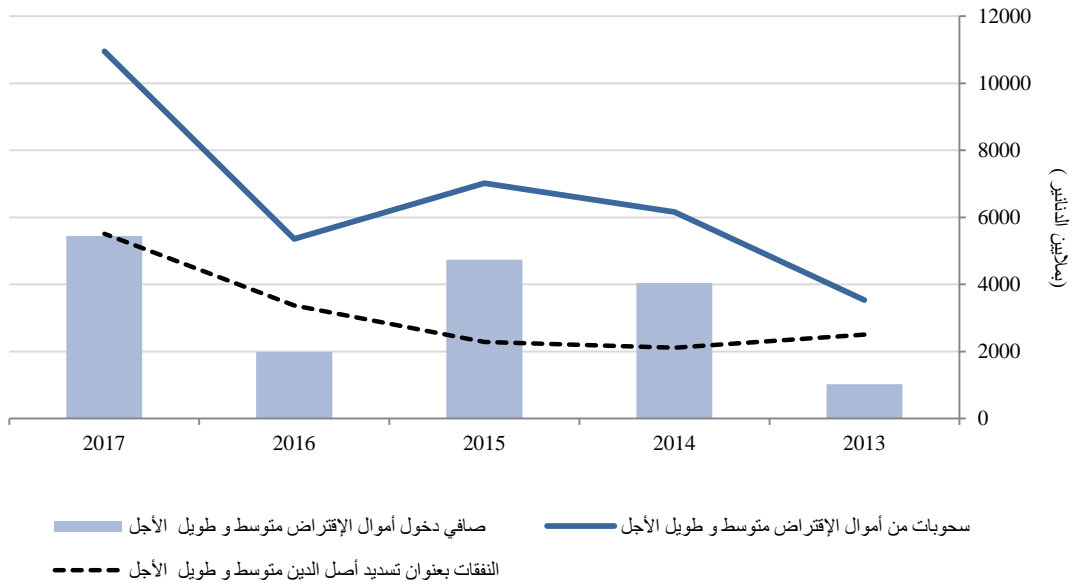
الدفوعات الصافية			إطفاء الدين			السحوبات			المسمى
2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	
5.442	1.987	4.737	5.508	3.372	2.283	10.950	5.359	7.020	المجموع
4.893	1.938	3.709	2.981	1.382	1.176	7.874	3.320	4.885	الإدارة
90-	183-	485	858	836	153	768	653	638	السلطات النقدية
640	232	543	1.668	1.154	954	2.308	1.386	1.497	المؤسسات

وبالنسبة للسحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل، التي مثلت المصدر الأول للتمويل الخارجي خلال السنوات الأخيرة، فقد تضاعفت تقريبا بين سنة وأخرى لتبلغ 10.950 مليون دينار. وبلغت الأموال المعبأة لفائدة الإدارة 7.874 مليون دينار (72٪ من المجموع) والتي تم إسنادها في الجزء الأهم منها في إطار برنامج دعم الميزانية. وتدعمت على وجه الخصوص القروض الممنوحة في إطار التعاون متعدد الأطراف، تبعا بالخصوص للدعم المالي من قبل البنك الدولي الذي بلغ 456 مليون دولار أمريكي في سنة 2017 (1.310 ملايين دينار في إطار برنامج دعم الميزانية). وبخصوص المساعدات المالية المتحصل عليها من المفوضية الأوروبية، فقد شملت إسناد مبلغ قدره 100 مليون أورو (276 مليون دينار) بعنوان القسط الأخير من القرض المتعلق ببرنامج المساعدة المالية الكلية وتعبئة 200 مليون أورو (572 مليون دينار) بعنوان القسط الأول من القرض الممنوح في إطار برنامج المساعدة المالية الكلية II. وبالنسبة للسحوبات المعبأة من قبل الإدارة في السوق المالية الدولية، فقد تكتفت بشكل ملحوظ لتشمل ما يزيد عن 4,4 مليارات دينار. ويتعلق الأمر بالقرض الرقاعي المعبأ في شهر فيفري 2017 في السوق الدولية لرؤوس الأموال بمبلغ قدره 850 مليون أورو (2,1 مليار دينار) وقرض رقاعي قطري مصدر في السوق المالية الدولية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي (2,3 مليار دينار).

وفيما يتعلق بالسحوبات لفائدة السلطة النقدية (البنك المركزي التونسي)، فقد عرفت ارتفاعا بـ 17,6٪ لتنتقل بين سنة وأخرى من 653 مليون دينار إلى 768 مليون دينار وهو ما يوافق تعبئة القسط الثاني خلال شهر جوان 2017 من القرض المسند من قبل صندوق النقد الدولي بعنوان "التسهيل الممدد للقرض" أي ما يعادل 227 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل ينتزل في إطار دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتونس. ويشمل هذا البرنامج حجما جمليا قدره 2,9 مليار دولار أمريكي يتم تحصيله على تسعة أقساط ويمتد على أربع سنوات. وتم تحديد مدة التسديد بعشر سنوات، منها أربع سنوات ونصف كمدة إعفاء لكل سحب يتم إنجازه مع نسبة فائدة متغيرة ومرتبطة بنسبة السوق لصندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للسحوبات لفائدة المؤسسات، فقد ارتفعت بـ 66,5٪ لتبلغ 2.308 ملايين دينار، أي ما يمثل 21,1٪ من مجموع السحوبات متوسطة وطويلة الأجل مقابل 25,9٪ في سنة 2016 حيث استفاد منها بالخصوص القطاع المالي وقطاع الطاقة. وتم إسناد هذه الموارد بالأساس في إطار التعاون متعدد الأطراف.

رسم بياني عدد 3-11 : تطور أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل



ومن جانب النفقات، ارتفعت تسديدات أصل الدين متوسط وطويل الأجل بـ 63,3% لتبلغ 5.508 ملايين دينار. وتم إنجاز قرابة 54,1% من هذه الدفعات أو 2.981 مليون دينار من قبل الإدارة والتي شملت أساسا دفع 1.148 مليون دينار (500 مليون دولار أمريكي) بعنوان أصل القرض الرقاعي القطري المسند في سنة 2012 وتسديد 541 مليون دينار تمثل ثلاثة أقساط متعلقة بقرض الاستعداد الائتماني الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي في سنة 2013. كما ارتفعت تسديدات الدين متوسط وطويل الأجل المنجزة من قبل المؤسسات بـ 44,5% لتنتقل بين سنة وأخرى من 1.154 مليون دينار إلى 1.668 مليون دينار. أما بالنسبة للتسديدات المنجزة من قبل السلطة النقدية، فقد بلغت 858 مليون دينار مقابل 836 مليون دينار في سنة 2016.

وفيما يتعلق بالتعهدات الأخرى متوسطة وطويلة الأجل، فقد وقع في سنة 2017 التسديد بالكامل للتعهد في شكل ودیعة المنجز في سنة 2013 من قبل "بنك قطر الوطني" لدى البنك المركزي التونسي بمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي.



المدفوعات الخارجية

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-11 : تطور المقايض والنققات بعنوان المدفوعات الجارية

التغيرات بـ %		2017	2016	2015	2014	
2017 2016	2016 2015					
<b>1.935-</b>	<b>383-</b>	<b>9.870-</b>	<b>7.935-</b>	<b>7.552-</b>	<b>7.369-</b>	الحاصل الجاري *
17,6	5,0	48.432	41.199	39.229	41.733	المقايض
18,7	5,0	58.302	49.134	46.781	49.102	النققات
<b>2.518-</b>	<b>456-</b>	<b>12.841-</b>	<b>10.323-</b>	<b>9.867-</b>	<b>11.324-</b>	الحاصل التجاري (بدون تكاليف الشحن)*
18,1	5,6	34.427	29.146	27.607	28.407	الصادرات (بدون تكاليف الشحن)
19,8	5,3	47.268	39.469	37.474	39.731	الواردات (بدون تكاليف الشحن)
<b>52</b>	<b>93</b>	<b>739</b>	<b>687</b>	<b>594</b>	<b>2.448</b>	حاصل الخدمات*
13,3	7,8	8.321	7.346	6.812	8.421	المقايض
13,9	7,1	7.582	6.659	6.218	5.973	النققات
<b>184-</b>	<b>229</b>	<b>919-</b>	<b>735-</b>	<b>964-</b>	<b>849-</b>	حاصل النقل*
16,0	17,9	2.363	2.037	1.728	1.963	المقايض
18,4	3,0	3.282	2.772	2.692	2.812	النققات
<b>185</b>	<b>298-</b>	<b>1.232</b>	<b>1.047</b>	<b>1.345</b>	<b>2.849</b>	حاصل الأسفار*
18,9	2,0-	3.156	2.655	2.709	4.005	المقايض
19,7	17,9	1.924	1.608	1.364	1.156	النققات
<b>6-</b>	<b>4-</b>	<b>280-</b>	<b>274-</b>	<b>270-</b>	<b>186-</b>	حاصل العمليات الحكومية*
3,6-	16,5	374	388	333	303	المقايض
1,2-	9,8	654	662	603	489	النققات
<b>57</b>	<b>166</b>	<b>706</b>	<b>649</b>	<b>483</b>	<b>634</b>	حاصل الخدمات الأخرى*
7,2	10,9	2.427	2.265	2.042	2.150	المقايض
6,5	3,7	1.721	1.616	1.559	1.516	النققات
<b>531</b>	<b>20-</b>	<b>2.232</b>	<b>1.701</b>	<b>1.721</b>	<b>1.507</b>	حاصل عائدات العوامل والتحويلات الجارية *
20,8	2,1-	5.685	4.708	4.809	4.906	المقايض
14,8	2,6-	3.453	3.007	3.088	3.399	النققات

\* التغيرات بملايين الدنانير.

جدول عدد 3-12 : تطور المقاييس والنققات بعنوان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2017	2016	2015	2014	
2017 2016	2016 2015					
2.848	1.803-	9.177	6.329	8.132	8.739	حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية*
55,7	4,0-	16.419	10.545	10.989	11.145	المقاييس
71,8	47,6	7.242	4.216	2.857	2.406	النققات
241	237-	445	204	441	510	حاصل العمليات برأس المال*
112,2	49,8-	486	229	456	526	المقاييس
64,0	66,7	41	25	15	16	النققات
2.607	1.566-	8.732	6.125	7.691	8.229	حاصل العمليات المالية*
54,5	2,1-	15.933	10.315	10.532	10.620	المقاييس
71,9	47,5	7.201	4.190	2.841	2.391	النققات
589	988-	1.804	1.215	2.203	1.862	• حاصل الاستثمارات الأجنبية*
11,7	15,5-	2.270	2.033	2.405	1.991	المقاييس
43,0-	305,0	466	818	202	129	النققات
2.018	578-	6.928	4.910	5.488	6.367	• حاصل الاستثمارات الأخرى*
65,0	1,9	13.663	8.282	8.127	8.629	المقاييس
99,7	27,8	6.735	3.372	2.639	2.262	النققات
228	262	691	464	202	225	عمليات تعديلية (صافي الدفوقات)*
1.140	1.924-	2-	1.142-	782	1.595	الحاصل العام*

\* التغيرات بملايين الدينار.

### 3-2 الوضع الخارجي الجملي

أسفر الوضع الخارجي الجملي لتونس في موفى سنة 2017 عن تعهدات صافية تجاه الخارج قدرها 142.426 مليون دينار مقابل 122.672 مليون دينار في نهاية سنة 2016، أي بارتفاع بـ 19.754 مليون دينار أو بـ 16,1%. ويعزى هذا الازدياد بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي التعهدات بـ 14,1% نتيجة بالأساس لزيادة مخزون إجمالي تعهدات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (+26,7%). أما بالنسبة لإجمالي الموجودات، فقد بلغ 18.125 مليون دينار حيث أنه يتكون أساسا من موجودات الاحتياطي التي عرف مستواها شبه استقرار بين موفى سنة وأخرى.

جدول عدد 3-13 : الوضع الخارجي الجملي للبلاد التونسية

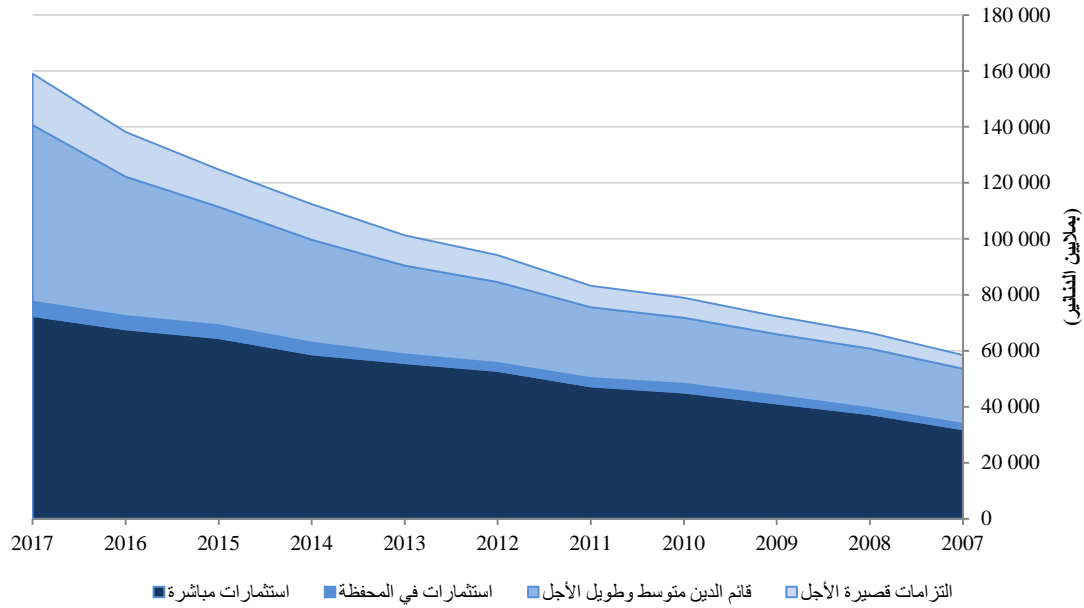
(بملايين الدينانير)

2017	2016	2015	2014	المسمى
71.223,0-	66.608,1-	63.970,5-	58.210,9-	صافي الاستثمارات المباشرة
1.235,2	1.079,4	592,1	533,3	- الموجودات
72.458,2-	67.687,5-	64.562,6-	58.744,2-	- التعهدات
4.969,0-	4.598,9-	4.443,3-	4.065,6-	صافي الاستثمارات في محافظ السندات
124,7	120,0	117,6	110,3	- الموجودات
5.093,7-	4.718,9-	4.560,9-	4.175,9-	- التعهدات
80.128,4-	65.360,9-	54.636,6-	48.202,9-	صافي الاستثمارات الأخرى
82.999,0-	68.345,1-	57.912,9-	51.425,2-	- التعهدات
64.681,8-	52.374,4-	44.573,6-	38.695,0-	- التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
63.115,9-	49.801,7-	42.303,1-	36.749,2-	القروض <sup>1</sup>
43.125,9-	33.181,8-	27.608,6-	23.101,5-	الإدارة
4.047,0-	3.662,4-	3.693,8-	2.954,5-	السلطات النقدية
2.666,7-	2.085,5-	1.831,3-	1.862,0-	القطاع المالي
13.276,3-	10.872,0-	9.169,4-	8.831,2-	القطاعات الأخرى
613,6-	1.727,7-	1.509,6-	1.209,5-	أرصدة نقدية وإيداعات
613,6-	1.727,7-	1.509,6-	1.209,5-	السلطات النقدية
952,3-	845,0-	760,9-	736,3-	التعهدات الأخرى متوسطة وطويلة الأجل
18.317,2-	15.970,7-	13.339,3-	12.730,2-	- التعهدات قصيرة الأجل
11.342,1-	9.836,8-	8.888,7-	8.160,2-	أرصدة نقدية وإيداعات
169,2-	212,5-	170,7-	122,7-	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارة
11.172,9-	9.624,3-	8.718,0-	8.037,5-	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاعات الأخرى
6.975,1-	5.948,8-	4.450,6-	4.570,0-	القروض التجارية
6.975,1-	5.948,8-	4.450,6-	4.570,0-	القطاعات الأخرى
0,0	185,1-	0,0	0,0	التعهدات الأخرى قصيرة الأجل
2.870,6	2.984,2	3.276,3	3.222,3	- الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	- الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
2.870,6	2.984,2	3.276,3	3.222,3	- الموجودات قصيرة الأجل
1.806,9	1.945,5	2.002,0	1.764,7	أرصدة نقدية وإيداعات
1.806,9	1.945,5	2.002,0	1.764,7	القطاع المالي
1.063,7	1.038,7	1.274,3	1.457,6	القروض التجارية
1.063,7	1.038,7	1.274,3	1.457,6	القطاعات الأخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات الأخرى قصيرة الأجل
13.894,1	13.896,4	15.038,3	14.256,7	موجودات الاحتياطي
424,3	356,5	285,6	298,0	- الذهب النقدي <sup>2</sup>
77,3	76,1	349,3	523,0	- حقوق السحب الخاصة
400,6	345,9	153,1	139,4	- وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
12.991,9	13.117,9	14.250,3	13.296,3	- عملات أجنبية
142.426,3-	122.671,5-	108.012,1-	96.222,7-	المجموع

<sup>1</sup> باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

<sup>2</sup> تمت إعادة تقييم رصيد الذهب وفقا لسعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن.

رسم بياني عدد 3-12 : هيكل مخزون إجمالي تعهدات البلاد التونسية



### 1-2-3 التعهدات

#### 1-1-2-3 الاستثمارات الأجنبية

عرف مخزون إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأجنبية الذي يمثل 48,3% من مجموع التعهدات، ارتفاعا بـ 7,1% ليبلغ 77.552 مليون دينار (مقابل +4,7% و 72.406 ملايين دينار على التوالي في موفى سنة 2016)، حيث شمل هذا التطور التعهدات في شكل استثمارات مباشرة وتلك في محافظ السندات.

وسجلت التعهدات في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من خلال بلوغها 72.458 مليون دينار في موفى سنة 2017 ارتفاعا بـ 7%. ويعود هذا التمدد إلى الوقع الإيجابي لتأثير الحجم الذي يتبين من خلال ازدياد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 11,9% وذلك بالتزامن مع تأثير الصرف الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية (الدولار والأورو).

وفي جانب مواز، عرف إجمالي التعهدات في شكل استثمارات في محافظ السندات ارتفاعا بـ 7,9% بين نهاية سنة وأخرى ليبلغ 5.094 مليون دينار. ويعود هذا التمدد إلى نمو مؤشر البورصة توننداكس بـ 14,45% في موفى سنة 2017 وهو ما مكن وزيادة من تعويض تراجع حصة الأجانب في رسملة البورصة (23,31% مقابل 24,45% في سنة 2016) وتوسع عجز ميزان الاستثمارات في محافظ السندات (من -122 مليون دينار في سنة 2016 إلى -155 مليون دينار في سنة 2017).

### 3-2-1-2 استثمارات أخرى

عرف مخزون إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى، من خلال بلوغه 82.999 مليون دينار في موفى سنة 2017، ارتفاعا بـ 21,4٪ بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية سنة 2016. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ازدياد مخزون التعهدات متوسطة وطويلة الأجل بين نهاية سنة وأخرى وبدرجة أقل، مخزون التعهدات قصيرة الأجل.

ففيما يتعلق بقائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي يمثل 76٪ من مجموع إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى، فقد ارتفع بـ 26,7٪ بين نهاية سنة وأخرى ليبلغ 63.116 مليون دينار. ويعود هذا التدعم إلى الازدياد الملحوظ لصافي دخول أموال الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل (+3.455 مليون دينار) وذلك بالتزامن مع وقع تأثير الصرف الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار بين نهاية سنة وأخرى مقابل الأورو والدولار بـ 17,6٪ و 5,8٪ على التوالي.

ويظهر توزيع قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب القطاع المؤسسي<sup>1</sup> غلبة ذلك المتعلقة بالإدارة والذي استأثر بما يزيد عن ثلثي مخزون تعهدات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل ليبلغ 43.126 مليون دينار في موفى سنة 2017، أي بزيادة بـ 30٪ بالمقارنة مع المستوى المسجل في نهاية سنة 2016. وبخصوص مخزون الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل للمؤسسات (المالية وغير المالية) فقد عرف ارتفاعا بـ 23٪ ليبلغ 15.943 مليون دينار في موفى سنة 2017. وفي جانب مواز، تدعم مخزون تداين السلطة النقدية بـ 10,5٪ ليبلغ 4.047 مليون دينار في موفى سنة 2017.

وفيما يتعلق بمخزون التعهدات في شكل أرصدة نقدية وإيداعات متوسطة وطويلة الأجل، فقد عرف انخفاضا ليتراجع بين موفى سنة وأخرى من 1.728 مليون إلى 614 مليون دينار. وتعود هذه النتيجة إلى التسديد بالكامل لإيداع قدره 500 مليون دولار أمريكي والذي أنجزه "بنك قطر الوطني" في سنة 2013 لدى البنك المركزي التونسي.

أما بخصوص نسبة التداين الخارجي متوسط وطويل الأجل (بـ ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ بين موفى سنة وأخرى لتنتقل من 54,1٪ إلى 63,5٪ وهي وضعية تعكس بالخصوص تكثف السحوبات من أموال الاقتراض الخارجي متوسط وطويل الأجل، لاسيما خلال السنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

جدول عدد 3-14 : أهم مؤشرات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2013	2014	2015	2016	2017
قائم الدين متوسط وطويل الأجل *	31.499	36.512	42.009	49.460	62.594
نسبة التداين متوسط وطويل الأجل (ب.٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)	41,4	44,4	48,7	54,1	63,5
سحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل	3.529	6.156	7.020	5.359	10.950
خدمة الدين متوسط وطويل الأجل	3.325	2.979	3.243	4.477	6.812
الأصل	2.504	2.114	2.283	3.372	5.508
الفوائد	821	865	960	1.105	1.304
مُعامل خدمة الدين (ب.٪)**	8,2	7,1	8,3	10,9	14,1

\* قائم الدين بدون احتساب الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

\*\* يتم احتسابه بالرجوع إلى المقاييس الجارية.

وبالنسبة للتعهدات قصيرة الأجل، فقد عرفت ارتفاعا بـ 14,7٪ لتبلغ 18.317 مليون دينار. بيد أن حصتها في مجموع إجمالي التعهدات قد بقيت في نفس المستوى المسجل في موفى سنة 2016، أي 11,4٪. وقد شمل هذا الارتفاع التعهدات قصيرة الأجل، سواء في شكل تعهدات مالية (+15,3٪) أو تجارية (+17,2٪).

وشمل توسع التعهدات المالية قصيرة الأجل على وجه الخصوص الأرصدة النقدية والإيداعات والتي تدعت بـ 15,3٪ لتبلغ 11.342 مليون دينار في موفى سنة 2017، تبعا بالأساس لزيادة إيداعات غير المقيمين بـ 19,5٪. أما بالنسبة لارتفاع التعهدات قصيرة الأجل بعنوان القروض التجارية التي بلغت 6.975 مليون دينار، فقد اتسم بالخصوص بزيادة الواردات المنجزة في إطار النظام العام (+19,7٪).

جدول عدد 3-15 : تطور التعهدات والموجودات قصيرة الأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2014	2015	2016	2017	التغيرات بـ ٪ 2016/2017
تعهدات قصيرة الأجل	12.730-	13.339-	15.971-	18.317-	14,7
* أرصدة نقدية وإيداعات	8.160-	8.889-	9.837-	11.342-	15,3
منها : إيداعات غير المقيمين	6.254-	6.739-	7.494-	8.954-	19,5
مراسلون مصرفيون خارج البلاد التونسية	1.784-	1.979-	2.131-	2.219-	4,1
* قروض تجارية	4.570-	4.451-	5.949-	6.975-	17,2
موجودات قصيرة الأجل	3.222	3.276	2.984	2.871	3,8-
* أرصدة نقدية وإيداعات	1.765	2.002	1.946	1.807	7,1-
منها : مراسلون مصرفيون	1.181	1.365	1.246	1.094	12,2-
* قروض تجارية	1.457	1.274	1.039	1.064	2,4
صافي التعهدات	9.508-	10.063-	12.987-	15.446-	18,9
موجودات الاحتياطي	14.257	15.038	13.896	13.894	-
صافي التعهدات / موجودات الاحتياطي (ب.٪) *	66,7-	66,9-	93,5-	111,2-	17,7-

\* التغيرات بالنقاط المئوية.

### 2-2-3 الموجودات

حافظ إجمالي الموجودات في موفى سنة 2017 تقريبا على مستواه المسجل في نهاية سنة 2016 ليلبلغ 18.124 مليون دينار. وبالفعل، سجلت موجودات الاحتياطي التي تمثل المكونة الرئيسية لإجمالي الموجودات شبه استقرار لتبلغ 13.894 مليون دينار في موفى سنة 2017.

ومن جانبه، انخفض مستوى الموجودات من العملة الأجنبية بـ 126 مليون دينار ليتراجع إلى 12.992 مليون دينار في موفى سنة 2017. أما بالنسبة لوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، فقد ارتفعت بـ 15,8% لتبلغ 401 مليون دينار. وفي جانب مواز، ازدادت الموجودات من الذهب النقدي بـ 19% لتبلغ 424 مليون دينار في موفى سنة 2017.

وفيما يتعلق بمستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية، فقد عرف تقلصا ليتراجع بين نهاية سنة وأخرى، من 12.935 مليون دينار و112 يوما من التوريد في موفى سنة 2016 إلى 12.885 مليون دينار و93 يوما من التوريد في نهاية سنة 2017.

ومن جانبها، شهدت الموجودات قصيرة الأجل تراجعا طفيفا بالمقارنة مع مستواها المسجل في موفى سنة 2016 (-3,8%) لتبلغ 2.871 مليون دينار نتيجة انخفاض الموجودات المالية قصيرة الأجل المتكونة بأكملها من الأرصدة النقدية والإيداعات (-7,1%) لتتراجع إلى 1.807 ملايين دينار، فيما ارتفعت الموجودات التجارية بشكل طفيف (+2,4%) لتبلغ 1.064 مليون دينار في موفى سنة 2017.

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور المقابيض الجارية ودخول رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة) (بملايين الدنانير)

2017	2016	2015	2014	
48.431,6	41.199,1	39.228,9	41.733,1	أ - المقابيض الجارية
34.426,6	29.145,6	27.607,2	28.406,7	صادرات السلع (بدون تكاليف الشحن)
8.320,5	7.345,8	6.812,4	8.420,8	الخدمات
2.363,3	2.036,8	1.728,1	1.962,7	النقل
328,6	283,4	259,4	277,1	شحن السلع
1.153,1	1.000,6	956,7	1.160,1	المسافرون
881,6	752,8	512,0	525,5	عمليات نقل أخرى
437,3	341,7	180,6	235,5	منها : الأتارة على الغاز
3.156,8	2.655,2	2.708,7	4.004,6	الأسفار
2.831,0	2.373,4	2.414,7	3.625,6	السياحة
71,2	61,6	68,4	105,2	الأسفار المهنية والرسومية
49,2	36,2	34,5	44,7	الدراسات والترخيصات
191,5	172,3	178,5	214,7	العلاج الطبي
13,9	11,7	12,6	14,4	مصاريف أخرى للإقامة
373,5	388,0	333,4	303,0	العمليات الحكومية
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومة التونسية
373,5	388,0	333,4	303,0	الحكومات الأجنبية
2.426,9	2.265,8	2.042,2	2.150,5	خدمات أخرى
151,0	130,3	104,0	100,3	منح وأقساط التأمين
99,5	96,6	107,4	104,7	مصاريف المكاتب الإدارية
399,9	366,8	350,5	384,4	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
680,7	649,8	597,1	641,4	الأشغال الكبرى والخدمات الفنية
574,3	588,3	524,8	566,1	خدمات اتصال
159,8	134,9	126,5	132,4	خدمات مالية
165,8	118,1	95,7	85,8	خدمات معلوماتية ومعلومات
50,2	48,9	42,7	47,6	أتاوات ومعالم الرخص
23,5	21,5	23,1	19,8	خدمات شخصية وثقافية
122,2	110,6	70,4	68,0	خدمات مختلفة
<b>4.878,0</b>	<b>4.202,0</b>	<b>4.177,9</b>	<b>4.225,3</b>	<b>مداخل العوالم</b>
304,5	289,9	310,8	241,5	مداخل رأس المال
218,1	202,6	222,5	207,2	فوائد على القروض والتوظيفات
17,9	17,4	10,1	9,5	عائدات الأسهم والمرابيح
68,5	69,9	78,2	24,8	عائدات الاستثمارات المباشرة
4.573,5	3.912,1	3.867,1	3.983,8	مداخل الشغل
3.734,2	3.216,6	3.241,9	3.329,7	التوفير من الأجور
839,3	695,5	625,2	654,1	مداخل الشغل الأخرى
<b>806,5</b>	<b>505,7</b>	<b>631,4</b>	<b>680,3</b>	<b>تحويلات جارية</b>
383,0	318,4	283,9	247,5	القطاع الخاص التونسي
423,5	187,3	347,5	432,8	القطاع العمومي التونسي



المدفوعات الخارجية

(بملايين الديناريين)

2017	2016	2015	2014	
<b>16.419,4</b>	<b>10.544,5</b>	<b>10.988,5</b>	<b>11.145,2</b>	ب - العمليات برأس المال والعمليات المالية
<b>485,9</b>	<b>229,4</b>	<b>456,1</b>	<b>525,5</b>	العمليات برأس المال
<b>15.933,5</b>	<b>10.315,1</b>	<b>10.532,4</b>	<b>10.619,7</b>	العمليات المالية
2.154,2	1.945,0	2.004,4	1.830,7	الاستثمارات المباشرة
26,0	43,6	37,4	24,3	الموجودات
2.128,2	1.901,4	1.967,0	1.806,4	التعهدات
2.119,0	1.893,3	1.959,7	1.799,7	المساهمات
9,2	8,1	7,3	6,7	غيرها
116,2	87,8	401,0	160,5	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
116,2	87,8	401,0	160,5	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
116,2	87,8	401,0	160,5	التعهدات
13.663,1	8.282,3	8.127,0	8.628,5	استثمارات أخرى
<b>13.524,5</b>	<b>7.990,2</b>	<b>7.943,7</b>	<b>8.349,4</b>	التعهدات
10.949,6	5.358,8	7.215,2	6.406,7	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
10.949,6	5.358,8	7.019,5	6.156,1	اقتراضات وقروض تجارية
7.874,0	3.319,8	4.885,1	3.231,9	الإدارات العمومية
767,7	652,6	637,5	1.740,9	السلطات النقدية
742,4	174,2	298,2	431,1	القطاع المالي
1.565,5	1.212,2	1.198,7	752,2	قطاعات أخرى
0,0	0,0	195,7	250,6	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	195,7	250,6	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
2.574,9	2.631,4	728,5	1.942,7	التعهدات قصيرة الأجل
1.548,6	948,1	728,5	1.272,3	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	41,8	48,0	0,0	السلطات النقدية
1.548,6	906,3	680,5	1.272,3	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
1.026,3	1.498,2	0,0	670,4	قروض تجارية
1.026,3	1.498,2	0,0	670,4	قطاعات أخرى
0,0	185,1	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
<b>138,6</b>	<b>292,1</b>	<b>183,3</b>	<b>279,1</b>	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
138,6	292,1	183,3	279,1	الموجودات قصيرة الأجل
138,6	56,5	0,0	279,1	أرصدة نقدية وإيداعات
138,6	56,5	0,0	279,1	القطاع المالي
0,0	235,6	183,3	0,0	قروض تجارية
0,0	235,6	183,3	0,0	قطاعات أخرى
<b>690,8</b>	<b>464,7</b>	<b>201,8</b>	<b>225,0</b>	ج- عمليات تعديل (دفوفات صافية)
<b>65.541,8</b>	<b>52.208,3</b>	<b>50.419,2</b>	<b>53.103,3</b>	المجموع العام

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور النفقات الجارية وخروج رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة)

(بملايين الدنانير)

2017	2016	2015	2014	
<b>58.302,2</b>	<b>49.134,5</b>	<b>46.780,6</b>	<b>49.102,0</b>	أ - النفقات الجارية
<b>47.267,7</b>	<b>39.469,0</b>	<b>37.473,8</b>	<b>39.730,3</b>	واردات السلع (بدون تكاليف الشحن)
<b>7.581,9</b>	<b>6.658,3</b>	<b>6.218,0</b>	<b>5.972,7</b>	الخدمات
3.282,7	2.771,7	2.692,1	2.811,9	النقل
2.475,9	2.067,4	1.962,9	2.102,2	شحن السلع
183,5	158,0	138,5	151,3	المسافرون
623,3	546,3	590,7	558,4	عمليات نقل أخرى
1.924,3	1.608,4	1.364,4	1.156,0	الأسفار
1.107,1	941,8	768,8	637,6	السياحة
228,7	196,5	166,1	156,5	الأسفار المهنية والرسمية
359,4	262,3	238,1	194,6	الدراسات والتربصات
19,3	16,7	17,5	20,1	العلاج الطبي
209,8	191,1	173,9	147,2	مصاريف أخرى للإقامة
653,8	662,1	602,8	488,6	العمليات الحكومية
653,8	662,1	602,8	488,6	الحكومة التونسية
86,1	2,6	45,7	50,7	المساعدات الفنية
567,7	659,5	557,1	437,9	غيرها
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومات الأجنبية
1.721,1	1.616,1	1.558,7	1.516,2	خدمات أخرى
443,3	417,7	408,4	385,3	منح وأقساط التأمين
9,5	9,1	11,1	9,3	مصاريف المكاتب الإدارية
203,3	191,5	183,5	200,1	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
567,4	554,0	546,2	520,2	أشغال كبرى وخدمات فنية
118,6	115,3	106,6	98,5	خدمات اتصال
158,2	133,7	126,7	116,8	خدمات مالية
88,8	83,0	75,2	71,2	خدمات معلوماتية ومعلومات
40,1	37,6	41,1	33,0	أتاوات ومعالم الرخص
39,5	29,1	16,5	17,6	خدمات شخصية وثقافية
52,4	45,1	43,4	64,2	خدمات مختلفة
<b>3.433,0</b>	<b>2.983,5</b>	<b>3.045,0</b>	<b>3.350,2</b>	مداخل العوامل
3.362,2	2.924,6	2.993,1	3.301,9	مداخل رأس المال
1.304,3	1.104,7	959,6	865,2	فوائد على قروض متوسطة وطويلة الأجل
144,3	103,6	95,2	78,1	فوائد على قروض قصيرة الأجل
73,1	64,3	54,6	46,8	عائدات الأسهم والمرابيح
1.840,5	1.652,0	1.883,7	2.311,8	عائدات الاستثمارات المباشرة
70,8	58,9	51,9	48,3	مداخل الشغل
42,7	32,0	28,3	28,9	التوفير من الأجور
28,1	26,9	23,6	19,4	مداخل الشغل الأخرى
<b>19,6</b>	<b>23,7</b>	<b>43,8</b>	<b>48,8</b>	تحويلات جارية
19,6	23,6	43,6	48,4	القطاع الخاص التونسي
0,0	0,1	0,2	0,4	القطاع العمومي التونسي

## المدفوعات الخارجية

(بملايين الدينارين)

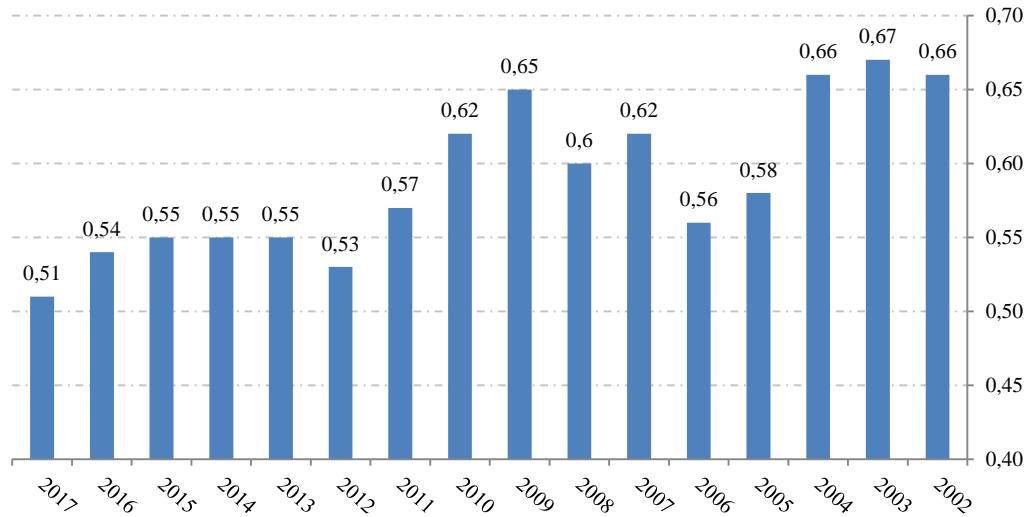
2017	2016	2015	2014	
7.241,8	4.215,7	2.857,0	2.406,7	ب - عمليات برأس المال والعمليات المالية
41,2	25,9	15,4	15,6	العمليات برأس المال
7.200,6	4.189,8	2.841,6	2.391,1	العمليات المالية
195,2	607,7	100,6	91,0	الاستثمارات المباشرة
138,8	518,8	60,9	37,3	الموجودات
56,4	88,9	39,7	53,7	التعهدات
37,6	63,4	32,2	42,5	المساهمات
18,8	25,5	7,5	11,2	غيرها
270,7	209,9	101,5	38,4	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
270,7	209,9	101,5	38,4	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
270,7	209,9	101,5	38,4	التعهدات
6.734,7	3.372,2	2.639,5	2.261,7	استثمارات أخرى
6.709,7	3.372,2	2.402,2	2.148,6	التعهدات
6.666,4	3.372,2	2.282,8	2.114,2	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
5.508,0	3.372,2	2.282,8	2.114,2	اقتراضات وقروض تجارية
2.981,3	1.382,0	1.176,2	1.073,5	الإدارات العمومية
858,3	836,2	152,5	122,9	السلطات النقدية
579,5	285,0	275,7	316,8	القطاع المالي
1.088,9	869,0	678,4	601,0	قطاعات أخرى
1.158,4	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
43,3	0,0	119,4	34,4	تعهدات قصيرة الأجل
43,3	0,0	0,0	34,4	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
43,3	0,0	0,0	34,4	السلطات النقدية
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	119,4	0,0	القروض التجارية
0,0	0,0	119,4	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
25,0	0,0	237,3	113,1	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
25,0	0,0	237,3	113,1	الموجودات قصيرة الأجل
0,0	0,0	237,3	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	237,3	0,0	السلطات النقدية
25,0	0,0	0,0	113,1	القروض التجارية
25,0	0,0	0,0	113,1	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	ج - عمليات التعديل (دفوعات صافية)
65.544,0	53.350,2	49.637,6	51.508,7	المجموع العام
2,2-	1.141,9-	781,6	1.594,6	الحاصل

## 3-3 تطور مؤشرات القدرة التنافسية

## 1-3-3 تطور حصة السوق من الصادرات

عرفت حصة السوق لصادرات البلاد التونسية نحو الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، انخفاضا بـ 3 نقاط مئوية في سنة 2017 لتتراجع إلى مستوى 0,51% وذلك على الرغم من نمو الصادرات نحو هذه السوق بنسبة 19,1%. وانحصر ازدياد الصادرات الجمالية للبلاد، الذي بلغ 18,1% بحساب الأسعار الجارية، في مستوى 4,3% بحساب الحجم مقابل ارتفاع بـ 8,4% للواردات الجمالية للاتحاد الأوروبي. وعلى هذا الأساس، لم يمكن تطور الصادرات، بدون اعتبار أثر الصرف، من الاستفادة على نحو كامل من تحسن الطلب الخارجي وهو ما يعكس بالخصوص الصعوبات على صعيد القدرة التنافسية الخارجية للبلاد التونسية.

رسم بياني عدد 13-3 : تطور الحصة من السوق لتونس في سوق الاتحاد الأوروبي (ب.%)



المصادر : أوروبستات وحسابات أعضائها البنك المركزي

ويظهر تطور حصص الصادرات من السوق حسب الفئة<sup>2</sup> انخفاضا لأغلب مجموعات السلع، لاسيما بالنسبة لـ "مواد مصنعة أخرى" وعلى وجه الخصوص منتجات قطاع النسيج والملابس والجلود والذي تم تعويضه من خلال التحسن المسجل على مستوى "الآلات ومعدات النقل"، رغم بعض التراجع بداية من سنة 2015. ويعكس ضعف الحصص من السوق لكل من "المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة" و"المواد الكيماوية والمنتجات ذات الصلة" والذي زادت حدته بداية من سنة

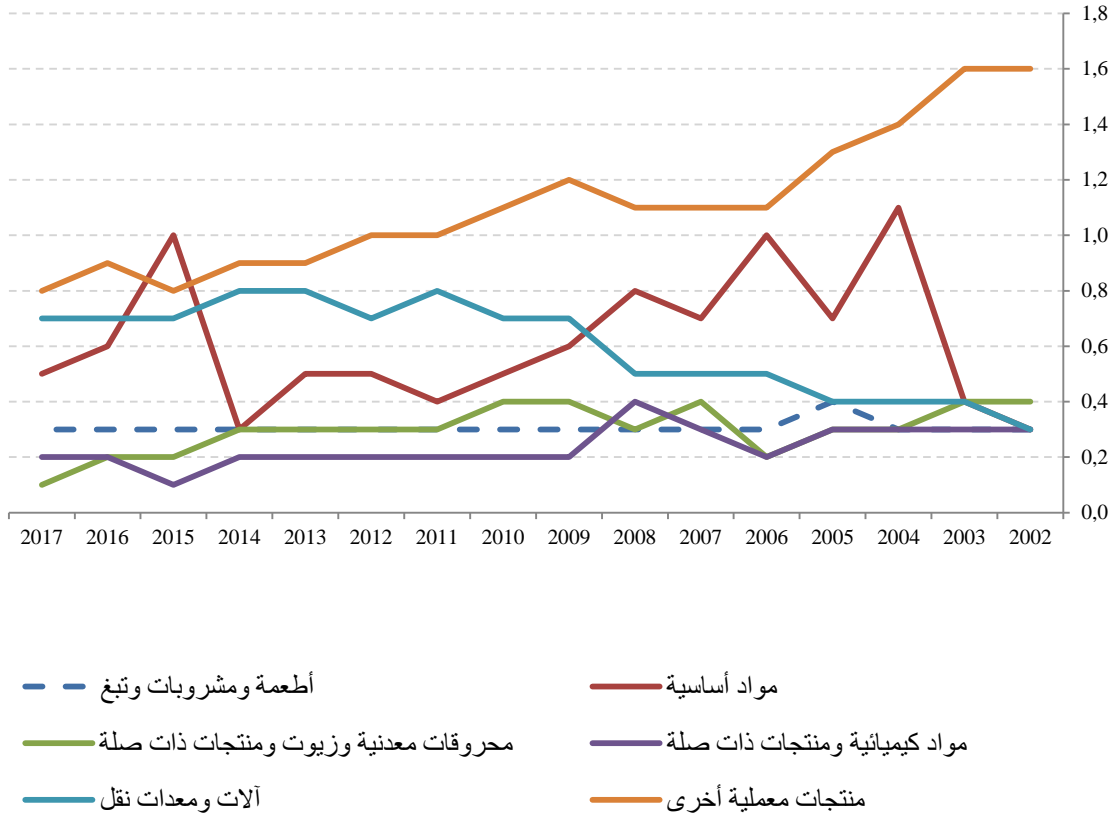
<sup>1</sup> يتم احتساب الحصة من السوق لبلد ما مع الاتحاد الأوروبي من خلال النسبة بين صادرات هذا البلد نحو هذه المنطقة والواردات من خارج الاتحاد الأوروبي.

<sup>2</sup> وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي وضعته الأمم المتحدة.

2010، الصعوبات الداخلية التي تشهدها أنشطة استخراج النفط وإنتاج الفسفاط ومشتقاته. أما بالنسبة للتطور المتذبذب للمواد الأساسية، فيعود بالخصوص إلى تقلب إنتاج زيت الزيتون.

ولا تزال تركيبة الصادرات متمسكة بتخصص تونس في الصناعة، بدعم من الكلفة الضعيفة لليد العاملة والقرب من السوق الأوروبية. وواصلت الصناعات الميكانيكية والكهربائية النمو، بحصة قدرها 46% من الصادرات الجمالية في سنة 2017، يليها قطاع النسيج والملابس الذي استأثر بحصة تبلغ 22%. وقد شهد هذا القطاع الأخير الذي يواجه صعوبات لتحقيق انتعاشة، نموا ضعيفا في سنة 2017 للصادرات بحساب الحجم قدره 1,1%.

رسم بياني عدد 3-14 تطور الحصص من السوق للصادرات التونسية حسب مجموعة المواد (ب. %)



وعلى الرغم من أن فقدان حصة من السوق لا يقتصر على تونس لوحدها أمام احتداد المنافسة من قبل الصين وخاصة منذ انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة في سنة 2005 وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا المسار استمر في التفاقم بداية من سنة 2011، في حين أن بلدانا أخرى مثل تركيا والمغرب قد تمكنت من تحسين أدائها.

جدول 3-16 : تطور الحصة من سوق السلع بالنسبة لتونس وأهم البلدان المنافسة لها في الاتحاد الأوروبي (ب.%)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
20,18	20,14	20,28	17,87	16,60	16,24	17,06	18,54	17,41	15,71	16,12	14,31	13,6	12,58	11,4	الصين
3,76	3,90	3,56	3,21	3,00	2,71	2,82	2,81	2,95	2,92	3,27	3,06	3,06	3,2	2,93	تركيا
2,38	2,30	2,28	2,20	2,18	2,09	2,31	2,19	2,06	1,87	1,84	1,65	1,61	1,6	1,51	الهند
0,91	0,96	0,88	0,73	0,65	0,55	0,52	0,46	0,47	0,35	0,35	0,39	0,35	0,42	0,39	بنغلاديش
0,81	0,81	0,72	0,65	0,60	0,52	0,51	0,51	0,53	0,54	0,56	0,53	0,77	0,64	0,68	المغرب
0,51	0,54	0,55	0,55	0,55	0,53	0,57	0,62	0,65	0,60	0,62	0,56	0,58	0,66	0,67	تونس
0,44	0,39	0,42	0,51	0,47	0,47	0,56	0,47	0,50	0,52	0,49	0,56	0,44	0,41	0,38	مصر

المصدر : أوروبستات وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

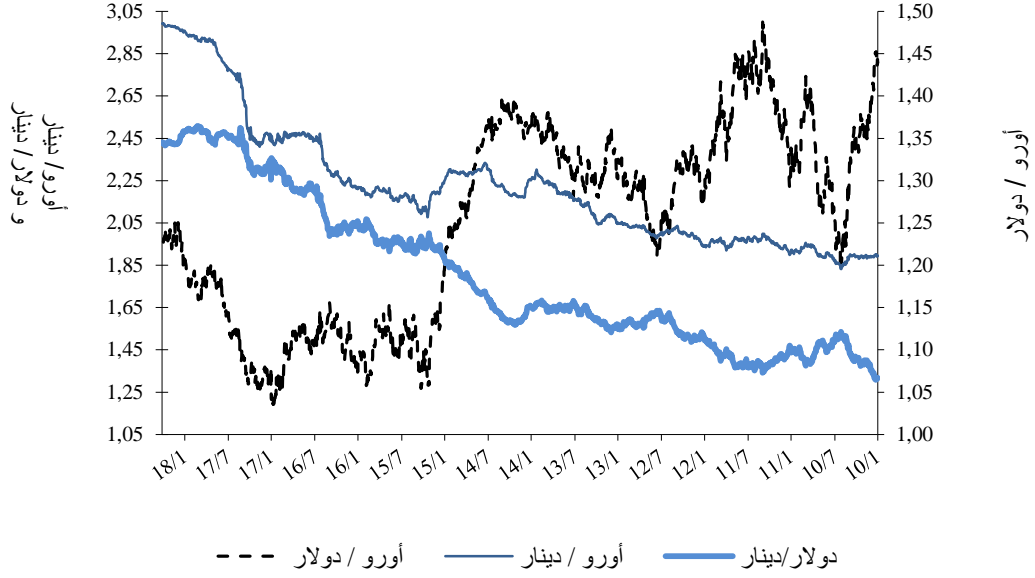
وظلت تركيبة الصادرات للبلاد التونسية حسب الوجهة متركزة على سوق الاتحاد الأوروبي، بحصة قدرها 75%. واستأثرت فرنسا وألمانيا وإيطاليا بحصة تبلغ 58,6%. وتنطوي التبعية تجاه هذه الأسواق على مخاطر، لاسيما خلال فترات الانكماش الاقتصادي حيث لا يمكن من الاستفادة من الأسواق الواعدة للبلدان النامية التي تسجل نموا أكثر سرعة من الاقتصاديات المتطورة. ودون اعتبار البلدان المغاربية، لا يزال وزن صادرات البلاد التونسية نحو البلدان الإفريقية والعربية ضعيفا.

### 3-3-2 تطور سعر صرف الدينار

عرف سعر صرف الدينار في موفى سنة 2017 وبالمقارنة مع نهاية السنة السابقة انخفاضا ب 17,6% مقابل الأورو ب 5,8% إزاء الدولار الأمريكي. ويعزى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية الذي خفت حدته خلال الأشهر الأخيرة من السنة بعد أن سجل احتدادا، وخاصة في الربع الثاني من سنة 2017 بالأساس، إلى توسع العجز التجاري وارتفاع سعر صرف الأورو في الأسواق الدولية للصرف والذي ناهز 14% مقابل الدولار الأمريكي في موفى سنة 2017.

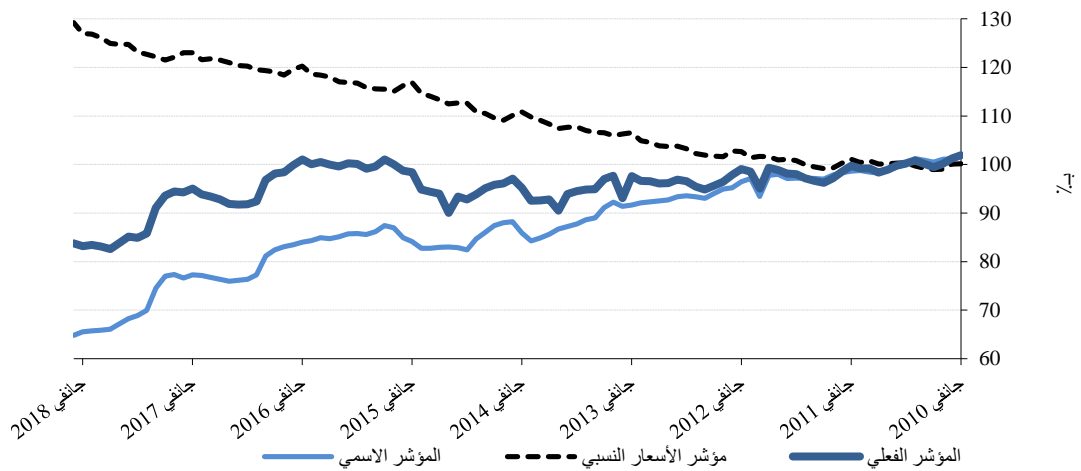
وبحساب المعدلات السنوية، بلغ انخفاض الدينار 12,8% مقابل الأورو و 11,3% تجاه الدولار الأمريكي.

رسم بياني عدد 3-17 : تطور مقارن لأسعار الصرف



وأدى تطور سعر صرف الدينار مقابل عملات أهم البلدان الشريكة والمنافسة إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الإسمي للدينار بنسبة 15,1% في شهر ديسمبر 2017 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق. أما سعر الصرف الفعلي، فقد عرف انخفاضا بـ 11,4% خلال نفس الفترة وهو ما يعكس الفارق في التضخم الذي تقاوم بالخصوص مع منطقة الأورو لبلغ 5 نقاط مائوية في شهر ديسمبر.

رسم بياني عدد 3-18 : تطور مؤشرات سعر صرف الدينار (أساس 100 في سنة 2010)







# الباب الرابع : النقد والقرض

## والسياسة النقدية

### 1-4 النقد ومصادر الإحداث النقدي

سجلت الكتلة النقدية (ن3) للسنة الثانية تباعا تسارعا، غير أنه لا يزال أقل من مستوى ما قبل سنة 2011. وقد نتج هذا التطور بالأساس من الازدياد الملحوظ للمساعدات للاقتصاد بالتزامن مع ارتفاع صافي المستحقات على الدولة وإن بدرجة أقل. وفي المقابل، ظل صافي المستحقات على الخارج في نطاق سالب مع هوامش متفاوتة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل أهم تراجع لنسق نمو المكونة النقدية (ن3) في سنة 2015، أي 5,3% وذلك عقب الهجمتين الإرهابيتين اللتين تم ارتكابهما خلال السنة المذكورة.

#### 1-1-4 مكونات النقد

ارتفعت نسبة نمو الكتلة النقدية (ن3) من 5,3% في سنة 2015 إلى 8,1% في سنة 2016 ثم 11,4% في موفى سنة 2017. كما سجلت هذه المكونة، بحساب المعدلات، ازديادا ب 8,8% في سنة 2017 مقابل 6,6% في العام السابق.

وبالمقارنة مع تطور النمو الاقتصادي بحساب الأسعار الجارية (6,7% في سنة 2017 مقابل 6,1% في سنة 2016)، توسع الفارق بين نسق نمو كل من إجمالي الناتج المحلي والمكونة النقدية (ن3) بشكل ملحوظ (1,2 نقطة مائوية خلال السنة قيد الدرس مقابل 0,5 نقطة في سنة 2016). بيد أن سرعة التداول النقدي قد عرفت انخفاضا لتتراجع من 1,409 في سنة 2016 إلى 1,394 في العام الموالي. وبالفعل، فإن هذا المؤشر النقدي المحتسب من خلال العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية والمعدل السنوي للكتلة النقدية (ن3) يعكس مدى ثقة العناصر الاقتصادية غير المالية بشأن انجذابهم للسيولة وتجاه الاقتصاد الوطني.

وبالتزامن مع ذلك، لم تنقطع حصة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول من إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية عن الازدياد منذ سنة 2011، حيث بلغت 12,1% في موفى سنة 2017 بما يشير إلى أهمية السيولة النقدية خارج أطر المنظومة المصرفية وبالتالي انخفاض نسبة سيولة الاقتصاد والتطور غير المسبوق

للاقتصاد غير الرسمي. وقد تيسرت هذه التطورات بالضغوط التضخمية التي سادت بالخصوص خلال النصف الثاني من سنة 2017 كما يتضح من خلال معدل نسبة التضخم مع مستوى متوسط قدره 5,3% في موفى سنة 2017 مقابل 3,7% في نهاية سنة 2016.

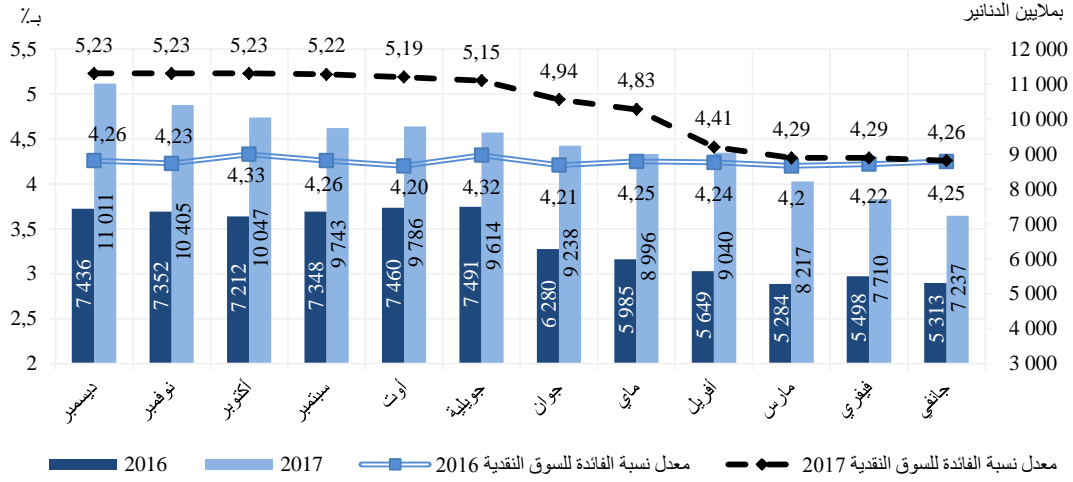
جدول عدد 1-4 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

المسمى	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الكتلة النقدية (ن 3) (بملايين الدينارين)	52.905	56.959	59.799	63.741	69.358
نسبة نمو معدل الكتلة النقدية ن 3 (ب٪)	8,2	7,7	5,0	6,6	8,8
إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (بملايين الدينارين)	75.144	80.865	84.648	89.804	96.660
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (ب٪)	6,8	7,6	4,7	6,1	7,6
معدل نسبة التضخم (ب٪)	5,8	4,9	4,9	3,7	5,3
سرعة التداول النقدي	1,420	1,420	1,416	1,409	1,394

وفي جانب آخر، اتسمت الأوضاع النقدية بتشديد السيولة المصرفية، مثلما يدل عليه الحجم الجملي لإعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي التونسي والذي لا يزال في مستويات مرتفعة حيث بلغ ذروة قدرها 11.423 مليون دينار في منتصف شهر ديسمبر ليقلل سنة 2017 في مستوى 10.962 مليون دينار مقابل 6.711 مليون دينار في سنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن كافة العوامل الذاتية ودون استثناء قد ساهمت في هذا التشديد غير المسبوق للسيولة المصرفية وذلك بالخصوص تبعا للتفاقم المتواصل للعجز الجاري ذو المنحى التصاعدي والزيادة الكبيرة لحجم الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول في الاقتصاد خارج نطاق القطاع البنكي وبدرجة أقل، تمويل عجز الميزانية.

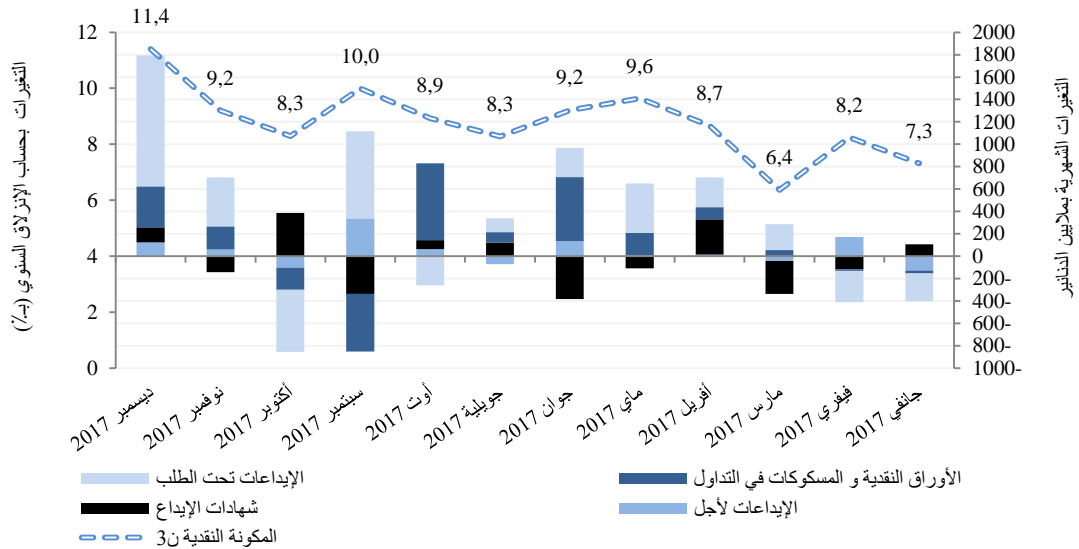
وفي هذا السياق وبهدف التصدي للضغوط التضخمية، اتخذ البنك المركزي إجراءات تصحيحية عن طريق نسبة الفائدة الرئيسية حيث قام بالترفيغ فيها ب 50 و 25 نقطة أساسية على التوالي في شهري أبريل وماي 2017. وفي جانب آخر وبهدف تعبئة موارد طويلة الأجل والتشجيع على الادخار، تم الترفيع في نسبة الفائدة الدنيا على الادخار ب 50 نقطة أساسية و 100 نقطة أساسية على التوالي في شهري أبريل وديسمبر 2017، أي في الجملة نسبة سنوية قدرها 5% في شهر جانفي 2018.

رسم بياني عدد 1-4 : تطور نسبة الفائدة في السوق النقدية والحجم الجملي لمعدل إعادة التمويل



وعلى الصعيد النقدي، فإن الانتعاشة المتواضعة للنشاط الاقتصادي في ظل سياق من الضغوط التضخمية المتزايدة وتحسن المردود المقدم في السوق المالية مثلما يدل عليه تدعيم الارتفاع المسجل للمؤشرات الرئيسية لبورصة الأوراق المالية بتونس، قد أدت إلى إعادة ترتيب على مستوى هيكل محفظة العناصر الاقتصادية وبالتالي إلى إعادة توظيف موارد المكونة النقدية (ن3). وعلى هذا الأساس، نتج تسارع هذه المكونة خلال سنة 2017 عن تدعيم النقد الكتابي (18,1% مقابل 4%) والذي خفت حدته بفعل التباطؤ الطفيف سواء للمتوفرات شبه النقدية (8% مقابل 8,3%) أو للنقد اليديوي (14,7% مقابل 15,8%).

رسم بياني عدد 2-4 : تطور أهم مكونات الكتلة النقدية (ن3)



وفيما يتعلق بالأوراق النقدية والمسكوكات في التداول، وهي المكونة الرئيسية للنقد اليدوي، فقد واصلت الارتفاع في سنة 2017 تقريبا بنفس نسق السنة المنقضية، أي 15% أو 1.534 مليون دينار مقابل 15,1% أو 1.341 مليون في سنة 2016، لتتقل بالتالي السنة قيد الدرس في مستوى 11.732 مليون دينار حيث بلغت رقما قياسيا قدره 11.873 مليون دينار في شهر أوت مع تسجيل زيادة استثنائية في موفى أشهر جوان (+571 مليون دينار) وأوت (+687 مليون دينار) وديسمبر (+366 مليون دينار)، تبعا للنفقات الاستثنائية للأسر بعنوان الموسم الصيفي والصراف اليدوي وشهر رمضان والاحتفالات الدينية واحتفالات رأس السنة، على التوالي. بيد أنه علاوة على هذه التأثيرات الموسمية، قد يعكس المستوى التاريخي الذي بلغته الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول في سنة 2017 التداعيات المحتملة للتهرب الجبائي وللاقتصاد غير الرسمي اللذين زادت حدتهما بالخصوص من خلال الاستخدام المتزايد للسيولة النقدية.

وقصد مجابهة الزيادة المتواصلة لقائم الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول، تم الشروع في مناقشات تحت إشراف البنك المركزي وبالاشتراك مع مختلف الأطراف الاقتصادية الفاعلة لإجراء تقييم للوضع الراهن وإحداث خطة عمل للتقليص من استخدام السيولة النقدية وذلك بالأساس من خلال تطوير وتشجيع أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني والمالية الرقمية.

وتندرج هذه المبادرة في إطار النهوض بالاندماج المالي وتعزيز موارد النظام المصرفي وتخصيص الموارد المالية بشكل أفضل لفائدة الاقتصاد المنظم ومكافحة الأنشطة غير الرسمية والممارسات المالية غير المشروعة وذلك عن طريق أربعة لجان للتفكير. وسيتم تفعيل محاور الإصلاحات على مرحلتين، أي على المدى القصير حيث لن تتجاوز المرحلة الأولى سنة 2018 وعلى المدى المتوسط والطويل لتصل المرحلة الثانية إلى غاية سنة 2020.

جدول عدد 2-4 : تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها (أرقام موفى الفترة)

المسمى	بملايين الديناتير			التغيرات بـ % ما عدا إشارة مغايرة		
	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	مارس 2018*	ديسمبر 2016 / ديسمبر 2015	ديسمبر 2017 / ديسمبر 2016	مارس 2018 / مارس 2017
الكتلة النقدية (ن3)	66.883	74.484	74.940	8,1	11,4	12,1
منها : الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول	10.198	11.732	11.762	15,1	15,0	15,2
الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك	15.259	17.622	17.490	9,0	15,5	16,9
الإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى	10.957	11.523	11.369	7,8	5,2	3,8
شهادات الإيداع	3.701	3.464	3.400	6,8-	6,4-	0,1
حسابات الادخار <sup>1</sup>	20.913	23.217	24.069	10,4	11,0	13,5
موارد أخرى	21.768	24.718	24.028	7,2	13,6	5,8
مجموع الموارد = مجموع المقابلات	88.651	99.202	98.968	7,8	11,9	10,5
صافي المستحقات على الخارج <sup>2</sup>	949-	2.385-	4.481-	2.634-	1.436-	3.129-
منه : صافي الموجودات من العملة الأجنبية <sup>2</sup>	12.935	12.885	11.351	1.167-	50-	1.275-
(عدد أيام التوريد) <sup>3</sup>	(112)	(93)	(78)	(17-)	(19-)	(26-)
صافي المستحقات على الدولة <sup>2</sup>	17.127	19.939	19.934	2.692	2.812	3.125
منه : رقاغ الخزينة والقرض الوطني <sup>2</sup>	8.701	9.289	9.801	1.469	588	929
الحساب الجاري للخزينة <sup>2</sup>	209	466	1.218	72	257	229-
المساعدات للاقتصاد	72.473	81.648	83.515	9,7	12,7	12,7
منها : القروض للاقتصاد	68.783	77.642	79.062	9,6	12,9	12,8

\* أرقام وقتية.

<sup>1</sup> يشمل هذا البند الحسابات الخاصة للادخار وحسابات الادخار السكني وحسابات الادخار بغرض بعث المشاريع وحسابات الادخار بغرض الاستثمار وحسابات الادخار الأخرى والادخار لدى مركز الادخار البريدي.

<sup>2</sup> التغيرات بملايين الديناتير بالنسبة لهذه المكونات.

<sup>3</sup> التغيرات بحساب الأيام.

أما بخصوص النقد الكتابي، فقد سجل خلال الفترة المعنية تدعما لنسق نموه وهو ما يعكس مسار أهم مكوناته، لاسيما ارتفاع قائم الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك (5,15% أو 2.363 مليون دينار مقابل 9% أو 1.255 مليون دينار) وانتعاشه قائم الإيداعات لدى مركز الصكوك البريدية (+8,51% أو +673 مليون دينار مقابل -2,34% أو -675 مليون دينار). وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأهم من الإيداعات تحت الطلب قد تم إنجازه من قبل الأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الفردية. بيد أنه تم تسجيل تطورات متباينة خلال سنة 2017 حيث تحقق أكبر ارتفاع في موفى شهري سبتمبر (+777 مليون دينار) وديسمبر (+1.169 مليون دينار)، نتيجة لازدياد الإيداعات تحت الطلب، سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية، المنجزة على التوالي من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، فيما تمت ملاحظة انخفاض هام في شهر أكتوبر (-555 مليون دينار) تبعا بالأساس للسحوبات المنجزة من قبل المؤسسات الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن انتعاش قائم الإيداعات لدى مركز الصكوك البريدية المسجلة في موفى سنة 2017 تعزى إلى الأثر القاعدي الناجم عن التأخير الحاصل في تعويض المقايض الجبائية بعنوان شهر ديسمبر 2016 والتي تم تنزيلها في حسابات الديوان الوطني للبريد لفائدة الدولة حيث تم إنجاز هذه العملية في شهر جانفي 2017.

ومن ناحية أخرى، يعزى تباطؤ الإيداعات شبه النقدية في سنة 2017 بالأساس إلى الأثر المترام لتسارع الإيداعات في الحسابات الخاصة للاذخار (11,2٪ أو 1.627 مليون دينار مقابل 10,8٪ أو 1.411 مليون دينار) والازدياد المعتدل للإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى (5,2٪ أو 566 مليون دينار مقابل 7,8٪ أو 794 مليون دينار) وتواصل انخفاض قائم شهادات الإيداع (-6,4٪ أو -237 مليون دينار مقابل -6,8٪ أو -272 مليون دينار). ويعكس هذا الانخفاض عامة تفضيل العناصر الاقتصادية لاقتناء سندات قصيرة الأجل مع عدم تجديد تلك التي يحل أجل خلاصها.

وعقب النمو الفاتر المسجل في سنة 2016، عرف نسق نمو الادخار متوسط وطويل الأجل المعبأ في شكل رقاوع وقروض خاصة بأجل يفوق سنة واحدة انتعاشه حيث ارتفع من 5,6٪ إلى 10,6٪ في موفى سنة 2017، أي بحجم إصدارات صافية من تسديدات هذه السندات قدره 198 مليون دينار. ويعكس هذا التطور بالأساس استعادة الحيوية الملاحظة في السوق المالية حيث بلغت الأموال المعبأة قرابة 158 مليون دينار والتي كانت في أغلبها حكرا على مؤسسات الإيجار المالي في إطار العمل على ملاءمة أفضل بين استعمالاتها ومواردها. وكانت أغلب البنوك المحلية حاضرة في هذا القسم من السوق وذلك حصريا لإصدار قروض رقاوية مشروطة وهي ضرورية لتعزيز أموالها الذاتية وبالتالي تدعيم مؤشراتها الحذرة الكلية.

#### 4-1-2 مصادر الإحداث النقدي

يرتبط تطور مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد بشدة بمسار النشاط الاقتصادي، سواء بحساب القيمة الإسمية (7,5٪ في سنة 2017 مقابل 7٪ في سنة 2016) أو بحساب القيمة الحقيقية (1,9٪ مقابل 1٪) وذلك في ظل محيط متسم بالضغط التضخمية المتزايدة وهو ما يستوجب تمويلات إضافية لحاجيات العناصر الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، سجلت المساعدات للاقتصاد في سنة 2017 تسارعا حيث ارتفعت من 9,7٪ أو 6.380 مليون دينار في سنة 2016 إلى 12,7٪ أو 9.175 مليون دينار في العام الموالي.

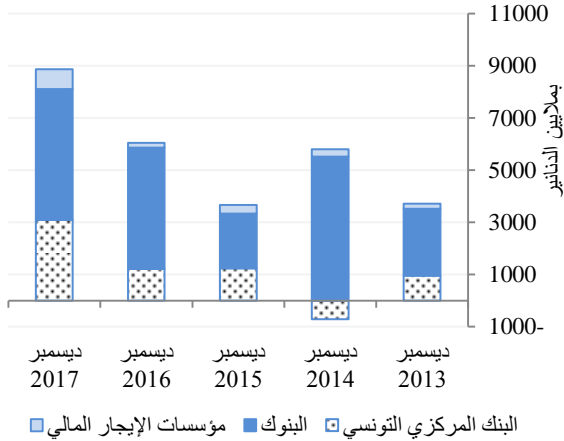
وعلى غرار السنوات السابقة، يؤكد هيكل القروض حسب المؤسسات المالية تواصل ازدياد تمويل البنوك لدى البنك المركزي بالرغم من مختلف الإجراءات المتخذة من قبل معهد الإصدار في إطار سياسته النقدية قصد احتواء هذه المكونة مع تأمين التمويل الملائم للاقتصاد. ورغم ازدياد المعدل الشهري لنسبة الفائدة في السوق النقدية الذي انتقل من 4,26٪ إلى 5,23٪ بين نهاية سنة وأخرى، فإن القروض الممنوحة من قبل البنوك خلال نفس الفترة قد ارتفعت بشكل ملحوظ (12,9٪ مقابل 9,6٪) وهو ما يعكس الأجل الطويلة نسبيا لانتقال أثر الترفيعات المنجزة في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي إلى نسب الفائدة المطبقة على العقود الجديدة وفي النهاية إلى نسب الفائدة المدينة.

ويتبين من خلال تحليل طبيعة القروض أن هذا الازدياد يعكس بالخصوص ارتفاع التمويلات في شكل محفظة الإسقاط لدى البنوك (6.388 مليون دينار مقابل 4.281 مليون دينار)، منها نسبة 88% تم تسجيلها خلال الخمسة أشهر الأخيرة من السنة، تليها الحسابات الجارية المدينة (770 مليون دينار مقابل 146 مليون دينار). مع تراجع طفيف للمستحقات المجمدة<sup>1</sup> (512 مليون دينار مقابل 953 مليون دينار).

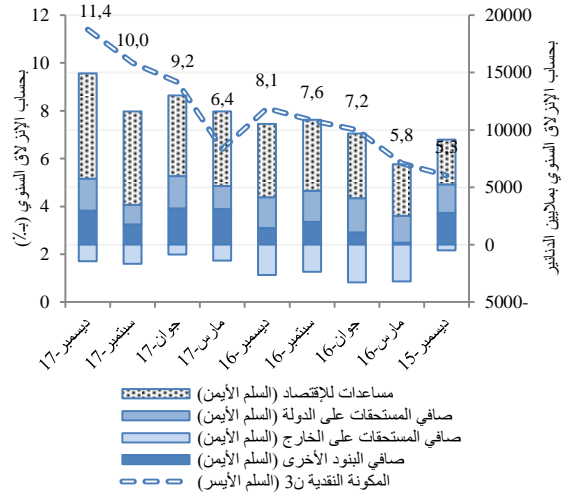
واستفادت كافة قطاعات الاقتصاد وإن بدرجات مختلفة من ازدياد قائم القروض الممنوحة للمهنيين خلال الفترة قيد الدرس (+7.316 مليون دينار)، كما أحصتها مركزية المخاطر، وذلك على النحو التالي :

- **الخدمات** (+4.009 ملايين دينار) والتي استفادت منها بالخصوص التجارة (+1.786 مليون دينار)، يليها فرع النشاط المالي (+766 مليون دينار) لاسيما الإيجار المالي والتمويل الصغير والشركات القابضة.
- **الصناعة** (+3.002 مليون دينار) والتي استفادت منها بالأساس الصناعة المعملية (+2.517 مليون دينار).
- **الفلحة والصيد البحري** (+305 ملايين دينار)، تبعا للتسبقات الممنوحة للفلاحين قصد تمويل نفقاتهم المتعلقة بالموسم الفلاحي بعنوان سنة 2017.

رسم بياني عدد 4-4 : تطور تركيبة القروض حسب المؤسسات المالية



رسم بياني عدد 3-4 : مساهمة المقابلات في نمو المكونة (ن3) \*



\* (ن3) = صافي المستحقات على الخارج + صافي المستحقات على الدولة + المساعدات للاقتصاد - صافي البند الأخرى.

وفي جانب مواز، ارتفعت التمويلات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية إلى الأفراد بنسب مماثلة تقريبا لتلك المسجلة في العام السابق، أي 2.030 مليون دينار مقابل 1.943 مليون دينار في سنة 2016.

<sup>1</sup> المقصود بذلك المستحقات المجمدة أو المشكوك في خلاصها أو المتنازع عليها والقيم غير الممنوحة عند تقديمها للخلاص للمرتين الأولى والثانية والتسويات وإعادة الجدولة والتمديد.

وفي المقابل، يشير هذا التطور إلى تدعيم قروض السكن (1.055 مليون دينار مقابل 901 مليون دينار) على حساب قروض الاستهلاك (975 مليون دينار مقابل 1.042 مليون دينار) وذلك تبعا للإجراءات الجديدة المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2017 والمتعلقة بإحداث خط لتمويل المسكن الأول بقيمة 200 مليون دينار لفائدة الفئات ذات الدخل المتوسط<sup>1</sup>.

وفيما يتعلق بصافي المستحقات على الخارج، فقد واصل في سنة 2017 مساره التنازلي الذي بدأ منذ سنة 2013، لكن بنسق أقل حدة بالمقارنة مع العام السابق، بما أنه لم يتراجع سوى بـ 1.436 مليون دينار مقابل 2.634 مليون دينار في سنة 2016. بيد أن هذا الانخفاض لا يزال ملحوظا نسبيا حيث أنه يعكس أهمية التعهدات الخارجية للجهاز المالي التي لم يتم امتصاصها سوى جزئيا بالموارد الخارجية الهامة المعبأة. كما يعزى هذا التطور إلى العجز الجاري الذي ما أنفك يتفاقم. وبالفعل، ارتفع هذا العجز قياسا بإجمالي الناتج المحلي من 8,8% في سنة 2016 إلى 10,2% في العام الموالي وهو ما يعكس أساسا تدهور العجز التجاري الذي يكتسي طابعا هيكليا وذلك على الرغم من التحسن الملحوظ للمقاييس الناجمة عن القطاع السياحي وعن مداخل الشغل.

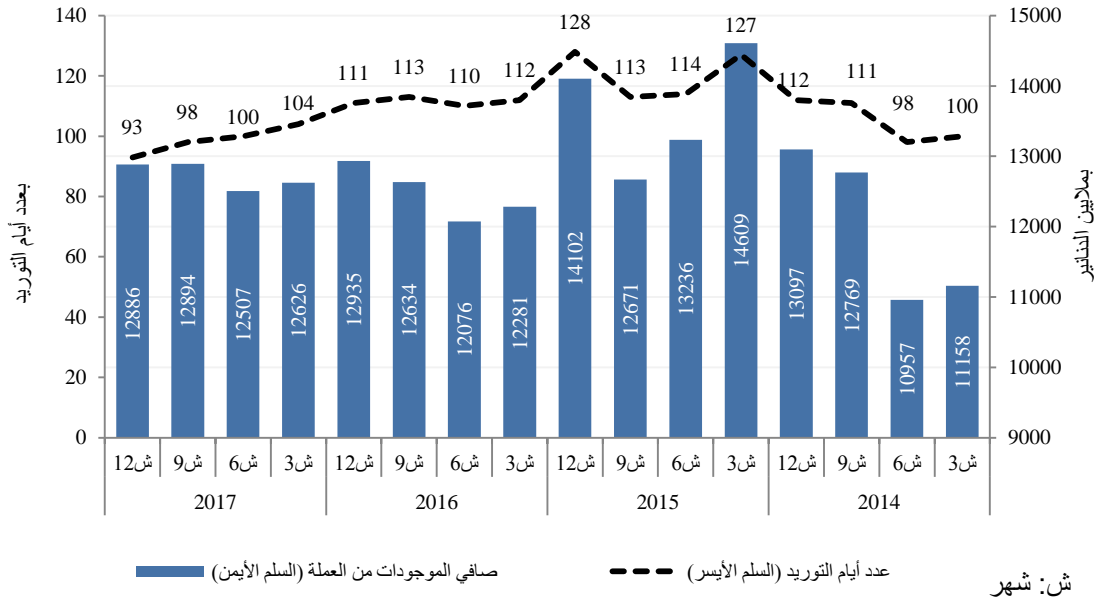
وفي جانب آخر، شملت الموارد الخارجية المعبأة في سنة 2017 بالخصوص القرض الرقاعي المصدر في السوق المالية الدولية (حوالي 843 مليون أورو) والتوظيف الخاص القطري (1 مليار دولار أمريكي) وتحصيل القسط الثاني من تسهيل الصندوق الممدد الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي (769 مليون دينار) بالإضافة القرضين المسندين من قبل البنك الدولي (456 مليون أورو) والمفوضية الأوروبية (حوالي 197 مليون أورو).

وعلى هذا الأساس، أقل صافي الموجودات من العملة الأجنبية السنة قيد الدرس في مستوى 12.885 مليون دينار أي ما يعادل 93 يوما من التوريد مقابل 12.935 مليون دينار و112 يوما على التوالي في العام السابق.

<sup>1</sup> المرجع : الفصل 61 من القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 والمذكورة إلى البنوك عدد 19 لسنة 2017 المتعلقة بالإجراءات التطبيقية لاستعمال خط التمويل بقيمة 200 مليون دينار المخصص لتغطية التمويل الذاتي بغرض اقتناء المسكن الأول.



رسم بياني عدد 4-5: تطور صافي الموجودات من العملات الأجنبية



أما بالنسبة لـصافي تداين الدولة تجاه الجهاز المالي، فقد ازداد في موفى سنة 2017 بنسبة أقل تدعما مما تم تسجيله في العام السابق (16,4% أو 2.812 مليون دينار مقابل 18,7% أو 2.692 مليون دينار)، نتيجة بالخصوص للارتفاع المعتدل لقائم رقاخ الخزينة، سواء في محفظة سندات البنوك (769 مليون دينار مقابل 1.481 مليون دينار) أو تلك المشتراة من قبل البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة (177 مليون دينار مقابل 692 مليون دينار)، فضلا عن التسبقة المسندة في شهر جوان 2017 من قبل معهد الإصدار لفائدة الدولة بعنوان الترفيع في حصتها من صندوق النقد العربي (+246 مليون دينار). وفي جانب آخر، قامت الخزينة بتعبئة موارد بالعملة الأجنبية في شهر نوفمبر 2017 عن طريق قرض مشترك لدى 13 بنكا محليا بحوالي 250 مليون أورو وذلك كدعم إضافي لميزانية الدولة.

وتطور حاصل الحساب الجاري للخزينة خلال السنة قيد الدرس بطريقة متذبذبة، مع مستوى قياسي قدره 1.447 مليون دينار في شهر مارس 2017 تبعا للتحويل إلى الدينار لقسطين من القرض الرقاعي المصدر في السوق المالية الدولية في شهر فيفري 2017. وقد أدى هذا الإجراء المعتمد خلال شهر مارس قصد القيام بالخصوص بالتسديد المنجز بتاريخ 13 أبريل للقرض الخارجي القطري بمبلغ 1.177 مليون دينار، إلى تراجع الحساب الجاري للخزينة بـ 1.158 مليون دينار بين شهر وآخر.

وعلى خلاف السنة المنقضية التي تجاوزت خلالها إصدارات رقاخ الخزينة تلك المنصوص عليها في إطار ميزانية الدولة، شمل الحجم الجملي المصدر من هذه الرقاخ في موفى سنة 2017 مبلغا متواضعا قدره 1.952 مليون دينار مقابل تسديدات بهذا العنوان بـ 813 مليون دينار، أي باكتتابات صافية تساوي

+1.139 مليون دينار مقابل 3.884 مليون دينار و1.615 مليون دينار و+2.269 مليون دينار على التوالي في سنة 2016.

وفي موفى شهر مارس 2018، عرفت نسبة نمو الكتلة النقدية (ن3) بحساب الانزلاق السنوي تسارعا ملحوظا لتبلغ 12,1% مقابل 6,4% بعنوان نفس الشهر من العام السابق. ويعكس هذا التطور الأثر المتزامن لتدعم نسبة نمو كل من مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد (7,12% مقابل 9,6%) وصافي المستحقات على الدولة (6,18% مقابل 13,5%) ولازدياد حدة انخفاض صافي المستحقات على الخارج (-3.129 مليون دينار مقابل -1.402 مليون دينار).

#### مؤطر عدد 4-1 : تصنيف الأصول المالية

يتناول هذا المؤطر مبدأ تصنيف الأصول المالية المندرج في إطار مشروع الانتقال نحو المنهجية الجديدة لإعداد الإحصائيات النقدية والمالية وفقا لدليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي (نسخة سنة 2000) والدليل المتعلق به (نسخة سنة 2008)، والذي تنهيا مصالح البنك المركزي لاعتماده بحلول شهر سبتمبر 2018. ويستند هذا المبدأ الأساسي بشكل رئيسي على سيولة الأصول والصبغة القانونية للعلاقة الجوهرية بين الدائن والمدين. وعلى هذا الأساس، يهدف تصنيف الأصول المالية إلى تيسير تحليل عمليات الوحدات المؤسساتية ويضع إطارا يمكن من تقييم الموارد والاستعمالات في مجال التمويل. وفي هذا المضمار، يحدد الإطار المرجعي الأصول المالية باعتبارها مجموعة فرعية من الأصول الاقتصادية والتي تقوم الوحدات المؤسساتية بشكل فردي أو جماعي بتأكيد حقوق ملكيتها حيث يمكن لمالكها الحصول على منافع اقتصادية من خلال حيازتها أو استعمالها على مدى فترة من الزمن.

#### قائمة الأصول المالية وفقا لدليل الإحصائيات النقدية والمالية ولنظام الحسابات القومية 1993

المفهوم	الأصول المالية
يتضمن هذا البند، الموجود في أصول البنك المركزي التونسي فقط، الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
تمثل العملة الأوراق النقدية والمسكوكات التي يصدرها البنك المركزي ويضعها قيد التداول في خزائن مؤسسات الإيداع والتي تميزها وحدة العملة. وتشمل الودائع كافة المستحقات على البنك المركزي وعلى مؤسسات الإيداع الأخرى وعلى الوحدات المؤسساتية الأخرى وموزعة بين الودائع القابلة للنقل وتلك غير القابلة للنقل ووحدة العملة.	العملة والودائع
وهي أدوات قابلة للتداول وتمثل التزامات يتعين على الوحدات المؤسساتية تسويتها عن طريق أداة مالية أو أي أصول مالية لها قيمة اقتصادية. ومن بين الأوراق المالية الأكثر شيوعا، يمكن ذكر رفاع الخزينة والسندات الرقاعية وشهادات الإيداع والأوراق التجارية.	الأوراق المالية ما عدا الأسهم
وهي الأصول المالية التي تنشأ حين يقوم الدائن بإقراض أموال إلى المدين مباشرة. وتكون القروض مثبتة بوثائق غير قابلة للتداول.	القروض
يتضمن هذا البند من ناحية الأصول كافة المساهمات في شركات أخرى مقيمة وغير مقيمة. ومن ناحية الخصوم، فإن هذا البند هو ما يعادل الأموال الذاتية ويتكون من إسهامات المالكين والأرباح غير الموزعة ونتيجة السنة المالية الحالية والاحتياطيات العامة والخاصة وتعديل التقييم.	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
يتضمن هذا البند صافي حصص الأسر في الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة وفي صناديق التقاعد وكذلك التسديد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات لتغطية المطالبات القائمة.	احتياطيات التأمين الفنية

(يتبع)

المفهوم	الأصول المالية
وهي أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر مالي أو سلعة محددة ويمكن من خلالها المتاجرة في مخاطر مالية محددة (مثل مخاطر سعر الصرف أو مخاطر نسبة الفائدة...) في الأسواق المالية، مثل العقود من النوع الأجل وعقود الخيار.	المشتقات المالية
يتضمن هذا البند القروض التجارية والتسبيقات والحسابات الأخرى الدائنة / المدينة التي تغطي إجمالاً المخصصات والاهتلاكات وحسابات التسوية والسندات في طور الاستخلاص...	الحسابات الأخرى الدائنة / المدينة

وفي جانب آخر يوصي دليل الإحصائيات النقدية والمالية (نسخة سنة 2000) بالتفريق بين البنود التي تشكل جزءاً من النقد بمفهومه الواسع وتلك التي ليست كذلك. ويمثل اختيار الأصول التي سيقع تضمينها نتيجة لحلول توفيقية بين درجة سيولتها والجدوى منها والتميز بين القطاعات المتحوزة والمصدرة للنقد.

#### وضعية قطاعات الاقتصاد تجاه النقد

• البنك المركزي التونسي • مؤسسات الإيداع الأخرى (بنوك)	قطاعات مصدرة
• الإدارة المركزية • غير المقيمين	قطاعات محايدة
• الشركات المالية الأخرى بخلاف البنوك • الشركات غير المالية ▪ القطاع العمومي ✓ الشركات العمومية غير المالية ✓ الإدارات المحلية ✓ إدارة الضمان الاجتماعي ▪ القطاع الخاص : شركات غير مالية خاصة • الأسر والقطاعات المقيمة الأخرى	قطاعات متحوزة

وعلى هذا الأساس ووفقاً للنسخة الأخيرة لسنة 2016 لدليل الإحصائيات النقدية والمالية، أصبحت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع لا تتضمن سوى الأدوات المالية ذات أجل أولي عند الإصدار يساوي أو يقل عن سنتين. وهكذا، سيتم تحديد مكونات جديدة توصف بكونها للتوظيفات السائلة ذات أجل طويل حيث أنها ستشمل، من ضمن أمور أخرى، الادخار التعاقدية والادخار الوطني ورقاق الخزينة قصيرة الأجل.

## 4-2 السياسة النقدية

على الرغم من أن النمو المسجل في سنة 2017 لا يزال معتدلاً مع نسبة قدرها 2% بحساب الأسعار القارة لسنة 2010، إلا أنّ الضغوط المسلطة على الأسعار خلال النصف الثاني من سنة 2016 قد زادت حدتها في سنة 2017. وبالفعل، عرف التضخم الجملي الذي استهل السنة في مستوى 4,6% منحى تصاعدياً ليبلغ ذروة قدرها 6,4% في شهر ديسمبر. وقد قام البنك المركزي، من خلال استباق عودة الضغوط التضخمية، بتشديد سياسته النقدية حيث رَفَع في مناسبتين في نسبة الفائدة الرئيسية للارتقاء بها من 4,25% إلى 4,75% في شهر أبريل 2017 ثم إلى 5% في شهر ماي. وبداية من شهر جويلية 2017، شرع البنك المركزي في تشديد كمي يهدف إلى الحدّ من عملياته الرئيسية لإعادة التمويل في شكل طلبات عروض أسبوعية في مستوى 7 مليارات دينار وقام في موفى شهر ديسمبر بالتوسيع في مجال تقلب نسب الفائدة في السوق

النقدية بـ 150 نقطة أساسية ليبلغ 200 نقطة أساسية. ونتيجة لذلك، تم التخفيض في نسبة تسهيل الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمثل الحد الأدنى لمجال تغير نسب الفائدة إلى مستوى 4٪، فيما بلغت نسبة تسهيل القرض وهي الحد الأقصى للمجال المذكور 6٪. ولم يمثل توسيع مجال نسب الفائدة سوى مؤشرا مبكرا بحدوث زيادة وشيكة في نسبة الفائدة الرئيسية والتي وقع بالفعل الترفيع فيها في بداية شهر مارس 2018 إلى مستوى 5,75٪، في الوقت الذي بلغ فيه التضخم ذروة قدرها 7,1٪ في شهر فيفري 2018 مع وجود مخاطر بتواصل مساره التصاعدي.

وفي الواقع، فإن هذه التطورات ليست سوى نتيجة للمستجدات الأخيرة على الصعيدين الدولي والوطني. فعلى الصعيد الدولي، من المتوقع أن يؤثر التوجه نحو تطبيع السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي في ظل انتعاشة النشاط وبداية تقارب نسب التضخم مع مستوياتها المستهدفة، على نسب الفائدة في الأسواق المالية الدولية وبالتالي على تكاليف تعبئة الموارد. وفي جانب آخر، يظل ارتفاع أسعار أغلب المواد الأساسية والمحيط الجيوسياسي غير الملائم، من أبرز التحديات التي يتعين على الاقتصاد التونسي مجابته.

أما على المستوى الوطني، فيعود النمو الاقتصادي المسجل خاصة إلى السير الجيد للقطاع السياحي والصناعات المعملية التصديرية وبدرجة أقل إلى الانتعاشة الضعيفة للقطاع الفلاحي. ولولا الصعوبات المستمرة صلب الأنشطة الاستخراجية، لكان هذا النمو أفضل.

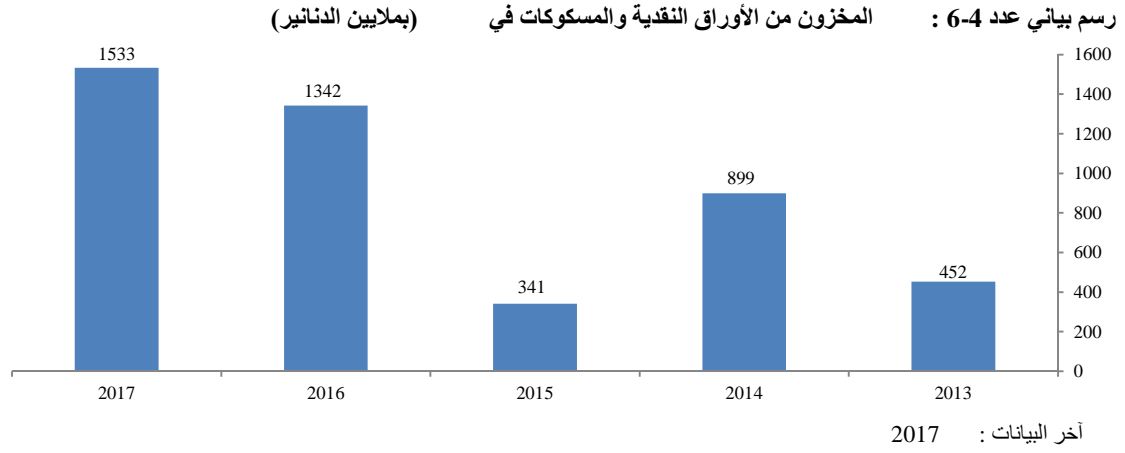
ومن ناحية أخرى، بلغ العجز الجاري لميزان المدفوعات ذروة قدرها 10,2٪ من إجمالي الناتج المحلي وهو أعلى مستوى يتم تسجيله على مدى عقدين من الزمن. وبلغ عجز الميزانية، من جانبه، 6,1٪ من إجمالي الناتج المحلي حيث استوجب تمويله لجوء متزايدا للموارد الخارجية ليرتفع قائم الدين العمومي إلى ما يناهز 70٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي نهاية المطاف، لم تسلط ضخامة العجز المزدوج المزيد من الضغوط على سوق الصرف والسيولة المصرفية فحسب، بل أصبحت تهدد بشكل متزايد استدامة الدين.

وبالنسبة لسنة 2018، فقد تبين أن استقرار الإطار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لاسترجاع نمو سليم ومستدام، بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التحكم في التضخم وفي العجز المزدوج ومواصلة الإصلاحات الهيكلية.

#### 4-2-1 التصرف في السيولة

ساهم الظرف الاقتصادي الصعب الذي ساد في سنة 2017 في تشديد أكثر حدة للسيولة المصرفية. وبالفعل، لا يزال الانخفاض الهام للموجودات من العملة الأجنبية الناجم عن المستوى المرتفع بشكل استثنائي للعجز الجاري وعن أهمية حاجيات الخزينة من التمويل الداخلي، يسلط تأثيرات تقييدية على السيولة المصرفية. وفي المقابل، لم يكن للأوراق النقدية والمسكوكات في التداول رغم ارتفاعها الملحوظ في سنة 2017 سوى تأثير معتدل على السيولة المصرفية، ذلك أن جزءا هاما من السيولة النقدية متواجد خارج الدوائر المصرفية.

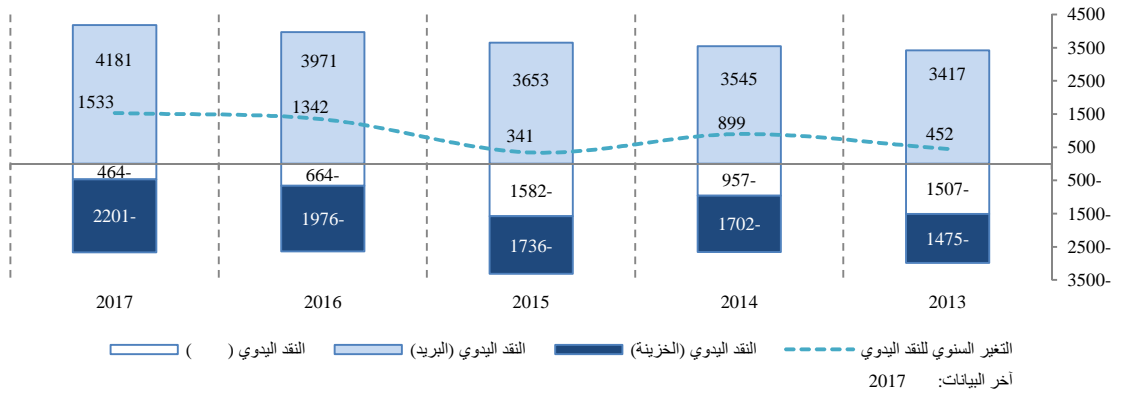
دينار قياسا بسنة 2016 ) البياني عدد 6-4 )  
 ية والمسكوكات في التداول خلال سنة 2017 1.533 مليون  
 1.342 مليون دينار في سنة  
 2016 341 مليون دينار في سنة 2015.



ويظهر توزيع هذا التغير حسب المتعاملين أن الديوان الوطني للبريد يعدّ أكبر مساهم في تدعيم الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول (+4.181 مليون دينار)، فيما كانت لتحركات السيولة النقدية المسجلة على مستوى الحسابات الجارية للبنوك وحساب الخزينة مساهمات سالبة بـ 464 مليون دينار و 2.201 مليون دينار على التوالي وهو مكن من تخفيف تأثير خروج السيولة النقدية الصادر عن الديوان الوطني للبريد ( ارجع الرسم البياني عدد 7-4).

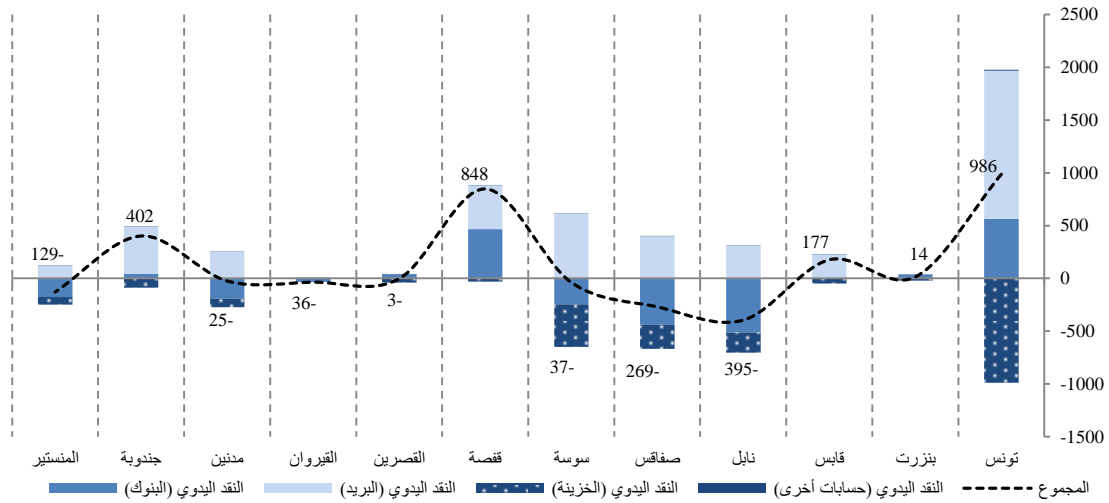
وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لسنة 2017، فإن تحركات السيولة النقدية في حسابات البنوك تبرر التأثير التوسعي للأوراق النقدية والمسكوكات في التداول على السيولة المصرفية.

رسم بياني عدد 7-4 : مساهمة العناصر الاقتصادية في تغير الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول (بملايين الدينانير)



ويظهر توزيع تغير الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول في سنة 2017 حسب المناطق أن فروع تونس وقفصة وجندوبة تعد أكثر الأطراف المساهمة في ارتفاع الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول، مع تغيرات موجبة قدرها 986 مليون دينار و848 مليون دينار و402 مليون دينار على التوالي، علماً وأن التغيرات المذكورة قد هيمن عليها خروج السيولة النقدية الصادر عن الديوان الوطني للبريد (راجع الرسم البياني عدد 4-8).

رسم بياني عدد 4-8 : توزيع تغير الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول حسب الفروع في سنة 2017 (بملايين الدنانير)



#### مؤطر عدد 4-2 : استراتيجية التقليل من التعامل نقدا في الاقتصاد<sup>1</sup>

دخل الاقتصاد التونسي منذ الثورة في مرحلة انتقال مطولة حيث أنه لا يزال يعاني للخروج منها. وقد اتسمت هذه المرحلة بمناخ من عدم الاستقرار والشكوك وهو ما أدى إلى التهافت على النقود كوسيلة مميزة للمعاملات وإلى نفور متزايد من قبل الأعوان الاقتصاديين تجاه استخدام وسائل الدفع الكتابي على الرغم من التقدم الملموس المحرز على صعيد تطوير أنظمة الدفع.

وقد أدى هذا التفضيل للنقود إلى توسع غير مسبوق للأوراق النقدية والمسكوكات في التداول وذلك بنسق متباين بشكل ملحوظ مع تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية.

وإذا كان الاستخدام المفرط للسيولة النقدية ظاهرة شائعة في البلدان التي تشهد أزمات اقتصادية أو عدم استقرار سياسي واجتماعي، فإن غلبة السيولة النقدية كوسيلة دفع لا تمثل مبدئياً إشكالا في حد ذاتها، ذلك أن النقد اليدوي لا يزال يضطلع في عديد البلدان المتقدمة والصاعدة بدور هام في الاقتصاد. بيد أن اقترانه بتطور الظواهر والممارسات الاقتصادية والمالية غير المشروعة (الاقتصاد الموازي والتهرب والضريبي وغسل الأموال...) يشكل تهديدا حقيقيا للوضع الاقتصادي وللاستقرار المالي للبلاد.

(يتبع)

<sup>1</sup> المقصود بذلك : Le Decashing.

ولهذه الأسباب، اتخذت عديد البلدان إجراءات صارمة تهدف في آن واحد إلى التقليص من التعامل نقدا وإلى تطوير أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية والتي تجمع بين النجاعة والسلامة والتحكم في التكاليف.

ولا تتعلق إشكالية السيولة النقدية في البلاد التونسية بالبنك المركزي فحسب على الرغم من أن هذا الأخير يحتكر إصدار الأوراق النقدية وسك النقود المعدنية، بل يتجاوز نطاقها إلى حد كبير هذا الإطار ليشكل تحديا رئيسيا للسلطات العمومية والمؤسسات المالية والمتعاملين في الاقتصاد الرقمي.

ويعتبر دور السلطات العمومية جوهريا في إنجاح مسار إلغاء التعامل نقدا. وبالفعل، من الضروري أن تقوم الدولة بتشخيص وسائل الدفع من قبل الإدارة والمؤسسات العمومية للمعاملات المتعلقة بالمنتجات والخدمات العمومية أو الدفعات الجارية (الأجور وجرايات التقاعد والتحويلات الاجتماعية...) وبإدراج تطوير الدفعات عبر الوسائل الإلكترونية في برنامج إصلاح وتعصير خدمات الإدارة. وسيكون اعتماد نظام تحفيز مناسب للغاية قصد تيسير تطبيق هذه المتطلبات بالنسبة للمعاملات التي تشمل أطرافا من الخواص (مثل الأسر وتجار التفصيل).

وعلى هذا الأساس ويهدف النهوض بمسار إلغاء التعامل نقدا، تم إحداث لجان تفكير مشتركة بين الإدارات قصد استعراض الحالة الراهنة لأنظمة ووسائل الدفع ووضع أسس التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى التقليص من التعامل نقدا في الاقتصاد وإحداث خطة عمل على المدى القصير والمتوسط، بما يستوجب تنسيقا طوعيا وجهودا مشتركة لبلوغ الأهداف المرجوة.

وبناء على تشخيص الوضع الراهن، تبين أن الإدارة والمصالح العمومية تمثل أكثر الأطراف استهلاكا للنقد في الاقتصاد وأن نجاح مسار إلغاء التعامل نقدا يعتمد بشدة على الدور الائتلافي الذي يجب أن تضطلع به الدولة في هذا المجال.

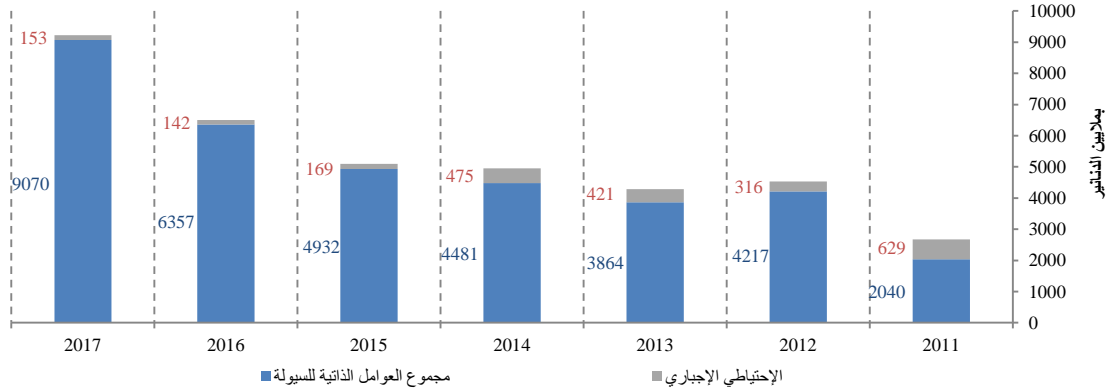
وتحقيقا لهذه الغاية، تم إعداد خطة عمل متعددة الأطراف تدعو إلى تحقيق عدد من "المكاسب السريعة" على المدى القصير كما تقترح تدابير أخرى على المدى المتوسط تنطوي على إصلاح معمق لأنظمة المعلومات وملاءمة التشريع مع متطلبات رقمنة الدفعات. ويجب أن تشمل الإجراءات الأولية العاجلة التحديد القانوني للمبالغ المستخلصة نقدا من قبل الإدارة وتفعيل التعامل البيئي والتقليص في التكاليف والرسوم والنهوض بالمطراف الإلكترونية للدفع وغيرها من الوسائل الإلكترونية وتعزيز السلامة وملاءمة الإطار القانوني المنظم للدفعات الإلكترونية وتشجيع الثقافة المالية.

ومن المؤكد أن مكافحة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي وغيرها من الإخلالات المتأصلة تمثل عملية طويلة المدى تستوجب إشراك كافة الأطراف الفاعلة، غير أنها تعد خطوة ضرورية يجب تخطيطها في سبيل النفاذ إلى الاقتصاد الرقمي نظرا لما يوفره من مزايا من حيث التخصيص الأمثل للموارد والقضاء على الآفات سابقة الذكر والحد من التأثير التقييدي للنقد البيدي على سيولة البنوك.

ويظهر تحليل السيولة خلال سنة 2017 أن معدل حاجيات البنوك من السيولة<sup>1</sup> قد ارتفع بين سنة وأخرى من 6.499 مليون دينار إلى 9.223 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 42٪ مقابل 27٪ في سنة 2016 (راجع الرسم البياني 4-9).

<sup>1</sup> حاجيات البنوك من السيولة = تأثيرات العوامل الذاتية + الاحتياطي الإجباري. وتتمثل العوامل الذاتية للسيولة في صافي الموجودات من العملة الأجنبية وعمليات الخزينة العمومية والأوراق النقدية والمسكوكات في التداول.

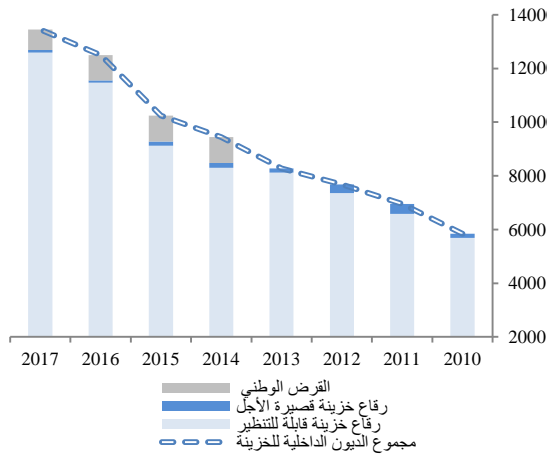
رسم بياني عدد 4-9 : تطور حاجيات البنوك من السيولة (معدات يومية بملايين الدنانير)



آخر البيانات : سنة 2017

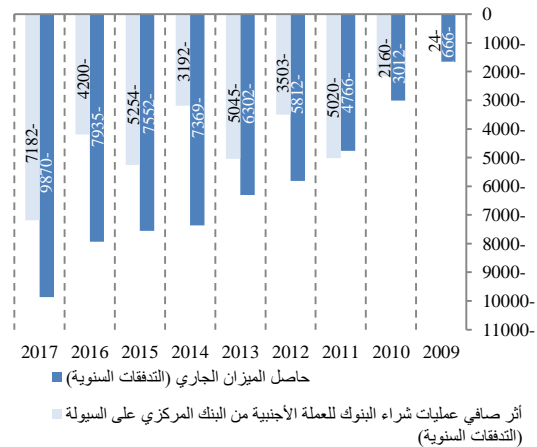
واتسم تطور العوامل الذاتية للسيولة في سنة 2017 بأهمية عمليات شراء العملات الأجنبية من قبل البنوك في سوق الصرف. وبحساب القيمة الصافية، بلغت هذه العمليات 7.182 مليون دينار في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 2.900 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2016، حيث سلطت أثرا تقييديا بنفس المقدار على السيولة المصرفية. وقد تم استخدام هذه العمليات بالخصوص لتمويل عجز الميزان الجاري الذي تفاقم بالمقارنة مع سنة 2016 ليلبغ 9.870 مليون دينار في سنة 2017 أو 10,2% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 7.935 مليون دينار و8,8% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق (راجع الرسم البياني عدد 4-10). ومن هذا المنطلق، ساهم انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بشكل كبير في ازدياد القيمة المقابلة للتمويلات بالعملة الأجنبية بحساب الدينار وبالتالي حاجيات البنوك من السيولة.

رسم بياني عدد 4-11 : تطور قائم إصدارات الخزينة (بملايين الدنانير)



آخر البيانات : سنة 2017

رسم بياني عدد 4-10 : حاصل الميزان الجاري وتأثيره على السيولة المصرفية (بملايين الدنانير)



آخر البيانات : سنة 2017

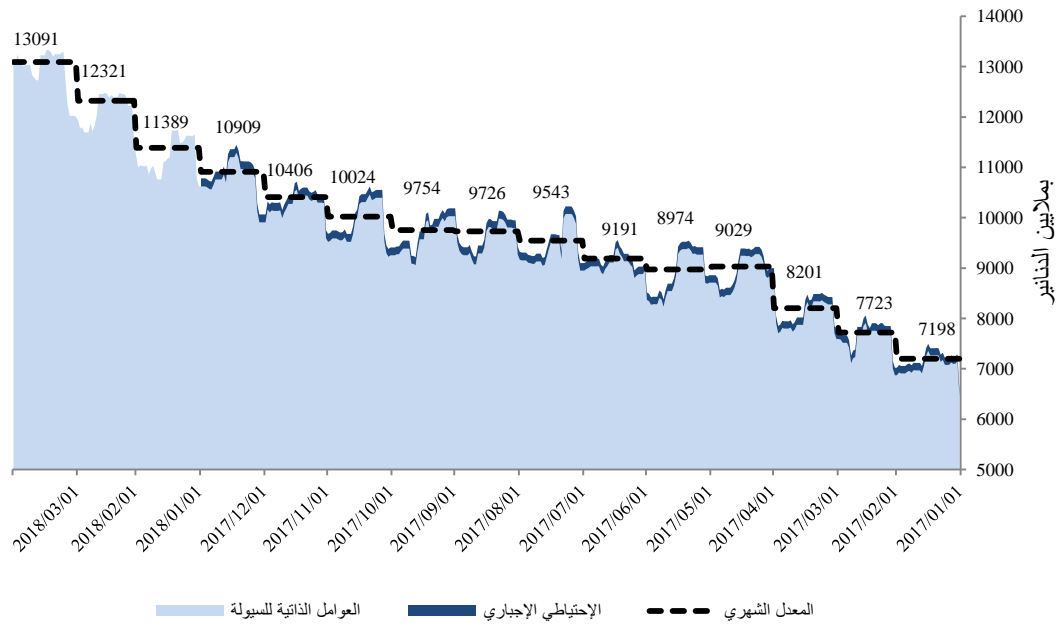


ويظهر التحليل في خلال السنة أن حاجيات البنوك من السيولة قد عرفت ارتفاعا متواصلا على مدى كامل سنة 2017. (راجع الرسم البياني عدد 4-12).

وبالفعل، سجلت حاجيات البنوك من السيولة بداية من شهر أفريل 2017 ارتفاعا ملحوظا، أي +828 مليون دينار ما بين شهري مارس وأفريل وهو ما يعكس بالأساس الأثرين التاليين :

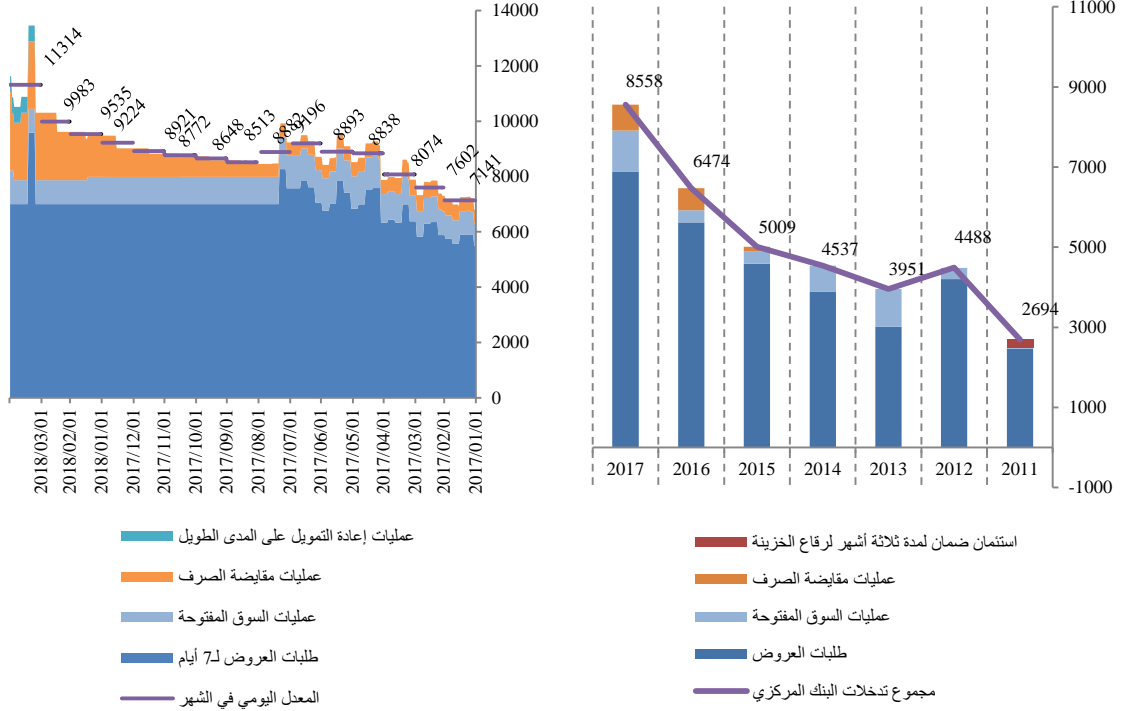
- الاقتطاعات الجبائية المنجزة في بداية شهر أفريل والتي تتضمن علاوة على الاقتطاعات الشهرية المعتادة، مساهمة استثنائية قدرها 7,5% موظفة على أرباح الشركات الخاصة بعنوان سنة 2016.
- ازدياد الشراءات الصافية من العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي. وفعلا، ارتفعت هذه العمليات من 559 مليون دينار في المعدل شهريا خلال الثلاثي الأول إلى 612 مليون دينار في المعدل شهريا خلال الفترة ما بين شهري أفريل وديسمبر 2017 وهو ما يعكس نوعا ما تأثير انخفاض سعر صرف الدينار التونسي مقابل أهم العملات الأجنبية، الملاحظ منذ شهر أفريل 2017.

رسم بياني عدد 4-12 : التطور اليومي لحاجيات البنوك من السيولة في سنة 2017 (بملايين الدنانير)



آخر البيانات: مارس 2018

رسم بياني عدد 4-13: التطورات السنوية لتدخلات البنك المركزي في السوق النقدية (بملايين الدنانير)



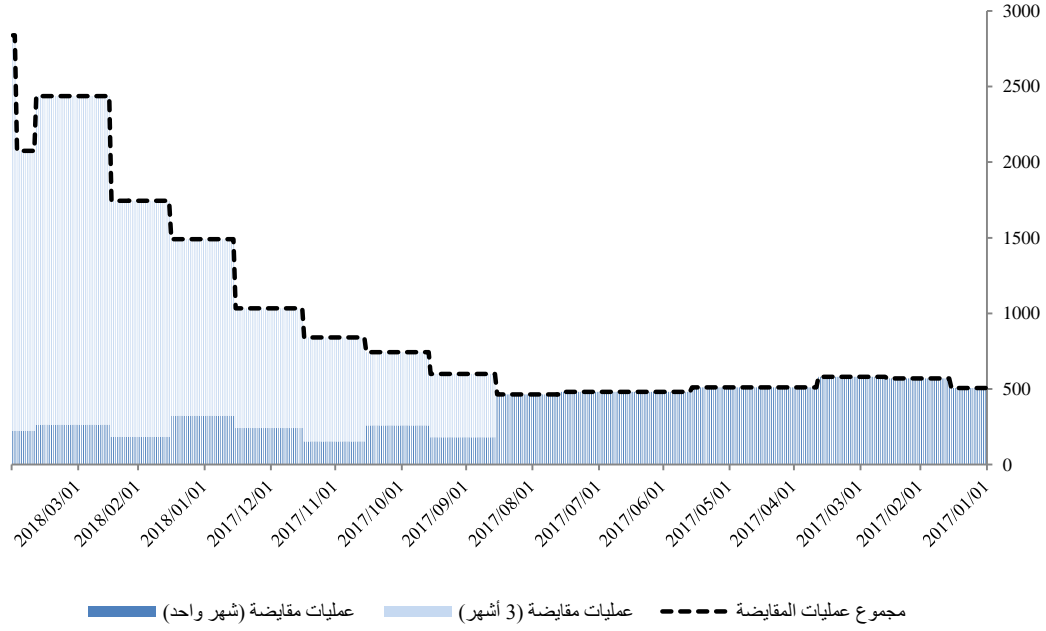
آخر البيانات : 2018/03/31

آخر البيانات : سنة 2017

وبالتوازي مع احتداد حاجيات البنوك من السيولة، تدعمت تدخلات البنك المركزي<sup>1</sup> في السوق النقدية في سنة 2017 لتبلغ 8.558 مليون دينار في المعدل مقابل 6.474 مليون دينار في سنة 2016 (راجع الرسم البياني عدد 4-13). وقد كانت هذه التدخلات بالأساس في شكل طلبات عروض لمدة 7 أيام والتي مثلت قرابة 81% من التدخلات المذكورة خلال السنة قيد الدرس مقابل 87% في سنة 2016 (راجع الرسم البياني عدد 4-14)، حيث تم استكمالها بعمليات الشراء البات لرقاع الخزينة الصافية والتي تدعمت بـ 716 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2016 لتبلغ في المعدل 1.020 مليون دينار وعمليات مقايضة الصرف (لأغراض السياسة النقدية) بحجم وسطي قدره 648 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 553 مليون دينار في سنة 2016 وذلك بأجل 3 أشهر بالنسبة لأغلبها (راجع الرسم البياني عدد 4-15).

<sup>1</sup> تدخلات البنك المركزي = عمليات السياسة النقدية المنجزة بمبادرة من البنك المركزي التونسي والمتمثلة حاليا في طلبات العروض وعمليات السوق المفتوحة وعمليات مقايضة الصرف.

رسم بياني عدد 4-15 : تطور قائم عمليات مقايضة الصرف (بملايين الدنانير)



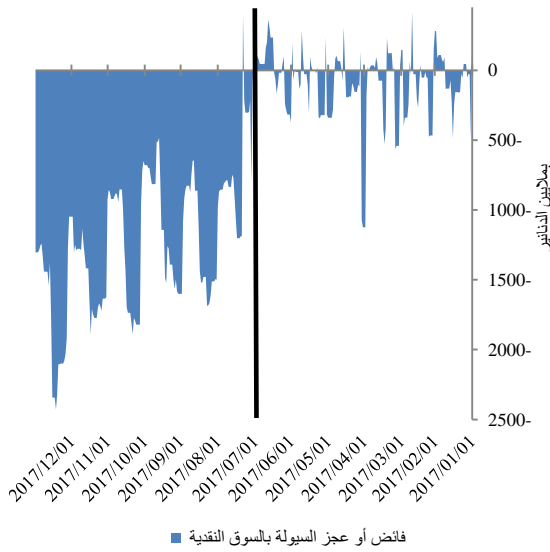
آخر البيانات : 2018/03/31

ويجدر التنكير أنه بالنظر إلى الزيادة غير المسبوقة لحجم إعادة التمويل، قرر البنك المركزي في شهر جويلية 2017 تحديد سقف لمبلغ العمليات الرئيسية لإعادة التمويل المسند للبنوك في مستوى 7.000 مليون دينار.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معدلات حجم تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية وقدرها 8.558 مليون دينار في سنة 2017 لم تمكن من تغطية كافة معدلات حاجيات البنوك التي بلغت 9.223 مليون دينار. ونتيجة لذلك، تمت تغطية معدل العجز في السوق النقدية<sup>2</sup> الناجم عن ذلك وقدره 665 مليون دينار في المعدل خلال السنة، من خلال اللجوء المتزايد من قبل البنوك لتسهيلات القرض لمدة 24 ساعة وذلك بالأساس بداية من شهر جويلية. وبالنظر إلى ما سبق، ارتفعت تسهيلات القرض بـ 598 مليون دينار في المعدل بالمقارنة مع سنة 2016 لتبلغ 700 مليون دينار في سنة 2017.

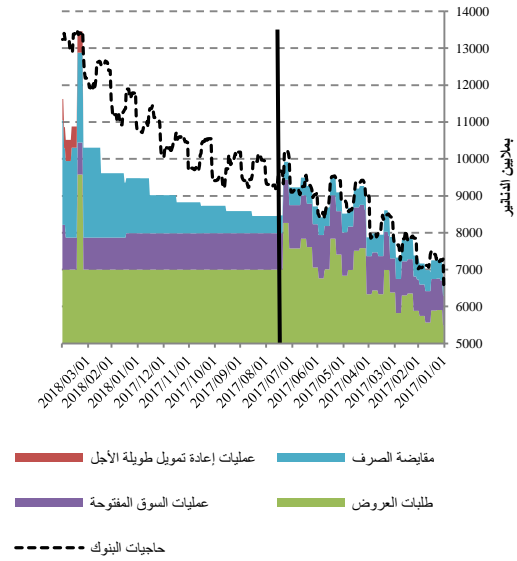
<sup>2</sup> الفائض أو العجز بالسوق النقدية = تدخلات المركزي - حاجيات البنوك من السيولة.

رسم بياني عدد 4-17 : فائض وعجز السيولة في السوق النقدية (معطيات يومية بملايين الدنانير)



آخر البيانات : 31 مارس 2018

رسم بياني عدد 4-16 : تطور تدخلات البنك المركزي وحاجيات البنوك (معطيات يومية بملايين الدنانير)



آخر البيانات : 31 مارس 2018

وعرفت السوق النقدية مرحلتين متباينتين في سنة 2017 (راجع الرسمين البيانيين 4-16 و 4-17).

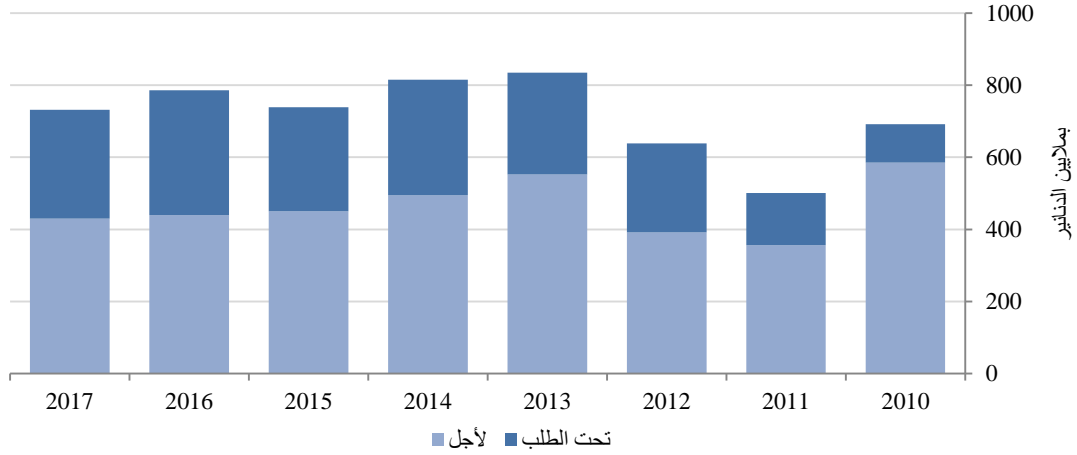
فخلال المرحلة الأولى التي امتدت منذ بداية السنة إلى غاية تاريخ 12 جويلية 2017، أي قبل تحديد سقف لمبلغ طلبات العروض في مستوى 7.000 مليون دينار من قبل البنك المركزي، كانت وضعية السوق متوازنة تقريبا حيث أسفرت عن معدل عجز ضعيف قدره 95 مليون دينار. وعلاوة على ذلك، كان معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية في مستوى يقارب نسبة الفائدة الرئيسية.

وبداية من التشديد الكمي عن طريق العمليات الرئيسية لإعادة التمويل وإلى غاية موفى السنة، كان العجز من السيولة أكثر حدة أي 1.234 مليون دينار في المعدل خلال النصف الثاني من سنة 2017. وخلال هذه الفترة، بدأ معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية يبتعد عن نسبة الفائدة الرئيسية ليبلغ مستوى يقارب نسبة تسهيل القرض لمدة 24 ساعة.

وبحساب المعدلات السنوية، بلغت نسبة الفائدة في السوق النقدية 4,86٪ في سنة 2017 مقابل 4,25٪ في العام السابق. ويعكس هذا الارتفاع تشديد السياسة النقدية في ظل تصاعد التضخم. وكان ذلك عن طريق الترفيع في مناسبتين في نسبة الفائدة الرئيسية في شهر أفريل (50 نقطة أساسية) وشهر ماي (25 نقطة أساسية)، على التوالي. وفيما بعد، شمل هذا التشديد الجانب الكمي من خلال تحديد سقف قدره 7 مليارات دينار لحجم التدخل عن طريق طلبات العروض الأسبوعية.

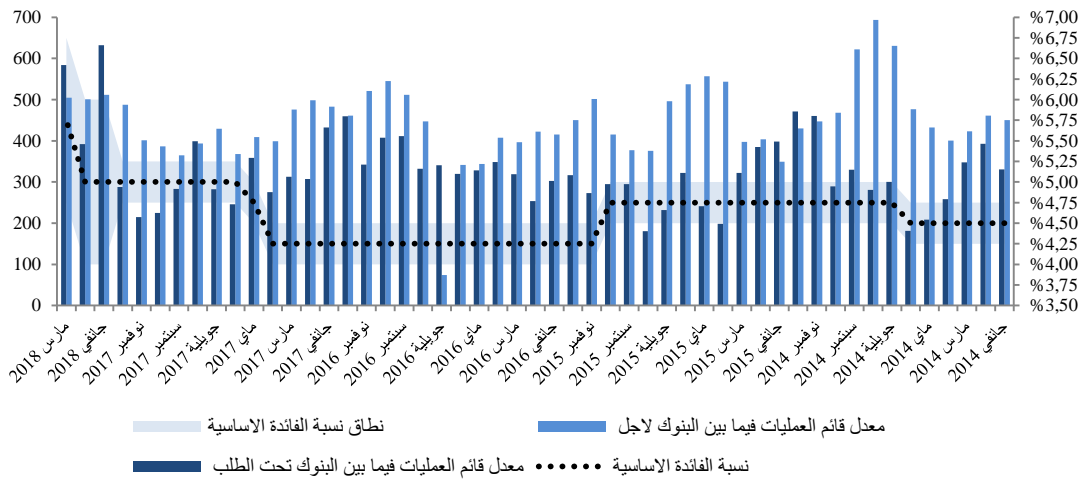
أما بالنسبة لنشاط السوق فيما بين البنوك، فقد اتسم في سنة 2017 بتراجع طفيف للمعاملات التي بلغت 732 مليون دينار في المعدل مقابل 786 مليون دينار في سنة 2016، أي بانخفاض قدره 6,9% (راجع الرسم البياني عدد 4-18).

رسم بياني عدد 4-18 : تطور المعاملات في السوق ما بين البنوك (معدلات يومية بملايين الدنانير)



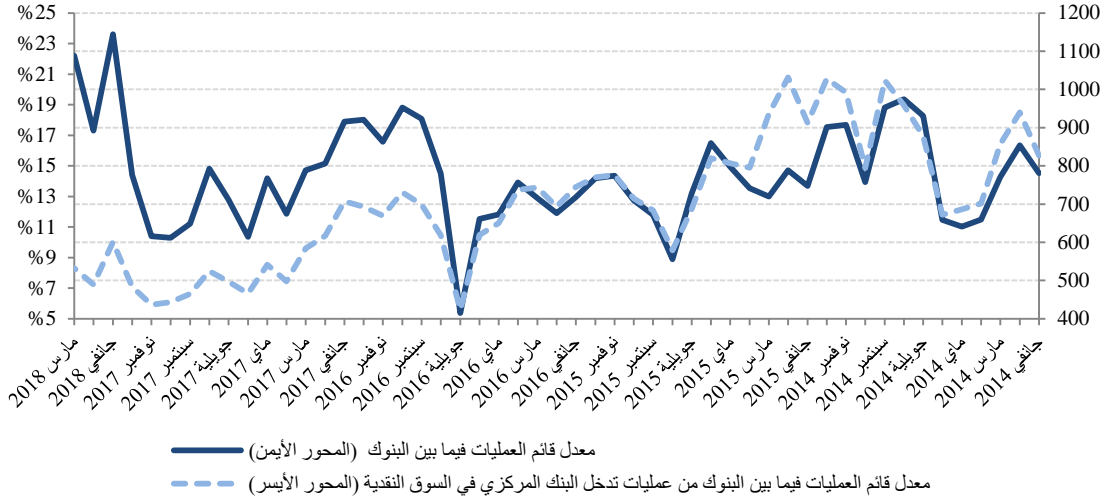
وبالنسبة لسنة 2017، توزع معدل قائم العمليات فيما بين البنوك بواقع 42% للمعاملات تحت الطلب و58% للعمليات لأجل (راجع الرسم البياني عدد 4-19). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الربع الأول من سنة 2018، استأثر القائم الوسطي للمعاملات تحت الطلب فيما بين البنوك بمفرده بـ 51% من المجموع وذلك على حساب قائم العمليات لأجل التي شملت 49%. وبالفعل، فإن توسيع المجال المقرر في موفى سنة 2017 بالتزامن مع تحديد سقف للعمليات الرئيسية لإعادة التمويل قد حث البنوك على تبادل السيولة بأجال قصيرة.

رسم بياني عدد 4-19 : تطور معدل قائم العمليات فيما بين البنوك (بملايين الدنانير)



وخلال الفترة قيد الدرس، بلغ قائم العمليات فيما بين البنوك قياسا بالحجم الجملي لإعادة التمويل، في المعدل، حوالي 8% ولم يتجاوز 13% وهو ما يدل بالنظر إلى التغير الضعيف مقارنة بالمعدل، على ضعف مبادلات السيولة فيما بين البنوك وعلى تبعية شديدة تجاه البنك المركزي (راجع الرسم البياني عدد 4-20).

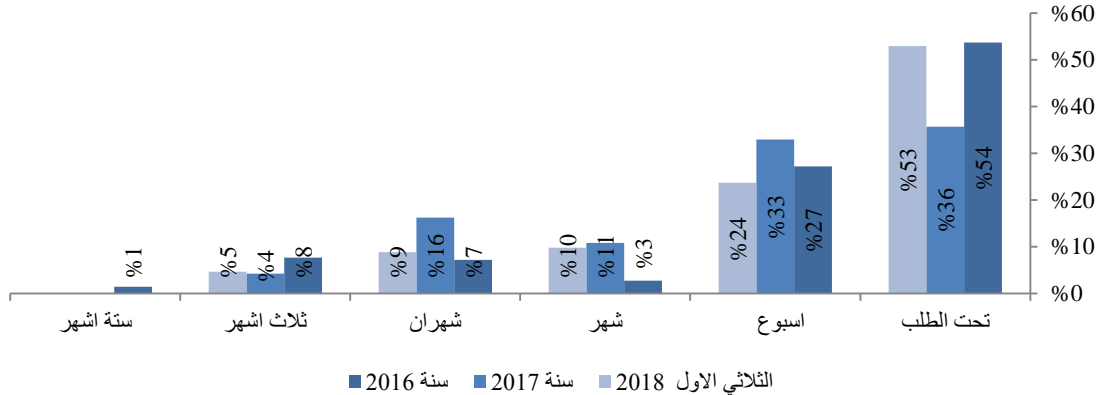
رسم بياني عدد 4-20 : معدل قائم العمليات فيما بين البنوك والحجم الجملي لإعادة التمويل



آخر البيانات : 31 مارس 2018

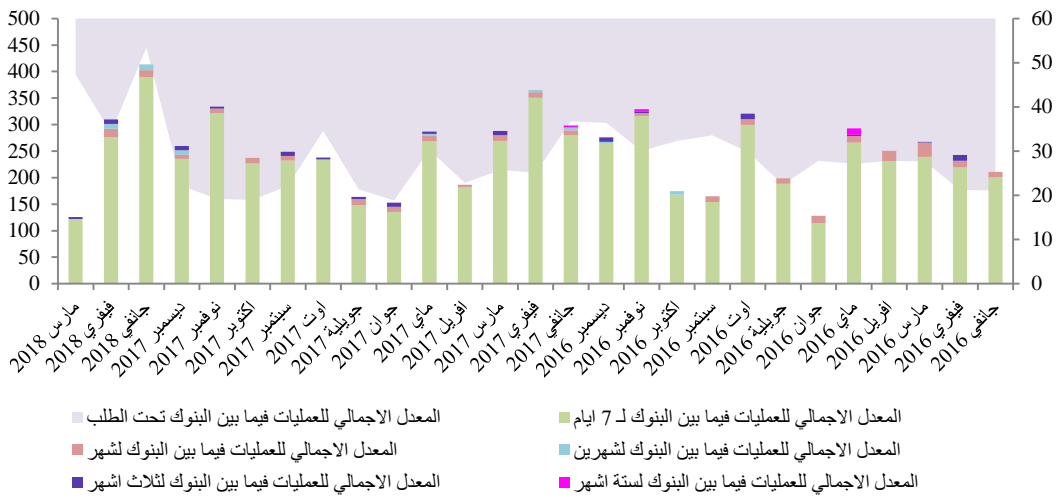
ويظهر الرسم البياني أدناه (راجع الرسم البياني عدد 4-21) أن الجزء الأهم من السوق يتعلق بأجلين وهما ليوم واحد ولأسبوع واحد وهو ما يشير إلى تركيز كبير على الأجل القصيرة وذلك بحوالي 68% في موفى سنة 2017 مقابل 81% في سنة 2016 و77% في نهاية الربع الأول من سنة 2018. وبالنسبة للجزء المتبقي من الأجل، فهناك شبه غياب للمعاملات ما بين البنوك وبالتالي لمراجع مستندة على المعاملات الحقيقية بأجل تفوق 3 أشهر.

رسم بياني عدد 4-21 : هيكل العمليات فيما بين البنوك حسب الأجل (أرقام موفى الفترة)



وبحساب التدفقات، فإن السوق النقدية التي تعدّ الأكثر تطورا وتنظيما تظل مفتقرة للعمق بالنظر إلى ندرة المعاملات التي تغطي آجالا تفوق 3 أشهر مع شبه غياب انطلاقا من أجل 6 أشهر. وبالفعل، فإن البنوك التي تتسم بنفورها من المخاطر تميل إلى التقليل في آجال معاملاتها عن طريق تحديدها في مجال زمني ضيق للغاية. وفي الواقع وعلى مدى الفترة المعنية (كامل سنة 2017 والربع الأول من سنة 2018)، لم يتجاوز الحجم الجملي للمبادلات بأجل يفوق 3 أشهر البتة مستوى 500 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 4-22).

رسم بياني عدد 4-22 : معدل حجم العمليات فيما بين البنوك (بملايين الدنانير)



آخر البيانات : 31 مارس 2018

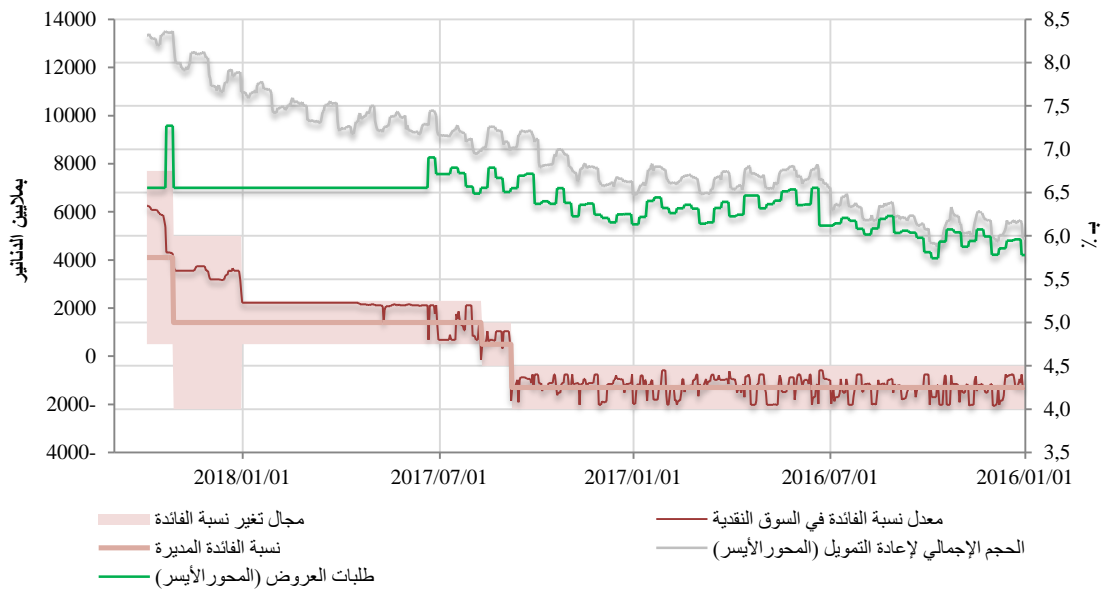
#### 4-2-2 تطور نسب الفائدة وانتقال قرارات السياسة النقدية إلى النسب البنكية

خلافًا لسنة 2016 التي اتسمت بمستوى تضخم معتدل نسبيًا بما يسر اعتماد سياسة نقدية محايدة ذات نسبة فائدة رئيسية دون تغيير في مستوى 4,25٪، فقد تميزت سنة 2017 بعودة الضغوط المسلطة على الأسعار عند الاستهلاك مع تضخم جملي بلغ 5,3٪ في المعدل مقابل 3,7٪ في العام السابق، الأمر الذي استوجب تشديدا للسياسة النقدية.

وبالفعل، فإن البنك المركزي الذي يدرك التأثير السلبي لتصاعد الأسعار على التوازنات الاقتصادية الكلية الجمالية والذي تتمثل مهمته في ضمان استقرار الأسعار، لا يزال حريصا على رصد المسار التصاعدي للتضخم المتبع منذ النصف الثاني من سنة 2016 والذي تأكد بالخصوص في الربع الأول من سنة 2017 وهو ما يشير إلى الطابع المستمر للتضخم. ومن هذا المنطلق، قرر البنك المركزي تشديد سياسته النقدية وذلك من خلال الترفيع في مناسبتين في نسبة الفائدة الرئيسية للارتقاء بها إلى 4,75٪ في شهر أفريل ثم 5٪ في شهر ماي 2017. وتم استكمال هذه التدابير بشأن نسب الفائدة بتشديد كمي من خلال تحديد سقف

مبلغ العمليات الرئيسية لإعادة التمويل منذ شهر جويلية 2017 في مستوى 7.000 مليون دينار وذلك بهدف ترشيد لجوء البنوك إلى إعادة التمويل ودفعها إلى التصرف بطريقة أفضل في مواردها. وقد أدت هذه المقاربة إلى لجوء مكثف لعمليات لتسهيل القرض لمدة 24 ساعة وإلى منحى تصاعدي لمعدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية نحو سقف مجال نسب الفائدة. وعلى هذا الأساس ورغم الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير في مستوى 5% منذ موفى شهر ماي 2017، ارتفع معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية من 4,94% في شهر جوان 2017 إلى 5,15% في شهر جويلية قبل أن يستقر في مستوى 5,23% طوال الربع الأخير من سنة 2017 (راجع الرسم البياني عدد 4-23).

رسم بياني عدد 4-23 : تطور أهم عمليات السياسة النقدية ونسب الفائدة



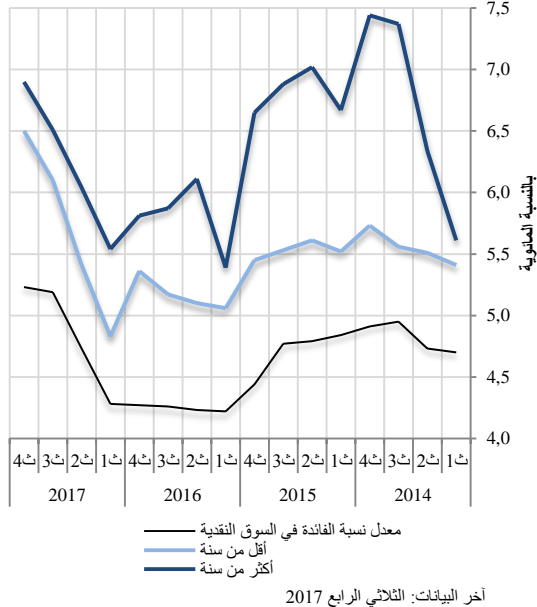
وتأثرت الشروط المالية للبنوك بشدة، وإن بدرجات مختلفة، بقيادة السياسة النقدية المعتمدة في سنة 2017 والتي تركزت على التصدي للضغوط المسلطة على الأسعار مع السهر على الرجوع بالتضخم على المدى المتوسط إلى مستويات مقبولة.

وعرفت نسب تأجير العقود الجديدة للإيداع المبرمة من قبل البنوك سواء مع الأفراد أو مع الشركات الخاصة، ارتفاعا شبه متواصل منذ بداية سنة 2017. وعلاوة على النتيجة المباشرة المتعلقة بتأثيرات السياسة النقدية بالنسبة لهذا الفرع من النشاط وبالترفيف الذي عقب ذلك في النسبة الدنيا لتأجير الادخار من 3,5% إلى 4%<sup>1</sup>، تأثر الانتقال كذلك باستمرار شح السيولة في السوق النقدية. وقد أدت هذه الوضعية إلى سباق محموم بين البنوك لتعبئة الموارد وهو ما أوجع سلوك المزايدة على الودائع.

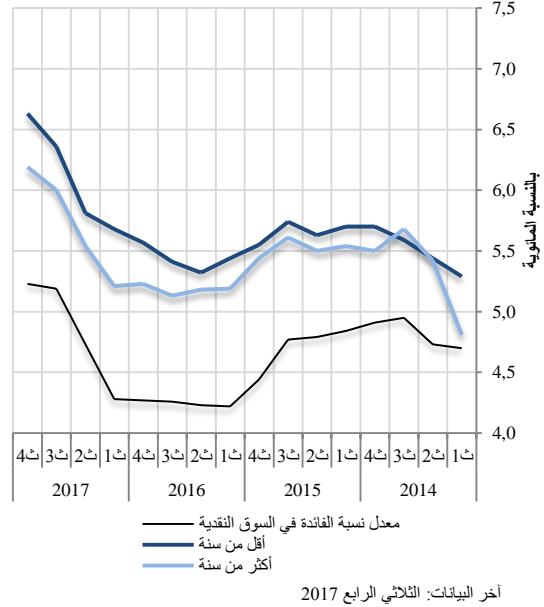
<sup>1</sup> راجع منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 3 لسنة 2017 المؤرخ في 26 أبريل 2017 والمتعلق بشروط البنوك.



رسم بياني عدد 4-25 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)

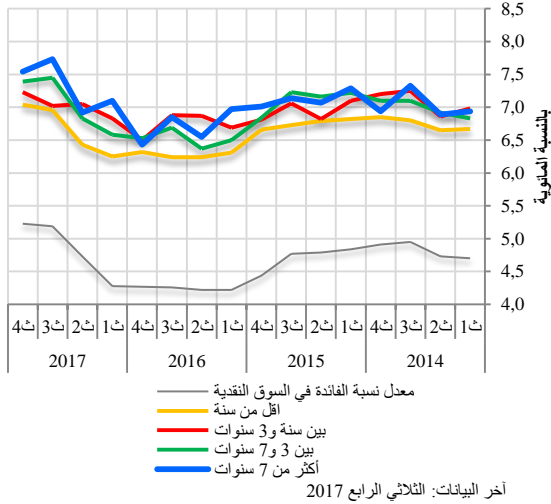


رسم بياني عدد 4-24 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الأفراد (معدلات ربع سنوية)

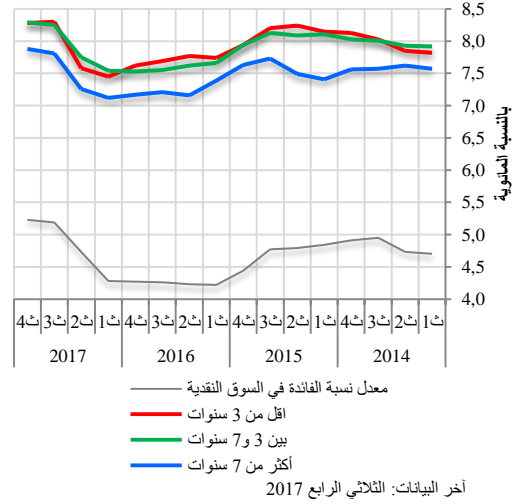


وبالنسبة للأفراد، أدى ارتفاع معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية على مدى سنة كاملة بـ 96 نقطة أساسية والذي تم تسجيله ما بين الربع الأخير من سنة 2016 والربع الأخير من سنة 2017 إلى ازدياد تأجير الإيداعات (راجع الرسم البياني عدد 4-24) لأقل وأكثر من سنة واحدة بـ 106 نقاط و96 نقطة أساسية على التوالي. وكان مدى الانتقال أوضح ولو بشكل طفيف بالنسبة لتأجير إيداعات الشركات الخاصة (راجع الرسم البياني عدد 4-25) مع ارتفاع قدره 114 نقطة و109 نقاط أساسية، على التوالي. وسرعان ما انتقل تصاعد تكاليف الموارد إلى الشروط المدينة للبنوك وإن بدرجات متفاوتة. وعلى هذا الأساس، عرفت النسب المطبقة على القروض الجديدة، لكافة الأصناف مجتمعة، المسندة للأفراد وللشركات الخاصة ارتفاعاً في سنة 2017 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة قبل سنة. ويعكس هذا التطور إلى حدّ كبير الممارسة المتمثلة في ربط القروض بمعدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية، بالإضافة إلى حرص البنوك على المحافظة على هوامش ربحها والإبقاء على الناتج البنكي الصافي المتعلق بها في مسار تصاعدي.

رسم بياني عدد 4-27 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لقروض الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



رسم بياني عدد 4-26 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لقروض الأفراد (معدلات ربع سنوية)



فمن ناحية الأفراد وبالمقارنة مع الربع الأخير من سنة 2016، ارتفعت النسب المدينة (راجع الرسم البياني عدد 4-26) في الثلاثي الرابع من سنة 2017 بـ 66 نقطة أساسية بالنسبة للأجل التي تقل عن ثلاث سنوات وبـ 76 نقطة أساسية للأجل المتراوحة بين 3 و 7 سنوات وبـ 71 نقطة أساسية للأجل التي تفوق 7 سنوات، علما وأن معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية قد ارتفع خلال هذه الفترة بـ 96 نقطة أساسية.

كما عرفت النسب ربع السنوية للقروض الممنوحة للشركات الخاصة، مع بقائها في مستوى أقل من تلك المسندة للأفراد، ارتفاعا سنويا متزايدا بحسب الأجل (راجع الرسم البياني 4-27). وقد بلغ هذا الارتفاع 72 نقطة أساسية بالنسبة للقروض ذات أجل يقل عن سنة واحدة و 73 نقطة أساسية للقروض ذات أجل يتراوح بين سنة واحدة و 3 سنوات و 86 نقطة أساسية للقروض ذات أجل يتراوح بين 3 و 7 سنوات و 111 نقطة أساسية للقروض التي يفوق أجلها 7 سنوات.

وفيما يتعلق بفوارق النسب (قياسا بمعدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية)، ساهم تشديد شروط إعادة التمويل وندرة الموارد إلى حد كبير في الترفيع من مستوى الفوارق على الإيداعات لأجل لتبلغ أحيانا ما يزيد عن 100 نقطة أساسية. وعلى هذا الأساس وبالنظر إلى استمرار الضغوط المسطرة على تكاليف الموارد من جهة وضرورة تحقيق الأهداف المرسومة من جهة أخرى، بلغت النسب المدينة المطبقة على القروض الجديدة مستويات مرتفعة نسبيا وخاصة بالنسبة للقروض الممنوحة للأفراد.

مؤطر عدد 4-3 : مسح شهري حول النسب المطبقة من قبل البنوك على القروض الجديدة للإيداع وللقرض

يكتسي فهم ديناميكية الهوامش البنكية وتعديلها تبعاً لتغيرات نسب الفائدة أهمية بالغة في مجال تقييم انتقال قرارات السياسة النقدية، لاسيما عبر قنوات نسب الفائدة.

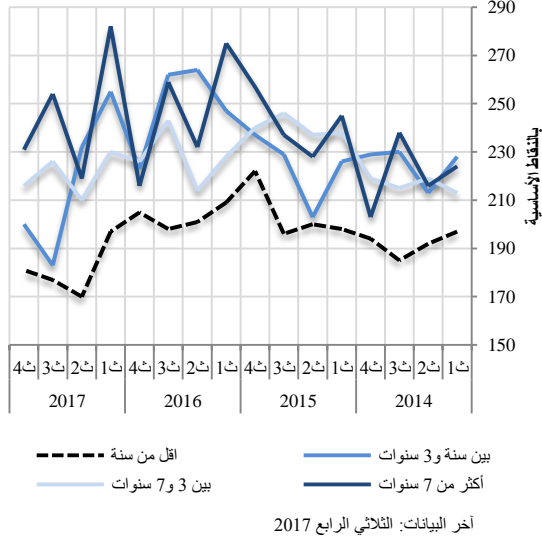
ويمكن لمتابعة هوامش الفائدة أن توفر معطيات بشأن مدى تأثير تغيرات نسب الفائدة على الاقتصاد الحقيقي. وبالفعل ودون تمييز بين المكونات (سواء كانت أعباء الاستغلال أو المخاطر أو الأعباء الضريبية...)، فإن السلطات العمومية قد تقلل من شأن درجة انتقال تغير معين لنسبة الفائدة الرئيسية إلى النسب البنكية، بما أن هذه الهوامش يمكنها تسليط ضغوط إضافية على شروط منح القروض مع تأثير أكثر وضوحاً على الطلب.

ويفترض عادة أن ينتقل تغير نسبة الفائدة الرئيسية بصورة متناسبة إلى النسب البنكية وهو ما سيبيح للسلطات النقدية إدراك التأثيرات المنتظرة على الاقتصاد الحقيقي. بيد أنه في ظل سياق من الشكوك تحوم حول الاقتصاد كلي والتي تنطوي على مخاطر إضافية، يمكن لتأثيرات السياسة النقدية أن تصطدم بعدد من المعوقات التي قد تسهم في تحقيق تفاعل مفرط (يفوق الوحدة الواحدة) للنسب البنكية المدينة لتؤدي بالتالي إلى فجوة بين الهدف المحدد مسبقاً (التأثير المرتقب) وتشكيل نسب الفائدة.

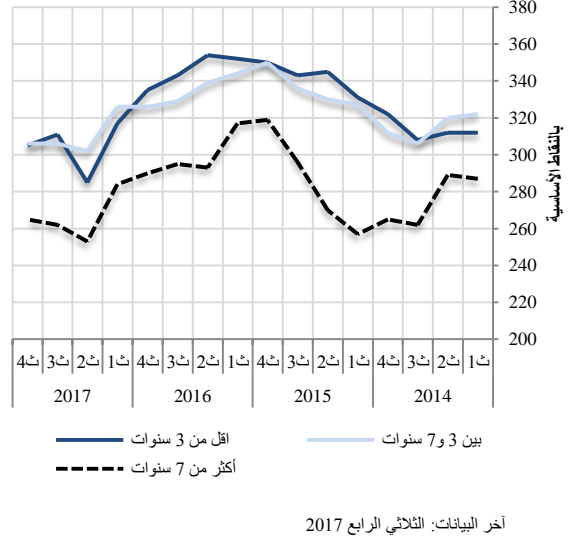
ويمكن التمييز بين نوعين من الفوارق :

- **الفوارق على النسب الدائنة :** وهي مؤشرات تمكن من تقييم الضغوط المسلطة على شروط تمويل البنوك، حيث أنها توفر معطيات بشأن وضعية السيولة وكذلك منحي تكاليف الموارد البنكية.
- **الفوارق على النسب المدينة :** وهي تعكس بالأساس التأثير المتزامن لعدد العوامل التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار عند ضبط النسب المدينة والمتمثلة في تقييم أعباء الاستغلال ومخاطر القرض والسيولة وتحقيق الأهداف المرسومة والمنافسة.

رسم بياني عدد 4-29 : تطور فوارق النسب المطبقة على العقود الجديدة للقروض الممنوحة للشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



رسم بياني عدد 4-28 : تطور فوارق النسب المطبقة على العقود الجديدة للقروض الممنوحة للأفراد (معدلات ربع سنوية)



وبالنسبة لفرع الأفراد وبعد أن عرفت زيادة شبه متواصلة وخاصة فيما يتعلق بقروض الاستهلاك، سجلت فوارق النسب المطبقة على القروض البنكية بعض التراجع خلال سنة 2017 (راجع الرسم البياني عدد 4-28). ويعود ذلك بالأساس إلى استمرار الضغوط المسلطة على تكاليف الموارد وعلى السيولة المصرفية.

وفيما يخص فرع الشركات الخاصة، فإن فوارق النسب المطبقة على القروض البنكية (راجع الرسم البياني عدد 4-29) ومع بقائها في مستويات أقل من تلك المتعلقة بالأفراد، لا تزال تعاني من ضغوط متزايدة مقترنة بتقلبات حادة تعكس درجة القدرة التفاوضية للشركات الخاصة، لاسيما حين يتعلق الأمر بعملية استثمار.

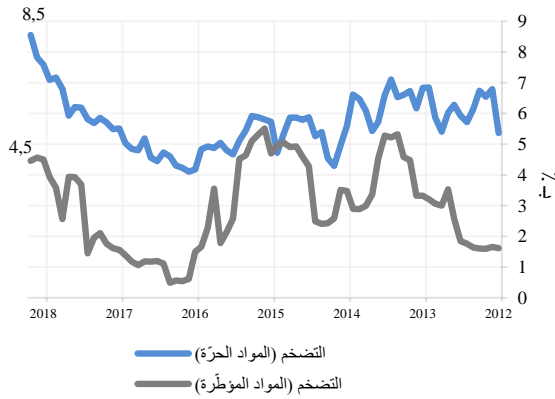
### 4-3 السياسة النقدية والتضخم<sup>1</sup>

#### 4-3-1 تطور التضخم

تواصل خلال سنة 2017 المنحى التصاعدي للتضخم الذي بدأ في سنة 2016. وعرف التضخم الذي استهل شهر جانفي في مستوى 4,6٪ ارتفاعا حادا ليبلغ 6,4٪ في شهر ديسمبر. وقد تدعم هذا التطور بالخصوص بأثر قاعدي متراكم غير ملائم (تصاعدي) تمت ملاحظته على مدى كامل السنة.

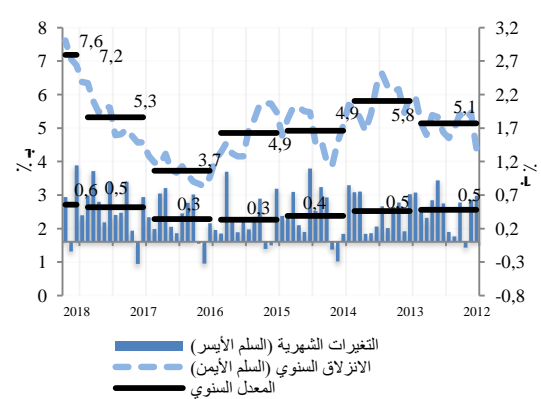
وبحساب المعدلات السنوية، سجل التضخم ارتفاعا ملحوظا ليبلغ 5,3٪ في سنة 2017 مقابل 3,7٪ قبل سنة (راجع الرسم البياني عدد 4-30)، حيث اتسم بتدعم تضخم المواد الغذائية (+5,6٪ مقابل +2,6٪) وكذلك المواد المصنعة (+5,9٪ مقابل +3,6٪) والذي خفت تأثيراته بشكل طفيف بفعل تضخم أكثر اعتدالا للخدمات (+4,5٪ مقابل +4,9٪).

رسم بياني عدد 4-31: تطور تضخم المواد الحرة والمؤطرة بحساب الانزلاق السنوي



آخر المعطيات: مارس 2018

رسم بياني عدد 4-30: التطور الشهري للتضخم الجملي بحساب التغير الشهري وبالانزلاق السنوي



آخر المعطيات: مارس 2018

المصادر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

وحسب نظام تحديد الأسعار، دفعت أسعار كل من المواد الحرة والمواد المؤطرة، على حدّ السواء، بالتضخم نحو الارتفاع حيث سجلت تسارعا ملحوظا لترتفع من 4,6٪ و1,0٪ على التوالي في سنة 2016 إلى 6,1٪ و2,7٪ في سنة 2017 (راجع الرسم البياني عدد 4-31).

<sup>1</sup> إن معطيات هذا الجزء المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار البيع الصناعية ومؤشر الأسعار عند التوريد، مقدمة باعتبار سنة 2010 كسنة أساس (راجع المعهد الوطني للإحصاء).

(بـ)

جدول عدد 3-4 : تطور التضخم بالنسبة لبعض مجموعات المواد

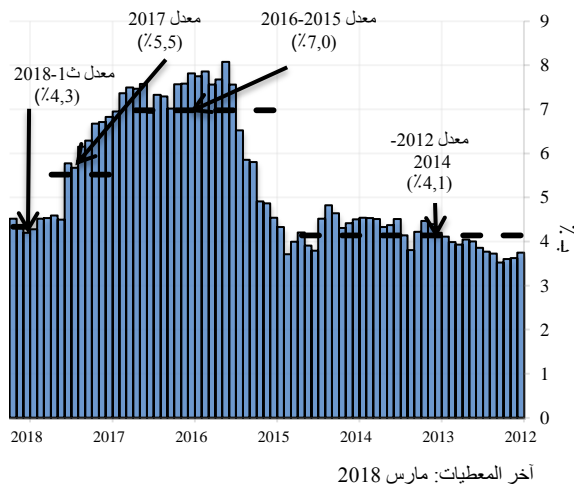
المسمى	الأوزان بـ %	2017				2016	2015	100,0
		*ث4	*ث3	*ث2	*ث1			
المؤشر العام		5,3	6,2	4,9	4,6	3,7	4,9	
حسب مجموعات المواد								
- مواد غذائية	28,1	5,6	8,1	4,9	4,3	2,6	5,2	
* مواد غذائية طازجة	13,9	5,5	8,7	3,9	4,0	2,5	5,0	
* مواد غذائية محولة	14,2	5,6	7,3	6,1	4,8	2,8	5,4	
- مواد مصنعة	36,6	5,9	6,4	7,3	5,5	3,6	4,8	
- خدمات	35,3	4,5	4,3	4,3	4,7	4,9	4,6	
حسب نظام تحديد الأسعار								
- أسعار حرة	73,7	6,1	7,0	6,1	5,8	4,6	5,2	
- أسعار مؤطرة	26,3	2,7	3,4	3,9	1,8	1,0	3,6	
منها : الطاقة	6,6	2,7	4,2	4,2	1,2	1,0-	2,3	

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

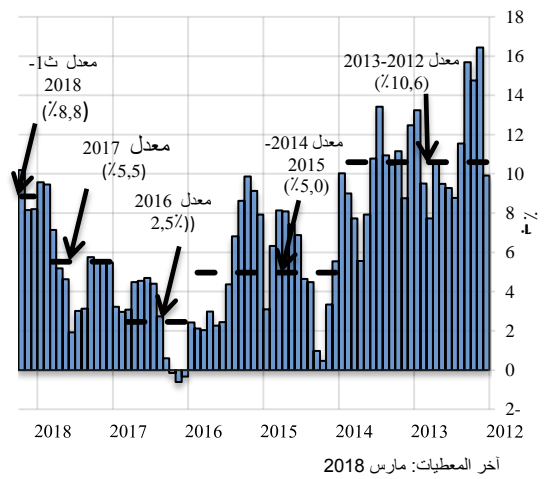
\* التغيرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي

وبعد أن عرف تباطؤًا خلال ثلاث سنوات متتالية، سجل التضخم بالنسبة لأسعار المواد الغذائية ارتفاعًا ملحوظًا ليبلغ 5,6٪ في المعدل في سنة 2017 مقابل 2,6٪ قبل سنة. وقد اتسم هذا الارتفاع بتطور استثنائي خلال الأشهر الأخيرة، لأسعار المواد الغذائية الطازجة (+5,5٪ مقابل +2,5٪)، لاسيما أسعار الخضر والأسماك الطازجة (+11,0٪ و+7,3٪ على التوالي مقابل +6٪ و+6,4٪) والتي تأثرت بزيادة صادرات البعض منها. كما ساهمت أسعار المواد المحولة (+5,6٪ مقابل +2,8٪) في هذا الارتفاع وذلك بالخصوص بدفع من أسعار بمنتجات الحبوب والزيوت النباتية (+5,7٪ و+20,8٪ مقابل +3,4٪ و+8,8٪) (راجع الرسم البياني عدد 4-32) والتي تأثرت أساسًا بانخفاض سعر صرف الدينار.

رسم بياني عدد 33-4 : التطور الشهري لتغير أسعار الإيجار



رسم بياني عدد 32-4 : التطور الشهري لتغير أسعار المواد الغذائية الطازجة



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

كما سجل التضخم بالنسبة للمواد المصنعة ارتفاعا ملحوظا (+5,9٪ في سنة 2017 مقابل +3,6٪ في سنة 2016) وذلك بالأساس نتيجة ازدياد نسق نمو أسعار كل من مواد البناء (+5,9٪ مقابل +2,1٪) والسيارات (+12,4٪ مقابل +3,7٪) والملابس (+8,0٪ مقابل +7,1٪) والتي تأثرت بشدة من انخفاض سعر صرف الدينار في سنة 2017. وفيما يتعلق بتضخم المواد المصنعة ذات الأسعار المؤطرة، فقد سجلت انتعاشة حيث ارتفعت بـ 3٪ في سنة 2017 مقابل انخفاض بـ 0,5٪ في العام السابق. وتعود هذه الانتعاشة بالأساس إلى تعديل أسعار التبغ والمحروقات خلال شهر جويلية من السنة قيد الدرس لترتفع نسبتا ازدياد أسعارهما إلى 5,3٪ و 2,5٪ مقابل -0,3٪ و -2,1٪ على التوالي في سنة 2016.

وفي المقابل، عرف تضخم الخدمات تراجعا طفيفا ليلبغ 4,5٪ في المعدل في سنة 2017 مقابل 4,9٪ قبل سنة، تبعا لتباطؤ تضخم كل من الإيجار (راجع الرسم البياني عدد 4-33) والتكوين وصيانة السيارات حيث ارتفعت أسعارها بـ 5,5٪ و 4,2٪ و 4,4٪ على التوالي مقابل 7,4٪ و 12,5٪ و 8,4٪ في العام السابق. ولولا تسارع أسعار خدمات المطاعم (+7٪ مقابل +6,2٪) والتعريفات العمومية (+2,3٪ مقابل +1,4٪) وخدمات الصحة والنظافة (+5,1٪ مقابل +4٪)، لكان التأثير التعديلي للمكونات المذكورة أعلاه أكثر أهمية.

(بحسب النقاط المئوية)

جدول عدد 4-4 : المساهمة في التضخم

السنة	2017				2016	2015	الأوزان ب٪	المسمى
	ث*4	ث*3	ث*2	ث*1				
5,3	6,2	5,6	4,9	4,6	3,7	4,9	100,0	المؤشر العام
								حسب مجموعات المواد
1,6	2,4	1,5	1,3	1,4	0,8	1,6	28,1	مواد غذائية
0,8	1,4	0,6	0,6	0,8	0,4	0,8	13,9	• مواد غذائية طازجة
0,8	1,0	0,9	0,7	0,6	0,4	0,8	14,2	• مواد غذائية محولة
2,2	2,4	2,6	2,0	1,6	1,3	1,8	36,6	- مواد مصنعة
1,5	1,4	1,5	1,6	1,6	1,6	1,5	35,3	- خدمات
								حسب نظام تحديد الأسعار
4,7	5,4	4,7	4,4	4,2	3,5	4,0	73,7	- أسعار حرة
0,6	0,8	0,9	0,5	0,4	0,2	0,9	26,3	- أسعار مؤطرة
0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1-	0,2	6,6	منها : الطاقة

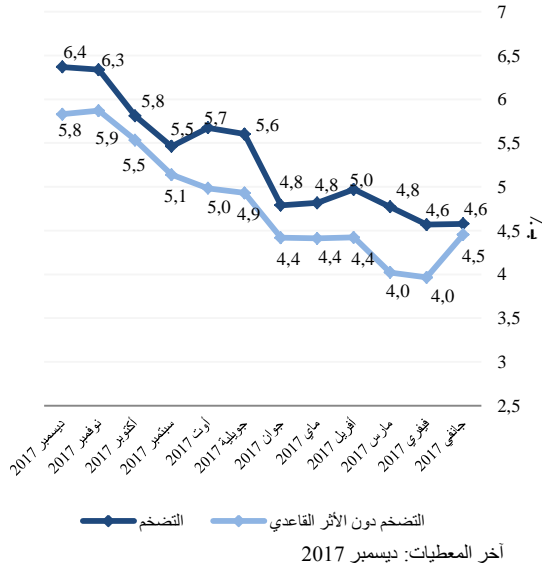
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

\* التغييرات بحسب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي

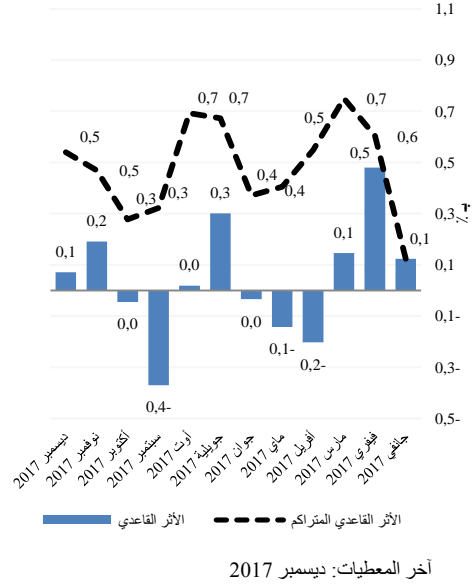
وتظهر مختلف مكونات التضخم الجملي (راجع الرسم البياني عدد 4-36)، بحسب الانزلاق السنوي، تراجعا ملحوظا لمساهمة الخدمات (+28,7٪ في سنة 2017 مقابل +43,8٪ في سنة 2016) والذي تباين مع مساهمة أعلى للمواد المصنعة (+40,5٪ مقابل +35,2٪) والغذائية (+30,8٪ مقابل +21٪). وحسب

نظام تحديد الأسعار، عرفت مساهمة المواد المؤطرة ازديادا هاما لتنتقل من 6,5% في سنة 2016 إلى 11,8% في سنة 2017 وذلك على حساب مساهمة المواد الحرة التي تراجعت من 93,5% إلى 88,2%. وخلال سنة 2017، تأثر التضخم بشكل ملحوظ بالآثار القاعدية (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-34 و35-4). وبالفعل، كان الأثر القاعدي المتراكم غير ملائم (تصاعديا) على مدى كامل السنة حيث بلغ مستويات قصوى خلال أشهر مارس وجويلية وأوت (+0,7%). ودون اعتبار الأثر القاعدي، كان من المحتمل أن يبلغ التضخم في ختام سنة 2017 مستوى 5,8% عوضا عن نسبة 6,4% المسجلة.

رسم بياني عدد 4-35 : التطور الشهري للتضخم (باحساب الأثر القاعدي ودون احتسابه)



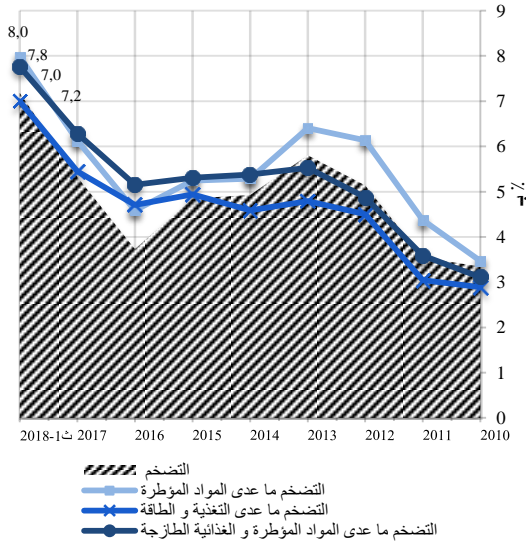
رسم بياني عدد 4-34: التطور الشهري للأثر القاعدي



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

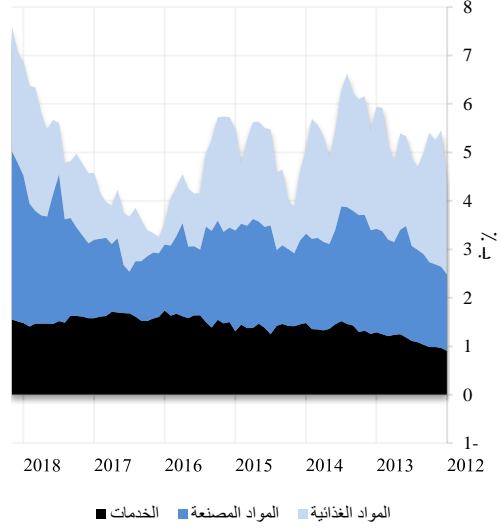
وعرف المقياس الرئيسي للتضخم الأساسي، المحتسب من خلال تغير مؤشر الأسعار "بدون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد المؤطرة"، منحى تصاعديا في سنة 2017 حيث ارتفع في المعدل بـ 6,3% مقابل 5,2% في سنة 2016 وهو ما يعكس تسارع تضخم المواد المصنعة الحرة والمواد الغذائية الحرة المحولة. وعلى غرار ذلك، عرف التضخم "بدون اعتبار المواد الغذائية والطاقة" نفس المنحى التصاعدي حيث ارتفع من 4,7% في سنة 2016 إلى 5,5% في سنة 2017. وقد أصبحت مستويات التضخم الأساسي المسجلة في سنة 2017 وهي مستويات قياسية، تبعث على الانشغال وتدل على تفاقم واستمرار الضغوط التضخمية (راجع الرسم البياني عدد 4-37).

رسم بياني عدد 4-37 : تطور التضخم الأساسي (بحساب المعدلات السنوية)



آخر المعطيات : الثلاثي الأول من سنة 2018

رسم بياني عدد 4-36: التطور الشهري للمساهمات في التضخم (بحساب الانزلاق السنوي)



آخر المعطيات: مارس 2018

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

#### 4-3-2 محددات التضخم

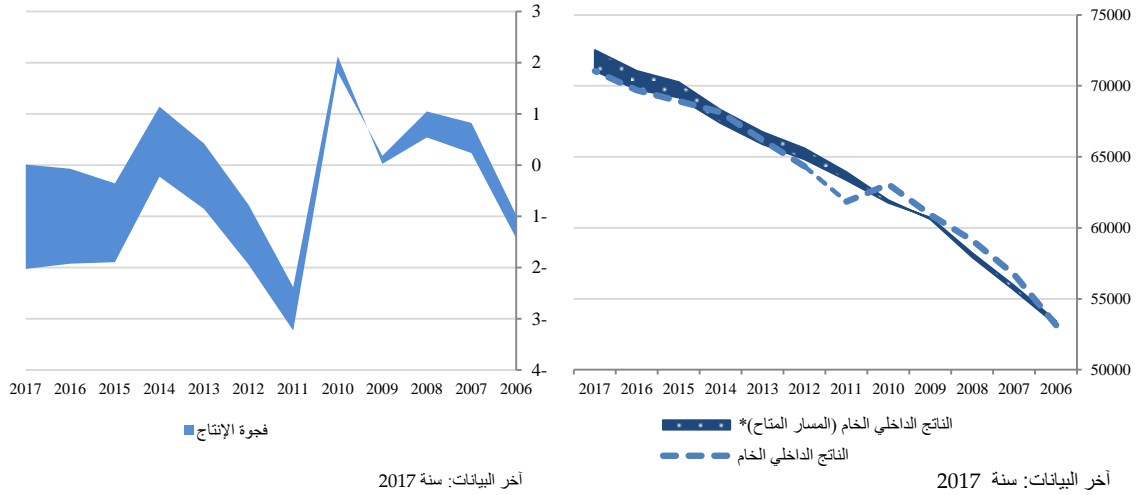
على الرغم من غياب ضغوط مسلطة على عوامل الإنتاج نتيجة طلب داخلي فاتر وتطور معتدل للأسعار في البلدان الشريكة، سجل التضخم تصاعدا ملحوظا في سنة 2017 حيث ارتفع بـ 5,3% في المعدل مقابل 3,7% قبل سنة. وقد تمت ملاحظة هذا التسارع بالأساس على مستوى المكونات الغذائية والمصنعة للتضخم. وفي جانب آخر، فإن التضخم الأساسي الذي زادت حدته قد أكد طابعه المستمر الناجم جزئيا عن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وكذلك عن الترفيعات في الأجور، سواء في القطاع العمومي أو الخاص.

وبحساب الأسعار القارة لسنة 2010، حافظ النشاط الاقتصادي على وتيرة تصاعدية في سنة 2017 حيث سجل نموًا بنسبة 2,0% مقابل 1,1% في سنة 2016 واتسم بالسير الجيد للخدمات المسوقة (+4,1% مقابل +3,3% في سنة 2016)، لاسيما بالنسبة لفروع الخدمات المالية (+9,1% مقابل +4,9%) والنزل والمطاعم (+8,3% مقابل +2,5%) والنقل (+5% مقابل +4,7%). كما استفاد النمو من انتعاشة الطلب الأوروبي.



وظلت فجوة الإنتاج المقدرة في مجال سالب في سنة 2017 وهو ما يستبعد كل ضغط معمم مسلط على طاقات الإنتاج ومثأت من الطلب وبالتالي على المستوى العام للأسعار (راجع الرسمين البيانيين عدد 38-4 و39-4).

رسم بياني عدد 38-4: تطور إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع مساره (بيانات ربع سنوية مجمعة بحساب الأسعار القارة لسنة 2010)\*  
رسم بياني عدد 39-4: تطور فجوة الإنتاج (بيانات سنوية ب. %)\*

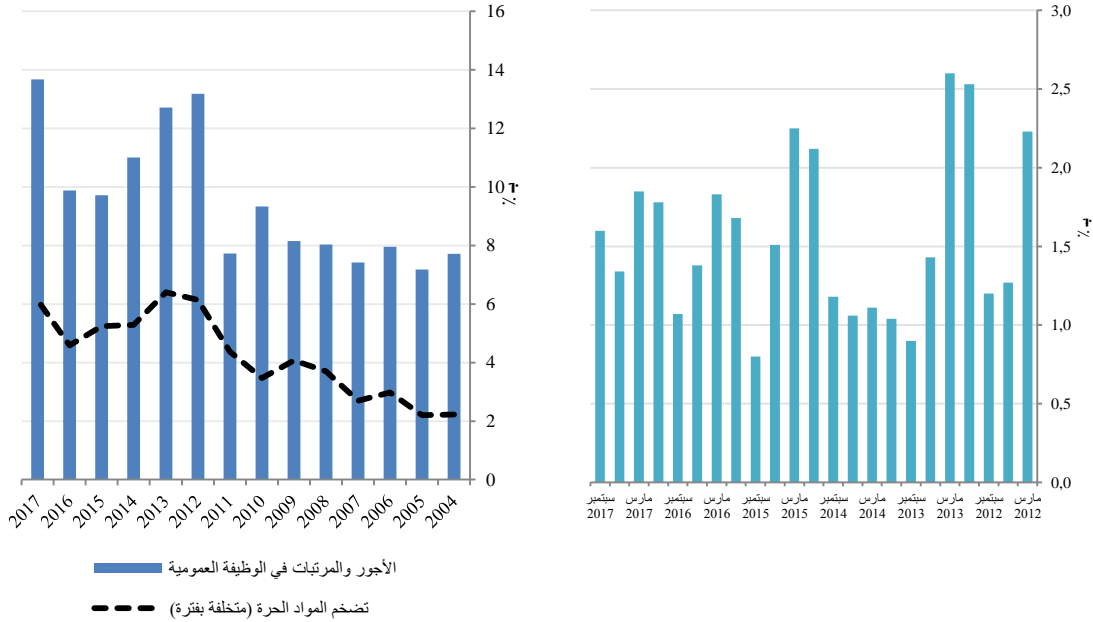


المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

\* تم تقدير طاقات الإنتاج المستخدمة لاحتساب فجوة الإنتاج من خلال أسلوبين اثنين، حيث يستند الأسلوب الأول على مرشح من نوع "هودريك-برسكوت" مع تصحيح الآثار الجانبية في حين أن الأسلوب الثاني يعتمد على مرشح "كالمان" المدمج في نموذج التوقع على المدى المتوسط للبنك المركزي التونسي.

ومن جانبها، سجلت تكلفة الأجور، ارتفاعا ملحوظا سواء في القطاع العمومي أو الخاص (راجع الرسمين البيانيين عدد 40-4 و41-4). وبالفعل، ساهم نسق النمو المتدعم للأجور بالعلاقة بالخصوص مع تطبيق أحكام الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2017 والمتعلقة بالخصم من الضريبة والترفيغ بنسبة 6% في الأجور في القطاعين العمومي والخاص، في ازدياد تكلفة الإنتاج وبالتالي في الأسعار عند الاستهلاك. بذلك، أبقت هذه الترفيعات على الضغوط المسلطة على الأسعار.

رسم بياني عدد 4-40: التطور الثلاثي للأجور في القطاع الخاص رسم بياني عدد 4-41: التطور السنوي للتضخم والمرتبات والأجور في الوظيفة العمومية غير الفلاحي



آخر المعطيات: 2017

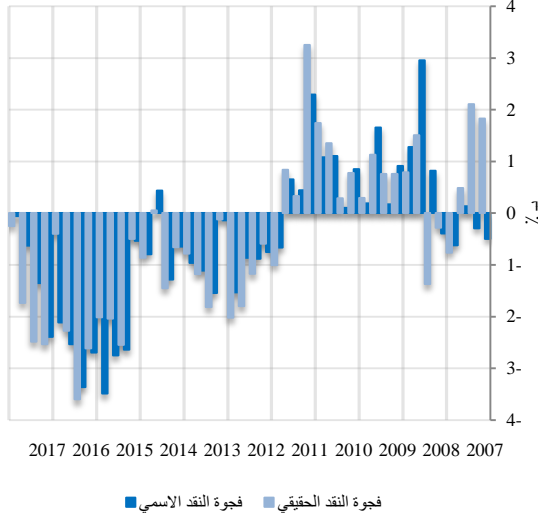
آخر معطى: ث 3-2017

المصادر: وزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

أما بالنسبة **للفجوة النقدية** وعلى الرغم من توجه نحو الغلق، فإنها لا تزال سالبة وهو ما يدل على غياب ضغوط تضخمية ذات مصدر نقدي (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-42 و 4-43). وبالفعل، فإن المكونة النقدية (ن3) التي تطورت بنسق 8,7% في المعدل بين سنة وأخرى مقابل 6,6% في سنة 2016، قد تأثرت بشكل رئيسي بتسارع القروض للاقتصاد (+10,8% مقابل +8,1%) والتي استفاد منها المهنيون أساسا، بما يشير إلى تحسن تدريجي للنشاط الاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تحسن أوامر الشراء الموجهة نحو البلاد التونسية. أما بالنسبة لصافي المستحقات على الدولة، فقد حافظ على نسق نمو متدعم وإن بدرجة أقل من سنة 2016 (+15,8% مقابل +22%).

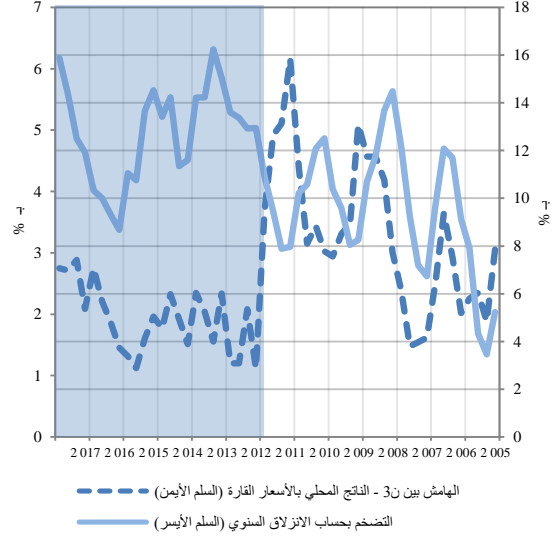
رسم بياني عدد 4-43: تطور فجوات الأرصدة النقدية



آخر البيانات: ث 2017-4

المصدر: البنك المركزي التونسي

رسم بياني عدد 4-42: تطور كل من التضخم والفجوة بين المكونات النقدية (ن3) وإجمالي الناتج المحلي



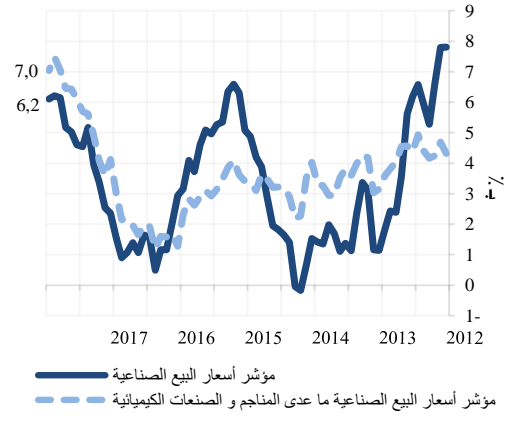
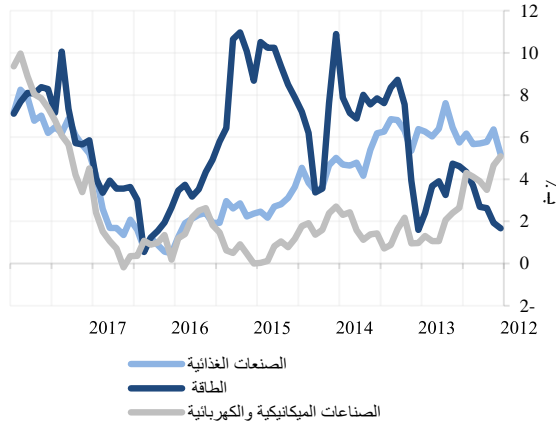
آخر معطى: ث 2017 - 4

المصادر: البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء

هذا ويجدر التذكير أن الحجم القياسي لإعادة التمويل المسند من قبل البنك المركزي للبنوك في سنة 2017 لم يقترب من ارتفاع مماثل للكتلة النقدية (ن 3) (+8,7%) والذي يظل متناسقا مع تطور النشاط الاقتصادي (+7,9%) بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسمي، بل تم استخدامه لتغطية إلتلاف العملة المركزية الناجم عن تفاقم العجز الجاري (2,10% من إجمالي الناتج المحلي).

وفي جانب آخر، سجل مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي في سنة 2017 ارتفاعا ملحوظا قدره 4,6% مقابل 1,4% في العام السابق (راجع الرسمين البيانيين عدد 4-44 و4-45) والذي نتج عن تسارع مؤشر أسعار البيع للصناعات المعملية (+4,2% مقابل +1,2%)، لاسيما تلك المتعلقة بالصناعات الغذائية (+6,7% مقابل +1,6%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (+6,9% مقابل +0,9%) وذلك على الرغم من تواصل تراجع نسق النمو لمؤشر أسعار البيع للصناعات الكيماوية (-0,9% مقابل -0,8%). ومن ناحيته، فإن مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي دون اعتبار المناجم والصناعات الكيماوية وهي المكونة التي لها أكبر تأثير على الأسعار عند الاستهلاك، قد عرف تسارعا كبيرا (+5,7% مقابل +1,9% في سنة 2016) ليعكس بالتالي ضغوطا كامنة مسلطة على التضخم.

رسم بياني عدد 44-4 : تطور مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي  
 رسم بياني عدد 45-4 : تطور أهم مكونات مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

(التغيرات بـ %)

جدول عدد 4-5 : تطور مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي

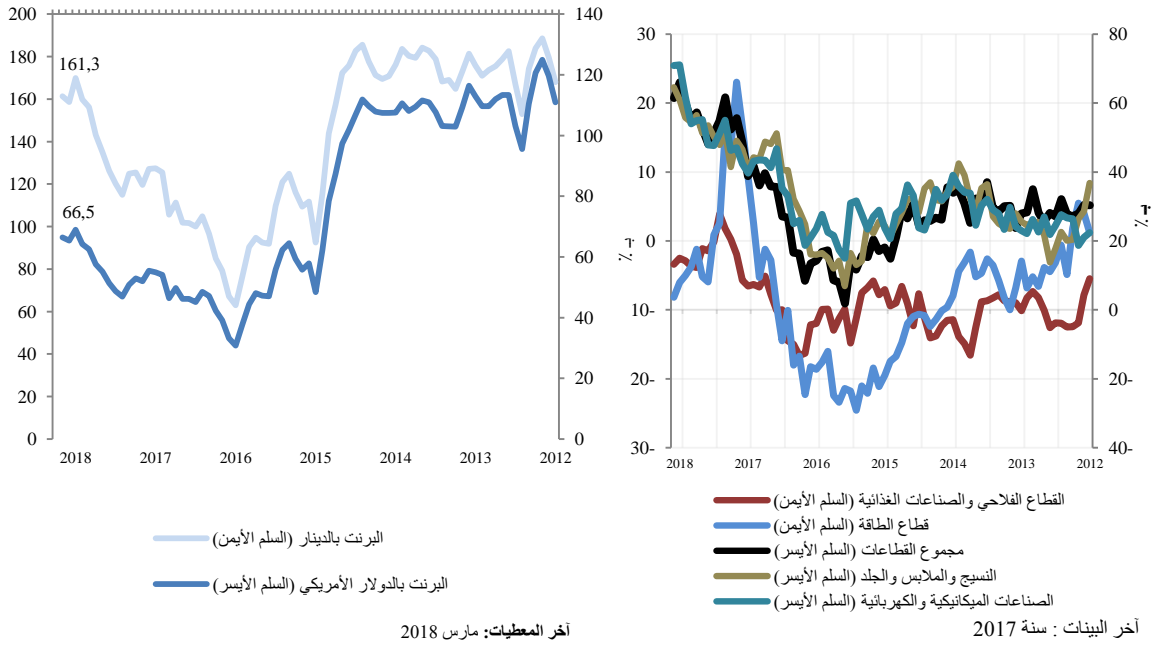
المسمى	الوزن بـ %	2015	2016	2017
المؤشر العام	100,0	5,0	1,4	4,6
الصناعات المعملية	84,8	4,6	1,2	4,2
- الصناعات الغذائية	18,6	2,2	1,6	6,7
- صناعات مواد البناء والخزف والبلور	5,1	6,1	3,2	2,6
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية	25,9	1,3	0,9	6,9
- الصناعات الكيماوية	14,2	14,6	0,8-	0,9-
- صناعات النسيج والملابس والأحذية	14,8	2,8	2,6	2,8
- صناعات أخرى	6,2	4,8	1,1	3,6
المناجم	1,5	17,3	0,1-	0,7-
الطاقة	13,7	6,2	2,8	7,5
- استخراج المحروقات	7,8	9,9	5,9	9,9
- تكرير النفط	1,4	2,1	1,8	1,8-
- إنتاج وتوزيع الكهرباء	4,0	1,8	0,0	3,1
- تجميع ومعالجة وتوزيع المياه	0,4	0,0	12,5	7,9

المصادر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بالأسعار عند التوريد، فقد واصلت ازديادها الذي بدأ منذ منتصف سنة 2016 (راجع الرسمين البيانيين عدد 46-4 و 47-4). وبالفعل وبعد نسبة قدرها 9,4% مسجلة في جانفي 2017، بلغت نسبة ازدياد مؤشر الأسعار عند التوريد بحساب الانزلاق السنوي مستوى 20,1% في شهر ديسمبر من نفس السنة. وبحساب المعدل، عرفت الأسعار عند التوريد ارتفاعا بـ 16,6% في سنة 2017 مقابل 3% فقط في

العام السابق. وقد نتج هذا التطور عن ازدياد أسعار كافة القطاعات وخاصة أسعار الطاقة والفلاحة والصناعات الغذائية (+27,7% و+16,2% على التوالي مقابل -2,8% و-2,2%). وسيكون لهذا الارتفاع المطرد للأسعار عند التوريد بالضرورة تأثير هام وسريع نسبيا على الأسعار المحلية خلال الأشهر القادمة.

رسم بياني عدد 46-4: التطور الشهري للأسعار عند التوريد (بحساب الانزلاق السنوي) رسم بياني عدد 47-4: التطور الشهري لأسعار برميل النفط (برنت)

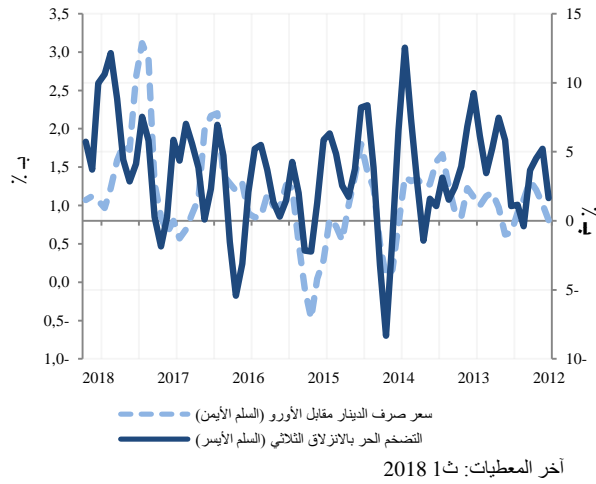


المصادر: البنك الدولي وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

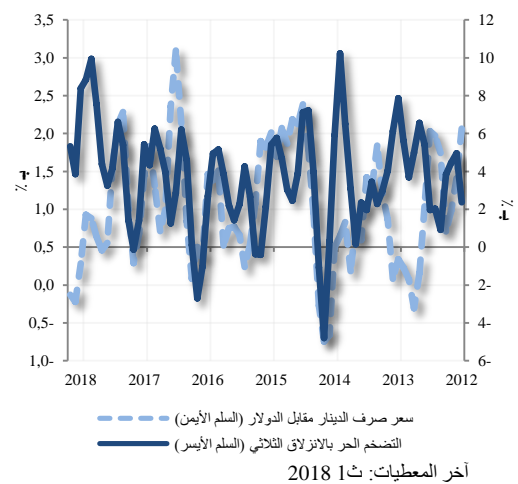
المصادر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

وبخصوص سعر الصرف، واصل سعر صرف الدينار في سنة 2017 منحاه التنزلي مقابل أهم العملات الأجنبية. وبالفعل وبحساب المعدلات السنوية، عرف الدينار انخفاضا حادا قدره 12,8% تجاه الأورو و11,3% إزاء الدولار الأمريكي مقابل انخفاض بـ 8,3% و8,6% على التوالي في سنة 2016. وكان لهذا التطور تأثيرا ملحوظا على الأسعار عند الاستهلاك (راجع الرسمين البيانيين عدد 48-4 و49-4) وخاصة بالنسبة للمواد المصنعة مثل السيارات وقطع الغيار (+12,4% و+8% مقابل +3,7% و+2,7% على التوالي) والمواد الغذائية المحولة.

رسم بياني عدد 4-49 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو (بحساب الانزلاق ربع السنوي)



رسم بياني عدد 4-48 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (بحساب الانزلاق ربع السنوي)



المصادر: المعهد الوطني للإحصاء و حسابات أعدها البنك المركزي التونسي

وبالنسبة لسنة 2018 وعلى الرغم من بعض بوادر الانتعاشة الملاحظة منذ بداية السنة، فإن آفاق النمو الاقتصادي تظل متواضعة نسبياً.

وحسب القطاعات الرئيسية للنشاط، تظهر التوقعات الأخيرة على المدى المتوسط التي يعدها البنك المركزي أن النمو سيكون كما يلي :

\* من المتوقع أن يكون للإنتاج الفلاحي مساهمة إيجابية في نمو إجمالي الناتج المحلي، رغم التداعيات الهامة نسبياً للعجز المائي حيث أنه سيعتمد بالخصوص على الارتفاع الملحوظ لإنتاج بعض المواد على غرار زيتون الزيت<sup>1</sup> والتمور<sup>2</sup>.

\* من المنتظر أن يواصل إنتاج الصناعات المعملية الارتفاع لكن بنسق معتدل، نتيجة التطورات المتباينة لأهم القطاعات الفرعية. وبالفعل، سيكون إنتاج الصناعات الموجهة نحو السوق الداخلية ضعيفاً بفعل تزامن عديد المعوقات المرتبطة بكلفة الإنتاج (أثر الترفيع في الأجور والأسعار عند التوريد بالخصوص) وبالطلب الداخلي (إجراءات جبائية على وجه الخصوص) وباستمرار الإضطرابات الاجتماعية في مواقع الإنتاج. في المقابل، يتوقع أن تستفيد القطاعات المصدرة من تدعيم الطلب الخارجي وتحسن القدرة التنافسية للأسعار بفضل انخفاض سعر صرف الدينار.

\* يتوقع أن يتجه انخفاض إنتاج النفط نحو التباطؤ وذلك بفضل أثر قاعدي هام ملائم خلال النصف الثاني من سنة 2018 والناجم عن شبه توقف الإنتاج في العام السابق. ودون اعتبار هذا الأثر، سيحافظ الإنتاج

<sup>1</sup> تم تقدير إنتاج زيتون الزيت بـ 1.500 ألف طن مقابل 500 ألف طن في الموسم السابق (المرصد الوطني للفلاحة).

<sup>2</sup> تم تقدير إنتاج التمور بـ 305 آلاف طن مقابل 242 ألف طن في العام السابق (المرصد الوطني للفلاحة).

على مساره التنزلي وهو ما يعكس تأثير التقلص الطبيعي للاحتياطات في أهم الحقول وضعف الاستثمارات في هذا القطاع.

\* ستظل آفاق الإنتاج المنجمي تتسم بقدر كبير من الشكوك مع استمرار المناخ الاجتماعي المتوتر حيث أن تصورنا الأولي يشير إلى تطور أدنى نسبيا مما سجل في سنة 2017.

\* من المتوقع أن تتجه القيمة المضافة للخدمات المسوقة نحو التباطؤ، نتيجة الضعف المنتظر للطلب الداخلي والذي سيخف جزئيا بفعل التدعم التدريجي للقطاع السياحي والخدمات ذات الصلة.

\* من المنتظر أن يتواصل في سنة 2018 تباطؤ القيمة المضافة للإدارة العمومية المسجل في سنة 2017، مع الأخذ بعين الاعتبار لتوجه الحكومة المنصب على التحكم في نفقات التصرف والتقليص في عجز الميزانية.

إجمالا، من المنتظر أن يتطور النمو بنسق قريب جدا من النمو الكامن، وهو ما من شأنه أن ييسر استقرار فجوة الإنتاج المقدرة بـ -2٪ حيث سيساهم ذلك في تخفيف الضغوط التضخمية المتأتية من الطلب.

وعلى مستوى الأسعار عند الاستهلاك، من المتوقع أن يتواصل تسارع التضخم المسجل في بداية سنة 2018<sup>1</sup> والمرتبط إلى حد كبير بالترفيغ في بعض المعاليم والأداءات (الأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك والرسوم الجمركية) خلال الأشهر القادمة نتيجة استمرار الضغوط التضخمية المسلطة على المحددات الاعتيادية للتضخم.

وحسب أهم المكونات، من المنتظر حدوث التطورات التالية :

\* من المنتظر أن يتواصل في سنة 2018 المنحى التصاعدي الذي اتبعه تضخم المواد المؤطرة خلال سنة 2017، بالنظر إلى الضغوطات التي تثقل ميزانية الدولة (مخصصات الدعم) والآفاق التصاعدية للأسعار العالمية.

\* من المتوقع أن يتواصل في سنة 2018 تصاعد أسعار المواد الغذائية الطازجة المسجل خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2017 وذلك نتيجة الانخفاض المنتظر للإنتاج المحلي، لاسيما من اللحوم الحمراء والدواجن ومن الخضر والغلال، بما أنه يعتمد بشدة على موارد مياه الري والتي أصبحت نادرة بشكل متزايد. كما سيؤدي ارتفاع تكلفة الإنتاج واستمرار الاضطرابات على مستوى التوريد ومسالك التوزيع إلى بقاء الضغوط المسلطة على أسعار هذه المنتجات.

\* سيعرف التضخم الأساسي المحتسب عن طريق مؤشر الأسعار بدون اعتبار المواد ذات الأسعار المؤطرة والمواد الغذائية الطازجة، ارتفاعا ملحوظا في سنة 2018. وعلاوة على بقاء الضغوط التضخمية المتأتية من المحددات الاعتيادية ومنها بالخصوص انخفاض سعر صرف الدينار والمنحى التصاعدي

<sup>1</sup> بلغت نسبة التضخم 7,7٪ في شهر أبريل 2018 مقابل 6,4٪ في شهر ديسمبر 2017.

للأسعار العالمية للمواد الأولية وتكلفة الإنتاج، من المنتظر أن يستأثر ارتفاع بعض المعاليم والأداءات بحصة لا يستهان بها في تصاعد التضخم الأساسي في سنة 2018.

وإجمالاً، من المتوقع أن تبلغ نسبة التضخم مستويات عالية تاريخياً والتي قد تؤثر على الطلب الداخلي وخاصة على الاستهلاك الخاص الذي مثل إلى حدّ الآن المحرك الرئيسي للنمو، بما من شأنه الإبقاء على نمو إجمالي الناتج المحلي في مستويات منخفضة على المدى القصير والمتوسط. وسيظل البنك المركزي، بصفته الضامن لاستقرار الأسعار، مستعداً للتدخل لإرجاع التضخم على المدى المتوسط إلى مستويات تكون متلائمة مع الأهداف الاقتصادية الكلية.

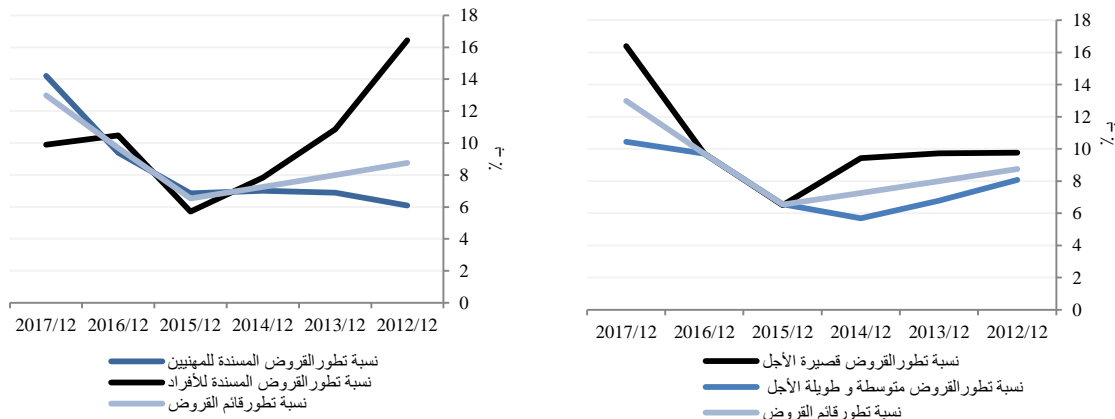
وفي ضوء ما سبق وبالنظر إلى إجراءات السياسة النقدية المعتمدة خلال سنة 2017 وفي بداية سنة 2018، من المنتظر أن تعرف نسبة التضخم تدعماً ملحوظاً في سنة 2018 مع توقع تسجيل انفراج نسبي في أفق سنة 2019.

#### 4-4 توزيع القروض

##### 1-4-4 تطور قائم القروض

بلغ قائم القروض، دون اعتبار التعهدات بالإمضاء، التي أسندتها البنوك والمؤسسات المالية للاقتصاد كما أحصتها مركزيتنا المخاطر والقروض للأفراد بالبنك المركزي، قرابة 81,3 مليار دينار في موفى سنة 2017، حيث سجلت للمرة الأولى منذ خمس سنوات نمواً مزدوج الأرقام وقدره 13٪.

رسم بياني عدد 4-50: تطور القائم الجملي للقروض حسب شريحة رسم بياني عدد 4-51: تطور القائم الجملي للقروض حسب الأجل المستفيدين



وحسب فئة المنتفعين، يعود تسارع القروض المسندة للاقتصاد إلى تدعيم نسبة تطور قائم القروض للمهنيين بـ 4,8 نقاط مئوية. وشهد قائم القروض الممنوحة للأفراد تباطؤاً شمل بالأساس قروض الاستهلاك.



وحسب الأجل، فإن تدعم نسق تطور قائم القروض يرجع بالأساس إلى التسارع الملحوظ للقروض قصيرة الأجل المسندة للمهنيين.

جدول عدد 4-6 : توزيع قائم القروض للاقتصاد حسب المستفيد والقطاع والأجل

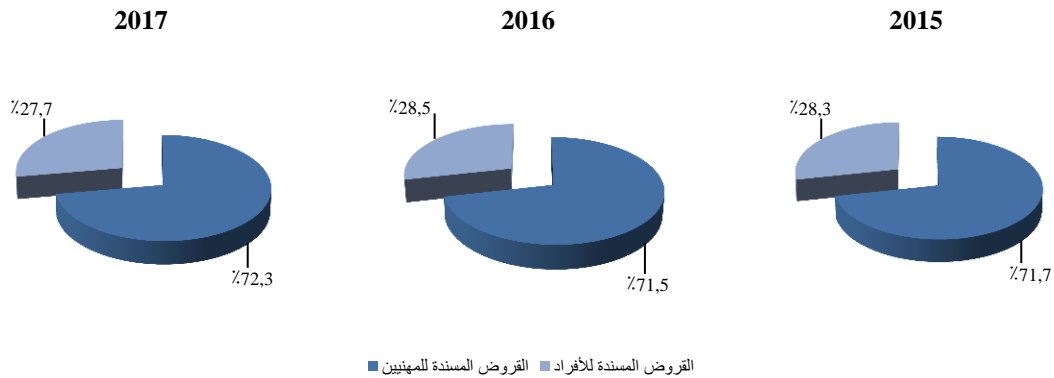
(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2016	2017	التغيرات بـ %	
				2016 2015	2017 2016
قروض للمؤسسات و للمهنيين	47.059	51.478	58.790	9,4	14,2
قصيرة الأجل	25.628	28.123	32.879	9,7	16,9
متوسطة وطويلة الأجل	21.431	23.355	25.911	9,0	10,9
الفلاحة والصيد البحري <sup>1</sup>	2.120	2.346	2.642	10,7	12,6
قصيرة الأجل	1.172	1.344	1.514	14,7	12,6
متوسطة وطويلة الأجل	948	1.002	1.128	5,7	12,6
الصناعة	16.884	18.383	21.367	8,9	16,2
قصيرة الأجل	10.870	12.214	14.584	12,4	19,4
متوسطة وطويلة الأجل	6.014	6.169	6.783	2,6	10,0
الخدمات	28.055	30.749	34.781	9,6	13,1
قصيرة الأجل	13.586	14.565	16.781	7,2	15,2
متوسطة وطويلة الأجل	14.469	16.184	18.000	11,9	11,2
القروض للأفراد	18.555	20.498	22.528	10,5	9,9
قروض الاستهلاك	10.298	11.340	12.315	10,1	8,6
قصيرة الأجل	2.354	2.572	2.845	9,3	10,6
متوسطة وطويلة الأجل	7.944	8.768	9.470	10,4	8,0
قروض السكن	8.257	9.158	10.213	10,9	11,5
متوسطة وطويلة الأجل	8.257	9.158	10.213	10,9	11,5
المجموع	65.614	71.976	81.318	9,7	13,0
قصيرة الأجل	27.982	30.695	35.724	9,7	16,4
متوسطة وطويلة الأجل	37.632	41.281	45.594	9,7	10,4

<sup>1</sup> المقصود بذلك القروض المسندة مباشرة للفلاحين والصيدان.

و عرفت حصة القروض المسندة للشركات و المهنيين زيادة بالمقارنة مع حصة القروض الممنوحة للأفراد.

رسم بياني عدد 4-52 : توزيع قائم القروض الممنوحة حسب شريحة المستفيدين (من 2015 إلى 2017)



2-4-4 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين

1-2-4-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين

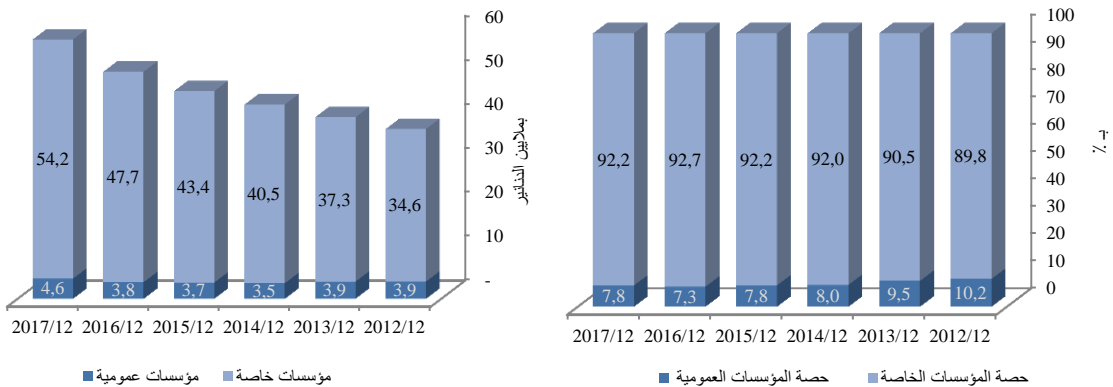
يظهر توزيع قائم القروض التي أسندتها البنوك والمؤسسات المالية انخفاضا لحصة الشركات الخاصة وذلك لفائدة حصة المؤسسات العمومية. ويعود هذا التطور إلى الأثر المتظافر لزيادة نسق تطور قائم القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية بـ 19,2٪ وارتفاع قائم القروض المسندة للشركات الخاصة بنسبة 3,6٪.

جدول عدد 7-4 : توزيع قائم القروض بين المؤسسات (العمومية والخاصة) وحسب القطاع (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2016	2017	التغيرات بـ %	
				2016 2015	2017 2016
الفلاحة والصيد البحري	2.120	2.346	2.642	10,7	12,6
المؤسسات العمومية	72	96	108	33,3	12,5
المؤسسات الخاصة	2.048	2.250	2.534	9,9	12,6
الصناعة	16.884	18.383	21.367	8,9	16,2
المؤسسات العمومية	803	936	1.429	16,6	52,7
المؤسسات الخاصة	16.081	17.447	19.938	8,5	14,3
الخدمات	28.055	30.749	34.781	9,6	13,1
المؤسسات العمومية	2.805	2.738	3.046	2,4-	11,2
المؤسسات الخاصة	25.250	28.011	31.735	10,9	13,3
القروض للمؤسسات وللمهنيين	47.059	51.478	58.790	9,4	14,2
المؤسسات العمومية	3.680	3.770	4.583	2,4	21,6
المؤسسات الخاصة	43.379	47.708	54.207	10,0	13,6

ويعزى تسارع نسق نمو قائم القروض المسندة للمؤسسات العمومية إلى ارتفاع التعهدات المتعلقة أساسا بقطاع الطاقة (الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز) وقطاع التجارة (ديوان الحبوب والصيدلية المركزية والديوان التونسي للتجارة)، فضلا عن الشركات الجهوية للنقل.

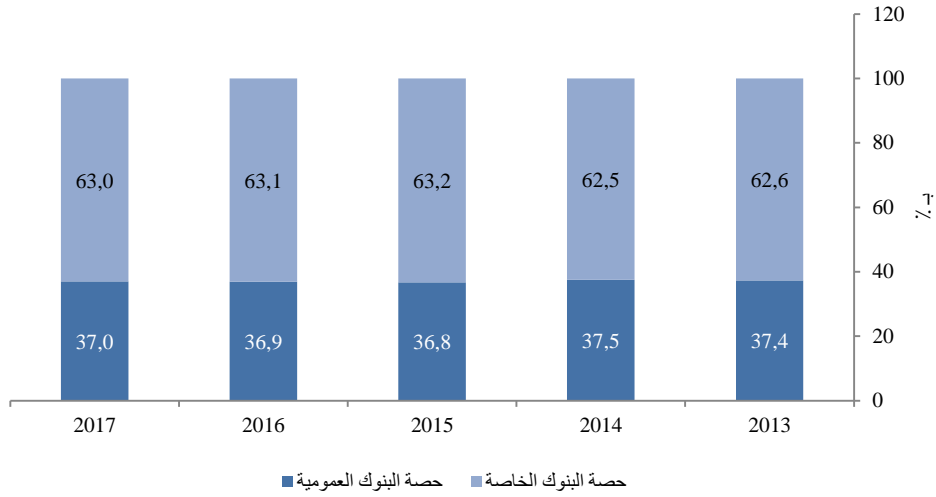
رسم بياني عدد 53-4 : تطور توزيع قائم القروض المهنية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة



وتطور قائم القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة لمجمّعات الأعمال من 26,8 مليار دينار في سنة 2016 إلى 29,6 مليار دينار في سنة 2017، حيث سجل على هذا الأساس ازديادا بنسبة 10,1% مقابل 8,5% قبل سنة. بيد أن حصة هذه القروض من القائم الجملي للقروض الممنوحة للمهنيين قد انخفضت لتتراجع من 52,1% في سنة 2016 إلى 50,3% في سنة 2017.

وساهمت البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد بواقع 21,7 مليار دينار مقابل 19 مليار دينار قبل سنة، حيث سجلت نسبة ازدياد بـ 14,4% مقابل 9,9% في سنة 2016. وهكذا، تمكنت البنوك المذكورة من الحفاظ على حصتها من السوق التي بلغت 36,9% في سنة 2016 و37% في سنة 2017.

رسم بياني عدد 4-54 : توزيع قائم القروض المهنية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة



وواصلت البنوك العمومية الاضطلاع بدور هام في تمويل المؤسسات والمهنيين. وبالفعل، فقد استأثر البنك الوطني الفلاحي بـ 37,2% من القروض الممنوحة مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، فيما أسندت الشركة التونسية للبنك ما يزيد عن 35% من القروض الممنوحة لقطاع السياحة وغطى بنك الإسكان 24,3% من القروض المسندة للقطاع العقاري.

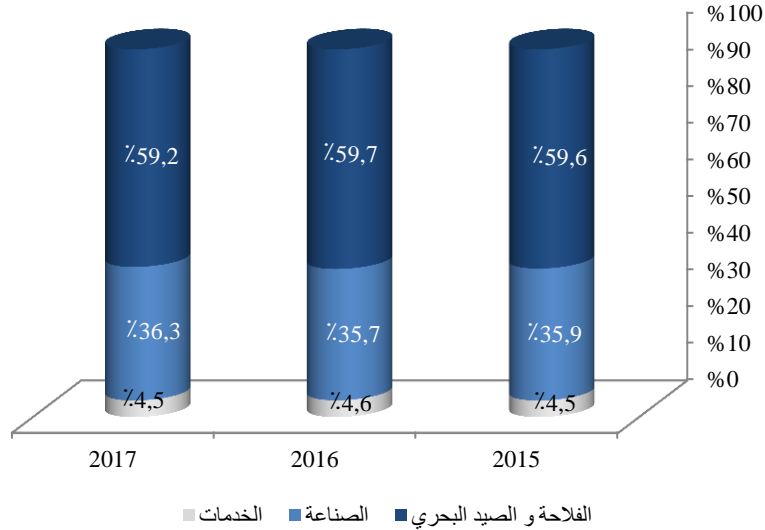
وعلاوة على ذلك، موّّل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة منذ إحداثه وحتى نهاية سنة 2017 مشروعاً بكلفة استثمار جمالية قدرها 1,2 مليار دينار والتي مكنت من إحداث ما يزيد عن 29,4 ألف موطن شغل.

ومن جانبه، صادق البنك التونسي للتضامن المتخصص في تمويل المشاريع على 179.232 مشروع بتكلفة جمالية قدرها 1.950 مليون دينار والتي ستمكن من إحداث ما يزيد عن 298 ألف موطن شغل.

## 4-4-2-2 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط

يظهر التوزيع القطاعي لقائم القروض المسندة للمهنيين انخفاضا لحصة القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والفلاحة والصيد البحري وذلك لفائدة قطاع الصناعة.

رسم بياني عدد 4-55 : تطور حصة قائم القروض المهنية حسب قطاع النشاط



## 4-4-2-2-1 تمويل الفلاحة والصيد البحري

تضم التمويلات البنكية المسندة إلى هذا القطاع، علاوة على القروض المسندة مباشرة للفلاحين والصيادين، القروض غير المباشرة الممنوحة لمؤسسات تسويق المواد والمعدات الفلاحية والتي تقوم بإحالة هذه القروض إلى الفلاحين والصيادين بنفس الشروط.

وسجل قائم القروض الممنوحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري ازديادا بـ 10,9% في موفى سنة 2017 مقابل 6,3% في سنة 2016. ويعود هذا التسارع إلى تدعيم نسق النمو لقائم القروض غير المباشرة والمباشرة.

ففيما يتعلق بالقروض غير المباشرة، يعود تسارع القائم بالأساس إلى ارتفاع التعهدات قصيرة الأجل المسندة لديوان الحبوب وبدرجة أقل للديوان الوطني للزيت.

أما بخصوص ازدياد القروض المباشرة، فيعزى من جهة إلى تغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2016-2017 ومن جهة أخرى إلى القروض الجديدة الممنوحة لتمويل الموسم الفلاحي الجديد 2017-2018.

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 4-8 : قائم القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	
2.642	2.346	2.120	1.128	1.002	948	1.514	1.344	1.172	قروض مباشرة
1.355	1.264	1.275	284	264	224	1.071	1.000	1.051	قروض غير مباشرة
1.184	1.098	1.150	113	98	99	1.071	1.000	1.051	- مؤسسات تسويق المواد الفلاحية
									منها :
153	150	151	46	54	52	107	96	99	. الديوان الوطني للزيت
714	639	427	0	0	0	714	639	427	. ديوان الحبوب
34	30	29	5	2	3	29	28	26	. الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للقمح <sup>1</sup>
90	90	90	12	18	24	78	72	66	. الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للزراعات الكبرى <sup>2</sup>
170	166	125	170	166	125	0	0	0	- مؤسسات تسويق المعدات الفلاحية
3.997	3.610	3.395	1.412	1.266	1.172	2.585	2.344	2.223	المجموع

<sup>1</sup> التعاقدية المركزية للقمح سابقا.  
<sup>2</sup> التعاقدية المركزية للزراعات الكبرى سابقا.

#### 4-4-2-2-2-4-4 تمويل الصناعة

بلغ قائم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة 21.367 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 18.383 مليون دينار في العام السابق، مسجلا بذلك نموا بـ 16,2% مقابل 8,9% قبل سنة. وقد شمل هذا التسارع، على حدّ السواء، قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل وقائم القروض قصيرة الأجل.

وشمل تدعيم نسق ازدياد قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل بـ 7,4% بالأساس فرع التعدين وأشغال المعادن (+21,5% مقابل +6,3% في سنة 2016) وفرع الصناعات الغذائية (+14,7% مقابل +7,2% في سنة 2016).

ومن جانبه، سجل نسق ازدياد قائم القروض قصيرة الأجل ارتفاعا بـ 7% والذي شمل أساسا فرع التعدين وأشغال المعادن (+12,6% مقابل -0,8% في سنة 2016) وفرع صناعات المطاط والبلاستيك (+22,2% مقابل +10,1% في سنة 2016).

جدول عدد 4-9: توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الصناعة حسب فروع النشاط (بملايين الدينارين)

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	
5.913	4.813	4.221	1.443	1.258	1.173	4.470	3.555	3.048	الصناعات الغذائية
2.638	2.486	2.427	1.473	1.460	1.525	1.165	1.026	902	صناعة مواد منجمية أخرى غير المعدنية
2.573	2.202	1.937	999	836	678	1.574	1.366	1.259	البناء
2.127	1.855	1.842	514	423	398	1.613	1.432	1.444	صناعة التعدين وأشغال المعادن
1.455	1.312	1.226	480	460	461	975	852	765	الصناعات الكيماوية
1.055	921	852	294	298	286	761	623	566	صناعة المطاط والبلاستيك
1.021	910	821	341	335	327	680	575	494	صناعة الورق والورق المقوى والنشر والطباعة
4.585	3.884	3.558	1.239	1.099	1.166	3.346	2.785	2.392	قطاعات صناعية أخرى
21.367	18.383	16.884	6.783	6.169	6.014	14.584	12.214	10.870	المجموع

## 4-4-2-3 تمويل قطاع الخدمات

شهدت التمويلات البنكية الممنوحة لقطاع الخدمات تدعماً لنسق ازديادها، حيث ارتفع من 9,6% في سنة 2016 إلى 13,1% في سنة 2017. وشمل هذا التسارع بالأساس قائم القروض الممنوحة لفروع التجارة والأنشطة المالية والعقارات والتي استأثرت بـ 75,5% من الازدياد المذكور. ويعود ذلك بالأساس إلى تطور نسق نمو قائم القروض قصيرة الأجل بنسبة 8%.

وفيما يتعلق بقائم القروض متوسطة وطويلة الأجل المسندة لقطاع الخدمات، فقد سجل نمواً بـ 1.816 مليون دينار حيث استأثرت بـ 71% من الازدياد الجملي للقروض متوسطة وطويلة الأجل الممنوحة للمهنيين. وانتفعت فروع الأنشطة المالية والتجارة والعقارات بشكل رئيسي من هذا النمو.

أما بالنسبة لقائم قروض التصرف، فقد ارتفع بـ 2.216 مليون دينار، أي 46,6% من الازدياد الجملي للقروض قصيرة الأجل الممنوحة للمهنيين. وانتفعت فروع التجارة والأنشطة المالية والسياحة بهذه القروض الجديدة.

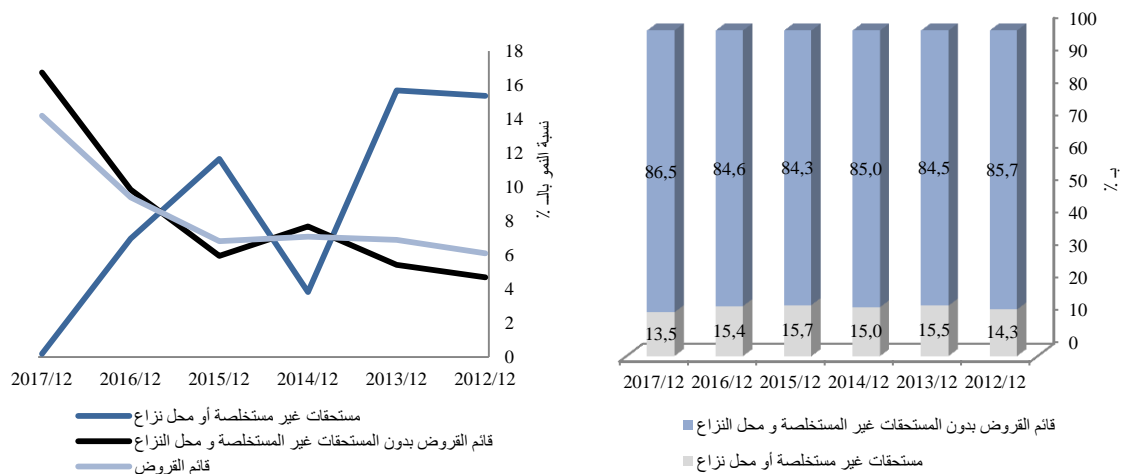
جدول عدد 4-10 : توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الخدمات حسب فروع النشاط (بملايين الدينارين)

المجموع	قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى		
	2017	2016	2015	2017	2016	2015			
12.750	10.956	9.972	3.507	3.032	2.835	9.243	7.924	7.137	التجارة وتصلح السيارات والمواد المنزلية
6.634	6.152	5.636	4.322	4.177	3.826	2.312	1.975	1.810	العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات
4.628	4.488	4.259	2.581	2.527	2.189	2.047	1.961	2.070	الزل والمطاعم
3.958	3.915	3.301	2.961	2.926	2.479	997	989	822	النقل والاتصالات
3.390	2.624	2.466	2.294	1.780	1.610	1.096	844	856	الأنشطة المالية
1.042	907	777	886	773	649	156	134	128	الصحة والعمل الاجتماعي
1.038	885	792	557	481	403	481	404	389	الخدمات الجماعية والاجتماعية والأفراد
894	407	433	618	221	232	276	186	201	الإدارة العمومية
186	166	149	133	133	105	53	33	44	التربية
261	249	270	141	134	141	120	115	129	خدمات أخرى
34.781	30.749	28.055	18.000	16.184	14.469	16.781	14.565	13.586	المجموع

#### 3-2-4-4 المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع

عرف قائم المستحقات المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع استقراراً، حيث بلغ 7.919 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 7.905 ملايين دينار في سنة 2016. وبالنظر إلى تطور القروض للمهنيين بـ 14,2٪، فإن نسبة المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع قد تقلصت وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2012 لتتراجع من 15,4٪ في سنة 2016 إلى 13,5٪ في سنة 2017.

رسم بياني عدد 4-56 : تطور المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع



جدول عدد 4-11 : توزيع قائم المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط (بملايين النناير ما عدا إشارة مغايرة)

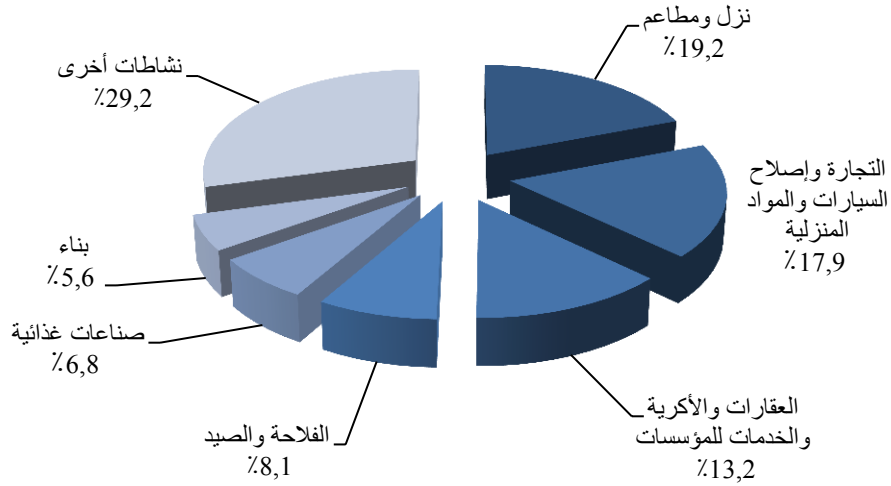
الحصة من المجموع (%)		2017			2016			المسمى
2017	2016	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع	
8,1	8,9	24,3	2.642	642	30,1	2.346	705	قطاع الفلاحة والصيد البحري
7,0	7,7	23,5	2.364	556	29,4	2.087	614	الفلاحة والصيد والغابات
1,1	1,2	30,9	278	86	35,1	259	91	الصيد البحري وتربية الأسماك وتربية الأحياء المائية
32,2	32,0	11,9	21.367	2.546	13,7	18.383	2.527	قطاع الصناعة
6,8	6,9	9,1	5.913	539	11,4	4.813	549	الصناعات الغذائية
3,8	3,9	11,3	2.638	297	12,5	2.486	310	صناعة مواد منجمية أخرى غير معدنية
5,7	5,3	17,3	2.573	444	19,2	2.202	422	البناء
2,4	2,3	8,9	2.128	190	9,7	1.855	180	التعدين وأشغال المعادن
1,3	1,2	7,1	1.455	103	6,9	1.312	91	الصناعات الكيماوية
1,9	1,9	14,6	1.055	154	16,4	922	151	صناعات المطاط والبلاستيك
1,4	1,3	11,2	1.020	114	11,2	910	102	صناعة الورق والورق المقوى والنشر والطباعة
3,3	3,2	28,0	928	264	30,2	828	250	صناعة النسيج والملابس
5,6	6,0	12,1	3.657	441	15,5	3.055	472	قطاعات صناعية أخرى
59,7	59,1	13,6	34.781	4.731	15,2	30.749	4.673	قطاع الخدمات
17,9	16,6	11,1	12.750	1.415	12,0	10.956	1.315	التجارة وإصلاح السيارات والمواد المنزلية
13,2	13,0	15,8	6.635	1.048	16,6	6.152	1.024	العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات
19,2	18,8	32,8	4.628	1.520	33,2	4.488	1.489	النزل والمطاعم
3,7	5,3	7,4	3.958	292	10,8	3.915	421	النقل والاتصالات
1,4	1,0	3,2	3.391	107	3,2	2.624	83	الأنشطة المالية
0,7	0,6	5,5	1.041	57	5,4	906	49	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
2,7	2,7	20,6	1.038	214	23,8	885	211	الصحة والعمل الاجتماعي
0,0	0,1	0,1	894	1	1,0	407	4	الإدارة العمومية
0,3	0,2	12,4	186	23	11,4	166	19	التربية
0,7	0,7	20,8	260	54	23,2	250	58	خدمات أخرى
100,0	100,0	13,5	58.790	7.919	15,4	51.478	7.905	المجموع

ويظهر توزيع قائم المستحقات المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط، انخفاضا طفيفا لحصة قطاع الفلاحة والصيد البحري والتي تراجمت من 8,9% في سنة 2016 إلى 8,1% في سنة 2017 وذلك نتيجة قرار التخلي عن الديون المتخذ في إطار أحكام قانون المالية لسنة 2017. وتبعاً لتطبيق هذا الإجراء، تراجع عدد الفلاحين والصيادين المتخذ لديهم تعهدات من 75.622 في سنة 2016 إلى 59.803 في سنة 2017.



وفي المقابل، ارتفعت الحصتان المتعلقةان بقطاعي الخدمات والصناعة لتنتقلا على التوالي من 59,1% إلى 59,7% ومن 32% إلى 32,2% ما بين سنتي 2016 و2017.

رسم بياني عدد 4-57 : توزيع المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع حسب فروع النشاط



وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن خمسة فروع للنشاط قد استأثرت بـ 5.164 مليون دينار أو قرابة 65,2% من القوائم الجملي للمستحقات المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع وهي موزعة كما يلي :

- النزل والمطاعم : 1.520 مليون دينار أو 19,2%.
- التجارة وإصلاح السيارات والمواد المنزلية : 1.415 مليون دينار أو 17,9%.
- العقارات والأكرية والخدمات للمؤسسات : 1.048 مليون دينار أو 13,2%.
- الفلاحة والصيد البحري : 642 مليون دينار أو 8,1%.
- الصناعات الغذائية : 539 مليون دينار أو 6,8%.

#### 3-4-4 تمويل الأفراد

بلغ التداين الجملي للأفراد لدى القطاع البنكي 22.528 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 20.498 مليون دينار في العام السابق، أي بنمو قدره 9,9% مقابل 10,5% في سنة 2016. وشمل هذا التباطؤ بالأساس القروض المسندة لتهيئة المساكن والتي تراجعت نسبة ازديادها بـ 2,9 نقطة مائوية.

وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن برنامج "المسكن الأول"<sup>1</sup> المحدث في إطار قانون المالية لسنة 2017 قد مكن من تمويل اقتناء 413 مسكنا بمبلغ جملي بقرابة 54 مليون دينار في موفى سنة 2017.

جدول عدد 4-12 : توزيع قائم القروض المسندة للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2016	2017	التغيرات بـ %	
				2016 2015	2017 2016
قروض السكن	8.257	9.158	10.213	10,9	11,5
قروض الاستهلاك	10.298	11.340	12.315	10,1	8,6
تهيئة المساكن	7.568	8.399	9.082	11,0	8,1
السيارات	296	295	317	0,3-	7,5
السخانات الشمسية	64	60	59	6,3-	1,7-
الحاسوب العائلي	11	9	8	18,2-	11,1-
القروض الجامعية	6	5	5	16,7-	0,0
قروض أخرى	2.353	2.572	2.844	9,3	10,6
المجموع	18.555	20.498	22.528	10,5	9,9

ومن ناحية أخرى، سجل نسق ازدياد قائم المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع تراجعاً بـ 1,6 نقطة مائوية. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض نسق ازدياد قائم القروض محل نزاع والذي خفت حدته بفعل تسارع قائم القروض غير المستخلصة.

جدول عدد 4-13 : توزيع قائم المستحقات غير المستخلصة ومحل نزاع والمتعلقة بالقروض للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	التغيرات	
				بملايين الدينانير	بملايين الدينانير
مستحقات محل نزاع	330	409	469	79	14,7
مجموع المتخلدات	345	384	450	39	17,2
- متخلدات قروض السكن	221	241	265	20	10,0
- متخلدات قروض الاستهلاك	124	143	185	19	29,4
منها : متخلدات قروض تهيئة المساكن	65	86	113	21	31,4
المجموع (المتخلدات + مستحقات محل نزاع)	675	793	919	118	15,9

<sup>1</sup> راجع أحكام الفصل عدد 61 للقانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 والمذكورة إلى البنوك عدد 19 لسنة 2017 والمتعلقة بطرق استعمال خط التمويل بـ 200 مليون دينار المخصص لتغطية التمويل الذاتي عند اقتناء المسكن الأول.

## الباب الخامس : نشاط واستغلال

### البنوك والمؤسسات المالية

ترجع عدد البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بالبلاد التونسية إلى مستوى 42 مؤسسة في موفى سنة 2017 تبعا لعملية الاندماج عبر الاستيعاب من قبل شركة "التونسية للإيجار المالي" للشركة التابعة لها "التونسية للفكتورينغ". وتتوزع المؤسسات المذكورة بين 23 بنكا مقيما و 8 مؤسسات إيجار مالي و 2 مؤسسات إدارة ديون و 2 بنوك أعمال و 7 بنوك غير مقيمة.

وعرف نشاط هذه المؤسسات في سنة 2017 تسارعا لنسق نموه بالمقارنة مع سنة 2016، مثلما يدل عليه ارتفاع مجموع الأصول بـ 12,6% في سنة 2017 مقابل 10,2% في سنة 2016. وازدادت حصة أصول البنوك والمؤسسات المالية في إجمالي الناتج المحلي بـ 5,7 نقاط مائوية لتبلغ 124,6%. وفي جانب مواز، عرفت شبكة الفروع البنكية زيادة بـ 86 فرعا في سنة 2017 لتبلغ 1.860 فرعا، أي بواقع فرع واحد لكل 6.154 ساكن مقابل فرع لكل 6.369 ساكن في موفى سنة 2016.

جدول عدد 1-5 : أهم المؤشرات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية

*2017	2016	2015	
			التركيبة والحجم
42	43	43	العدد
23	23	23	البنوك المقيمة
7	7	7	البنوك غير المقيمة
8	8	8	مؤسسات الإيجار المالي
2	3	3	مؤسسات إدارة الديون
2	2	2	بنوك الأعمال
121.266	107.691	97.753	مجموع الأصول (بملايين الدينانير)
91,9	91,9	91,4	حصة البنوك المقيمة (ب.%)
124,6	118,9	114,3	مجموع الأصول / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ب.%)
79.022	70.044	64.366	قروض للحرفاء (بملايين الدينانير)
64.538	58.086	53.565	إيداعات الحرفاء (بملايين الدينانير)
			مؤشرات الصيرفة
1.860	1.774	1.701	شبكة الفروع البنكية
6.154	6.369	6.558	عدد السكان لكل فرع بنكي

\* معطيات وقتية.

## 1-5 البنوك المقيمة

## 1-1-5 النشاط

## 1-1-1-5 تطور الموارد

عرفت الموارد البنكية في سنة 2017 نموا هاما بـ 6.912 مليون دينار أو 11,3٪ مقابل 4.734 مليون دينار أو 8,4٪ في سنة 2016. وقد شمل هذا التسارع، على حد السواء، إيداعات الحرفاء، (11,1٪ أو 6.295 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 8,5٪ أو 4.449 مليون دينار في سنة 2016) وموارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل (13,9٪ أو 617 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 6,9٪ أو 285 مليون دينار في سنة 2016).

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-5 : موارد الاستغلال المعبأة

التغيرات				*2017	2016	2015	
2017 2016		2016 2015					
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
11,1	6.295	8,5	4.449	62.813	56.518	52.069	إيداعات الحرفاء
16,7	3.809	10,5	2.165	26.613	22.804	20.639	إيداعات تحت الطلب ومبالغ مستحقة أخرى
10,5	1.753	10,1	1.528	18.440	16.687	15.159	إيداعات الإيداع
7,9	1.058	8,1	1.005	14.444	13.386	12.381	إيداعات لأجل
8,9-	325-	6,4-	249-	3.316	3.641	3.890	شهادات الإيداع
13,9	617	6,9	285	5.043	4.426	4.141	موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
12,1	396	9,0	270	3.682	3.286	3.016	موارد خصوصية
2,3	23	3,1	30	1.013	990	960	قروض رقاعية عادية
132,0	198	9,1-	15-	348	150	165	قروض أخرى
11,3	6.912	8,4	4.734	67.856	60.944	56.210	مجموع الموارد

\* معطيات وقتية.

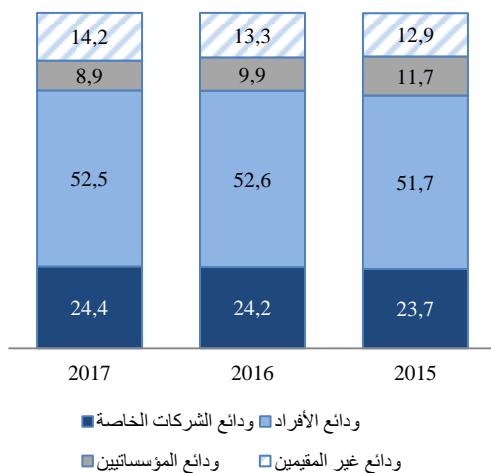
وبحسب صنف الإيداعات، شمل هذا التسارع الإيداعات تحت الطلب (16,7٪ أو 3.809 ملايين دينار في سنة 2017 مقابل 10,5٪ أو 2.165 مليون دينار في سنة 2016) وإيداعات الادخار (10,5٪ أو 1.753 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 10,1٪ أو 1.528 مليون دينار في سنة 2016)، فيما سجلت الحسابات لأجل تراجعاً في نسق تطورها، (7,9٪ مقابل 8,1٪ في سنة 2016).

وبحسب صنف المودعين، تأتي النمو الملحوظ لقائم الإيداعات من غير المقيمين والشركات الخاصة والأفراد. وفي المقابل، تراجع قائم إيداعات المؤسساتيين بنسق أقل حدة مما تم تسجيله في سنة 2016 (-1,4٪ في سنة 2017 مقابل -7,6٪ في سنة 2016).

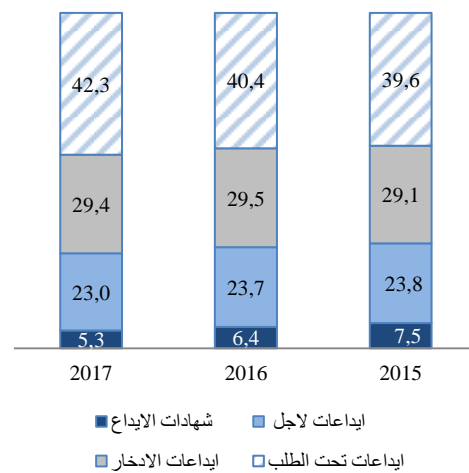
جدول عدد 3-5: تطور الإيداعات حسب صنف المودعين (ب.%)

الصنف	2016	2017
الشركات الخاصة	10,5	11,4
الأفراد	10,2	10,4
المؤسساتيون	7,6-	1,4-
غير المقيمين	11,6	19,1

رسم بياني عدد 2-5: الإيداعات المعبأة حسب صنف المودعين (ب.%)



رسم بياني عدد 1-5: تطور هيكل الإيداعات (ب.%)



وبحسب صنف المودعين، عرف هيكل الإيداعات انخفاضا لحصة إيداعات المؤسساتيين (-1 نقطة مئوية) والأفراد (-0,1 نقطة مئوية) مقابل ارتفاع حصة غير المقيمين (+0,9 نقطة مئوية) والشركات الخاصة (+0,2 نقطة مئوية).

وارتفعت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بـ 617 مليون دينار أو 13,9٪، وهو ما يمثل ضعف نسبة التطور المسجلة في العام السابق. ويعود هذا النمو بالأساس إلى حجم إصدار القروض الرقاعية الصادرة سنة 2017، (518 مليون دينار) والتي مكنت من تعويض تسديدات هذه السنة وزيادة إضافة إلى ارتفاع الموارد الخارجية بـ 396 مليون دينار.

## 2-1-1-5 تطور الاستعمالات

سجلت استعمالات البنوك المقيمة تسارعا لنسق نموها (9.814 مليون دينار أو 12,6٪ مقابل 7.453 مليون دينار أو 10,5٪ في سنة 2016). وقد شمل هذا التسارع القروض للحرفاء التي بلغ نسق ازديادها 12,5٪ في سنة 2017 مقابل 9,5٪ في سنة 2016، فيما ارتفع قائم محفظة السندات بـ 12,8٪ في سنة 2017 مقابل 16,1٪ في سنة 2016.

وأدى نمو القروض بنسق أسرع من نسق الإيداعات إلى انخفاض نسبة تغطية القروض بالإيداعات بـ 4 نقاط مائوية بالمقارنة مع سنة 2016 لتستقر في حدود 76,8٪ في موفى سنة 2017.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 4-5 : الاستعمالات

التغيرات				*2017	2016	2015	
2017 2016		2016 2015					
٪	بملايين الدنانير	٪	بملايين الدنانير				
12,5	8.161	9,5	5.663	73.425	65.264	59.601	قروض للحرفاء
12,8	1.653	16,1	1.790	14.579	12.926	11.136	محفظة السندات
							منها :
8,5	268	6,3	187	3.424	3.156	2.969	سندات المساهمات وسندات مماثلة
6,3-	50-	15,2	104	739	789	685	سندات المتاجرة والتوظيفات
5,2-	18-	15,3	46	328	346	300	سندات رقابية
10,0	775	23,5	1.476	8.524	7.749	6.273	رقاع الخزينة
12,6	9.814	10,5	7.453	88.004	78.190	70.737	مجموع الاستعمالات

\* معطيات وقتية.

وبالمقارنة مع سنة 2016، عرفت نسب الفائدة المطبقة على عمليات القرض زيادة معممة لكافة أصناف القروض وذلك نتيجة تأثير ارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية.

جدول عدد 5-5 : تطور معدلات نسب الفائدة الفعلية حسب صنف القروض \*

التغيرات		2017	2016	2015	المسمى
<u>2017</u> 2016	<u>2016</u> 2015				
بـ %	بـ %				
0,61	0,46-	4,86	4,25	4,71	معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية
0,57	0,46-	8,20	7,63	8,09	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض السكن
0,37	0,01	8,97	8,60	8,59	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على المكشوفات
0,74	0,53-	7,66	6,92	7,45	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض طويلة الأجل
0,42	0,4-	7,56	7,14	7,54	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض متوسطة الأجل
0,42	0,32-	9,06	8,64	8,96	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض الاستهلاك
0,59	0,4-	7,20	6,61	7,01	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض قصيرة الأجل

\* يتعلق الأمر بالنسب المطبقة خلال النصف الثاني من السنة.

## 2-1-5 نتيجة الاستغلال

ارتفع الناتج البنكي الصافي للبنوك المقيمة بـ 637 مليون دينار أو 18,3% في سنة 2017 مقابل 368 مليون دينار أو 11,8% في سنة 2016، ليبلغ 4.115 مليون دينار وذلك نتيجة النمو الملحوظ لكل من هامش الفائدة (275 مليون دينار أو 15,5% في سنة 2017 مقابل 68 مليون دينار أو 4% في سنة 2016) وأرباح الصرف (+159 مليون دينار أو +71% لتبلغ 382 مليون دينار) ومداخل رفاع الخزينة (+128 مليون دينار أو +35% لتبلغ 501 مليون دينار).

جدول عدد 6-5 : نتيجة الاستغلال

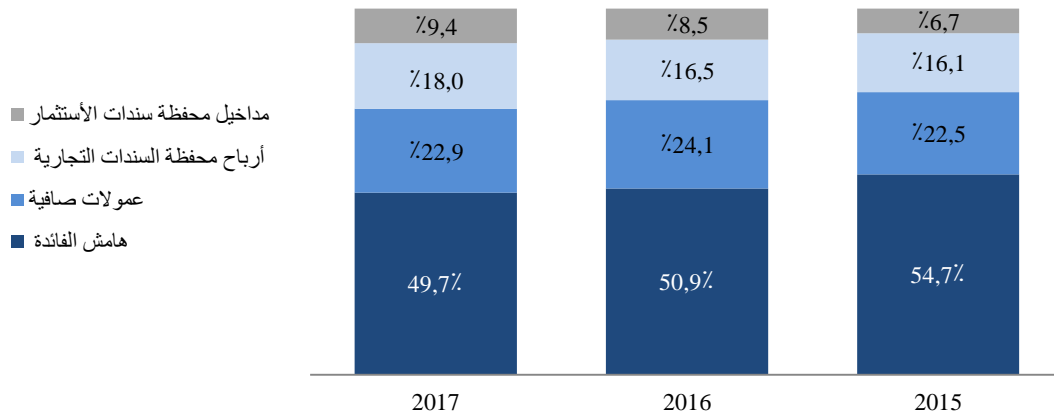
(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				*2017	2016	2015	المسمى
<u>2017</u> 2016	<u>2016</u> 2015						
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
15,5	275	4,0	68	2.045	1.770	1.702	هامش الفائدة
12,4	104	19,7	138	941	837	699	العمولات الصافية
29,3	168	14,1	71	741	573	502	أرباح محفظة السندات التجارية
30,2	90	44,0	91	388	298	207	مداخل محفظة سندات الاستثمار
<b>18,3</b>	<b>637</b>	<b>11,8</b>	<b>368</b>	<b>4.115</b>	<b>3.478</b>	<b>3.110</b>	<b>الناتج البنكي الصافي</b>
15,2	259	12,0	182	1.960	1.701	1.519	الأعباء التشغيلية
15,8	203	11,8	135	1.486	1.283	1.148	منها : كتلة الأجر

\* معطيات وقتية.

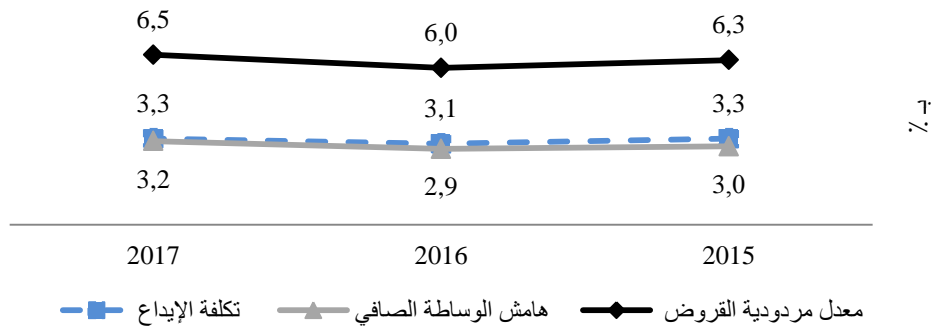
وتبعاً لهذه التطورات، اتسم هيكل الناتج البنكي الصافي بتدعم حصّة مداخل محفظة السندات التجارية ومحفظة سندات الاستثمار (1,5 نقطة مائوية و0,9 نقطة مائوية على التوالي)، مقابل انخفاض مساهمة العمولات بـ 1,2 نقطة مائوية وتواصل انخفاض مساهمة هامش الفائدة لتبلغ مستوى يقل عن نصف الناتج البنكي الصافي.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور تركيبة الناتج البنكي الصافي



وتبعاً لارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية، ازدادت مردودية القروض وتكلفة الإبداعات بـ 0,5 و0,2 نقطة مائوية على التوالي. ونتيجة لذلك، تحسن هامش الوساطة الصافي بـ 0,3 نقطة مائوية ليبلغ 3,2% في موفى سنة 2017.

رسم بياني 4-5 : تطور هامش الوساطة البنكية



وعلى الرغم من ارتفاع الأعباء التشغيلية بـ 15,2%، تحسن ضارب الاستغلال بـ 1,3 نقطة مائوية ليبلغ 47,6% تبعاً لزيادة الملحوظ للناتج البنكي الصافي.



## 2-5 مؤسسات الإيجار المالي

### 1-2-5 النشاط

سجل قائم الإيجار المالي في سنة 2017 تسارعا ملحوظا لنسق نموه (761 مليون دينار أو 21,5٪ مقابل 187 مليون دينار أو 5,6٪ في سنة 2016). وشهدت موارد الاقتراض تحسنا لنسق نموها لتبلغ 3.117 مليون دينار مقابل 2.612 مليون دينار في سنة 2016، أي بارتفاع بـ 19,3٪ مقابل 4٪ في سنة 2016، وتم تمويل قائم الإيجار المالي بنسبة 72,4٪ عن طريق موارد اقتراضية، منها 49٪ من قروض بنكية و34,5٪ من قروض رقاعية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن القطاع قد تمكن من تعبئة 158,3 مليون دينار من الموارد الرقاعية في سنة 2017 مقابل 180 مليون دينار في سنة 2016، أي بانخفاض قدره 12,1٪.

جدول عدد 5-7 : تطور قائم الإيجار المالي وموارد الاقتراض (بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

2017*	206	2015	
4.303	3.542	3.355	قائم الإيجار المالي
3.117	2.612	2.512	موارد الاقتراض
49,0	48,4	46,5	منها : موارد بنكية (ب٪)
34,5	39,2	38,2	موارد رقاعية (ب٪)

\* معطيات وقتية.

### 2-2-5 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج الصافي لمؤسسات الإيجار المالي تسارعا لنسق نموه (12,2٪ أو 19 مليون دينار مقابل 8,3٪ أو 12 مليون دينار في سنة 2016) ليبلغ 175 مليون دينار في سنة 2017 وذلك نتيجة ارتفاع هامش الفائدة بـ 13,3٪ أو 19 مليون دينار.

جدول عدد 5-8 : مؤشرات الاستغلال (بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

2017*	2016	2015	
162	143	127	هامش الفائدة
175	156	144	الناتج الصافي
69	59	57	الأعباء التشغيلية

\* معطيات وقتية.

وتدهور ضارب الاستغلال خلال سنة 2017 حيث سجل ارتفاعا من 37,8% في سنة 2016 إلى 39,4% في سنة 2017.

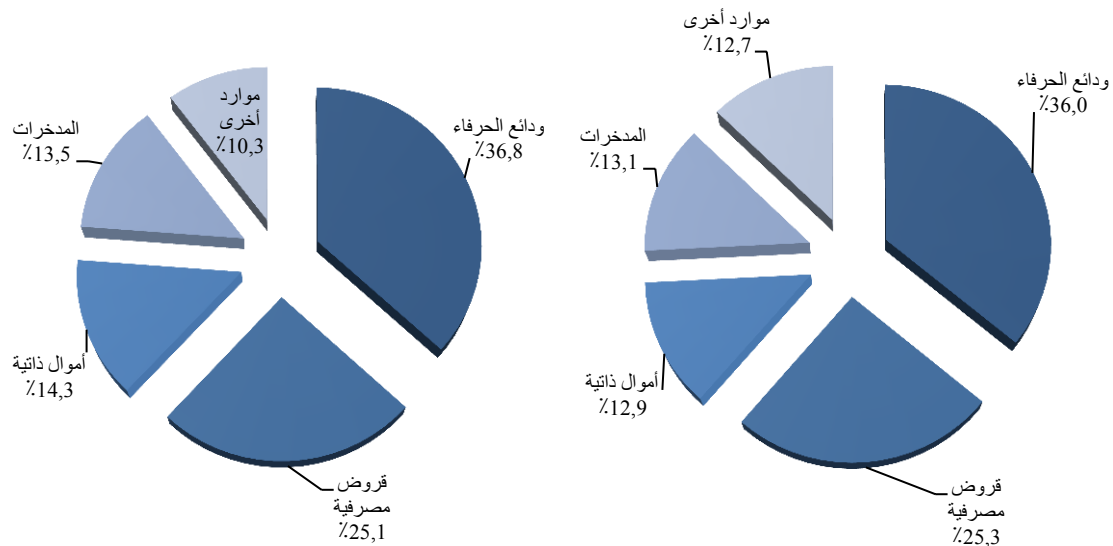
### 3-5 البنوك غير المقيمة

#### 1-3-5 النشاط

#### 1-1-3-5 موارد الاستغلال

سجلت موارد البنوك غير المقيمة ارتفاعا لقائهما في سنة 2017 بـ 1,3% أو 23,7 مليون دولار أمريكي مقابل انخفاض بـ 10,6% أو 220,1 مليون دولار أمريكي في العام السابق. ويتكون هيكل الموارد بالأساس من إيداعات الحرفاء (36,8% مقابل 36% في سنة 2016) والقروض البنكية (25,1% مقابل 25,4% في سنة 2016) والأموال الذاتية (14,3% مقابل 12,9% في سنة 2016).

رسم بياني عدد 5-5 : موارد البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2016  
رسم بياني عدد 6-5 : موارد البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2017



جدول عدد 9-5 : تطور موارد البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2017 2016		2016 2015		*2017	2016	2015	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
0,2	0,8	11,4-	60,7-	473,0	472,2	532,9	قروض بنكية
9,3-	16,3-	6,0	9,9	159,1	175,4	165,5	المنتسبة بتونس
5,8	17,1	19,2-	70,6-	313,9	296,8	367,4	المنتسبة بالخارج
3,5	23,8	9,8-	72,9-	694,3	670,5	743,4	إيداعات الحرفاء
18,8	1,9	53,2-	11,5-	12,0	10,1	21,6	المقيمين
3,3	21,9	8,5-	61,4-	682,3	660,4	721,8	غير المقيمين
18,0-	42,8-	19,4-	57,0-	194,7	237,5	294,5	موارد أخرى
12,3	29,4	0,6	1,4	268,9	239,5	238,1	أموال ذاتية
5,1	12,5	11,3-	30,9-	255,6	243,1	274,0	مدخرات
1,3	23,7	10,6-	220,1-	1.886,5	1.862,8	2.082,9	مجموع الموارد

\* معطيات وقتية.

### 2-1-3-5 تطور الاستعمالات

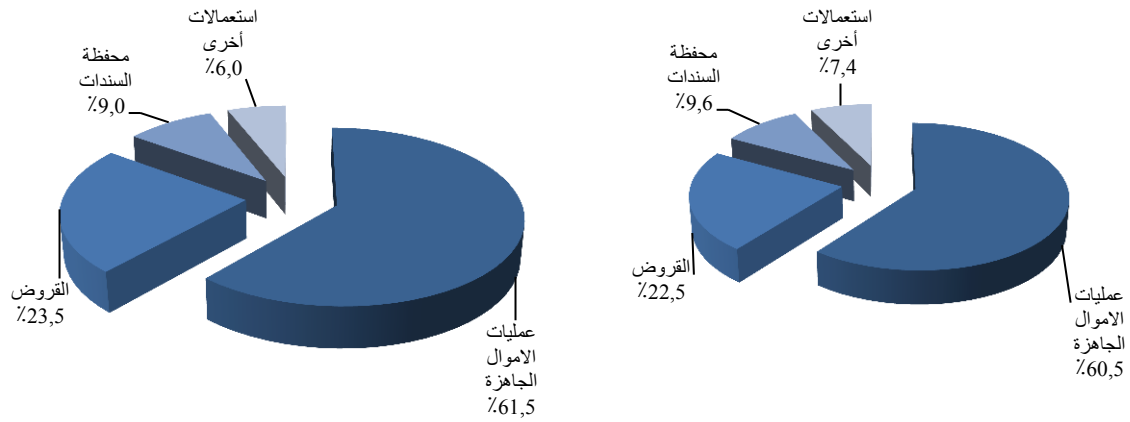
ارتفعت استعمالات البنوك غير المقيمة بـ 1,3% أو 23,7 مليون دولار أمريكي مقابل انخفاض بـ 10,6% أو 220,1 مليون دولار أمريكي في سنة 2016. وقد شملت الزيادة بالخصوص القروض الممنوحة للمقيمين (+93,9 مليون دولار أمريكي أو +47,8%).

جدول عدد 10-5 : تطور استعمالات البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2017 2016		2016 2015		*2017	2016	2015	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
3,0	34,1	1,8-	21,0-	1.160,6	1.126,5	1.147,5	عمليات الأموال الجاهزة
2,8	22,1	6,8-	58,1-	819,4	797,3	855,4	منها : توظيفات لدى البنوك :
25,9	77,7	13,9	36,6	378	300,3	263,7	المنتسبة بتونس
11,2-	55,6-	16,0-	94,7-	441,4	497	591,7	المنتسبة بالخارج
5,5	23,2	21,9-	117,6-	442,6	419,4	537,0	القروض
47,8	93,9	11,3-	24,9-	290,2	196,3	221,2	للمقيمين
31,7-	70,7-	29,4-	92,7-	152,4	223,1	315,8	لغير المقيمين
5,8-	10,4-	1,0-	1,8-	169,2	179,6	181,4	محفظة السندات
16,9-	23,2-	36,7-	79,7-	114,1	137,3	217,0	استعمالات أخرى
1,3	23,7	10,6-	220,1-	1.886,5	1.862,8	2.082,9	مجموع الاستعمالات

\* معطيات وقتية.

رسم بياني عدد 7-5 : استعمالات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2016  
 رسم بياني عدد 8-5 : استعمالات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2017



وسجلت التعهدات خارج الموازنة ارتفاعا يعود إلى ازدياد عمليات تأكيد الاعتمادات المستندية والضمانات والكفالات.

جدول عدد 11-5 : تطور التعهدات خارج الموازنة للبنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2017 2016		2016 2015		*2017	2016	2015	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
17,1	89,0	46,3-	450,0-	610,1	521,1	971,1	مجموع التعهدات خارج الموازنة
							منها :
32,3	60,7	62,3-	310,7-	248,9	188,2	498,9	تأكيد اعتمادات مستندية
53,3-	17,9-	78,5-	122,9-	15,7	33,6	156,5	فتح اعتمادات مستندية
6,4	10,5	13,1-	24,6-	173,9	163,4	188,0	ضمانات وكفالات

\* معطيات وقتية.

### 5-3-2 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج البنكي الصافي للبنوك غير المقيمة في سنة 2017 ارتفاعا قدره 4,6 ملايين دولار أمريكي أو 7,7% تبعا لازدياد كل من هامش الفائدة ب 7,1% أو 1,3 مليون دولار أمريكي والأرباح على محفظة السندات التجارية ب 4,5 ملايين دولار أو 22%.

وتحسن ضارب الاستغلال ب 4,3 نقاط مئوية ليبلغ 39,6%.

جدول عدد 5-12 : مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2017 2016	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	التغيرات 2016 2015	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
						*2017	2016	2015	
7,1	1,3		5,7	1,0		19,7	18,4	17,4	هامش الفائدة
13,4-	2,0-		33,5-	7,5-		12,9	14,9	22,4	العمولات الصافية
22,0	4,5		47,5	6,6		25,0	20,5	13,9	أرباح محفظة السندات التجارية
14,3	0,8		13,8-	0,9-		6,4	5,6	6,5	مداخل محفظة سندات الاستثمار
7,7	4,6		1,3-	0,8-		64,0	59,4	60,2	الناتج البنكي الصافي
2,7-	0,7-		0,8	0,2		25,4	26,1	25,9	الأعباء التشغيلية

\* معطيات وقتية.

## 4-5 بنوك الأعمال

عرف نشاط بنوك الأعمال خلال السنوات الأخيرة تراجعاً يعود بالأساس إلى انخفاض الاستثمار، سواء الداخلي أو الأجنبي وهي وضعية أثرت سلباً على فرص الأعمال لهذه البنوك.

جدول عدد 5-13 : أهم المؤشرات

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2017 2016	بملايين الدينار	بـ %	*2017	2016	المسمى
14,3	0,1		0,8	0,7	الناتج البنكي الصافي
			1,0	1,0	الأعباء التشغيلية
			0,5	0,5	- مجموع الأجور
25,0	0,1		0,5	0,4	- تكاليف الاستغلال العامة

\* معطيات وقتية.

## 5-5 مؤسسات إدارة الديون

### 1-5-5 النشاط

اتسمت سنة 2017 باستيعاب شركة "التونسية للإيجار المالي" للشركة التابعة لها "التونسية للفكتورينغ". وتم إسناد الترخيص النهائي من قبل لجنة التراخيص بتاريخ 3 أبريل 2018.

ونتيجة لذلك، انخفض قائم التمويلات لقطاع إدارة الديون بـ 24,1٪ أو 62 مليون دينار مقابل زيادة بـ 10,7٪ أو 24,8 مليون دينار في سنة 2016، ليتراجع إلى مستوى 195 مليون دينار في موفى سنة 2017.

جدول عدد 5-14 : مؤشرات حول نشاط قطاع إدارة الديون (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2015	2016	*2017	التغيرات	
				بملايين الدنانير	بـ %
قائم التمويلات	232,2	257,0	195,0	62,0-	24,1-

\* معطيات وقتية.

وانخفضت موارد الاقتراض بـ 33٪ في سنة 2017 مقابل +5,2٪ في العام السابق. وانخفضت حصة القروض البنكية والقروض الرقاعية بـ 15,2 نقاط و7,8 نقاط مائوية على التوالي مقابل ارتفاع حصة أوراق الخزينة بـ 16,6 نقطة مائوية والقروض الأخرى بـ 6,4 نقاط مائوية.

جدول عدد 5-15 : تطور الموارد (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المؤشرات	2015	2016	*2017	التغيرات	
				بملايين الدنانير	بـ %
الأموال الذاتية	44,4	45,9	56,0	10,1	22,0
موارد الاقتراض	134,7	141,7	95,0	46,7-	33,0-
قروض بنكية (بـ %)**	57,9	52,0	36,8		15,2-
أوراق الخزينة (بـ %)**	11,2	15,0	31,6		16,6
قروض رقاعية (بـ %)**	26,4	26,7	18,9		7,8-
قروض أخرى (بـ %)**	4,5	6,3	12,7		6,4

\* معطيات وقتية.  
\*\* يتم احتساب التغيرات بالنقاط المائوية.

## 2-5-5 نتيجة الاستغلال

اتسمت سنة 2017 بانخفاض مختلف الأرصدة المتوسطة لحسابات الاستغلال لقطاع إدارة الديون.

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-16 : مؤشرات الاستغلال

التغيرات 2017 2016		*2017	2016	2015	المسمى
بـ %	بملايين الدينانير				
30,1-	2,8-	6,5	9,3	9,0	هامش الفائدة
34,9-	6,7-	12,5	19,2	18,3	الناتج الصافي لإدارة الديون
46,7-	4,2-	4,8	9,0	8,3	الأعباء التشغيلية

\* معطيات وقتية .





## الباب السادس : السوق المالية

تطورت السوق المالية التونسية خلال سنة 2017 في ظل محيط وطني متسم بتحسن النمو الاقتصادي وذلك أساسا بدفع من تدعيم نشاط الخدمات المسوقة والصناعات المعملية، فضلا عن انتعاشة نشاط القطاع الفلاحي. وبالتزامن مع تصاعد الضغوط التضخمية، ازدادت حدة الاختلالات الخارجية وعلى مستوى الميزانية، بما أوجع الضغوط المسلطة على السيولة المصرفية وعلى سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية.

وفي هذا السياق، تمكنت السوق المالية التونسية خلال سنة 2017 من المحافظة على أداء جيد وذلك للسنة الثانية تباعا، كما يدل عليه المردود السنوي لمؤشر تونداكس الذي بلغ 14,5% (مقابل 8,9% في سنة 2016).

وبفضل تدعيم رسملة البورصة لبعض الشركات المدرجة وإدراج شركتي "سانيماد" و"مشغل الأثاث"، على التوالي، في السوق البديلة وفي السوق الرئيسية لتسعيرة البورصة، بلغت رسملة البورصة 21.852 مليون دينار في موفى سنة 2017 مقابل 19.300 مليون دينار في نهاية سنة 2016، مسجلة بذلك نموًا قدره 13,2%.

وعرف لجوء الشركات إلى التمويل المباشر في السوق المالية ارتفاعا بـ 36,5% بالمقارنة مع سنة 2016، حيث تمحور على وجه الخصوص حول السوق الرقاعية مع تعبئة 524 مليون دينار، أي 75,8% من المبلغ الجملي للأموال المعبأة عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة.

وفي جانب آخر وعلى الرغم من تواصل الضغوط المسلطة على المالية العمومية، عرف الحجم المتراكم لإصدارات رقاع الخزينة انخفاضا بـ 38,4% بالمقارنة مع سنة 2016 ليبلغ 2.079 مليون دينار (مقابل مبلغ متوقع للإصدارات قدره 1.850 مليون دينار وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2017)، علما وأن الخزينة قد لجأت في سنة 2017 إلى تعبئة موارد مالية بالعملة الأجنبية لدى عدد من البنوك وذلك بمبلغ 250 مليون أورو يتم تسديده على مدى ثلاث سنوات.

ومن ناحية أخرى، سجل حجم المبادلات المنجزة في تسعيرة البورصة ارتفاعا بـ 38,3% بالمقارنة مع العام السابق حيث بلغ 2.408 ملايين دينار وهو ما أدى إلى معدل يومي للتداول قدره 9,6 ملايين دينار في سنة 2017 مقابل 6,9 ملايين دينار قبل سنة.

وعلى صعيد آخر، تراجع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية من 125 إلى 123 وحدة في موفى شهر ديسمبر 2017. وفي جانب مواز، عرفت الأصول الصافية التي بحوزة هذه المؤسسات انخفاضا بـ 182 مليون دينار أو 4% لتبلغ 4.361 مليون دينار في نهاية سنة 2017 وذلك جراء عمليات إعادة شراء، شملت على حد سواء الوحدات الرقاعية (-166 مليون دينار) والوحدات المختلطة ومن صنف الأسهم (-16 مليون دينار).

جدول عدد 1-6 : أهم مؤشرات البورصة (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

الربع الأول من سنة 2018	2017	2016	2015	المسمى
999 (*)	2.079	3.373	2.343	إصدارات الدولة <sup>1</sup>
371	1.985	3.297 (*)	2.189	- رفاع الخزينة القابلة للتنظير ورفاع الخزينة ذات قسامة صفر
628	94	76	154	- رفاع الخزينة قصيرة الأجل
14.249	13.452	12.494	10.238	قائم رفاع الخزينة (نهاية الفترة)
12.780	12.585	11.471	9.125	- رفاع الخزينة القابلة للتنظير ورفاع الخزينة ذات قسامة صفر
703	101	76	154	- رفاع الخزينة قصيرة الأجل
766	766	946	959	- القروض الرقاعية الوطني
14,6 <sup>2</sup>	13,8	13,8	12,1	قائم رفاع الخزينة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)
				إصدارات المؤسسات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة
85	568	514	1.545	المبالغ المؤشر على إصدارها
0	153	42	1.060	- الترفيع في رأس المال
85	415	472	485	- القروض الرقاعية
138	692	507	1.649	المبالغ المعبأة <sup>3</sup>
0	167	31	1.054	- الترفيع في رأس المال
138	524	476	595	- القروض الرقاعية
619	2.408	1.741	2.140	مبلغ المعاملات في تسعيرة البورصة
477	2.243	1.651	1.995	- سندات رأس المال (أ)
142	165	90	145	- سندات الدين
81	81	79	78	عدد الشركات المدرجة (بالوحدة)
24.382	21.852	19.300	17.830	رسملة البورصة (ب)
25,0 <sup>3</sup>	22,4	21,3	21,1	رسملة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)
7.142,65	6.281,83	5.488,77	5.042,16	مؤشر تونداكس بالنقاط (أساس 1.000 يوم 1997/12/31)
1,9	10,3	8,6	11,2	النسبة السنوية لوران الأسهم = (أ / ب) (ب.٪)
45 (**)	41	46	51	نسبة السيولة (ب.٪) <sup>4</sup>
4	64	79	113	مبلغ المعاملات في السوق الموازية
423	1.008	945	1.748	مبلغ التسجيلات والتصريحات
				مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (باستثناء الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية)
123	123	125	125	- الوحدات في طور النشاط
4.579	4.361	4.544	4.368	- الأصول الصافية

المصادر : بورصة الأوراق المالية بتونس وهيئة السوق المالية

<sup>1</sup> تم احتسابها على أساس تواريخ المناقصات.

<sup>2</sup> تم احتسابها على أساس إجمالي الناتج المحلي لسنة 2017.

<sup>3</sup> تم احتسابها على أساس تواريخ إقفال الاكتتابات.

<sup>4</sup> يتم تعريف نسبة السيولة بكونها حجم السندات المتداولة قياسا بحجم السندات المعروضة للبيع في تسعيرة البورصة.

(\*) بدون اعتبار مناقصات مبادلة رفاع الخزينة.

(\*\*) نسبة السيولة لشهر مارس 2017.

وعلى المستوى الجبائي، أقر قانون المالية لسنة 2018 ترفيعا في نسبة الضريبة المستوجبة بعنوان الأرباح الموزعة من 5٪ إلى 10٪ وذلك للأرباح الموزعة بداية من غرة جانفي 2018، مهما كانت السنة التي تم خلالها تحقيق الأرباح.

## 6-1 تمويل الدولة والاستثمار

اتسمت السوق الأولية خلال سنة 2017 بتراجع إصدارات الدولة والذي يعود بالخصوص إلى ازدياد لجوء الخزينة للتداين الخارجي وإلى تعبئة قرض بالعملة الأجنبية لدى عدد من البنوك المحلية. وفي المقابل، عرفت إصدارات الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة تدعما حيث سجلت ارتفاعا بـ 37٪ بالمقارنة مع العام السابق.

### 6-1-1 إصدارات الدولة

بعد أن عرفت تدعما في سنة 2016، سجلت إصدارات رقاغ الخزينة انخفاضا بـ 1.294 مليون دينار لتبلغ 2.079<sup>1</sup> مليون دينار سنة 2017. ويعود هذا الانخفاض بالخصوص إلى لجوء السلطات العمومية لتعبئة قرض بالعملة الأجنبية لدى بنوك محلية وموارد خارجية على السوق المالية الدولية.

وعلى غرار السنوات السابقة، هيمنت رقاغ الخزينة القابلة للتظير على إصدارات الدولة، حيث استأثرت بـ 95,5٪ من الحجم الجملي للإصدارات. كما تركزت إصدارات رقاغ الخزينة القابلة للتظير على خطوط "6٪ - جوان 2021" و"6,3٪ - جوان 2026" و"6,6٪ - مارس 2027"، لتشمل قرابة 57٪ من هذه الإصدارات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخزينة قد أنجزت مناقصات نصف سنوية لرقاغ الخزينة القابلة للتظير خلال أشهر جانفي ومارس وديسمبر 2017.

ومن جانبها، تركزت إصدارات رقاغ الخزينة قصيرة الأجل على أجل 52 أسبوعا الذي استأثر بقرابة 95٪ من السحوبات المنجزة على هذه الرقاغ.

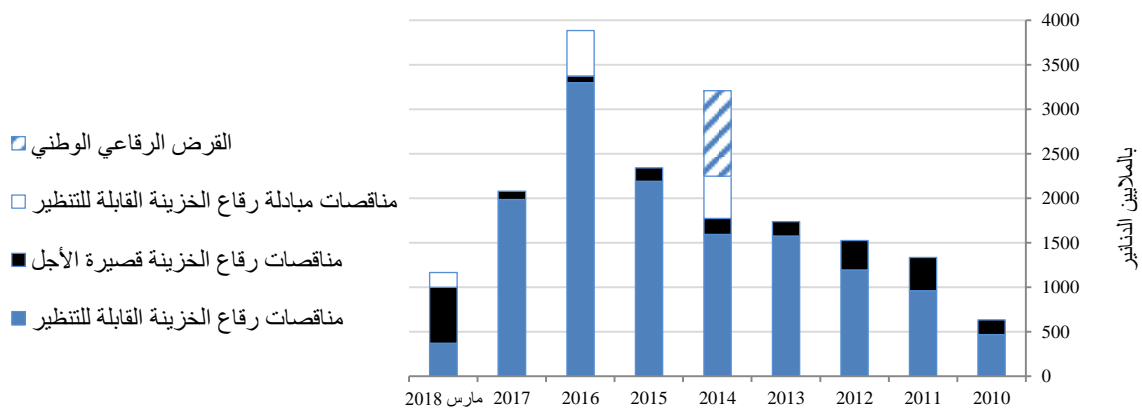
وبالتوازي مع الترفيعات في نسبة الفائدة الرئيسية خلال سنة 2017، تراوح معدل نسبة الفائدة المرجحة عند إصدار رقاغ الخزينة بين 6,22٪ لرقاغ الخزينة القابلة للتظير بأجل 4 سنوات و8,02٪ لتلك بأجل 15 سنة.

وبلغ الأجل الوسطي لرقاغ الخزينة 5 سنوات وأسبوعين في سنة 2017 مقابل 5 سنوات و10 أسابيع و6 أيام في سنة 2016.

<sup>1</sup> تمت مراجعة المبلغ المتوقع لإصدارات رقاغ الخزينة والمقدر أوليا بـ 2.460 مليون دينار نحو التخفيض ليبلغ 1.850 مليون دينار (منها 1.800 مليون دينار أو 97,3٪ في شكل رقاغ خزينة قابلة للتظير) وذلك وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2017 الذي نص على تعبئة موارد داخلية بالعملة الأجنبية في حدود 250 مليون أورو.

وسجل الربع الأول من سنة 2018، من ناحيته، إصدار مبلغ متراكم قدره 999 مليون دينار من سندات الدولة (منها 628 مليون دينار أو 63٪ في شكل رفاع خزينة قصيرة الأجل)، أي 45,4٪ من المبلغ السنوي المتوقع للإصدارات<sup>1</sup>. وفي جانب آخر، أنجزت الخزينة خلال الثلاثي المذكور مناقصات نصف شهرية في شهري جانفي وفبري 2018، فضلا عن مناقصة مبادلة في شهر جانفي 2018 شملت خط "رفاع الخزينة القابلة للتظهير 5,3٪ - جانفي 2018"، بمبلغ اسمي قدره 168 مليون دينار وذلك برفاع أخرى ذات آجال أطول قصد التخفيف من الضغوط المسلطة على سيولة الخزينة<sup>2</sup>.

رسم بياني عدد 1-6 : تطور إصدارات رفاع الخزينة



## 2-1-6 إصدارات الشركات عبر طرح أوراقها للمساهمة العامة

كثفت المؤسسات خلال سنة 2017 من لجوئها للسوق المالية قصد تعبئة الأموال عبر طرح أوراقها للمساهمة العامة سواء من خلال عمليات الترفيع في رأس المال نقدا أو عبر إصدارات سندات الدين. وبالفعل، مكنت السوق الأولية المؤسسات من تعبئة 692 مليون دينار عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة، أي بارتفاع بـ 36,5٪ بالمقارنة مع العام السابق.

وفي هذا الإطار، منحت هيئة السوق المالية في سنة 2017 تأشيرتها للترفيع في رأس المال نقدا لـ 6 شركات وذلك بمبلغ قدره 153 مليون دينار<sup>3</sup>. وبلغت الأموال المعبأة من قبل المؤسسات في شكل ترفيع في رأس المال نقدا في سنة 2017 مستوى 167 مليون دينار، منها 102 مليون دينار مكنت من

<sup>1</sup> تم، بالنسبة لسنة 2018، تقدير المبلغ المتوقع لإصدارات رفاع الخزينة القابلة للتظهير ورفاع الخزينة قصيرة الأجل بـ 2.200 مليون دينار (منها 2.000 مليون دينار أو 91٪ في شكل رفاع خزينة قابلة للتظهير).  
<sup>2</sup> يتعلق الأمر بخطي رفاع الخزينة القابلة للتظهير "6٪ - جوان 2021" و"6,6٪ - مارس 2027".  
<sup>3</sup> يتعلق الأمر بعمليات الترفيع نقدا في رأس مال كل من "بنك الإسكان" (102 مليون دينار) و"حنبل للإيجار المالي" (13,8 مليون دينار) و"التجاري للإيجار المالي" (4,5 ملايين دينار) وشركة "الالكتروستار" (12,3 مليون دينار) و"الشركة التونسية للبلور" (5,7 ملايين دينار) و"الشركة التونسية لصناعة الورق" (14,9 مليون دينار).

تدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان و17 مليون دينار متعلقة بعملية الترفيع في رأس مال شركة "سانيماد"، المؤشر عليها في سنة 2016 والمنجزة خلال سنة 2017 في إطار إدراجها بالبورصة.

وعلى مستوى السوق الرقاعية، منحت هيئة السوق المالية تأشيرتها لإصدار 14 قرصاً رقاعياً، تم إنجاز 10 منها من قبل خمس مؤسسات للإيجار المالي في حين أنجزت أربعة بنوك العمليات المتبقية وذلك بمبلغ جملي قدره 415 مليون دينار ويمكن الترفيع فيه إلى حد أقصى يساوي 500 مليون دينار.

وارتفع مبلغ الأموال المعبأة في السوق الرقاعية بـ 10,1% بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك على الرغم من عدم انتظام الإصدارات طوال السنة. وبلغ الحجم المعبأ في هذه السوق 524 مليون دينار بعنوان 14 قرصاً رقاعياً، منها أربعة قروض تم التأشير عليها في سنة 2016 بمبلغ قدره 201 مليون دينار<sup>1</sup>.

والمعتاد، لا تزال الإصدارات في السوق الرقاعية حkra على البنوك والمؤسسات المالية. وبالفعل، أنجزت بنوك من الساحة 5 قروض من جملة 14 قرصاً رقاعياً تمت تعبئتها في سنة 2017 وذلك بمبلغ متراكم قدره 275 مليون دينار<sup>2</sup>، فيما تمت تعبئة المبلغ المتبقي من قبل خمس مؤسسات للإيجار المالي<sup>3</sup>. وباستثناء قرضين مصدرين بنسبتي فائدة قارة قدرهما 7,6% و7,9%، وقد تمّ طرح القروض الأخرى وفقاً لاختيار المكتتبين بنسب فائدة قارة أو بنسب فائدة مرتبطة بمعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية.

وتواصلت إصدارات المؤسسات عبر طرح أوراقها للمساهمة العامة خلال الربع الأول من سنة 2018، مع تعبئة أموال في السوق الرقاعية قدرها 138 مليون دينار بعنوان أربعة قروض<sup>4</sup> مؤشر عليها في سنة 2017. وخلال هذا الثلاثي، منحت هيئة السوق المالية تأشيرتها لإصدار ثلاثة قروض رقاعية بحجم جملي قدره 85 مليون دينار ويمكن الترفيع فيه إلى حد أقصى يساوي 125 مليون دينار.

<sup>1</sup> يتعلق الأمر بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل كل من "الشركة الدولية للإيجار المالي" (26 مليون دينار) و"شركة الإيجار العربية لتونس" (50 مليون دينار) و"بنك تونس الإمارات" (50 مليون دينار) و"الاتحاد الدولي للبنوك" (75 مليون دينار).

<sup>2</sup> يتعلق الأمر بالقروض الرقاعية المصدر من قبل "بنك تونس والإمارات" (50 مليون دينار) و"بنك الأمان" (40 مليون دينار) و"البنك الوطني الفلاحي" (50 مليون دينار) و"التجاري بنك" (60 مليون دينار) و"الاتحاد الدولي للبنوك" (75 مليون دينار).

<sup>3</sup> يتعلق الأمر بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل كل من "حنبل للإيجار المالي" (45 مليون دينار) و"التجاري للإيجار المالي" (50,1 مليون دينار) و"شركة الإيجار العربية لتونس" (70 مليون دينار) و"الشركة الدولية للإيجار المالي" (47,2 مليون دينار) و"التونسية للإيجار المالي" (37 مليون دينار).

<sup>4</sup> يتعلق الأمر بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل كل من "التونسية للإيجار المالي" (30 مليون دينار) و"حنبل للإيجار المالي" (40 مليون دينار) و"شركة الإيجار العربية لتونس" (17,8 مليون دينار) و"بالقرض المشروط المصدر من قبل "البنك العربي لتونس" (50 مليون دينار).

## 2-6 سوق البورصة

اتسمت سنة 2017 بتعزيز تسعيرة البورصة من خلال إدراج شركتين جديدتين عن طريق عرض عمومي بسعر محدد والمتمثلين في شركة "سانيماد" في السوق البديلة وشركة "مشغل الأثاث" في السوق الرئيسية وهو ما رفع في عدد الشركات المدرجة بالبورصة إلى 81 وحدة في موفى سنة 2017.

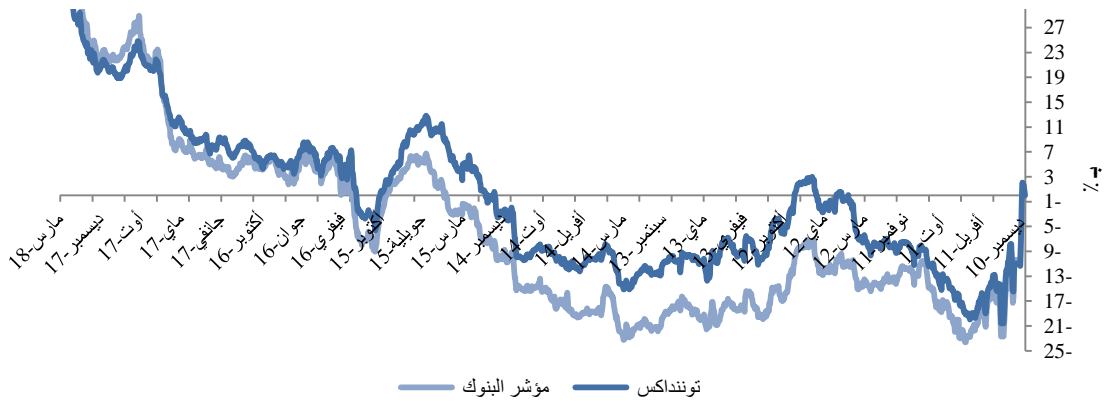
وفي جانب آخر، اتسم تطور سوق البورصة بالأداء الجيد للمؤشر المرجعي "توندناكس" الذي سجل ازديادا بـ 14,5% بعنوان سنة 2017 حيث أقل شهر ديسمبر في مستوى 6.281,83 نقطة مقابل مردود قدره 8,9% في سنة 2016. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع النتائج المسجلة من قبل الشركات المدرجة بـ 12% بعنوان النصف الأول من سنة 2017.

وبالفعل، نجح مؤشر البورصة في الحفاظ على نسق تصاعدي إجمالا إلى غاية شهر ديسمبر الذي سجل خلاله تراجعاً بـ 2,6% حيث تأثر بالخصوص بالإعلان عن الإجراءات المنصوص عليها صلب مشروع قانون المالية لسنة 2018 والمرتبطة بفرض أداءات على الأرباح. وعقب ذلك، ارتفع مؤشر توندناكس مجدداً وذلك بالتوازي مع نشر المؤشرات المالية للشركات المدرجة والتي كانت جيدة في الجملة.

وفي هذا الإطار، كان تطور أسعار القيم المدرجة تصاعدياً إجمالاً، حيث عرفت 42 قيمة مردوداً موجبا تراوح بين 0,1% (الكيمياء) و 72,3% (ثلثات القابضة)، فيما سجلت القيم الأخرى تراجعاً لأسعارها بنسب تراوحت بين -0,4% (الشركة العقارية وللمساهمات) و -83,5% (سرفيكوم).

وتواصل المسار التصاعدي لمؤشر توندناكس المسجل في سنة 2017 وذلك خلال الربع الأول من سنة 2018. وعلى هذا الأساس، أقل المؤشر المرجعي شهر مارس في مستوى قياسي قدره 7.142,65 نقطة، أي بأداء قدره 13,7% بالمقارنة مع المستوى الذي حققه في موفى سنة 2017.

رسم بياني عدد 2-6 : تطور مؤشر توندناكس ومؤشر البنوك



وفيما يتعلق بالأداء على المستوى القطاعي، فقد عرفت أغلب المؤشرات القطاعية مردودا موجبا تراوح بين 0,5% و 33,7%، حيث حقق مؤشر "تجهيزات السيارات" أفضل أداء. وفي المقابل، سجلت أربعة مؤشرات انخفاضا تراوح بين -0,4% لمؤشر "الخدمات المالية" و-3,9% لمؤشر "خدمات المستهلك". ومن جانبه، سجل مؤشر البنوك مردودا سنويا موجبا قدره 19,5%. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى الأداء الجيد لأسهم "بنك تونس العربي الدولي" (+40,4%) و"التجاري بنك" (+40,2%) وهو ما رفع في المردود السنوي لمؤشر القطاع المالي ليبلغ 17% مقابل 8,6% في العام السابق.

وفي جانب آخر، أدى المنحى التصاعدي للسوق بالتزامن مع الإدراجات الجديدة بالبورصة إلى ارتفاع قدره 2.552 مليون دينار أو 13,2% لرسملة البورصة التي بلغت 21.852 مليون دينار، أي 22,4% من إجمالي الناتج المحلي في موفى شهر ديسمبر 2017.

**وخلال الربع الأول من سنة 2018،** تدعمت رسملة البورصة بـ 2.530 مليون دينار أو 11,6% لتبلغ 24.382 مليون دينار.

وعلى غرار السنة السابقة، اتسمت سنة 2017 بتقلص مساهمة المستثمرين الأجانب التي تراجعت من 24,5% في موفى سنة 2016 إلى 23,3% في نهاية سنة 2017. كما أسفرت المعاملات المنجزة في تسعيرة البورصة لفائدة هؤلاء المستثمرين خلال سنة 2017 عن حاصل صاف سالب بـ 154 مليون دينار (أي 346 مليون دينار بعنوان التقيوتات مقابل 192 مليون دينار للاقتناءات). ويعزى هذا التطور بالأساس إلى خروج "الشركة المالية الدولية" من رأس مال "بنك الأمان" وكذلك تقويت البنك الإيطالي "إننيسا" في مساهمته في رأس مال "بنك تونس العربي الدولي".

**وفي موفى الربع الأول من سنة 2018،** ارتفعت نسبة المساهمة الأجنبية إلى مستوى 23,8%، مع حاصل سالب لتدخل المستثمرين الأجانب في تسعيرة البورصة قدره 137 مليون دينار. وشملت تقيوتات الأجانب سندات "شركة صنع المشروبات بتونس" التي استأثرت بـ 76,6% من التقيوتات، مع تراجع حصتهم في رأس مال الشركة المذكورة إلى مستوى 58,9% في موفى شهر مارس 2018 مقابل 63,3% في نهاية شهر ديسمبر 2017.

وعلى صعيد آخر، بلغت المعاملات السنوية المنجزة في تسعيرة البورصة 2.408 ملايين دينار (منها 2.243 مليون دينار أو 93,1% على سندات رأس المال)، أي بارتفاع بـ 38,3% بالمقارنة مع حجمها المسجل في سنة 2016. وقد تدعمت هذه المعاملات بالخصوص بتلك المنجزة على سندات "دليس القابضة" و"شركة صنع المشروبات بتونس" و"بنك تونس العربي الدولي" و"إسمنت قرطاج" والتي استأثرت بقرابة 57% من المعاملات المنجزة على سندات رأس المال، علما وأن الأسبوع الأخير من سنة 2017 قد شهد حجما هاما من المعاملات على كتل الأسهم على سندات "دليس القابضة" وقدره 803 ملايين دينار.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل الحجم اليومي للتداول 9,6 ملايين دينار بعنوان سنة 2017 مقابل 6,9 ملايين دينار في سنة 2016.

وبلغ تداول الأموال على مستوى السوق الموازية وبالعنوان عمليات التسجيل والتصريحات 64 مليون دينار و1.008 ملايين دينار على التوالي في سنة 2017.

ومن جانبه، سجل الربع الأول من سنة 2018 تدعماً لحجم المعاملات بـ 54,4% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017 حيث بلغ 619 مليون دينار. وتركزت المعاملات على سندات رأس المال بواقع 31% منها على قيمة "شركة صنع المشروبات بتونس".

ونتيجة لذلك، بلغ معدل الحجم اليومي للتداول 9,8 ملايين دينار خلال هذا الثلاثي مقابل 6,3 ملايين دينار خلال نفس الفترة من سنة 2017.

### 6-3 نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

منحت هيئة السوق المالية خلال سنة 2017 ترخيصها لتكوين أربعة صناديق مشتركة للتوظيف من الصنف المختلط<sup>1</sup> ولصندوقين مشتركين للتوظيف من الصنف الرقاعي<sup>2</sup> ولصندوق مساعدة على الانطلاق « Anava Seed Fund » بمبلغ قدره 20 مليون دينار ولخمس صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية<sup>3</sup> بقيمة متركمة قدرها 180 مليون دينار.

كما منحت هيئة السوق المالية ترخيصها لتصفية ستة صناديق مشتركة للتوظيف وشركتي استثمار ذات رأس مال متغير. ونتيجة لذلك، بلغ عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية<sup>4</sup> النشطة 123 وحدة في موفى سنة 2017 مقابل 125 وحدة في العام السابق. وفي جانب آخر، منحت هيئة السوق المالية تأشيرتها لتصفية صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية « VALEURS DEVELOPPEMENT » وكذلك لسحب الترخيص لستة صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> يتعلق الأمر بالصناديق المشتركة للتوظيف التالية : « FCP PERSONNEL UIB EPARGNE ACTIONS » و « FCP BIAT - CEA PNT TUNISAIR » و « FCP BH CEA » و « FCP CEA BANQUE DE TUNISIE » وذلك بمبلغ 100 ألف دينار لكل واحد منها.

<sup>2</sup> يتعلق الأمر بالصندوقين المشتركين للتوظيف التاليين : « FCP Wafa Obligataire Capitalisation » و « FCP Helion Septim »

<sup>3</sup> يتعلق الأمر بصناديق : « FCPR MAXULA JASMIN » (20 مليون دينار) و « BYRSA FUND » (50 مليون دينار) و « FCPR Essor Fund » (10 ملايين دينار) و « GABES SOUTH FUND » (50 مليون دينار) و « FONDS DE DEVELOPPEMENT REGIONAL II » (50 مليون دينار).

<sup>4</sup> بدون اعتبار الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.

<sup>5</sup> يتعلق الأمر بالصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية التالية : « MCP ImmoFund » و « Tunis Information Technology Fund II » و « Cap Africa Fund » و « Keystone Fund III » و « Syaha Capital FCPR » و « Perennis Investment Fund I ».



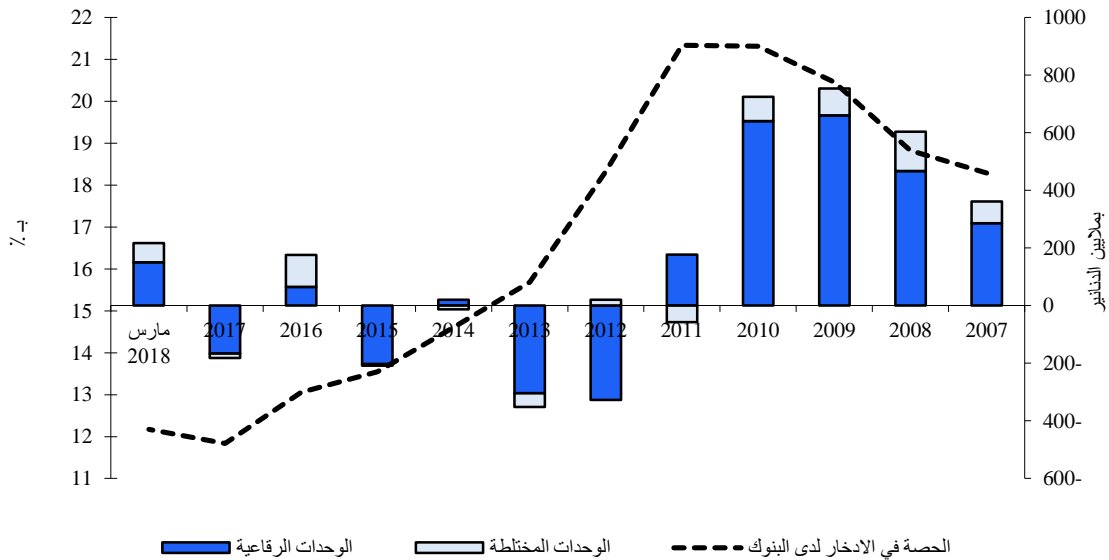
وعلى صعيد آخر، عرفت الأصول الصافية التي بحوزة المؤسسات المذكورة انخفاضا بـ 183 مليون دينار أو 4٪ بين سنة وأخرى لتبلغ 4.361 مليون دينار في موفى سنة 2017. وقد شمل هذا التطور، على حدّ السواء، الوحدات الرقاعية (-2,4٪) والوحدات المختلطة ومن صنف الأسهم (-5,2٪).

وعلى غرار السنوات السابقة، ما تزال سوق الادخار الجماعي تتسم بغلبة الوحدات الرقاعية التي استأثرت بـ 87٪ من مجموع الأصول الصافية، أي 3.783 مليون دينار في موفى سنة 2017 مقابل 87٪ و3.949 مليون دينار على التوالي في سنة 2016. وفي جانب مواز، ظلت هذه السوق متمسكة بتركز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، مثلما تدل عليه حيازة 67٪ من مجموع الأصول من قبل 10 شركات استثمار ذات رأس مال متغير من الصنف الرقاعي.

وفي جانب آخر، عرفت المؤسسات المذكورة تحسنا طفيفا لأدائها الذي بلغ 4,3٪ في سنة 2017 (مقابل 4,2٪ في سنة 2016) وذلك نتيجة ارتفاع مردود الوحدات المختلطة ومن صنف الأسهم بفضل المسار التصاعدي لسوق البورصة.

وخلال الربع الأول من سنة 2018، شهد نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية انتعاشا مع ازدياد الأصول الصافية لهذه المؤسسات بـ 218 مليون دينار (منها 151 مليون دينار للوحدات الرقاعية) لتبلغ 4.579 مليون دينار في موفى شهر مارس 2018.

رسم بياني عدد 3-6 : تغير الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وحصتها في الادخار البنكي





## الجزء الثاني

---

## أنشطة البنك المركزي



# الباب الأول : نشاط الرقابة

## التدقيق الداخلي

تتمثل مهمة التدقيق الداخلي صلب البنك المركزي التونسي في الارتقاء بقيمة البنك والحفاظ عليها وذلك من خلال التوصية على نحو موضوعي بتوفير ضمانات وتقديم استشارات وخطط للتحسين مرتكزة على مقارنة قائمة على المخاطر. ويساعد التدقيق الداخلي، بالاعتماد على مقارنة نظامية ومنهجية، محافظة البنك ووحداتها التشغيلية على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تقييم مسارات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها.

ويعتبر التدقيق الداخلي للبنك المركزي التونسي نشاطا مستقلا وموضوعيا، حيث يضبطه إطار قانوني محكم ومتكون من ميثاق التدقيق الداخلي وميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومدونة أخلاقيات المدققين الداخليين للبنك المركزي التونسي.

واستنادا على منهجية تركز على المخاطر، يتم تحديد مجال التدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع المسارات الخاصة بالمهنة للبنك. وعلى أساس هذا المجال، يقوم التدقيق الداخلي بإعداد ومتابعة برنامج تدقيق يمتد على ثلاث سنوات ومصادق عليه من قبل كل من محافظة البنك واللجنة الدائمة للتدقيق ومجلس الإدارة.

ويتم تقسيم برنامج التدقيق الممتد على ثلاث سنوات إلى برامج سنوية، وفقا لنظام ترتيب أولويات المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الرهانات الاستراتيجية والأهداف المرسومة وتطلعات الأطراف الفاعلة (مجلس الإدارة واللجنة الدائمة للتدقيق ومحافظة البنك) والتكامل مع عمل مدققي الحسابات.

ويتوافق التدقيق الداخلي للبنك المركزي، سواء من خلال تنظيمه أو عبر قيادة مهامه، مع الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي (CRIPP).

وبهدف تعزيز قدراته، اعتمد التدقيق الداخلي للبنك المركزي على برنامج سنوي للتكوين بالخارج، مختص في التدقيق وفي المجالات ذات الصلة بأعراض التدقيق، فضلا عن تواصل برنامج تحصل المدققين الداخليين على شهادة دولية.

## منظومة الرقابة الداخلية للبنك المركزي التونسي

تمثل منظومة الرقابة الداخلية للبنك المركزي مجموع الهياكل والعمليات التي تضمن التحكم في أنشطة البنك المركزي وامتثال عمليات البنك والإجراءات إلى الأحكام القانونية والتنظيمية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية والاستخدام الناجع والفعال لموارده.

وتساهم منظومة الرقابة الداخلية للبنك بشكل أساسي في احترام التشريع الجاري به العمل وكذلك في حماية ممتلكات البنك وتمكن علاوة على ذلك من تأمين تحكم أفضل في المخاطر.

وتتدرج منظومة الرقابة الداخلية للبنك صلب نظام متكامل يتمحور حول ثلاث وظائف للرقابة :

### ■ الرقابة الدائمة التي يتم تنظيمها على النحو التالي :

- رقابة المسؤولين عن الأقسام المنجزة صلب كل نشاط للبنك وهو ما يمثل رقابة العمليات، أي التأكد من التطبيق السليم للقواعد كما تضبطها الإجراءات والأساليب الجاري بها العمل.

- الرقابة المنجزة من قبل الوظائف المخصصة للرقابة والمتابعة والمتمثلة في وحدة إدارة المخاطر ووحدة مراقبة التصرف ووحدة أمن أنظمة المعلومات ووحدة مراقبة الخزائن و وحدات الرقابة والمتابعة.

### ■ الرقابة الدورية :

المنجزة من قبل التدقيق الداخلي بشكل دوري وفقا لبرنامج تدقيق يرتكز على المخاطر والذي يتأكد ليس فحسب من الامتثال للقوانين بل كذلك من جدوى وفعالية الرقابة الدائمة.

### ■ الرقابة الخارجية :

المنجزة من قبل مراقبي حسابات اثنين، يكونان عضوين في هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية ويتم تعيينهما بقرار من مجلس الإدارة.

### ❖ الأنشطة المولدة للتأكد

تمكنت الرقابة العامة خلال سنة 2017 من إنجاز 17 مهمة :

- 8 مهام من ضمن برنامج التدقيق ؛
- 7 مهام استشارية ؛
- 2 مهام خصوصية.

## ❖ أنشطة أخرى

### ✓ متابعة التوصيات

يمثل تنفيذ التوصيات أحد أهم مؤشرات النجاح والفعالية للتدقيق الداخلي والخارجي. وفي هذا السياق، فإن أعمال متابعة التوصيات التي تؤمنها الرقابة العامة والمنجزة خلال في سنة 2017 قد شملت 15 إدارة تم اللجوء إليها بشأن 335 توصية.

### ✓ كتابة اللجنة الدائمة للتدقيق

في إطار مهمتها المتمثلة في كتابة اللجنة الدائمة للتدقيق، نظمت الرقابة العامة 4 اجتماعات خلال سنة 2017 تعلقت من جهة بالنشاط الخاص بالتدقيق الداخلي ومن جهة أخرى بالمساعدة المقدمة من قبل اللجنة الدائمة للتدقيق في استعراض نشاط مراقبي الحسابات.

### ✓ العلاقات مع مسدي الخدمات الخارجيين وأنشطة مختلفة

- التنسيق مع مراقبي الحسابات ؛
- التنسيق مع بعثة صندوق النقد الدولي في إطار تقييم ضمانات البنك ؛
- المساهمة في المؤتمر السنوي لمسؤولي التدقيق الداخلي في البنوك المركزية للبلدان الناطقة بالفرنسية.
- المساهمة في أنشطة أعضاء مجموعة العملة الدولية بشأن المخاطر التشغيلية (IORWG).

### ✓ الموارد

في إطار تعزيز قدراتها، انتفع أربعة مدققين داخليين بدورة تكوينية محددة الأهداف ورفيعة المستوى لدى بنوك مركزية أجنبية.

كما شارك المدققون الداخليون في ثلاث دورات تكوينية بتونس.

واجتاز مدقق داخلي بنجاح اختبار "COBIT5 FOUNDATION" الذي تم تنظيمه خلال شهر ديسمبر 2017.

وحاليا يتابع أربعة مدققين داخليين برنامجا للحصول على "شهادة مدقق داخلي معتمد".





## الباب الثاني : التنظيم وأنظمة المعلومات

واصل البنك المركزي التونسي خلال سنة 2017 تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي شرع فيها بهدف تعصير أنظمتها للمعلومات. ويتعلق الأمر بمشروع إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات وبمشروع إعداد ووضع سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل وبمشروع الإدارة الإلكترونية للوثائق والمراسلات ومنظومة الأرشيف الإلكترونية.

### 1-2 إعداد خارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات

مع استكمال مهمة التأطير، تم إعداد كراس شروط بهدف الإرساء التدريجي لخارطة العمليات وتهيئة أنظمة المعلومات على مستوى البنك لمهنتين أساسيتين ذاتي قيمة مضافة ولمهنتين آخريتين للدعم وذلك قصد تحديد الإجراءات والقواعد المرتبطة بالعمليات.

وسيمكّن استكمال الإرساء الناجح للمشروع بالنسبة لهذه المهن من تعزيز الاهتمام الجماعي صلب البنك على نطاق أوسع تجاه هذا المسار، بما من شأنه تدعيم تراث المعارف والخبرات وترشيد سير المؤسسة وتكييف نظام المعلومات.

### 2-2 الإدارة الإلكترونية للمراسلات والوثائق ونظام الأرشيف الإلكترونية

لقد تبين أن الإرساء التدريجي للإدارة الإلكترونية للمراسلات يتسم بالبطء لكنه ينطوي بالخصوص على تحديات هامة على مختلف الأصعدة.

وعلى هذا الأساس وبغض النظر عن حذف الصبغة المادية، كان من الضروري وفي مرحلة مبكرة تنظيم جميع تدفقات الوثائق والتفكير في الاحتفاظ الإثباتي لها والسهر على الاندماج في تطبيقات المهن من خلال الاستخراج المباشر لبعض المعطيات.

وتمثل تواصل الأعمال خلال سنة 2017 في مرافقة الهياكل قصد التخلص من الوثائق الورقية واعتماد ممارسات جديدة.

وعلى مستوى الإدارة الإلكترونية للوثائق، دخلت ست عمليات نموذجية تتعلق بالوثائق طور الإنتاج مع الإدماج الناجح لتدفقات العمل المرتبطة بأنظمة المعلومات بالنسبة لبعض العمليات.

أما على صعيد الأرشفة الإلكترونية وبعد المصادقة النهائية على المجموعات النموذجية للأرشفة، من الضروري استكمال تحديد البيانات الفهرسية وقواعد الأرشفة الضامنة للنفاذ الجيد والمحافظة الملائمة على أرشفة البنك.

وفي ختام هذه الأعمال، سيتم الشروع في المصادقة على سير عمليات الأرشفة الإلكترونية وذلك قصد الأخذ بعين الاعتبار لدورة حياة الوثائق وتأكيد القيمة الإثباتية للأرشفة الإلكترونية للبنك.

### 3-2 مشروع سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية وخطة استمرارية العمل

طالما أنه تم استكمال سياسة تأمين الأنظمة المعلوماتية، فمن الضروري التسريع بتفعيل خطة استمرارية العمل فيما يتعلق بتحديد حلول وإجراءات استمرارية العمل قصد ضمان أفضل تعبئة للكفاءات الضرورية من قبل مسدي الخدمات وتحديد مقاربة وبرنامج عمل أكثر دقة.

وقد مكن التفعيل المتزامن لهذه المشاريع المشتركة والمهيكلية، على وجه الخصوص، من تسليط الضوء على ما يلي :

- صعوبة التحكم بصورة مشتركة في خصوصيات الأنشطة وتشعب الرابط المتصل بجميع الأطراف المعنية.
- ضرورة إرساء ممارسات على المستوى العملي تتلاءم بشكل أفضل مع المشاريع الاستراتيجية وتطوير مقاربة أكثر تكاملا وتناسقا لتحديد مجال العمل ومراحل التنفيذ.
- ضرورة برمجة الأولويات قصد إنشاء نظام المعلومات بشكل مشترك.
- أهمية تدعيم جملة من العوامل الجوهرية قصد ضمان استمرارية هذه المشاريع ذات القيمة المضافة المؤكدة للبنك.

### 4-2 التطور التكنولوجي والوظيفي لتطبيقات المهن للبنك

في إطار دعم استراتيجية الإدارات التابعة للبنك، أسفرت الطبقة الوظيفية لأنظمة المعلومات خلال سنة 2017 عن مشاريع مختلفة للتطوير وعن اقتراح خدمات جديدة ومنها :

- معالجة الشيكات التي تتم عملية رقمتها من قبل الخزينة التونسية وإرسالها إلى المقر الرئيسي للبنك أو لفروعه ليقع تقديمها إلى شركة "المصرفية المشتركة للمقاصة" لمعالجتها عبر المقاصة وهو ما يمثل بالتالي اندماجاً غير مباشر للخزينة التونسية في النظام الوطني للمقاصة الإلكترونية لاستخلاص الشيكات الخاصة بها.
- المشاركة في أعمال لجنة قيادة مشروع تفعيل النسخة الجديدة لمركزية المخاطر لفائدة التمويل الصغير، تحت إشراف سلطة رقابة التمويل الصغير وذلك بهدف دمج التحسينات : إدارة تصاريح المعطيات المتعلقة بجمعيات التمويل الصغير وإضافة معلومات حول الضامنين ومتابعة الاستشارات حسب المستعمل ومصدر القرض الأول والتداين المتقاطع.
- تدعيم أعمال إعادة الصياغة المتعلقة بالرقابة المصرفية والتي مكنت من تحقيق استخدام أفضل لنظام تبادل المعطيات وذلك من خلال إضافة خدمات على غرار المبادلات الجديدة للمعطيات ولتصاريح البنوك.
- إطلاق مشروع رقمنة جذاذات الاستثمار المصرح بها لإدارة عمليات الصرف.
- رقمنة المراسلات المتعلقة بتعيين شبكة مصنفة الرموز المعلوماتية الفروع البنكية.
- إرساء منظومة للانتداب في البنك قصد تسجيل المترشحين في المناظرات.
- اختبار وإرساء خدمة واب للنفاز إلى مركزية المخاطر من قبل المواطن وسيتم لاحقاً ضبط إجراءات النفاز والتحقق من الهوية والتداخل في حالة الشكاوي.
- إطلاق مهمة تأطير لإنشاء نظام معلومات لصنع القرار.
- المساهمة في مشروع إلغاء التعامل نقداً، بالنظر إلى العلاقة المباشرة مع مستوجبات تطوير الدفعات الإلكترونية للحد من اللجوء إلى التعامل نقداً.

## 2-5 تأهيل البنى الأساسية للمعدات والشبكات والسلامة

- تندرج أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2017 في إطار استمرارية تعصير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والشبكات والسلامة. وهي تهدف إلى مواصلة تدابير تدعيم أنظمة المعلومات من حيث التوفر والسلامة. ويتعلق الأمر بالخصوص بالمشاريع التالية :
- استحداث حل جديد مضاد للفيروسات لتعزيز السلامة وإرساء منتج لإدارة التنظيم والسلامة والتدقيق فيما يتعلق بتغيرات الدليل النشط<sup>1</sup> والبريد الإلكتروني.

<sup>1</sup> المقصود بذلك : Active Directory.

- تنظيم حملة توعية لفائدة مجموعة من المستعملين صلب الإدارات العامة بالبنك حول السلامة الإلكترونية.
- إطلاق نظام جديد لمدّ الأسلاك والنفاز المعمم إلى الواي - فاي على مستوى مباني المقر الرئيسي والمقر الفرعي. ويمثل هذا الاستثمار تقدماً تقنياً من أجل الحصول على مباني أكثر ذكاءً.
- تأهيل الشبكات ما بين المقرين الرئيسي والفرعي وفروع البنك.
- تأهيل معدات الحواسيب وتأمين الحواسيب المكتبية.
- استكمال عملية إرساء صفائف تخزين جديدة تهدف إلى تأمين نظام فعال لتخزين المعلومات واستغلالها وأرشفتها للحصول على توافر عال للمعلومة وعلى مستوى متطور للسلامة المعلوماتية.
- مواصلة تنفيذ عملية تأهيل الموقع الإلكتروني الاحتياطي بالقيروان للشروع في اختبارات الانتقال.

## 6-2 إدارة المخاطر

- في إطار مقاربة تشاركية، تم الشروع في التفكير بشأن تزويد البنك بهيكل تنظيمي ملائم لإدارة المخاطر وإضفاء الديناميكية على عملية تفعيل خارطة المخاطر.
- وبالفعل، تمثل خارطة المخاطر محور اهتمام جوهري لتحقيق حوكمة رشيدة، حيث أنها تعد أداة قيادية لمتابعة وتجسيد أهداف البنك وترتيب أولويات مشاريع المؤسسة.

## الباب الثالث : التعاون الدولي

كثف البنك المركزي التونسي خلال سنة 2017 جهوده الرامية إلى مواصلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومزيد تعزيز علاقاته الثنائية وتدعيم روابط التعاون مع البنوك المركزية الأخرى، لاسيما في مجال تبادل المعلومات والخبرات.

ففيما يتعلق بالتعاون المالي مع المؤسسات النقدية الدولية، واصل كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، المتعهدين بمساندة تونس، تقديم دعمهما المالي للبلاد التونسية بهدف دفع تفعيل برنامجها الإصلاحي.

أما بخصوص المساعدة الفنية وفي مجال التعاون مع المؤسسات الدولية والبنوك المركزية، اتسمت سنة 2017 بتجديد اتفاقية الشراكة مع كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا (SECO) في إطار برنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية (BCC) وبتوقيع مذكرة تفاهم جديدة مع وزارة الخارجية البريطانية وشؤون الكومنولث (FCO) والتي سيقع تفعيلها خلال سنة 2018. كما وقع البنك المركزي التونسي اتفاقيات تعاون فني مع كل من البنك المركزي التركي وسلطة النقد الفلسطينية وبنك السودان المركزي.

وفي جانب آخر، شارك البنك المركزي التونسي في مختلف التظاهرات واللقاءات المنظمة من قبل الهيئات الدولية والإقليمية، التي طالما مثلت فرصا قيمة لتبادل التجارب والخبرات وكذلك لتوسيع وتعميق علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع مختلف المؤسسات المالية.

### 1-3 التعاون المالي مع المؤسسات النقدية

#### 1-1-3 التعاون المالي مع صندوق النقد الدولي

تجسدت مصادقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بتاريخ 20 ماي 2016 على اتفاقية موسعة مدتها 48 شهرا مع البلاد التونسية بعنوان "تسهيل الصندوق الممدد" بلغت قيمته ما يعادل 2,9 مليار دولار أمريكي، من خلال صرف القسط الأول وقيمه 653 مليون دينار (227 مليون وحدة من حقوق السحب

الخاصة)<sup>1</sup>. وتواصلت المفاوضات بين السلطات ومصالح الصندوق بشأن التقدم المحرز على مستوى تفعيل الإصلاحات الاقتصادية والمالية المدعومة من قبل هذه الاتفاقية وهو ما من شأنه أن يمهد لصرف الأقساط القادمة.

وفي هذا السياق وتبعاً لاستكمال المراجعة الأولى لهذه الاتفاقية، صادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بتاريخ 12 جوان 2017 على صرف مبلغ قدره 768 مليون دينار (227 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) لفائدة البلاد التونسية.

كما تكثفت المفاوضات بين مصالح صندوق النقد الدولي والسلطات، لاسيما خلال زيارات العمل التي أداها فريق الصندوق خلال شهري جولية وأكتوبر 2017 بهدف ضمان استكمال المراجعة الثانية لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد، المنعقدة في الفترة ما بين 29 نوفمبر و13 ديسمبر 2017.

وبتاريخ 23 مارس 2018، وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على صرف القسط الثالث بمبلغ قدره 614 مليون دينار (177 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) ليصل بذلك مجموع المبالغ المسحوبة إلى قيمة 2.035 مليون دينار. وفي جانب آخر، صادق الصندوق بناء على طلب السلطات على وتيرة ربع سنوية للمراجعات عوضاً عن الجدول الزمني نصف السنوي وهو ما من شأنه التسريع في صرف السحوبات لنفس المبلغ المتبقي من القرض.

### 3-1-2 التعاون المالي مع صندوق النقد العربي

في إطار تعبئة الموارد الخارجية قصد تلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أبرمت البلاد التونسية اتفاقيتي قرض مع صندوق النقد العربي والمتمثلتين في القرض التعويضي والتسهيل لدعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ جملي بحوالي 161 مليون دولار أمريكي.

### 3-2 مشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في الاجتماعات و المؤتمرات التي

#### نظمتها المؤسسات النقدية الدولية والإقليمية

شارك البنك المركزي خلال سنة 2017 في العديد من التظاهرات واللقاءات التي نظمتها المؤسسات النقدية الدولية والإقليمية ومنها بالخصوص ما يلي :

- الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية والتي انعقدت يومي 18 و19 أفريل 2017 بالرباط (المغرب).

<sup>1</sup> تمثل حقوق السحب الخاصة وحدة الحساب لصندوق النقد الدولي.

- الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي انعقدت من 13 إلى 15 أكتوبر 2017 بواشنطن.
- اجتماعات محافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية والتي انعقدت بتاريخ 17 سبتمبر 2017 بأبوظبي.
- المؤتمر السنوي الخامس لبرنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية" (BCC) والذي انعقد يومي 21 و22 سبتمبر 2017 في معهد الدراسات الدولية العليا بجينيف، تحت عنوان « Macroprudential policy : taking stock of the state of the art, and ways forward ».
- الاجتماع الرابع والعشرون لمحافظي البنوك المركزية للبلدان الناطقة بالفرنسية والذي انعقد من 25 إلى 27 ماي 2017 بمونتر و في سويسرا.
- اجتماع اللجنة الفنية لمجموعة إقليم شمال إفريقيا، التابعة لجمعية البنوك المركزية الإفريقية (ABCA) والذي انعقد يومي 9 و10 فيفري 2017 بموريتانيا.
- الندوة القارية لجمعية البنوك المركزية الإفريقية والتي انعقدت من 3 إلى 5 ماي 2017 بأكرا في غانا، تحت عنوان "استراتيجيات اتصال موثوقة للبنوك المركزية في إطار السياسة النقدية والاستقرار المالي".
- الاجتماعات السنوية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والتي انعقدت يومي 15 و16 أوت ببريتوريا في جنوب إفريقيا.

### 3-3 التعاون والمساعدة الفنية

#### 1-3-3 التعاون الثنائي مع المركز الإقليمي للمساعدة الفنية بالشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي

بهدف الاستجابة للاحتياجات في مجال المساعدة الفنية وتعزيز قدرات الموارد البشرية للبلدان الأعضاء، يوفر المركز الإقليمي للمساعدة الفنية بالشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي في إطار خطة عمله السنوية، مجموعة من المساعدات الفنية في مجالات الرقابة المصرفية والإحصائيات والمالية العمومية. وفي هذا السياق، انتفع البنك المركزي التونسي بخبرات ومعارف خبراء مشهود لهم دوليا والذين انتدبهم المركز المذكور قصد مرافقة إدارات الرقابة المصرفية في تفعيل بعض الإجراءات المدرجة صلب خطة عمله التي تمتد على خمس سنوات.

## 3-3-2 التعاون الثنائي مع كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا

يهدف برنامج "المساعدة الفنية وتطوير القدرات للبنوك المركزية" الممول من طرف كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا بالشراكة مع معهد الدراسات العليا والتنمية بجينيف، إلى تعزيز قدرات إطارات البنوك المركزية الأعضاء ومنها ألبانيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكولومبيا والبيرو وتونس وذلك من خلال :

- بعثات مساعدة فنية يؤمنها بالخصوص خبراء من هيئة التدريس لمعهد الدراسات العليا والتنمية وذلك لفائدة البنوك المركزية الأعضاء وفقا لاحتياجاتها المحددة.
- مؤتمرات سنوية وإقليمية حيث يتمكن المشاركون من البنوك المركزية الأعضاء من تقديم نتائج أبحاثهم والتفاعل مع الأكاديميين وصناع القرار صلب مؤسسات أخرى.
- برامج البحث العلمي "برامج الزيارة والتدريب" والتي تهدف إلى تشجيع ومرافقة إطارات البنوك المركزية الراغبين في القيام بأبحاث علمية.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية برنامج المساعدة الفنية المبرمة بين كتابة الدولة للاقتصاد بسويسرا والبنك المركزي التونسي للفترة 2013-2016 قد تم التمديد فيها إلى غاية موفى سنة 2017 ليتم بالتالي اختتام المرحلة الأولى من برنامج "المساعدة الفنية وتعزيز القدرات للبنوك المركزية". وقد بدأت المرحلة الثانية في سنة 2018 والمتعلقة بالخمس سنوات القادمة والتي تغطي الفترة 2018-2022.

وفيما يتعلق بالمساعدات الفنية وفي إطار خطة النشاط لسنة 2017 المتعلقة ببرنامج "المساعدة الفنية وتعزيز القدرات للبنوك المركزية"، انتفعت إطارات البنك المركزي التونسي بمساعدتين فئيتين حيث انعقدت الأولى من 8 إلى 10 ماي 2017 وتمحورت حول "إعداد نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية المستندة على المالية العمومية بالنسبة للبلاد التونسية"، فيما انعقدت البعثة الثانية من 2 إلى 6 أكتوبر 2017 حول موضوع "الاستقرار المالي وأنظمة الإنذار المبكر".

أما بخصوص البحث العلمي، فقد تم قبول إطارين من البنك المركزي للانخراط في برنامج "التدريب" عن بعد، لإعداد ورقة بحثية بعنوان : "شروط التوقع وتحليل السيناريو باستخدام نماذج العامل الناقل للانحدار الذاتي، توقع استجابة السياسة النقدية : مثال تونس".

## 3-3-3 التعاون الثنائي مع مكتب المساعدة الفنية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية

ويجري حاليا ، في إطار التعاون بين البنك المركزي التونسي ووزارة الخزانة الأمريكية، تقديم مساعدتين فئيتين من قبل مكتب المساعدة الفنية بهدف تعزيز القدرات التحليلية للبنك المركزي التونسي في مجال الاستقرار المالي من جهة ومساعدة البنك المركزي في إدراج أشكال جديدة للمدفوعات الرقمية المرتبطة باستراتيجية الاندماج المالي من جهة أخرى.



ونتيجة لذلك، تم التوقيع على اتفاقيتين في هذا السياق :

- اتفاقية حول موضوع "تعزيز إطار وأدوات تحليل الاستقرار المالي" ، التي تم التوقيع عليها في سنة 2016 ، و المتمثلة في مساعدة فنية طويلة الأجل (سنة واحدة قابلة للتجديد).
- اتفاقية حول موضوع "الاندماج المالي" والتي تم التوقيع عليها في شهر أكتوبر 2017. وقد تم، في هذا الإطار، تأمين بعثتين للتشخيص ليتم تبعا لهما تحديد مشروع خطة العمل لسنة 2018.

### 3-4-3 التعاون الثنائي مع البنوك المركزية

مثلت مواصلة تعزيز التعاون مع البنوك المركزية الأخرى وخاصة في مجال تبادل المعلومات والتجارب والخبرات، إحدى الأولويات الاستراتيجية التي حددها البنك المركزي التونسي خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وفي هذا السياق، تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات في سنة 2017 :

- التوقيع على اتفاق التعاون بتاريخ 5 أكتوبر 2017 بين البنك المركزي التونسي والبنك المركزي التركي والذي يهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات.
- التوقيع على اتفاقية بين البنك المركزي التونسي وبنك السودان المركزي بشأن تبادل المعلومات والتعاون وخاصة في مجال رقابة المؤسسات المالية وذلك خلال الزيارة التي أداها محافظ البنك المركزي التونسي للسودان في شهر ماي 2017.
- التوقيع على اتفاق بين البنك المركزي التونسي سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 14 نوفمبر 2017 والذي يهدف إلى تعزيز العلاقات المالية والمصرفية وتبادل الخبرات والمعطيات في مختلف المجالات ومنها بالخصوص الاستقرار المالي والرقابة المصرفية وأنظمة الدفع.



# الباب الرابع : الموارد البشرية

## وتقرير العمل الاجتماعي

شهد مجموع موظفي البنك المركزي التونسي خلال سنة 2017 انخفاضا بـ 43 عونا بالمقارنة مع العام السابق ليترجع من 960 إلى 917 عونا وذلك بالخصوص جراء الإحالة على التقاعد. واستمر البنك في إيلاء أهمية كبرى للنفاد إلى التكوين وكذلك إلى مختلف الخدمات الاجتماعية. كما اتسمت سنة 2017 باعتماد مقاربة جديدة في مجال الانتداب والمتمثلة في منظومة معلوماتية مخصصة للتسجيل عبر الأنترنت.

### 1-4 إدارة وتنمية المسار الوظيفي

#### 1-1-4 مجموع الموظفين

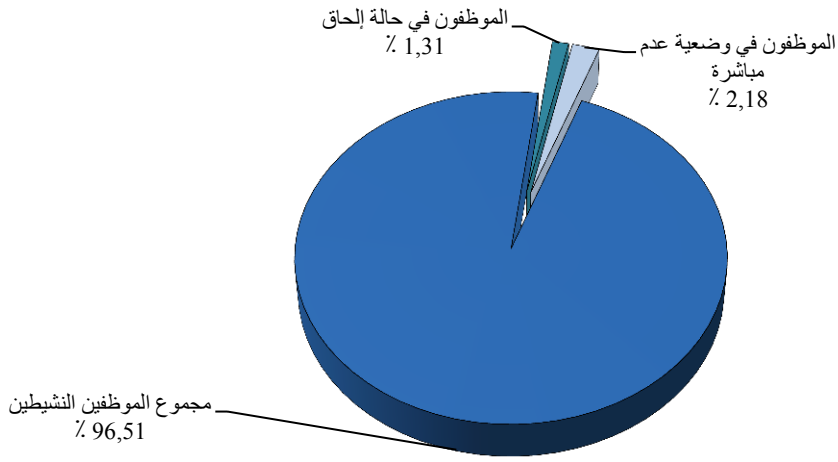
بلغ مجموع موظفي البنك المركزي 917 عونا بتاريخ 31 ديسمبر 2017 (885 عونا نشيطا و12 في حالة إحقاق و20 في وضعية عدم مباشرة).

ويتوزع مجموع الموظفين النشيطين بين المقر الرئيسي الذي يضم 698 عونا (78,87%) والـ 11 فرعا داخليا بـ 187 عونا (21,13%).

جدول عدد 1-4 : توزيع موظفي البنك حسب الوضعيات

العدد	الصف
885	مجموع الموظفين النشيطين
	منهم :
870	• أعوان مرسمون
1	• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة غير محدّدة
0	• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة محدّدة
5	• أعوان في حالة إحقاق لدى البنك
9	• أعوان متربصون
12	مجموع الموظفين في حالة إحقاق
20	مجموع الموظفين في وضعية عدم مباشرة
917	مجموع الموظفين

رسم بياني عدد 1-4 : توزيع مجموع موظفي البنك المركزي التونسي



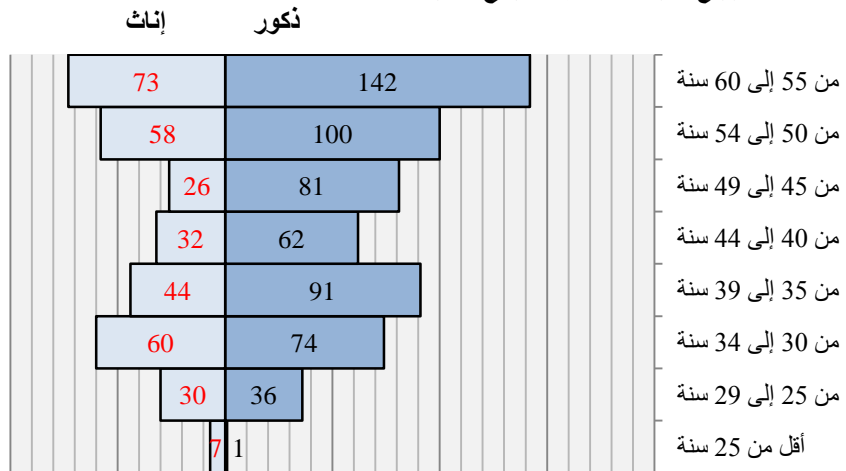
ويتكون مجموع موظفي البنك من 64% من الذكور و36% من الإناث.

جدول عدد 2-4 : توزيع الموظفين حسب الجنس

الجنس	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإناث	330	36,0
الذكور	587	64,0
المجموع	917	100,0

ويبلغ 40,68% من موظفي البنك سنّ 50 سنة فما فوق، فيما ينتمي 22,68% منهم إلى الشريحة العمرية ما دون 35 سنة. ويتراوح سن الأعوان المتبقين، أي 36,64%، ما بين 35 و49 عاما.

رسم بياني عدد 2-4 : توزيع الموظفين حسب الشرائح العمرية



وتشمل الرتب المتروحة بين رئيس مصلحة أول ومدير عام، والتي توافق الإطارات العليا، 403 أعوان أي 43,9٪ من مجموع موظفي البنك. ويمثل سلك التأطير المتوسط (من رتبة ملحق إدارة إلى رتبة رئيس مصلحة) والسلك المشترك (من رتبة عون مصلحة إلى رتبة ملحق مصلحة) 29,9٪ و 26,2٪ على التوالي من مجموع الموظفين.

جدول عدد 3-4 : توزيع الموظفين حسب الدرجة

الصفة	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإطارات العليا	403	43,9
الإطارات المتوسطة	274	29,9
السلك المشترك	240	26,2
المجموع	917	100,0

كما يتمتع 361 عوناً من البنك المركزي بخطط وظيفية وهو ما أفضى إلى نسبة من الإطارات المكلفين بمسؤولية قدرها 39,37٪ قياساً بمجموع موظفي البنك ومنهم بالأساس 165 عوناً (أي 45,71٪) مكلفين بخطة رئيس مصلحة.

#### 2-1-4 الترقيات

سجلت نتائج الترقيات بالنسبة للسلك المشترك وسلك التأطير المتوسط بعنوان سنة 2017 انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع العام السابق مع تسجيل نسبة قدرها 71,2٪ مقابل 73,7٪ في سنة 2016. وفيما يتعلق بسلك الإطارات العليا، فقد بلغت نسبة الترقية 66,9٪ مقابل 62,5٪ في سنة 2016.

#### 3-1-4 الانتداب والحراك الوظيفي

##### أ- الانتداب

تمّ خلال سنة 2017 وضع برنامج للمرافقة والإدماج لفائدة 76 عوناً تم انتدابهم في سنة 2016. كما يعتزم البنك انتداب 9 إطارات متخرجة من معهد تمويل التنمية للمغرب العربي. وقد تكفل البنك بـ 7 طلبة من المعهد المذكور (بالإضافة إلى ستة آخرين تم التكفل بهم في سنة 2016 وباشروا وظائفهم في سنة 2018).

قام البنك بمراجعة الانتداب، سواء على المستوى القانوني أو على صعيد الإجراءات (وذلك بالخصوص من خلال إرساء منظومة معلوماتية مخصصة للانتداب).

##### ب- الحراك الوظيفي

خلال سنة 2017، تمت تلبية 13 مطلب نقلة ما بين الإدارات أو ما بين الجهات، سواء على مستوى المقر الرئيسي أو على مستوى الفروع.

كما استفادت إطارات البنك بـ 6 نقل في إطار التعيين في خطط وظيفية.

## 4-1-4 نشاط التكوين خلال سنة 2017

شارك 20% من أعوان البنك خلال سنة 2017 في دورات تكوينية والتي يمكن توزيعها كما يلي : 46% للتكوين بالخارج و38% للتكوين المانح لشهادة و16% للتكوين بتونس.

## 1-4-1-4 التكوين المتخصص

## ✓ التكوين بالخارج

شارك 75 عونا من البنك في دورات تكوينية بالخارج لفائدة موظفي الأقسام الإدارية والوظيفية للبنك. وقد تم تنظيم هذه الدورات من قبل مؤسسات دولية على غرار مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وصندوق النقد العربي، فضلا عن بنوك مركزية أجنبية.

## ✓ التكوين بتونس

شارك 25 عونا من البنك في دورات تكوينية بتونس، قامت بتنظيمها شركات تكوين محلية.

## ✓ التكوين في اللغات الحية

استفاد 40 عونا من البنك بتكوين مانح لشهادة في اللغة الانكليزية، قامت بتنظيمه مؤسسة "أمديست" صلب مخبر اللغات للبنك المركزي.

## 2-4-1-4 التكوين المانح لشهادة

✓ التكوين لدى أكاديمية البنوك والمالية (المرحلة التحضيرية والمرحلة المتوسطة ومرحلة المعهد التقني للبنوك).

نجح 12 عونا من البنك من جملة 15 عونا مسجلا في الدفعة الثالثة التي تدرج في إطار "الماجستير المتخصص في مبادئ وممارسات المالية الإسلامية" الذي ينظمه معهد تونس - دوفين بمشاركة البنك المركزي التونسي.

ووقع تسجل 5 أعوان في المرحلة التحضيرية و3 أعوان آخرين في المرحلة المتوسطة لأكاديمية البنوك والمالية، فضلا عن عونين اثنين بدروس المعهد التقني للبنوك.

## ✓ التكوين لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي

تم تسجيل 10 طلاب بعنوان الدفعة 37 لمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي بالسنة الأولى من الدروس وتسجيل 7 طلاب بعنوان الدفعة 36 للمعهد المذكور بالسنة الثانية.

## 3-4-1-4 المشاريع التربوية

استقبل البنك 140 متربصا خلال سنة 2017 في إطار مختلف أنواع التربصات. وفي جانب مواز، استقبل البنك 210 طلاب في إطار زيارات دراسية استجابة لمطالب عدد من المؤسسات الجامعية.

## 4-2 سياسة الأجور

ارتفع معدل التأجير في سنة 2017 بنسبة 8,52% بالمقارنة مع سنة 2016. وعلاوة على تطبيق إجراءات الترفيع في الأجور على مستوى القطاع البنكي، فإن تطور معدل التأجير حسب المستوى يشمل كذلك نتائج الترفيعات.

## 4-3 السياسة الاجتماعية

### 4-3-1 القروض الاجتماعية

انتمت سنة 2017 (وخاصة خلال النصف الثاني من السنة) بارتفاع ملحوظ (+22%) على مستوى صرف القروض الاجتماعية حيث ازدادت من 9.099.113 دينار في سنة 2016 إلى 11.100.854 دينار في سنة 2017 وذلك بفضل الترتيب الجديدة الأكثر تلاؤما التي تضبط القروض الاجتماعية. وقد شملت الزيادة بالخصوص القروض قصيرة الأجل بعنوان "تهيئة المسكن" (+35%) و"أسباب مختلفة" (+45%) وخاصة القروض "لاقتناء مسكن" (+119%).

وشهدت تسديدات القروض (لكافة الأصناف مجتمعة) في موفى شهر ديسمبر 2017 ارتفاعا طفيفا (+2%) بالمقارنة مع تلك المسجلة في نهاية شهر ديسمبر 2016، لتبلغ بالتالي 9.377.346 دينار. وعلى الرغم من الضغوط المسلطة على التوازنات المالية للصندوق الاجتماعي (انخفاض ملحوظ قدره 58% من الحاصل المتوفر والذي تراجع من 3.096.073 دينار إلى 1.285.797 دينار) وفي ظل غياب الموارد المخصصة منذ سنة 2013، تم تأمين هذا التوازن المالي بفضل سياسة حذرة تقوم على التطبيق الصارم للنصوص الترتيبية الجاري بها العمل مع السهر على تلبية المطالب ذات الأولوية والحالات الاجتماعية وذلك في إطار سياسة عامة للحفاظ على السلم الاجتماعي.

### 4-3-2 التقاعد

تمت إحالة 52 عونا على التقاعد خلال سنة 2017 :

- 41 عونا بلغوا السن القانونية للتقاعد.
- 11 عونا انتفعوا بالتقاعد المبكر.

### 4-3-3 الحج

في إطار أنشطته الاجتماعية، تكفل البنك بثلاثة أعوان لأداء مناسك الحج إلى البقاع المقدسة.

### 4-3-4 خدمات التأمين والتغطية الاجتماعية

#### 4-3-4-1 الطب العلاجي

شملت تغطية التأمين الصحي في سنة 2017 قرابة 1.804 أعوان من النشيطين ومن المتقاعدين مقابل 1.742 في سنة 2016 (في مجال مخاطر الصحة والوفاة). أما فيما يخص المخاطر المتعلقة بالصحة

والأمومة وعدم القدرة على العمل والحوادث البدنية، فقد تمت تغطية 878 منخرطاً نشيطاً في سنة 2017 مقابل 865 في سنة 2016.

وتواصل تأمين التسيديتات في سنة 2017 بعنوان التأمين الصحي بنسق مرتفع قياساً بسنة 2016، أي بزيادة قدرها 5٪.

ولتأمين العناية الطبية ذات الجودة العالية، تمت تلبية 468 مطلب تكفل بعنوان الإقامة بالمرافق الصحية خلال سنة 2017 مقابل 478 في سنة 2016.

#### 4-3-4 الطب الوقائي والمساعدة الاجتماعية

واصل البنك المركزي كما اعتاد تقديم المساعدة الطبية الوقائية وذلك بمساهمة طبيبين متعاقدين (طبيب عام وطبيب مختص في أمراض القلب) وممرضة ومخبرين للتحاليل الطبية، حيث قام بإنجاز الخدمات الطبية التالية :

عدد الأعوان	المسمى
513	تحاليل
370	فحص طبي
138	مخططات القلب الكهربائية
239	تلقيح ضد نزلة البرد

كما نظم البنك حملات توعوية تحسيسية للتبرع بالدم والوقاية من أمراض السكري وسرطان الثدي. وفي إطار السلامة الغذائية، تم إجراء زيارات في مقرات مطبخ ومطعم البنك وتنظيم برامج بحوث جراثومية من قبل مخابر متخصصة خلال سنة 2017.



# الباب الخامس : أنظمة الدفع والتداول النقدي

## 1-5 أنظمة الدفع ووسائله

### 1-1-5 أنظمة الدفع الصافي أو المقاصة فيما بين البنوك

تشمل هذه الأنظمة المقاصة الإلكترونية والمقاصة اليدوية والنقدية.

#### 1-1-1-5 المقاصة الإلكترونية

يقوم نظام المقاصة الإلكترونية المتعلق بالتحويلات<sup>1</sup> والاقطاعات والشيكات والكمبيالات بربط الصلة بين 26 منخرطا (البنك المركزي التونسي والديوان الوطني للبريد و24 بنكا) والشركة المصرفية المشتركة للمقاصة التي تم إحداثها في أواخر سنة 1999.

وخلال سنة 2017، تم تقديم 56 مليون عملية عبر المقاصة الإلكترونية بمبلغ قدره 140 مليار دينار، أي بزيادة في الحجم بـ 11٪ وفي المبلغ بـ 12٪ بالمقارنة مع سنة 2016. ويرد ملخص لهذا التطور الذي يختلف بين وسائل الدفع المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية في الجدول التالي :

جدول عدد 1-5 : تطور نشاط المقاصة الإلكترونية

القيم	2016		2017		التغيرات بـ % 2016\2017	
	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير	العدد	المبلغ
التحويلات	20,5	22.130	25,0	27.436	22,0	24,0
الاقطاعات	2,26	10.122	2,98	11.277	31,9	11,4
الشيكات	25,0	73.370	25,5	80.001	2,0	9,0
الكمبيالات	2,6	19.226	2,5	21.244	3,8-	10,5
المجموع	50,4	124.848	56,0	139.958	11,1	12,1

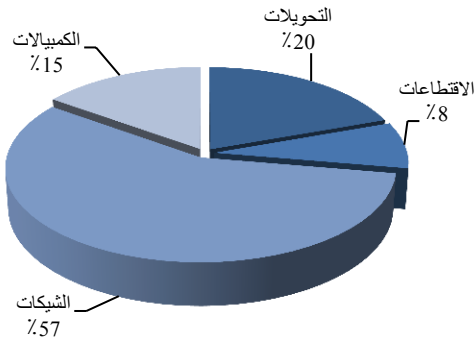
<sup>1</sup> لا يشمل التبادل بالمقاصة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات والأفراد سوى التحويلات التي يقل مبلغها عن 100 ألف دينار، فيما تتم معالجة التحويلات الأخرى عبر نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس وذلك منذ تاريخ 6 نوفمبر 2006.

ويعزى المسار التصاعدي لحجم وقيمة الاقطاعات المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية في سنة 2017 بالأساس إلى ترخيص البنك المركزي لتسع مؤسسات جديدة مصدرة للاقطاعات ليبلغ عددها 95 مصدرا في موفى سنة 2017 مقابل 86 قبل سنة.

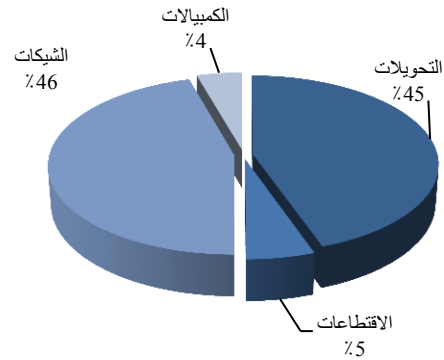
ويعود الارتفاع الهام نسبيا لمبلغ التحويلات المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية إلى الإدماج التدريجي لأجور موظفي الدولة صلب المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية. وبالفعل، تم تقديم 7,6 ملايين تحويل للأجور المذكورة عبر المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2017 بقيمة قدرها 6,7 مليارات دينار.

وستكون سنة 2018 متسمة باستكمال معالجة كافة أجور موظفي الدولة عبر المقاصة الإلكترونية. وفي جانب آخر، يبرز توزيع وسائل الدفع المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2017، على النحو الموجز في الرسمين البيانيين التاليين، أن الشيكات لا تزال مهيمنة وخاصة بحساب المبلغ على مجموع المدفوعات المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية :

رسم بياني عدد 2-5 : توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحساب المبلغ



رسم بياني عدد 1-5 : توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحساب الحجم



وفيما يتعلق بمرفوضات وسائل الدفع المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية، فإن أعلى نسبة مرفوضات خلال سنة 2017 تخص الاقطاعات (46%) والكمبيالات (19%). وتتمثل الأسباب الأكثر أهمية للمرفوضات في عدم كفاية الارصدة بالنسبة للاقطاعات والشيكات والكمبيالات و"إقفال الحساب" بالنسبة للتحويلات. ويرد في الجدول التالي التطور السنوي لنسبة المرفوضات حسب وسائل الدفع المتبادلة عبر نظام المقاصة الإلكترونية :

جدول عدد 2-5 : تطور نسب المرفوضات حسب القيم المقدمة عبر نظام المقاصة الإلكترونية (ب.%)

التغيرات 2016/2017		2017		2016		القيم
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
10,0	30,0-	%0,11	%0,14	%0,1	%0,2	التحويلات
28,9	7,5-	%4,9	%46,1	%3,8	%42,9	الاقتطاعات
15,2-	5,0-	%2,8	%1,7	%3,3	%1,8	الشيكات
8,3-	6,3-	%9,9	%19,3	%10,8	%20,6	الكمبيالات

وحالياً، يعمل البنك المركزي التونسي بمعونة الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة وبقية المشتركين في المنظومة من بنوك والبريد التونسي على إعداد النطاق الوظيفي والتقني لإعادة صياغة المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية. وتتمثل محاور إعادة الصياغة المذكورة بالأساس في إدماج تكنولوجيات جديدة (البنية ذات ن - طبقة\*) ومصادقة الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية على مركز المقاصة الإلكترونية الذي تديره الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة وذلك قصد تيسير إلغاء غرفة المقاصة اليدوية.

### 2-1-1-5 المقاصة اليدوية

أصبح نشاط المقاصة اليدوية للشيكات والكمبيالات غير المطابقة للمواصفات الموحدة ضعيفا بشكل متزايد. وعلى هذا الأساس، مثلت الشيكات والكمبيالات المقدمة عبر المقاصة اليدوية 0,7% و 0,2% على التوالي من العدد الجملي لهذه القيم في موفى سنة 2017.

وبلغ مشروع تجريد الكمبيالات المضمونة من طابعها المادي مرحلته الثانية منذ شهر نوفمبر 2016 وذلك من خلال إدماج التوقيع الإلكتروني في التدفقات المتبادلة. وسيتم التخلي عن تبادل الوثائق الورقية بين مختلف المتدخلين خلال النصف الثاني من شهر أفريل 2018، مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقية المعدلة.

### 3-1-1-5 النقديات

واصلت أهم مؤشرات النشاط النقدي خلال سنة 2017 التطور بنسق مدعم، يعكس ترسخ ثقافة جديدة لصالح وسائل الدفع العصرية. ويرد تلخيص للتطور الحاصل في الجدول التالي :

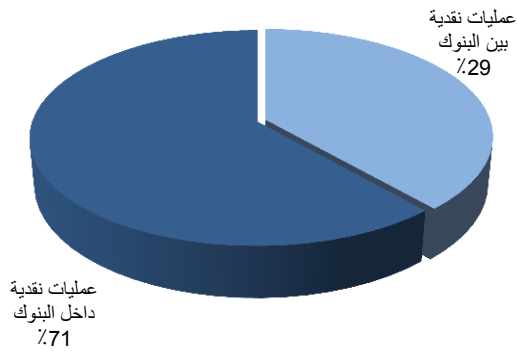
\* المقصود بذلك : « architecture n-tiers ».

جدول عدد 3-5 : تطور مؤشرات النقديّات

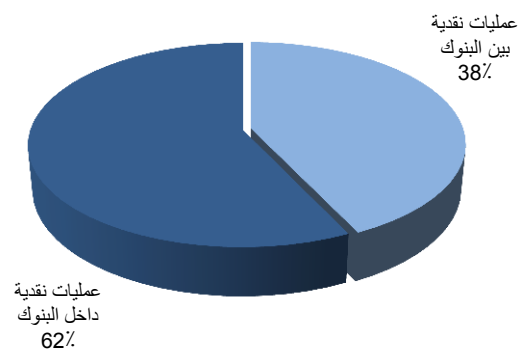
التغيرات بـ % 2017 2016	2017	2016	المسمّى
12,9	3,6	3,19	البطاقات المحلية بالملايين
9,1	2.602	2.385	عدد الشبايبك والموزعات الآلية
21,1	18.919	15.624	عدد مطارف الدفع الإلكتروني
			<b>المعاملات النقديّة</b>
10,7	71,6	64,7	العدد بالملايين
16,2	9.851	8.480	المبلغ بملايين الدينائر

ويظهر تحليل السلوك بالنسبة للعمليات النقديّة المنجزة في البلاد التونسيّة خلال سنة 2017 أن أصحاب البطاقات يفضلون إنجاز السحوبات نقدا من الشبايبك والموزعات الآلية للأوراق النقديّة بدلا من الدفع عبر مطارف الدفع الإلكتروني. ويدرك كل من البنك المركزي التونسي والأوساط المصرفية وشركة نقديّات تونس ضرورة النهوض بنشاط الدفع الإلكتروني من خلال بذل مزيد من الجهود. وعلاوة على ذلك، يفضل أصحاب البطاقات الاعتماد بشكل أكبر بكثير على الشبايبك والموزعات الآلية التابعة للمؤسسات المصدرة لبطاقاتهم لإنجاز سحوبات نقديّة على تلك التابعة لمؤسسات أخرى. ويرد عرض لمجموع هذه الأنماط السلوكية في الرسوم البيانية التالية :

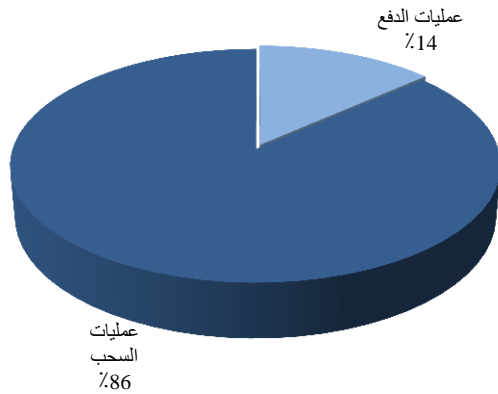
رسم بياني عدد 4-5 : توزيع المعاملات النقديّة بين البنوك والعمليات الداخليّة بحساب القيمة



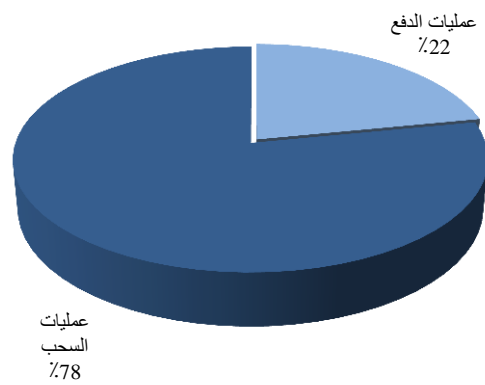
رسم بياني عدد 3-5 : توزيع المعاملات النقديّة بين البنوك والعمليات الداخليّة بحساب الحجم



رسم بياني عدد 5-6 : توزيع المعاملات النقدية بين عمليات الدفع والسحب بحساب القيمة



رسم بياني عدد 5-5 : توزيع المعاملات النقدية بين عمليات الدفع والسحب بحساب الحجم



وفيما يتعلق بعمليات التجارة الإلكترونية المنجزة في البلاد التونسية خلال سنة 2017، فقد واصلت الازدياد بنسق مدعم، سواء من حيث عدد المواقع التجارية<sup>1</sup> (ارتفع من 1.202 في سنة 2016 إلى 1.423 موقعا في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 18٪) أو عدد المعاملات المنجزة (بلغ 2,4 مليون معاملة مقابل 1,9 مليون في العام السابق، أي بارتفاع قدره 26٪). أما بالنسبة لرقم المعاملات، فقد ارتفع بـ 20٪ ليبلغ 165,7 مليون دينار في سنة 2017.

### 5-1-2 نظام الدفع الإجمالي أو المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة

تمثل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة هيكلًا يكتسي أهمية نظامية ويتولى البنك المركزي التونسي إدارته منذ تاريخ 6 نوفمبر 2006، حيث يمكن من إنجاز تسويات إجمالية وآنية لمبالغ محررة بالنقد المركزي وخاصة التحويلات فيما بين البنوك أو لفائدة الأفراد<sup>2</sup> وتسوية أرصدة المقاصة للنظم الخارجية المنبثقة عن كل من الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة وشركة نقديات تونس والتونسية للمقاصة وبورصة الأوراق المالية بتونس إلخ... ويتم تبادل العمليات بين البنوك وهذه المنظومة عبر شبكة الهيئة العالمية للاتصالات المصرفية المالية "سويفت" والتي توفر أمن وسلامة المعلومات.

وفي موفى سنة 2017، أنجزت المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة 190 ألف عملية بمبلغ 2.061,8 مليار دينار، أي بانخفاض قدره 0,5٪ من حيث الحجم وارتفاع بـ 8,2٪ من حيث القيمة بالمقارنة مع العام السابق. ويعزى تطور قيمة العمليات بالأساس إلى الحاجيات المتزايدة من السيولة بطلب من البنوك المشاركة.

<sup>1</sup> ومنها مواقع الجامعات التونسية التي يديرها الديوان الوطني للبريد.

<sup>2</sup> لا تتم معالجة التحويلات لفائدة الحرفاء من الأفراد من قبل المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة إلا بمبلغ يعادل أو يفوق 100 ألف دينار.

وفي إطار إصلاح المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة بهدف تعصيرها، طرح البنك المركزي التونسي طلب عروض دولي في بداية سنة 2017. وتتمثل المبادئ الرئيسية لهذا الإصلاح بالأساس في إدماج التكنولوجيات الحديثة وإدارة أفضل للمخاطر ومشاركة مؤسسات جديدة مثل الديوان الوطني للبريد وشركة "التونسية للمقاصة". ومن المقرر دخول التطبيق الجديد حيز الاستغلال في موفى سنة 2018.

## 2-5 الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها

### 1-2-5 تطور الإطار القانوني

إن الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع هو عبارة عن مهام تضطلع بها البنوك المركزية وتندرج في إطار تعزيز الاستقرار المالي، حيث أنها تتمثل في تقييم عمل البنى التحتية لأنظمة الدفع والتسوية بالنظر إلى المعايير التي تسري في هذا المجال وإصدار التوصيات بقصد إدخال التغييرات الضرورية. وهي تستهدف أنظمة الدفع والتسوية، سواء كانت مستغلة من قبل البنك المركزي أو من أي طرف آخر، فضلا عن مصدري وسائل الدفع.

وقد عهد إلى البنك المركزي بمهمة الإشراف وفقا لأحكام قانونه الأساسي عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والذي ينص على أن هذا الأخير يعمل على ضمان استقرار أنظمة الدفع وصلابتها ونجاعتها فضلا على سلامة وسائل الدفع. كما يقر الفصل 17 من القانون المذكور بسلطة إشراف البنك المركزي تجاه أنظمة تسوية العمليات على الأوراق المالية وذلك بالتعاون مع هيئة السوق المالية.

### 2-2-5 تطور الإطار العملياتي للإشراف

#### 1-2-2-5 الإشراف على البنى الأساسية للأسواق المالية بالبلاد التونسية

حددت وحدة الإشراف توجهات البنك المركزي في مجال الإشراف وذلك من خلال ضبط كل من سياسة الإشراف التي اعتمدها البنك وقائمة بالأنظمة المعنية بالإشراف ومعايير خضوع البنى التحتية للأسواق المالية لهذه الوظيفة وكذلك إجراءات الإشراف التي تحدد سير مهمة الإشراف صلب كل نظام، سواء يديره البنك المركزي أو أية مؤسسة أخرى (راجع المؤتمر عدد 1-5).

وتتعلق مهمة الإشراف كذلك بصياغة وتحسين أداء عمل البنى التحتية للأسواق المالية المحلية. وعلى هذا الأساس، يساهم البنك المركزي على نحو فعال في الاجتماعات المخصصة لدراسة وتأهيل هذه البنى وذلك بهدف ضمان امتثالها لأفضل الممارسات الدولية وتعزيز سلامتها وفعاليتها.

ويعتبر البنك المركزي أن إدراج تغييرات بطريقة موثوقة وناجعة في مجال الدفعات يستوجب تعزيز الإطار القانوني لمهمة الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع، الموكولة للبنك المركزي. وفي هذا السياق، تم

الشروع في دراسة وإعداد مشروع نص تطبيقي يحدد ويضبط وظيفة الإشراف. وسيتيح هذا النص التطبيقي فهم وتطبيق الفصلين 8 و17 من القانون عدد 35 لسنة 2016 بشكل أفضل.

#### 5-2-2-2 الإشراف على وسائل الدفع

تعتبر سلامة وسائل الدفع شرطا أساسيا للحفاظ على ثقة العموم تجاه العملة وللمسير الجيد للاقتصاد. ويضطلع البنك المركزي بمسؤولية سلامة وسائل الدفع على أساس تقييم الامتثال لمعايير السلامة التي تقوم بإرسالها أو تلك المحددة صلب المعايير والاتفاقيات ما بين البنوك. وفي هذا الإطار، يشجع البنك المركزي على تبادل المعلومات وعلى التشارك بين كافة الأطراف المعنية من خلال حسن سير وسائل الدفع ومكافحة جرائم الاحتيال.

ويدرك البنك المركزي أهمية عملية التقييم على عين المكان وعلى الوثائق والتي يتعين أن تشمل مجموعة متنوعة من وسائل الدفع وأن تستهدف في آن واحد المسؤولين عن هذه الأنظمة ومصدري وسائل الدفع. ولهذا الغرض، يعمل البنك المركزي على إرساء شروط وصيغ ممارسة هذه المهمة، مع الامتثال لأحكام الفصل 17 من القانون 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي والذي ينص على أن البنك يعمل على سلامة وسائل الدفع ويتحقق من نجاعة المعايير المنطبقة عليها.

#### مؤطر عدد 5-1 : توجهات البنك المركزي التونسي في مجال الإشراف على البنى الأساسية للأسواق المالية

##### سياسة الإشراف

- إشراف عصري يعتمد على تطبيق المعايير الدولية السارية في هذا المجال : التحقق من امتثال البنى التحتية للأسواق المالية للمعايير الدولية التي تهمها وخاصة تلك الصادرة عن بنك التسويات الدولية.
- الشفافية : يجب على الإشراف أن يكون متيسر الفهم من قبل السلطات ومكونات الأنظمة.
- تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بما يمكن كل طرف من الاستجابة لهذه المتطلبات.
- تبادل منظم للمعلومات بين مكونات الأنظمة والسلطات : تعاون وثيق بين البنى الأساسية للأسواق المالية والسلطات الرقابية عليها والهيكل المكلفة بالإشراف.

##### البنى التحتية للأسواق المالية المعنية بإشراف البنك المركزي التونسي

- نظام الدفع الإجمالي : يمكن نظام التحويلات للمبالغ الكبرى لتونس من إنجاز تسويات إجمالية وأنية لدفعات محررة بالدينار التونسي وذات مبالغ ضخمة. ويتولى البنك المركزي إدارة هذه المنظومة منذ شهر نوفمبر 2006.
- نظام الدفع الصافي للمقاصة الإلكترونية : تمثل المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية نظاما آليا للمقاصة. ويتم استخدام هذا النظام للدفع بالتجزئة الذي تستغله "المصرفية المشتركة للمقاصة" لإنجاز عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات والتحويلات والاقتطاعات والكمبيالات.
- نظام الدفع الصافي للنقديات : وهو نظام يؤمن قابلية التشغيل البيئي ومقاصة المعاملات النقدية المنجزة بالبطاقات البنكية و/أو البريدية. وتتولى شركة نقديات تونس إدارة هذا النظام.
- نظام الدفع / التسليم والإيداع المركزي : تمثل شركة "التونسية للمقاصة" الموعد الرئيسي للأوراق المالية. وهي تؤمن التصرف في نظام الدفع / التسليم لهذه السندات.

(يتبع)

## يتبع مؤطر عدد 1-5 :

- معايير خضوع البنى الأساسية للأسواق المالية بمهمة الإشراف من قبل البنك المركزي**
- القيمة الإجمالية للمدفوعات المعالجة (سواء من حيث عدد أو مبلغ العمليات).
  - أهمية الدور الذي يمكن لهذه البنى التحتية أن تضطلع به في مجال سير عمل الأسواق المالية التونسية وفي الاقتصاد التونسي (الحصة من السوق).
  - عدد الأطراف المشاركة أو مستخدمى نظام الدفع.
  - الترابط بين هذا النظام وأنظمة أخرى للدفع وللمقاصة ودفع وتسليم الأدوات المالية.
  - إمكانية لجوء مستعملي أنظمة الدفع، بشكل سريع، لنظام دفع يخص متصرفا آخر قصد تسوية العمليات المتعلقة بهم.
- طريقة تقييم مدى امتثال البنى التحتية للأسواق المالية للمبادئ المطبقة عليها :**
- تحديد نطاق التقييم من خلال ضبط المبادئ التي سيقع النظر فيها لدى الوحدة المعنية وإبلاغها بهذه النتائج حتى قبل الشروع في المهمة.
  - جمع المعلومات (التجميع المنتظم للمعلومات من خلال : اجتماعات العمل والاستبيانات التي يتم إرسالها للوحدة المعنية، مهام الرقابة الميدانية على المدى الطويل، الزيارات البسيطة ومن خلال منصات تبادل البيانات).
  - تحليل التباينات بين الممارسة الفعلية والاعتبارات الرئيسية للمبادئ (PFMI)، قصد تحديد النقصان.
  - تقييم وإسناد ترقيم للمخاطر التي يتم تحديدها وذلك وفقا لخطورتها ومدى احتمال وقوعها.
  - إصدار التوصيات بشأن المخاطر الواجب معالجتها.
  - متابعة تنفيذ التوصيات وفقا لجدول زمني مناسب.

## 3-2-5 تطوير أنظمة الدفع

يضطلع البنك المركزي التونسي بوظيفة تحفيزية لتطوير أسواق الدفعات من خلال تيسير بروز حلول دفع مبتكرة تمكن من الجمع بين الكفاءة والسلامة وسهولة الاستخدام لمستعمليها وقابلية التشغيل البيئي. وفي هذا السياق، تتمثل أهداف وظيفة التطوير فيما يلي :

- تعزيز توافر خدمات الدفع والتقليص في كلفتها الاقتصادية الكلية الجمالية ؛
- إحداث قنوات دفع جديدة يكون نفاذ المستعملين إليها يسيرا ؛
- دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الاندماج المالي للفئات المحرومة من الخدمات المالية التقليدية ؛
- الانخراط في أنظمة الدفع الإقليمية.

وغطت أعمال تطوير الدفعات عديد المحاور ومنها ما يلي :

- المشاركة في اللجان الهادفة إلى تفعيل خارطة الطريق قصد التقليص من التعامل نقدا في الاقتصاد<sup>1</sup>. وقد انخرط البنك المركزي في هذا المسار حيث قرر في هذا الصدد الجمع بين كافة الأطراف المعنية صلب لجان مكلفة بإعداد تقارير قصد تطوير أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية والمالية الرقمية والنهوض بها، مع السعي إلى إيجاد الحلول، كل في مجال اختصاصه.

<sup>1</sup> المقصود بذلك : "De - cashing".



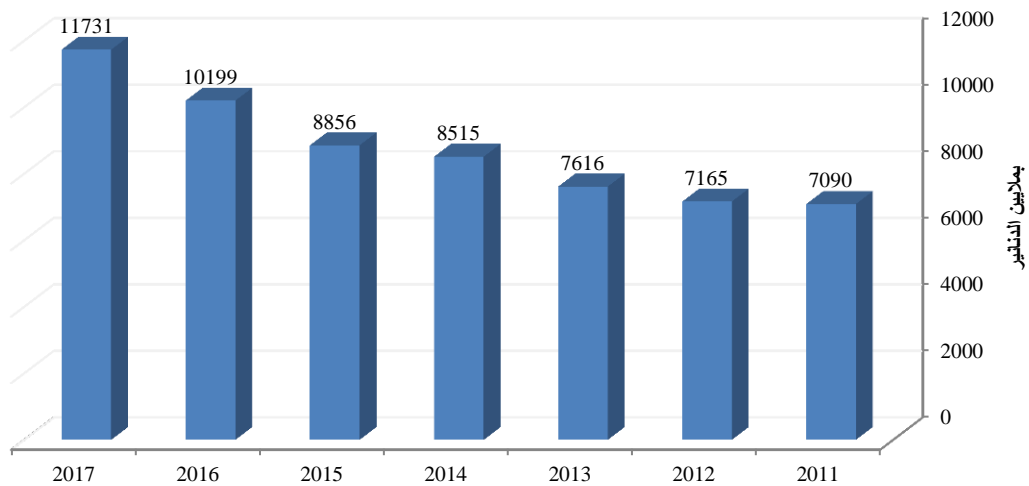
- قيادة الأوساط المصرفية في مجال تطوير تطبيق ثان للدفع عبر الهاتف الجوال، يكون مكملا للتطبيق الحالي المرتكز على "الخدمة الإضافية للبيانات غير المهيكلة"<sup>1</sup>. وسيتمحور الحل الجديد حول التطبيق الداخلي للهواتف الذكية والحواسيب اللوحية مع إدماج تقنية "التواصل قريب المدى"<sup>2</sup>.
- العمل على تطوير وإعادة تصميم المنظومة الوطنية للمقاصة الالكترونية.
- العمل على تطوير وإعادة تصميم نظام التحويلات للمبالغ الكبرى لتونس (SGMT).
- المشاركة في أعمال إعادة صياغة نظام دفع العمليات على السندات التي تديرها شركة "التونسية للمقاصة".
- معالجة العرائض ودراسة المطالب الموجهة من قبل المعنيين بعمليات الدفع وغيرهم من الأطراف المعنية.
- تمثيل البنك المركزي في مجموعات عمل على الصعيدين الوطني والدولي. وقد كان البنك المركزي، بصفته عضوا في اللجنة العربية المكلفة بإحداث منظومة دفع ما بين الدول العربية، عنصرا فاعلا على وجه الخصوص في مختلف مراحل إحداث المنظومة.

### 3-5 التداول النقدي

#### 1-3-5 تطور تداول الأوراق والقطع النقدية

سجل التداول النقدي بتاريخ 29 ديسمبر 2017 ازديادا سنويا قدره 15% بالمقارنة مع سنة 2016، ليلبلغ 11.731 مليون دينار (مثلت الأوراق النقدية 97% مقابل 3% للقطع النقدية).

رسم بياني عدد 5-7: تطور التداول النقدي (أرقام موفى الفترة)



<sup>1</sup> المقصود بذلك "USSD".

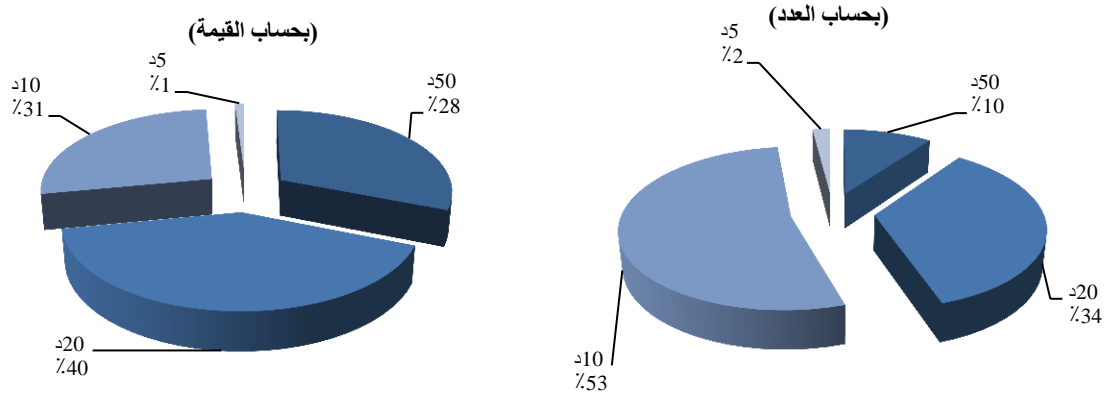
<sup>2</sup> المقصود بذلك "NFC – Near field Communication".

## 5-3-1-1 تداول الأوراق النقدية

بلغ تداول الأوراق النقدية 11.388,9 مليون دينار في سنة 2017 وهو ما يوافق 659 مليون ورقة نقدية، أي بزيادة قدرها 28% في العدد و15% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2016. ومنذ سنة 2011، بلغ معدل نسبة الازدياد السنوي مستوى 9%.

ويظهر توزيع قيمة الأوراق النقدية حسب الفئات أن حصتي الأوراق النقدية من فئتي 50 دينار و20 دينار قد سجلتا انخفاضا بـ 6 و3 نقاط مائوية على التوالي لتبلغا 28% و40% من هيكل التداول النقدي. وفي جانب آخر، عرفت حصتا الأوراق النقدية من فئتي 10 دينار و5 دنانير ارتفاعا لتمثلا على التوالي 31% و1% من هيكل التداول النقدي.

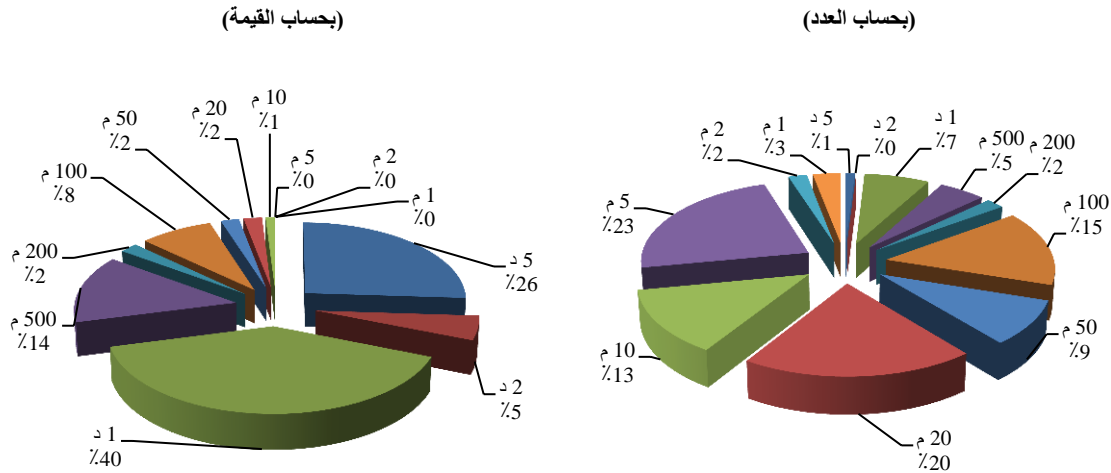
رسم بياني عدد 5-8 : تداول الأوراق النقدية



## 5-3-1-2 تداول القطع النقدية

بلغ تداول القطع النقدية 342 مليون دينار في موفى سنة 2017 وهو ما يوافق 1.895,1 مليون قطعة نقدية، أي بزيادة قدرها 1,3% في العدد و4,3% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2016.

رسم بياني عدد 5-9 : تداول القطع النقدية



### 2-3-5 إصدار الأوراق والقطع النقدية

#### 1-2-3-5 إصدار الأوراق النقدية

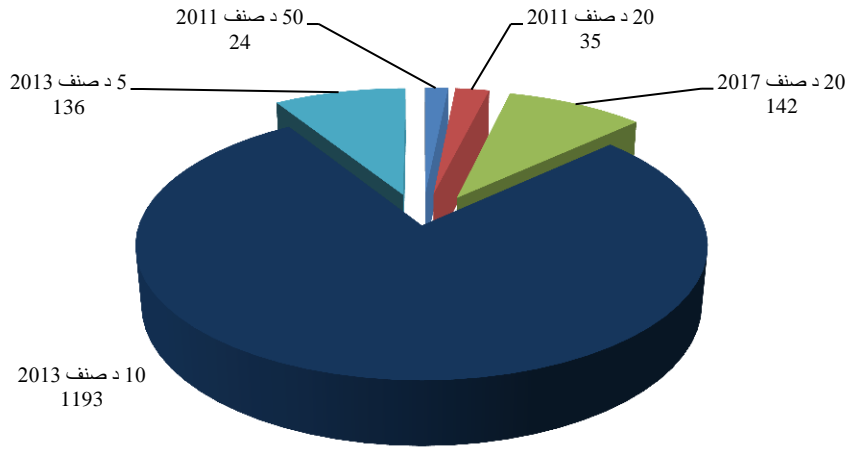
بلغ إصدار الأوراق النقدية 1.535,2 مليون دينار في سنة 2017 وهو ما يوافق 156 مليون ورقة نقدية، أي بزيادة قدرها 91% في القيمة و140% في العدد بالمقارنة مع سنة 2016.

جدول عدد 4-5 : تطور إصدار الأوراق النقدية

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	القيمة
بملايين الأوراق النقدية	156	65	54	217	189	107	123	
بملايين الدنانير	1.535	803	729	2.701	4.178	2.574	1.770	

وشملت الإصدارات الأكثر أهمية خلال هذه الفترة الأوراق النقدية من فئة 10 دنانير صنف 2013 (78% من حيث القيمة و76% من حيث العدد)، تليها فئة 20 دينار صنف 2017 (9% من حيث القيمة و5% من حيث العدد).

رسم بياني عدد 5-10 : إصدار الأوراق النقدية (بالآلاف)



### 5-3-2-2 إصدار القطع النقدية

بلغ إصدار القطع النقدية 12 مليون قطعة نقدية في سنة 2017 بقيمة قدرها 5 ملايين دينار، حيث عرف ارتفاعا بـ 33% من حيث الحجم و150% من حيث القيمة بالمقارنة مع سنة 2016.

جدول عدد 5-5 : تطور إصدار القطع النقدية

القيمة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بملايين القطع النقدية	61	76	145	75	38	9	12
بملايين الدنانير	14	18	22	50	25	2	5

وشملت الإصدارات الأكثر أهمية من حيث القيمة القطع النقدية من فئتي نصف دينار و200 مليم بحصتين متتاليتين قدرهما 45% و29%.

### 5-3-3 إتلاف الأوراق النقدية

بلغ العدد الجملي للأوراق النقدية التي تم إتلافها خلال هذه السنة 6,5 ملايين ورقة، منها 24% من الأوراق النقدية المسحوبة من التداول.

جدول عدد 5-6 : تطور إتلاف الأوراق النقدية

إتلاف سنة 2017	إتلاف سنة 2016	إتلاف سنة 2015	إتلاف سنة 2014	إتلاف سنة 2013		
560.000	490.000	519.660	878.442	137.022	2011 ÷50	الأوراق النقدية قيّد التداول
1.700.000	1.790.000	1.527.836	3.155.945	806.408	2011 ÷20	
1.180.000	1.270.000	1.670.279	1.527.209	1	2013 ÷10	
1.520.000	3.630.000	931.445	206.864	-	2013 ÷5	
<b>4.960.000</b>	<b>7.180.000</b>	<b>4.649.220</b>	<b>5.768.460</b>	<b>943.431</b>	المجموع الجزئي	
60.995	57.720	174.417	11.221.031	9.999.372	2008 ÷50	الأوراق النقدية المسحوبة من التداول
99.997	50.775	73.550	12.378.290	12.207.212	1997 ÷30	
210.793	201.652	561.445	57.741.171	78.868.933	1992 ÷20	
-	-	66.932	122.030.227	56.769.051	1986 ÷10	
146.778	313.338	9.504.119	30.858.548	29.501.282	1994 ÷10	
969.360	1.976.200	54.511.836	190.698	948.626	2005 ÷10	
-	10.000	207.000	23.417.943	8.300.945	1993 ÷5	
121.905	198.417	16.097.803	2.000.000	17.480.000	2008 ÷5	
<b>1.609.828</b>	<b>2.808.102</b>	<b>81.197.102</b>	<b>259.837.908</b>	<b>214.075.421</b>	المجموع الجزئي	
<b>6.569.828</b>	<b>9.988.102</b>	<b>85.846.322</b>	<b>265.606.368</b>	<b>215.018.852</b>	المجموع	

#### 4-3-5 العمليات السنوية مع الفروع

أنجزت مصلحة الخزينة المركزية خلال الفترة قيد الدرس 109 عمليات إرسال أموال نحو الفروع الداخلية و82 عملية تنزيل أموال بفرع تونس. واستأثر فرع تونس بمفرده بـ 46% من عمليات إرسال الأوراق النقدية و52% من عمليات إرسال القطع النقدية.

جدول عدد 7-5 : تطور العمليات السنوية مع الفروع (المبالغ بالدينار)

استلام من الفروع				إرسال إلى الفروع				الفروع
ب %	قطع نقدية	ب %	أوراق نقدية	ب %	قطع نقدية	ب %	أوراق نقدية	
0%	0	6,01%	41.550.000	51,96%	6.944.967	46,46%	1.008.400.000	تونس
0%	0	13,00%	89.900.000	11,09%	1.481.680	0,35%	7.500.000	بنزرت
0%	0	0%	0	1,87%	250.504	3,45%	75.000.000	قابس
0%	0	28,08%	194.170.000	2,18%	291.340	0,25%	5.500.000	نابل
0%	0	3,44%	23.790.000	1,80%	240.452	7,90%	171.500.000	صفاقس
0%	0	20,56%	142.120.000	1,28%	171.268	1,84%	40.000.000	سوسة
0%	0	1,14%	7.850.000	4,07%	543.700	18,76%	407.200.000	قصة
0%	0	2,27%	15.690.000	4,70%	627.512	0,37%	8.000.000	القصرين
0%	0	1,95%	13.490.000	1,02%	136.400	0,18%	4.000.000	القيروان
0%	0	6,62%	45.770.000	4,44%	593.584	1,43%	31.000.000	مدنين
0%	0	1,90%	13.120.000	8,54%	1.141.792	17,54%	380.800.000	جندوبة
0%	0	15,03%	103.920.000	7,05%	942.088	1,47%	32.000.000	المنستير
	0		691.370.000		13.365.287		2.170.900.000	المجموع

# الباب السادس : نشاط فروع البنك المركزي التونسي

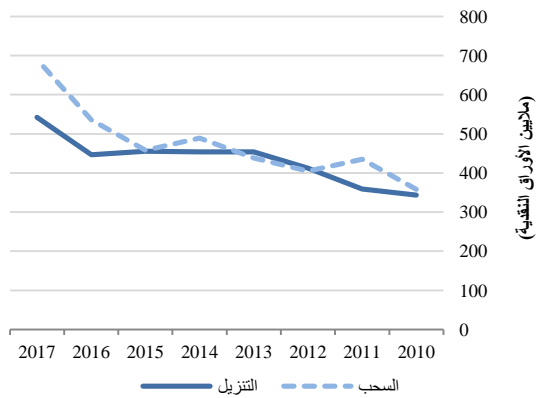
## 1-6 العمليات بالدينار

يؤمن البنك المركزي التونسي، من خلال شبكة فروعهِ المتكونة من 12 فرعاً، تزويد البنوك والخزينة والديوان الوطني للبريد بالأوراق والقطع النقدية التونسية الصالحة للتداول ويقبل في شبائكه التنزيلات من نفس النوعية حيث يخضعها في مرحلة لاحقة لعملية فرز تهدف إلى استبعاد الأوراق والقطع النقدية غير الصالحة لإعادة التداول.

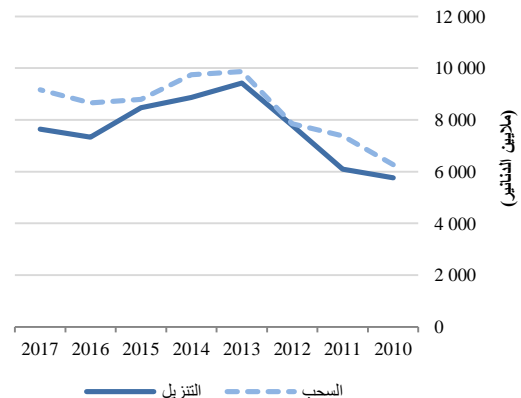
وبلغ مجموع الأوراق النقدية المسحوبة خلال سنة 2017 من قبل حرفاء البنك المركزي (البنوك والخزينة والديوان الوطني للبريد) 9.160,9 مليون دينار أي بما يعادل 690 مليون ورقة نقدية حيث سجل بالمقارنة مع سنة 2016 ازديادا قدره 5,8% في القيمة و 28,8% في الحجم.

وبلغت تنزيلات الأوراق النقدية على مستوى شبائكه الفروع 7.642,7 مليون دينار أي بما يعادل 542,4 مليون ورقة نقدية وهو ما يدل على زيادة في القيمة وفي الحجم بـ 4,2% و 21,5% على التوالي بالمقارنة مع سنة 2016.

رسم بياني عدد 2-6 : تحركات الأوراق النقدية بحساب الحجم



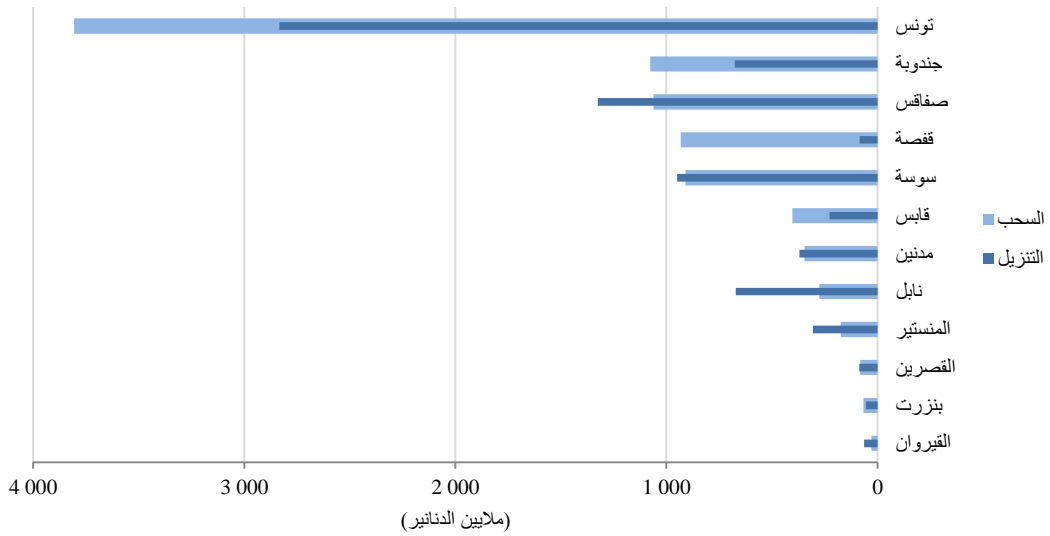
رسم بياني عدد 1-6 : تحركات الأوراق النقدية بحساب القيمة



وفيما يتعلق بالقطع النقدية، بلغت السحوبات المتعلقة بها 50,2 مليون دينار في سنة 2017 أي بما يعادل 60,6 مليون قطعة لتسجل بالتالي انخفاضا، سواء في القيمة أو في الحجم قدره 9,4% و30% على التوالي بالمقارنة مع السنة المنقضية. كما تراجعت القطع النقدية التي تم تنزيلها بشبابيك الفروع بنسبة 0,6% في القيمة وبـ 25% في الحجم بالمقارنة مع سنة 2016 حيث بلغت 36,1 مليون دينار أي بما يعادل 36 مليون قطعة.

وكما جرت العادة، تميز فرع قفصة بأهمية السحوبات من الأوراق النقدية قياسا بالتنزيلات بالمقارنة مع الفروع الأخرى للبنك المركزي. وبالفعل، استأثرت السحوبات المنجزة في سنة 2017 لدى هذا الفرع بنسبة 10,2% من مجموع السحوبات لنفس السنة حيث بلغت 932,5 مليون دينار وهو ما يمثل 11 مرة تنزيلات الأوراق النقدية المسجلة بنفس هذا الفرع. ويمكن أن تكون هذه الوضعية ناجمة عن ثلاث عوامل وهي التفضيل المتزايد للسيولة النقدية والاندماج المالي الضعيف للمنطقة واستخدام المبالغ المسحوبة في الأنشطة الاقتصادية بالمناطق المجاورة.

رسم بياني عدد 3-6 : سحوبات وتنزيلات الأوراق النقدية بحساب القيمة وحسب الفروع في سنة 2017



وفيما يتعلق بالتداول النقدي الجملي، فقد ازداد بنسبة 15% حيث بلغ 11.731 مليون دينار في موفى سنة 2017 مقابل 10.198,6 مليون دينار في نهاية سنة 2016 وهو ما يعكس تفضيل السيولة النقدية كوسيلة دفع على حساب وسائل الدفع الأخرى الكتابية والإلكترونية الموجودة بالفعل.

وخلال سنة 2017، شملت عمليات فرز الأوراق النقدية التونسية 559,7 مليون ورقة نقدية بلغت قيمتها 7.940,1 مليون دينار مقابل 465,9 ملايين ورقة نقدية بلغت قيمتها 7.709,8 ملايين دينار في العام السابق وهو ما يعكس ارتفاعا سواء من حيث الحجم أو القيمة بـ 20,1% و3% على التوالي. ويمكن تفسير



ازدياد الحجم بارتفاع تنزيمات الأوراق النقدية المسجلة خلال نفس الفترة والتي تكونت أساسا من فئتي 10 دنانير لسنة 2013 (62,7٪) و20 دينار لسنة 2011 (29,7٪).

وعلى إثر هذه العمليات للفرز التي غطت 103,2٪ من تنزيمات الأوراق النقدية خلال سنة 2017، تم الحصول على 510,8 مليون ورقة نقدية قابلة للتداول لدى كافة الفروع، أي 90,6٪ من الحجم الجملي للأوراق التي تم فرزها.

وفي جانب آخر وفي إطار مراقبة جودة الأوراق النقدية قيد التداول، قام فرع تونس خلال سنة 2017 بإتلاف 0,9 مليون ورقة نقدية بالية وهو ما يوافق مبلغا قدره 10,6 ملايين دينار أي بانخفاض بـ 35,7٪ و34,6٪ على التوالي بالمقارنة مع حجم وقيمة الأوراق النقدية المتلفة في العام السابق مما يعكس تحسن جودة الأوراق النقدية المعادة للتداول.

جدول عدد 1-6 : حوصلة لمؤشرات العمليات بالدينار

التغيرات بـ %	2017	2016	المسمى <sup>1</sup>
<b>سحوبات الأوراق النقدية</b>			
5,8	9.160,9	8.658,5	بالقيمة
28,8	690,0	535,6	بالحجم
<b>سحوبات القطع النقدية</b>			
9,4-	50,2	55,4	بالقيمة
30,0-	60,6	86,6	بالحجم
<b>تنزيل الأوراق النقدية</b>			
4,2	7.642,7	7.335,3	بالقيمة
21,5	542,4	446,3	بالحجم
<b>تنزيل القطع النقدية</b>			
0,6-	36,1	36,3	بالقيمة
25,0-	36,0	48,0	بالحجم
<b>فرز الأوراق النقدية</b>			
3,0	7.940,1	7.709,8	بالقيمة
20,1	559,7	465,9	بالحجم
<b>إتلاف الأوراق النقدية</b>			
34,6-	10,6	16,2	بالقيمة
35,7-	0,9	1,4	بالحجم

<sup>1</sup> القيمة : بملايين الدنانير.  
الحجم : بملايين الأوراق بالنسبة للأوراق النقدية وبملايين القطع بالنسبة للقطع النقدية.

## 2-6 العمليات بالعملات الأجنبية

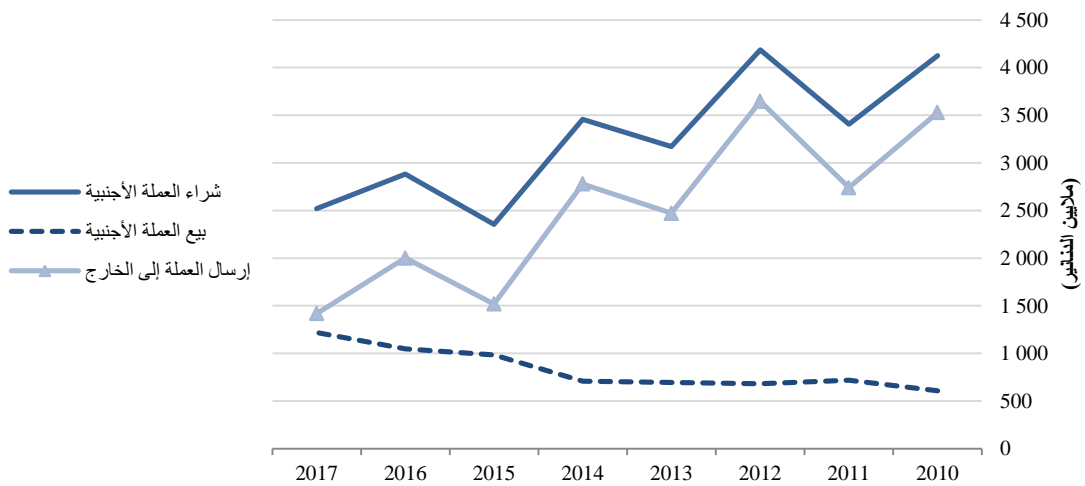
علاوة على التصرف في العملة المحلية، فإن فروع البنك المركزي التونسي مكلفة كذلك بإدارة تحركات الأوراق النقدية الأجنبية من حيث عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية وشرائها وإرسالها من

وإلى المراسلين الأجانب. وبلغ مجموع العملات الأجنبية المشتراة من قبل فروع البنك المركزي 2.521,2 مليون دينار خلال سنة 2017 مقابل 2.882,9 مليون دينار في العام السابق لتسجل بالتالي تراجعاً قدره 12,5٪، نتج بالخصوص عن انخفاض المشتريات المنجزة لدى أصحاب حسابات غير المقيمين بنسبة 33,1٪.

وتجدر الإشارة إلى أن المقايض السياحية ومداخل الشغل كانت غالبية في مشتريات العملات الأجنبية حيث مثلت 71,4٪.

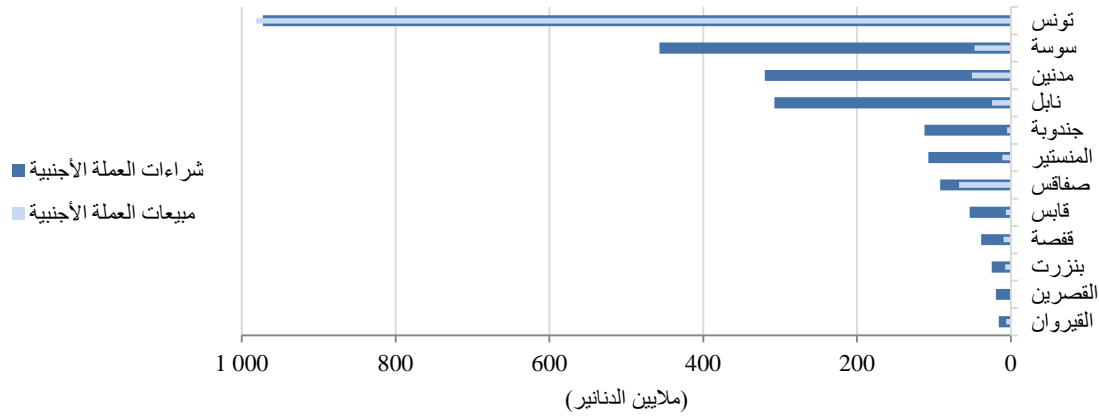
وفي المقابل، بلغت مبيعات العملات الأجنبية 1.219,9 مليون دينار في موفى سنة 2017 حيث ازدادت بنسبة 16,3٪ بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك نتيجة ارتفاع المبيعات لفائدة أصحاب حسابات غير المقيمين والمبيعات بعنوان السياحة وسفريات الأعمال بـ 12,3٪ و 27,5٪ على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات العملات الأجنبية لسنة 2017 قد مثلت قرابة نصف (48,4٪) مشتريات العملات الأجنبية المسجلة خلال نفس السنة.

رسم بياني عدد 4-6 : تطور مؤشرات العمليات بالعملات الأجنبية



وبالنسبة لسنة 2017، يظهر توزيع المشتريات والمبيعات من العملات الأجنبية حسب الجهات تركيزاً شديداً لمبيعات العملات الأجنبية على مستوى فرع تونس مع نسبة للمبيعات إلى المشتريات تفوق 1. وبالفعل، فإن فرع تونس قد قدم لحرفائه 981,6 مليون دينار من الأوراق النقدية الأجنبية تمثل 80,5٪ من مجموع مبيعات العملات الأجنبية، منها 45,1٪ مخصصة لفائدة أصحاب حسابات غير المقيمين (442,7 مليون دينار).

رسم بياني عدد 5-6 : شراعات ومبيعات العملات الأجنبية حسب الفروع في سنة 2017



وبلغت العملات الأجنبية المرسلة من قبل البنك المركزي إلى مراسليه الأجانب في موفى سنة 2017 لاعتمادها بحساباته المفتوحة لديهم، وذلك بعنوان البيع في أسواق الصرف العالمية أو إعادة المداخيل من الأورو إلى البلدان الأصلية، 1.417,8 مليون دينار، أي 56,2% من مجموع العملات الأجنبية المشتراة خلال نفس الفترة وهو ما يعكس تراجعاً هاماً قدره 29,1% والذي يمكن أن يعزى إلى انخفاض المشتريات من حرفائه من العملات الأجنبية بالتزامن مع ضغط هام نسبياً مسلط على المبيعات لنفس الحرفاء خلال نفس السنة. وفي جانب آخر، ارتفعت المشتريات من العملات الأجنبية من قبل البنك المركزي لدى المراسلين الأجانب بشكل كبير، أي بنسبة 158,7% في سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك للتخفيف من ضعف الأرصدة النقدية من الدولار الأمريكي خاصة التي بحوزة الفروع. وقد بلغت هذه المشتريات 436,2 مليون دينار، تتوزع أساساً بين الدولار الأمريكي بنسبة 56,3% (100 مليون دولار) والأورو بـ 37% (55 مليون أورو)، حيث مثلت 30,8% من العملات الأجنبية التي تم إرسالها لنفس المراسلين الأجانب بعنوان نفس السنة.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-6 : حوصلة لمعطيات العمليات بالعملات الأجنبية

المسمى	*2016	*2017	التغيرات بـ %
<b>المشتريات من العملات الأجنبية</b>	<b>2.882,9</b>	<b>2.521,2</b>	<b>12,5-</b>
• مشتريات لدى أصحاب حسابات غير المقيمين	1.079,6	721,8	33,1-
• مشتريات أخرى	1.803,3	1.799,4	0,2-
<b>المبيعات من العملات الأجنبية</b>	<b>1.048,7</b>	<b>1.219,9</b>	<b>16,3</b>
• مبيعات لأصحاب حسابات غير المقيمين	768,4	862,6	12,3
• مبيعات أخرى	280,3	357,3	27,5
<b>مشتريات العملة من المراسلين الأجانب</b>	<b>168,6</b>	<b>436,2</b>	<b>158,7</b>
<b>إرسال العملة للمراسلين الأجانب</b>	<b>2.000,5</b>	<b>1.417,8</b>	<b>29,1-</b>

\* على أساس سعر الصرف المرجعي بتاريخ 2017/12/29.

## 3-6 العمليات اللامركزية

في إطار إضفاء اللامركزية على خدمات البنك المركزي التونسي، تكفلت الفروع بمعالجة 39.001 عملية خلال سنة 2017، أي بزيادة بـ 11,2٪ بالمقارنة مع سنة 2016 والتي تأتت بالخصوص من الارتفاع الاستثنائي للعمليات المرتبطة بالصراف حيث انتقلت من 48 عملية إلى 2.729 عملية في سنة 2017.

وقد تعلقت أغلب عمليات الصراف المذكورة بالمطالب في الترخيص على المطبوعة عدد 2 لتسوية وضعيات المنح السياحية المتحصل عليها دون أن يعقبها سفر والتي لم يتم إرجاعها في الأجال القانونية، حيث أصبحت الفروع مخولة لمعالجتها منذ تاريخ 2 جانفي 2017 تبعا لإصدار المذكرة إلى الوسطاء المقبولين عدد 30 لسنة 2016 المؤرخة في 23 نوفمبر 2016.

وعلى غرار السنوات السابقة، كانت خدمات مركزية المعلومات غالبية على مستوى الفروع حيث بلغت 34.091 عملية أي 87,4٪ من مجموع العمليات اللامركزية التي تكفلت بها الفروع.

(بعدد العمليات)

جدول عدد 3-6 : حوصلة للعمليات اللامركزية

العمليات	2016	2017	التغيرات بـ %
الصراف	48	2.729	5.585,4
التجارة الخارجية	3	0	100,0-
مركزية المعلومات	32.386	34.091	5,3
التنمية الجهوية	82	82	0,0
الرقابة المصرفية	684	752	9,9
الملفات المرسله إلى المقر الرئيسي للبنك	1.882	1.347	28,4-
المجموع	35.085	39.001	11,2

## 4-6 معالجة أجور موظفي الدولة

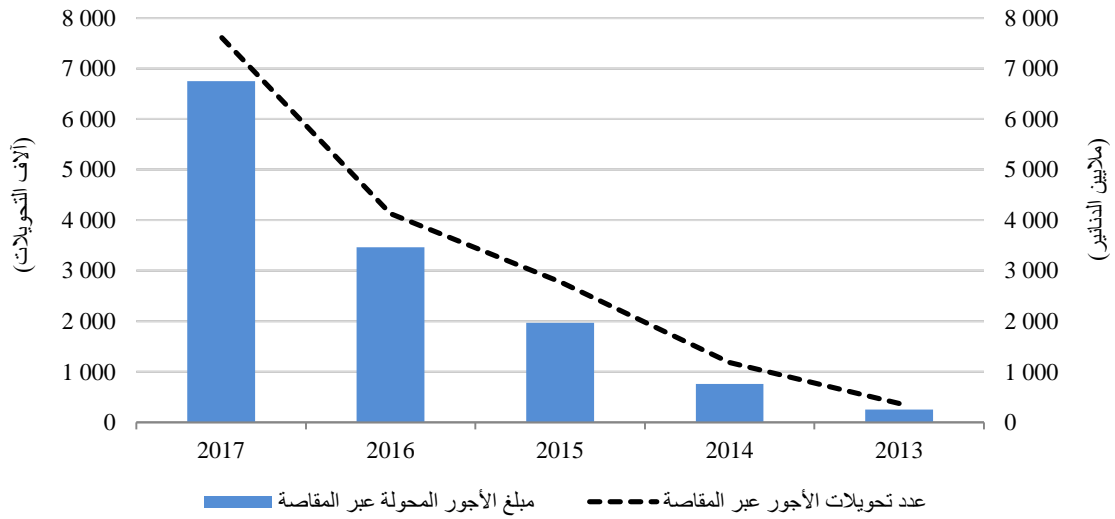
بالتعاون مع الأطراف المتداخلة المعنية (الخزينة والمركز الوطني للإعلامية ومصلحة المقاصة الإلكترونية...)، يسهر فرع تونس على معالجة أجور موظفي الدولة التي يقدمها المكلفون بالدفع لدى كافة الوزارات من خلال المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية. وقد تم إرساء هذه المنظومة في سنة 2013 بما يعكس تطلعات مختلف المساهمين في المشروع إلى مزيد من النجاعة والسرعة في توجيه الأجور إلى حسابات المنتفعين، تبعا لانخراط تقريبا كل الوزارات في المنظومة خلال سنة 2017.

وخلال نفس السنة، تم تقديم 7.623.900 تحويل للأجور عبر المقاصة بمبلغ جملي قدره 6.752,8 مليون دينار وهو ما يعكس زيادة بـ 84,8% و 94,9% على التوالي بالمقارنة مع سنة 2016.

جدول عدد 4-6 : إحصائيات تحويلات أجور موظفي الدولة

التغيرات بـ %	2017	2016	المسمى
84,8	7.623,900	4.125,655	عدد تحويلات الأجور عبر المقاصة الإلكترونية
94,9	6.752,8	3.464,3	مبلغ الأجور المعالجة عبر المقاصة الإلكترونية (بملايين الدينانير)
48,6	3.133	2.108	عدد تحويلات الأجور المرفوضة عند المقاصة الإلكترونية
42,9	2,0	1,4	مبلغ تحويلات الأجور المرفوضة (بالآلاف الدينانير)
	0,04	0,05	نسبة الرفض بـ %

رسم بياني عدد 6-6 : تطور تحويلات أجور موظفي الدولة عبر المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية





## الباب السابع : التصرف في

### الاحتياطيات الدولية

#### 1-7 تطور الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات الإجمالية من العملة الأجنبية 12.991,9 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2017 مقابل 13.117,9 مليون دينار في نفس التاريخ من العام السابق، لتسجل بالتالي انخفاضا بـ 126 مليون دينار. وباحتساب قيمتها بالدولار الأمريكي، تراجعت الاحتياطيات بـ 401,5 مليون دينار حيث بلغت 5.293 مليون دولار في موفى شهر ديسمبر 2017.

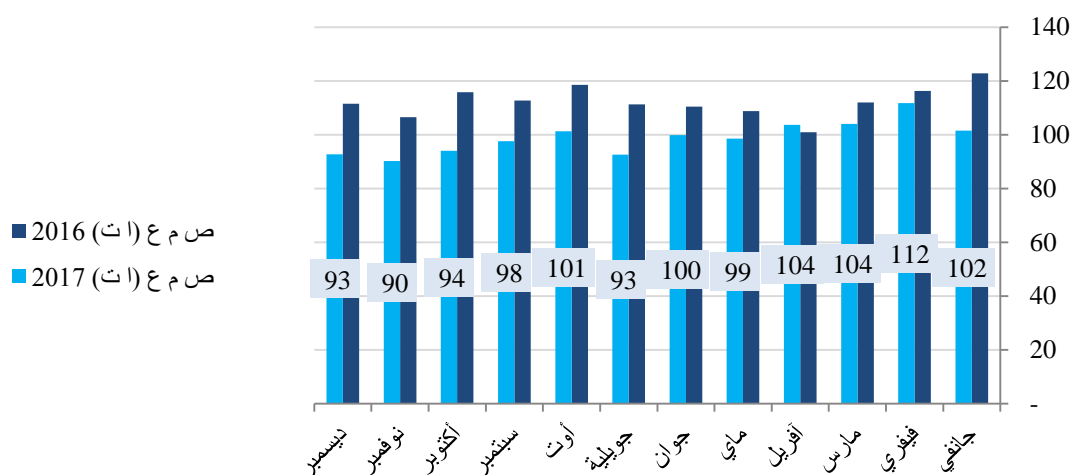
(بالملايين)

جدول عدد 1-7 : تطور بنود احتياطيات الصرف

التغيرات 2017\2016 بحساب القيمة		2017		2016		بنود الاحتياطيات الدولية
بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	
401,5-	126,0-	5.694,5	13.117,9	5.293,0	12.991,9	إجمالي الموجودات من العملة الأجنبية
1,6-	1,2	33,1	76,1	31,5	77,3	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
13	54,7	150,2	345,9	163,2	400,6	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
18,2	67,8	154,7	356,5	172,9	424,3	رصيد الذهب
371,9-	2,2-	6.032,5	13.896,4	5.660,6	13.894,2	مجموع الاحتياطيات الدولية

وبحساب أيام التوريد، بلغت الموجودات من العملة الأجنبية 93 يوما من التوريد في موفى سنة 2017 مقابل 111 يوما في نهاية سنة 2016.

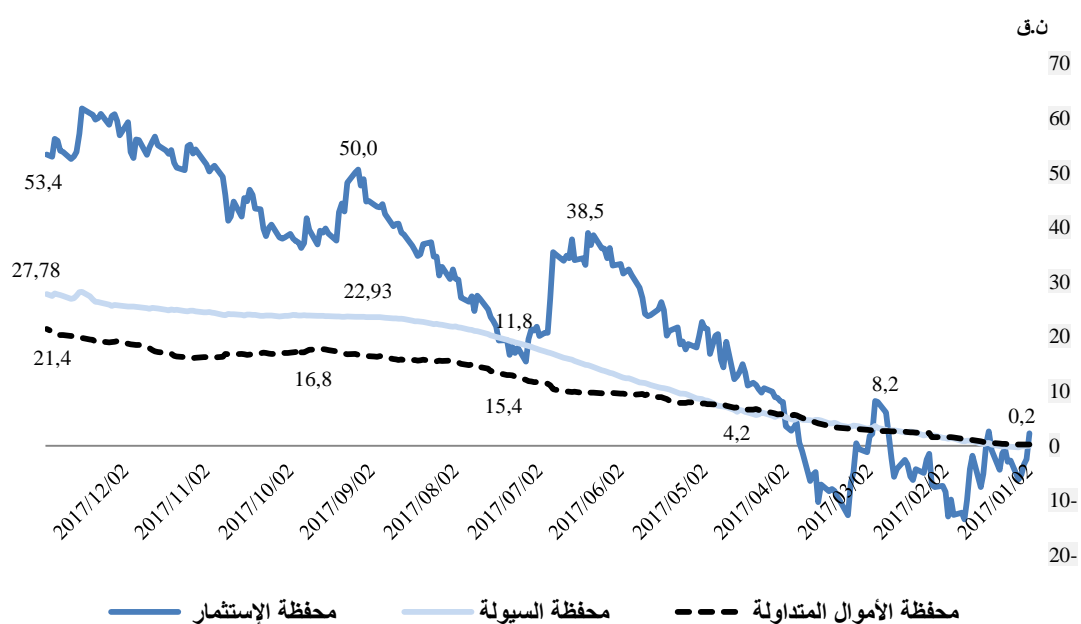
رسم بياني عدد 7-1 : التطورات الشهرية للموجودات من العملة الأجنبية



## 2-7 أداء الاحتياطيات

بلغت نسبة المردود الجملي للموجودات من العملة الأجنبية مستوى 41 نقطة أساسية في موفى شهر ديسمبر 2017 مقابل -13 نقطة أساسية للمؤشر المركب المرجعي.

رسم بياني عدد 7-2 : أداء الاحتياطيات حسب الأقساط





وعلى الرغم من انخفاض حصتها في الاحتياطيات من العملة الأجنبية إلى مستوى 53٪ في سنة 2017 مقابل 63٪ في سنة 2016، فإن محفظة الاستثمار التي مثلت مصدرا للسيولة بالنسبة للمحافظ الأخرى قد عرفت تراجعاً ملحوظاً لأدائها خلال سنة 2017. وبالفعل، حققت هذه المحفظة أداء قدره 53 نقطة أساسية مقابل 110 نقاط أساسية في سنة 2016. وفي المقابل، سجلت أداء محفظنا السيولة والأموال المتداولة خلال سنة 2017 نسبياً أعلى مقارنة بمستوياتها في سنة 2016 حيث ارتفع على التوالي من 23 نقطة أساسية إلى 28 نقطة أساسية ومن 17 نقطة أساسية إلى 21 نقطة أساسية.

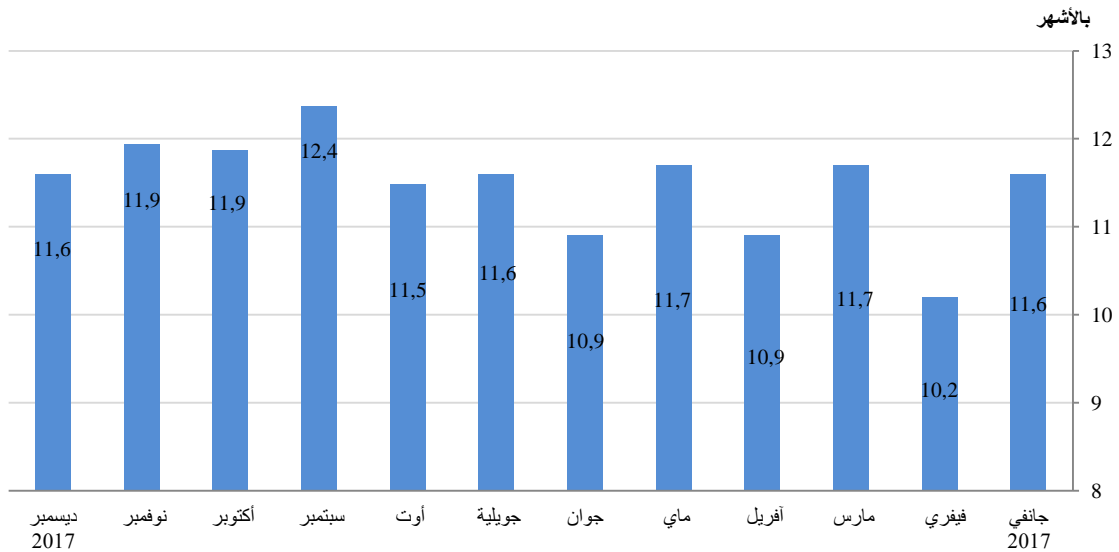
وحسب التوزيع بالعملة الأجنبية، سجلت الاستثمارات المحررة بالدولار الأمريكي والجنيه الأسترليني في موفى سنة 2017 أداء قدره 94,7 نقطة أساسية و32,8 نقطة أساسية على التوالي مقابل مردود سالب بـ 7,2 نقاط أساسية لتلك المحررة بالأورو.

### 3-7 تحليل المخاطر

#### 1-3-7 مخاطر السوق

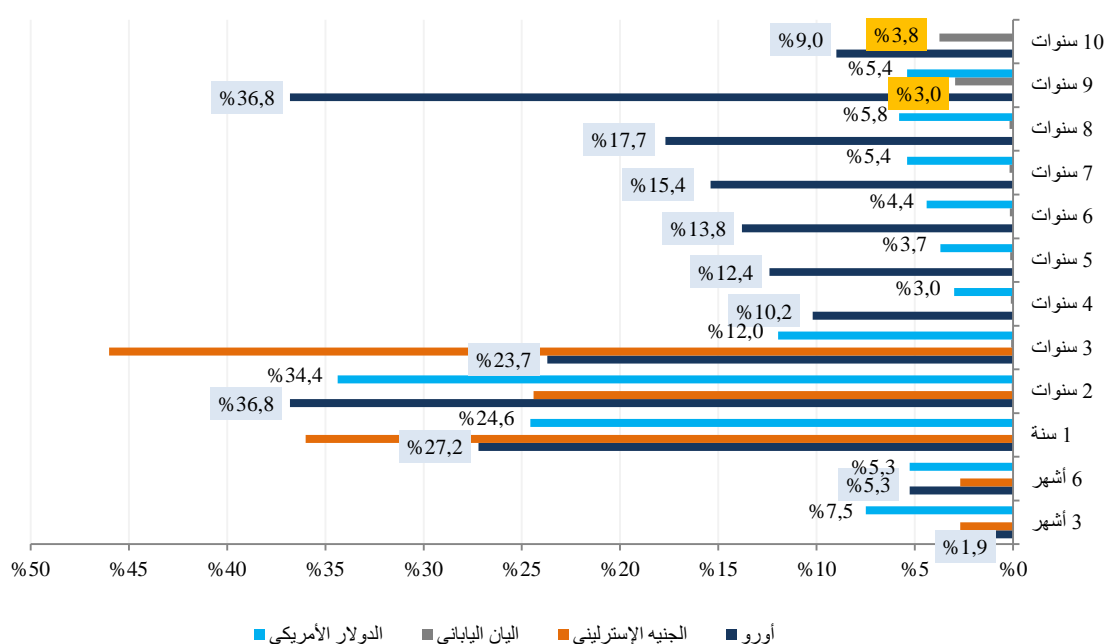
سجلت الموجودات بالعملة الأجنبية في موفى شهر ديسمبر 2017 معدل فترة استرداد قدره 11,5 شهراً مقابل 10,9 أشهر في نهاية سنة 2016. وبلغت فترة الاسترداد أدنى مستوى لها وقدره 10,2 أشهر في شهر فيفري تبعاً لتحصيل إيرادات القرض الرقاعي بقيمة 850 مليون أورو والتي تم تخصيص 625 مليون أورو منها لمحفظة السيولة.

رسم بياني عدد 3-7 : تطور معدل فترة الاسترداد الجميلة للاحتياطيات



وبحساب النسب المفاتيح لمعدل فترة الاسترداد (KRD)، فإن المحفظة الرقاعية معرضة بالأساس لجزء المدى المتوسط من منحى نسب المردود (من 1 إلى 3 سنوات). وعرفت كافة المحافظ في كل نقطة من المنحنى حساسية تقل عن 1% وهو ما يعكس ضعف تعرض الاحتياطي لمخاطر نسبة الفائدة.

رسم بياني عدد 4-7 : النسبة الرئيسية لفترة الاسترداد

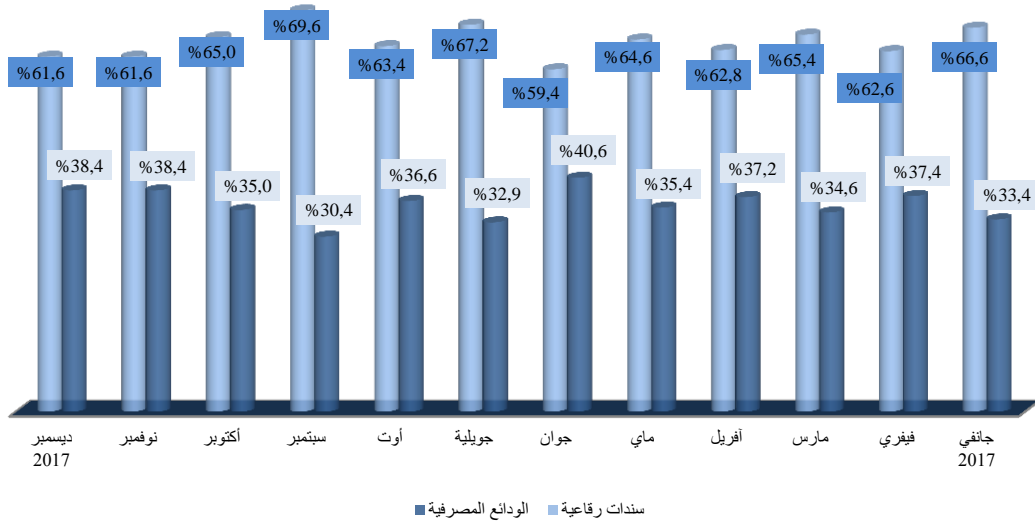


ويظل مستوى القيمة المعرضة للخطر (VAR) لمحفظة السندات منخفضا حيث أنه لم يتجاوز 0,36% بالنسبة للمحفظة المحررة بالأورو (التي تمثل أعلى مستوى من المخاطر بحساب القيمة النسبية على مدى شهر واحد) مقابل 0,32% في موفى سنة 2016 بالنسبة لنفس المحفظة.

### 2-3-7 مخاطر القرض

ظل توزيع الموجودات حسب الأدوات الاستثمارية (ودائع مصرفية وسندات) مستقرا نسبيا طوال سنة 2017. وبلغت حصة الودائع أعلى مستوى لها في شهر جوان 2017، أي 41% مقابل 39% في موفى سنة 2016، الأمر الذي يعود إلى تدعيم محفظة السيولة خلال النصف الأول من سنة 2017 قصد مجابهة الضغوط المتزايدة المسلطة من قبل الدفوعات بالعملة الأجنبية.

رسم بياني عدد 5-7 : التطور الشهري لهيكل الموجودات حسب الأدوات الاستثمارية





# الباب الثامن : تحليل الوضعية

## المالية والنتائج

تأثرت القوائم المالية للبنك المركزي التونسي، المختومة في 31 ديسمبر 2017، بالوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد السائدة في سنة 2017 والتي اتسمت بالخصوص بما يلي :

• تضخم حاجيات القطاع المصرفي من السيولة؛

• تفاقم العجز الجاري؛

• انخفاض الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية.

وفي هذا السياق، بلغ مجموع الموازنة 25.466,6 مليون دينار مقابل 22.017,6 مليون دينار في سنة 2016، أي بزيادة قدرها 3.449 مليون دينار أو 15,7٪.

أما بالنسبة لنتيجة السنة المحاسبية، فقد بلغت 385,8 مليون دينار مقابل 221,7 مليون دينار في سنة 2016 لتسجل بالتالي ارتفاعا بـ 164,1 مليون دينار أو 74٪.

وبهدف تيسير إنجاز تحليل أفضل للوضعية المالية للبنك ولنتائجه، تم تجميع بنود الموازنة المنشورة وقائمة النتائج المنشورة، مثلما هو مفصل أدناه.

### 8-1 تحليل الوضعية المالية

يرد جدول الموارد والاستعمالات الذي يظهر التوازن المالي للبنك المركزي التونسي، كما يلي بتاريخ 31 ديسمبر 2017 :

## جدول عدد 1-8 : التوازن المالي

(بملايين الدنانير)

التغيرات	*2016	2017	
3.507,1	14.521,7	18.028,8	الموارد الصافية
1.532,4	10.198,6	11.731,0	الموارد النقدية الصافية
1.761,2	4.021,7	5.782,9	الوضع الصافي مع الحرفاء
213,5	301,4	514,9	موارد أخرى
3.507,1	14.521,7	18.028,8	الاستعمالات الصافية
326,7	8.578,9	8.905,6	ذهب و عملات أجنبية
3.180,4	5.942,8	9.123,2	إعادة التمويل المصرفي الصافي

\* تمت إعادة معالجة بعض أرقام العام السابق لغاية المقارنة.

ويتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الوضعية المالية للبنك قد تحسنت في سنة 2017 حيث ارتفعت بين نهاية سنة وأخرى من 14.521,7 مليون دينار إلى 18.028,8 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 3.507,1 ملايين دينار أو 24,2٪.

وعلى مستوى الموارد الصافية، يعود الارتفاع إلى التأثير المتزامن للتطور الهام للتداول النقدي (+15٪) والازدياد الملحوظ للوضع الصافي مع الحرفاء الذي ارتفع بـ 43,8٪ بين نهاية سنة وأخرى.

أما بالنسبة للاستعمالات الصافية، فإن الارتفاع يعزى بالأساس إلى الازدياد الملحوظ لحجم إعادة التمويل المصرفي الصافي (+53,5٪) والذي يعكس حاجيات القطاع المصرفي المتزايدة من السيولة.

وفيما يلي تفاصيل الموارد والاستعمالات حسب نوعية العمليات :

## جدول عدد 2-8 : الموارد النقدية

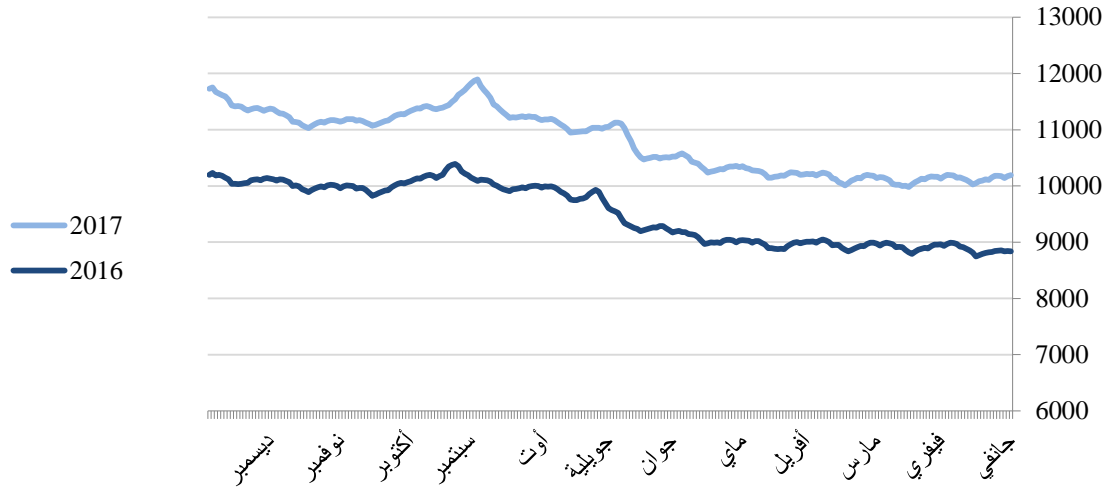
(بملايين الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
1.518,3	9.870,7	11.389,0	الأوراق النقدية في التداول
14,1	327,9	342,0	القطع النقدية في التداول
1.532,4	10.198,6	11.731,0	الموارد النقدية الصافية

وسجلت الموارد النقدية التي بلغت 11.731 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017، ارتفاعا ملحوظا قدره 1.532,4 مليون دينار بالمقارنة مع مستواها في نهاية شهر ديسمبر 2016، مع استمرار الحصة الغالبة للأوراق النقدية (97٪) من مجموع التداول النقدي.

وخلال الفترة قيد الدرس، تقلب مستوى الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول بين حد أدنى قدره 9.981,1 مليون دينار ومستوى أقصى يساوي 11.896,2 مليون دينار، تم تسجيلهما على التوالي بتاريخي 15 فيفري و30 أوت 2017، علما وأن هذا التاريخ الأخير يوافق اليوم السابق لعيد الأضحى.

رسم بياني عدد 1-8 : تطور الموارد النقدية (بملايين الدنانير)



وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الازدياد السنوي للتداول النقدي ومن خلال بلوغها 15٪ خلال الفترة ما بين موفى سنة 2016 وموفى سنة 2017، قد حافظت تقريبا على نفس المستوى الذي تم تسجيله بعنوان الفترة ما بين موفى سنة 2015 ونهاية سنة 2016.

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 3-8 : عمليات مع الحرفاء

التغيرات	2016	2017	
262,9	1.640,9	1.903,8	الأصول
262,9	1.640,9	1.903,8	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
2.024,1	5.662,6	7.686,7	الخصوم
853,5	1.683,7	2.537,2	حسابات الحكومة ومبالغ أخرى لفائدة الخزينة
61,0	1.424,7	1.485,7	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
1.095,0	1.929,6	3.024,6	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين (بنوك مقيمة)
14,6	624,6	639,2	حسابات أخرى دائنة
1.761,2	4.021,7	5.782,9	الوضعية الصافية مع الحرفاء

وسجلت الوضعية الصافية مع الحرفاء ارتفاعا ملحوظا قدره 1.761,2 مليون دينار أو 43,8٪ والذي يعود بالأساس إلى ما يلي :

- ازدياد قائم بالالتزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين المقيمين بـ 1.095 مليون دينار.

• الزيادة المسجلة على مستوى حسابات الحكومة التي ارتفع رصيدها الجملي بـ 853,5 مليون دينار أو 50,7٪ لينتقل بين نهاية سنة وأخرى من 1.683,7 مليون دينار إلى 2.537,2 مليون دينار. ويعود الارتفاع بالأساس إلى مبلغ الحساب المحرر بالأورو والمتضمن للموارد المتأتية من القرض المجمع المسند للحكومة التونسية من قبل مجموعة من البنوك المحلية والمخصص لدعم ميزانية الدولة (733,5 مليون دينار).

(بملايين الدنانير)

جدول 4-8 : إعادة التمويل المصرفي

التغيرات	2016	2017	
3.171,4	6.294,1	9.465,5	الأصول
2.994,0	5.490,0	8.484,0	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
177,4	804,1	981,5	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
9,0-	351,3	342,3	الخصوم
90,0-	90,0	-	التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
81,0	261,3	342,3	حسابات جارية للبنوك الملزمة بالاحتياطي الإجباري
3.180,4-	5.942,8-	9.123,2-	إعادة التمويل المصرفي الصافي

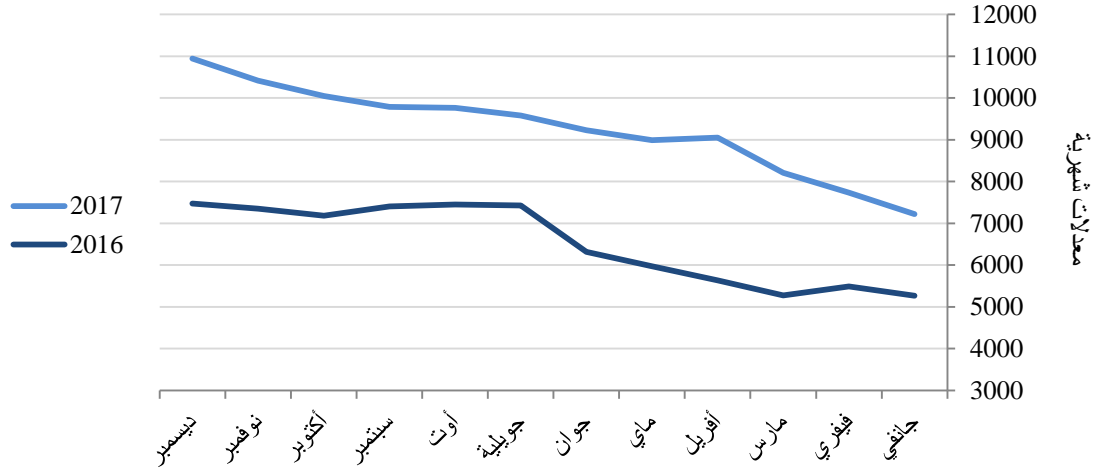
وعلى صعيد إعادة تمويل القطاع المصرفي، واصل معهد الإصدار في سنة 2017 التدخل في السوق النقدية بغرض تلبية حاجيات البنوك من السيولة وذلك بالأساس عبر طلبات العروض لمدة 7 أيام. وارتفع المعدل السنوي لحجم التدخل بهذا العنوان من 5.617 مليون دينار في سنة 2016 إلى 6.890 مليون دينار في سنة 2017، أي بزيادة قدرها 1.273 مليون دينار أو 22,7٪.

وفي جانب آخر وقصد تغطية حاجياتها من السيولة، لجأت البنوك إلى التسهيلات الدائمة للقرض لمدة 24 ساعة (700 مليون دينار في المعدل خلال كامل السنة مقابل 102 مليون دينار في سنة 2016). وبالفعل، تكثف هذا اللجوء بداية من شهر أوت 2017 تبعا لتحديد سقف انطلاقا من هذا الشهر لمعدل حجم طلبات العروض وقدره 7.000 مليون دينار.

وفي ظل هذا السياق من شح السيولة المصرفية، ارتفع الحجم الجملي لإعادة التمويل بشكل ملحوظ ليبلغ 9.248,5 مليون دينار في سنة 2017 بحساب المعدلات السنوية مقابل 6.520,7 مليون دينار في العام السابق.



رسم بياني عدد 2-8 : الحجم الجملي لإعادة التمويل (بملايين الدينار)



وبحساب المعطيات اليومية، أقل الحجم الجملي لإعادة التمويل سنة 2017 بارتفاع قدره 4.250,4 مليون دينار أو 63,3% ليبلغ 10.961,5 مليون دينار، مقابل 6.711,1 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2016.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي التونسي وبهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة قد أنجز 12 عملية لمقايضة الصرف خلال سنة 2017 وذلك بأجلين اثنين : شهر واحد وثلاثة أشهر، حيث ضح عن طريقها مبلغا قدره 6.244 مليون دينار مقابل 6.572 مليون دينار في سنة 2016. وأسفرت هذه العمليات عن إيرادات بعنوان الفوارق الإيجابية تساوي 31,8 مليون دينار مقابل 25 مليون دينار في سنة 2016.

كما أنجز معهد الإصدار عمليات للشراء البات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، ليسجل بالتالي البند المتعلق بها على مستوى أصول الموازنة زيادة بـ 177,4 مليون دينار حيث ارتفع من 804,1 مليون دينار في سنة 2016 إلى 981,5 مليون دينار في سنة 2017 وذلك نتيجة عمليات شراء رقاغ الخزينة التي تم إنجازها خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2017.

## جدول عدد 5-8 : ذهب و عملات أجنبية

(بملايين الدينارين)

التغيرات	2016	2017	
<b>17,0</b>	<b>14.016,7</b>	<b>14.033,7</b>	<b>الأصول</b>
67,8	356,5	424,3	رصيد الذهب
0,0	2,4	2,4	المساهمة في المؤسسات الدولية
54,7	345,9	400,6	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
17,2	82,0	99,2	المساهمة بالعملة الأجنبية في صندوق النقد العربي
1,2	76,1	77,3	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
126,0-	13.117,9	12.991,9	موجودات بالعملة الأجنبية
2,1	35,9	38,0	سندات المساهمة بالعملة الأجنبية
<b>309,7-</b>	<b>5.437,8</b>	<b>5.128,1</b>	<b>الخصوم</b>
107,3	845,0	952,3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
76,4-	183,2	106,8	حسابات أجنبية بالعملة الأجنبية
1.184,1-	1.835,4	651,3	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
43,9	93,3	137,2	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين/بنوك غير مقيمة
799,6	2.480,9	3.280,5	فوارق التحويل وإعادة التقييم
<b>326,7-</b>	<b>8.578,9-</b>	<b>8.905,6-</b>	<b>ذهب و عملات أجنبية</b>

وسجل الوضع الصافي للذهب والعملات الأجنبية تحسّنا ب 326,7 مليون دينار بين نهاية سنة وأخرى وذلك بالأساس جراء التراجع المسجل على مستوى بند "التزامات أخرى بالعملة الأجنبية" (-1.184,1 مليون دينار)، تبعا بالخصوص لتسديد الإيداع القطري وقدره 500 مليون دولار أمريكي (7,133 مليون دينار) وكذلك قرض صندوق النقد العربي بمبلغ 9,6 ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة (8,32 مليون دينار) بعنوان تسهيلات الإصلاح الهيكلي الرابع.

وفيما يتعلق بالموجودات من العملة الأجنبية، فقد بلغت 12.991,9 مليون دينار مقابل 13.117,9 مليون دينار في سنة 2016، حيث عرفت على هذا الأساس تراجعا طفيفا قدره 126 مليون دينار.

وبالفعل، فإن تدفقات العملة الأجنبية المسجلة خلال سنة 2017 والمتأتية بالخصوص من السحوبات من القروض الخارجية لم تكن كافية لتغطية خروج العملة الأجنبية وذلك نتيجة تفاقم عجز الميزان الجاري والتسديدات بعنوان الدين الخارجي.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن أهم السحوبات المنجزة في سنة 2017 من القروض الخارجية تتمثل فيما يلي :

- 850 مليون أورو بعنوان القرض الرقاعي بتاريخ 17 فيفري 2017.

- 1 مليار دولار أمريكي بعنوان التوظيف الخاص القطري بتاريخ 18 أبريل 2017.
- 157,2 مليون دولار أمريكي و140,1 مليون أورو (تم تحصيلها بتاريخ 14 جوان 2017) بعنوان القرض المسند من قبل صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية التسهيل الممدد للقرض المبرمة بتاريخ 9 ماي 2016.
- 457,2 مليون أورو بعنوان قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير المسند في إطار برنامج دعم الميزانية بتاريخ 13 جوان 2017.
- قسط واحد بمبلغ 196,9 مليون أورو بعنوان قرض الاتحاد الأوروبي وقيمه 500 مليون أورو والمسند في إطار برنامج المساعدة المالية الكلية بتاريخ 27 أبريل 2017.
- وفي جانب آخر، أسفرت عملية إعادة تقييم الحسابات المحررة بالعملة الأجنبية بعنوان سنة 2017 عن فائض قيمة صاف قدره 693,9 مليون دينار. وعند إقفال حسابات السنة المالية، بلغت فوائض القيمة الصافية الكامنة والمتراكمة 2.768,7 مليون دينار.
- أما بالنسبة لإعادة تقييم الموجودات من سبائك الذهب، فقد أسفرت عن فائض قيمة صاف كامن قدره 68 مليون دينار بعنوان سنة 2017. وعلى هذا الأساس، بلغت فوائض القيمة الصافية المتراكمة بهذا العنوان 416,5 مليون دينار عند إقفال حسابات السنة المالية مقابل 348,5 مليون دينار في سنة 2016.
- ومن جانبها، أسفرت إعادة تقييم حسابات صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي بعنوان السنة المالية 2017 عن فائض قيمة صاف كامن قدره 37,8 مليون دينار. ونتيجة لذلك، بلغت فوائض القيمة الصافية المتراكمة بهذا العنوان 95,3 مليون دينار عند إقفال السنة المالية 2017.
- وإجمالاً، ارتفع بند "فوارق التحويل وإعادة التقييم" بـ 799,6 مليون دينار، حيث انتقل بين نهاية سنة وأخرى من 2.480,9 مليون دينار إلى 3.280,5 مليون دينار.

## 2-8 تحليل النتائج

بلغت نتيجة البنك المركزي التونسي 385,8 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017 مقابل 221,7 مليون دينار قبل سنة، أي بارتفاع بـ 164,1 مليون دينار أو 74٪.

وفيما يلي توزيع النتيجة :

## جدول عدد 8-6 : توزيع النتيجة

(بالآلاف الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
20.371,7	25.548,2	45.919,9	التصرف في الاحتياطات
7.531,8-	156.616,5	149.084,7	إيرادات
27.903,5-	131.068,3	103.164,8	أعباء
175.773,4	291.477,4	467.250,8	عمليات السياسة النقدية
179.267,4	295.565,6	474.833,0	إيرادات
3.494,0	4.088,2	7.582,2	أعباء
1.768,3-	4.946,1-	6.714,4-	العمليات مع المؤسسات الدولية
1.922,6	381,7	2.304,3	إيرادات
3.690,9	5.327,8	9.018,7	أعباء
67.538,0-	349,7-	67.887,7-	عمليات أخرى
1.926,8-	12.423,9	10.497,1	إيرادات
65.611,2	12.773,6	78.384,8	أعباء
3.439,6	10.879,4	14.319,0	عمولات الصرف
39.635,7	744,9-	38.890,8	فوارق الصرف على العمليات الجارية
11.034,7-	66.873,6-	77.908,3-	أعباء الموظفين
1.560,5-	16.573,6-	18.134,1-	الأعباء العامة للاستغلال
6.793,4	16.726,5-	9.933,1-	الأعباء الصافية لصنع الأوراق والقطع النقدية
164.112,3	221.690,6	385.802,9	نتيجة السنة المحاسبية

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع النتيجة يعزى في جزء كبير منه إلى عمليات السياسة النقدية التي بلغت نتيجتها الصافية ذروة قدرها 467,3 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 291,5 مليون دينار قبل سنة، لتسجل على هذا الأساس نموا هاما قدره 175,8 مليون دينار أو 60,3%.

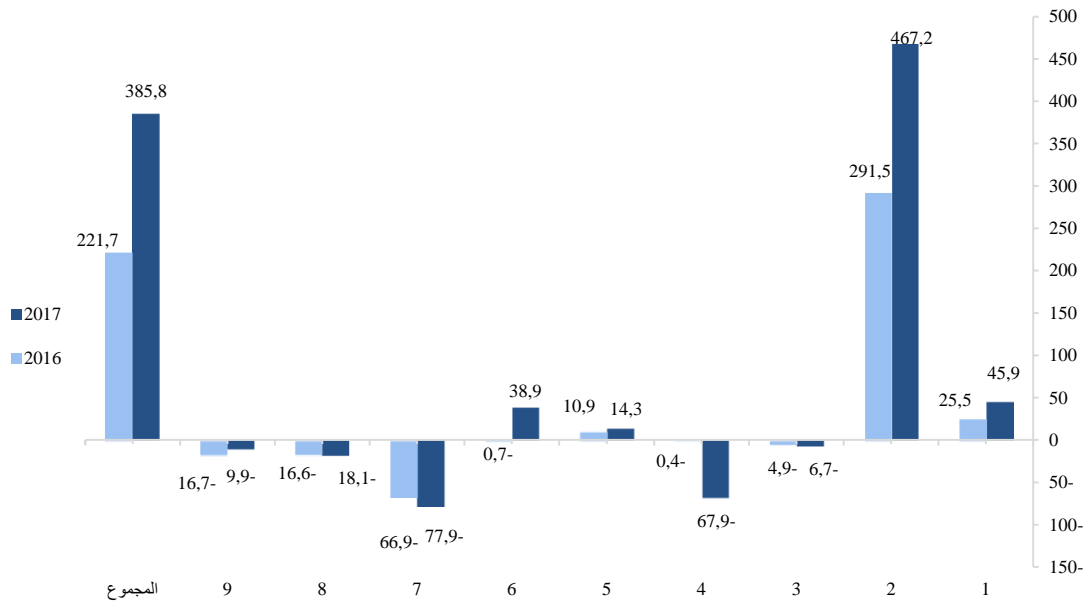
ومن ناحيتها، بلغت النتيجة الصافية للعمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطات 45,9 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017 مقابل 25,5 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2016، لتسجل بالتالي تطورا قدره 80%.

## تحليل الوضعية المالية والنتائج

وفي جانب آخر، أسفرت فوارق الصرف على العمليات الجارية في سنة 2017 عن أرباح صافية قدرها 38,9 مليون دينار مقابل خسائر صافية تساوي 0,7 مليون دينار في موفى السنة المالية 2016.

وفيما يتعلق بأعباء الاستغلال، فقد بلغت أعباء الموظفين 77,9 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 66,9 مليون دينار في سنة 2016، أي بارتفاع قدره 11 مليون دينار والذي يعكس بالأساس الزيادة في الأجور. أما بالنسبة للأعباء العامة للاستغلال، فقد ارتفعت بشكل طفيف أي بـ 1,5 مليون دينار حيث انتقلت من 16,6 مليون دينار في سنة 2016 إلى 18,1 مليون دينار في سنة 2017.

رسم بياني عدد 3-8 : توزيع النتيجة (بملايين الدنانير)



- 1- النتيجة الصافية لعمليات التصرف في الاحتياطات
- 2- النتيجة الصافية لعمليات السياسة النقدية
- 3- النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية
- 4- النتيجة الصافية لعمليات أخرى
- 5- عمولات الصرف
- 6- فوارق الصرف على العمليات الجارية
- 7- أعباء الموظفين
- 8- الأعباء العامة للاستغلال
- 9- أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية

## جدول عدد 7-8 : النتيجة المرتبطة بالتصرف في الاحتياطات

(بالآلاف الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
<b>7.531,8-</b>	<b>156.616,5</b>	<b>149.084,7</b>	<b>الإيرادات</b>
12.995,8	9.861,8	22.857,6	فوائد على الإيداعات لأجل
26.249,7-	134.314,4	108.064,7	فوائد على السندات
2.207,0	4.984,1	7.191,1	فوائد على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
4.074,4	201,8	4.276,2	فوائد على موجودات بالعملة الأجنبية تحت الطلب
395,8	2.508,7	2.904,5	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
1.479,4-	2.239,8	760,4	فائض قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
347,3	1.436,5	1.783,8	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
22,4-	321,9	299,5	إيرادات متأتية من التوظيفات بالذهب
89,9	459,4	549,3	استرداد مدخرات على السندات بالعملة الأجنبية
337,5	-	337,5	فوائد على عمليات استئمان ضمان بنسب مردود سالبة
228,0-	288,1	60,1	إيرادات أخرى
<b>27.903,5-</b>	<b>131.068,3</b>	<b>103.164,8</b>	<b>الأعباء</b>
3.730,9	1.756,1	5.487,0	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
13.870,7-	76.504,1	62.633,4	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
2.052,1-	4.629,7	2.577,6	ناقص القيمة المتأتي من الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها بعنوان تفويض تصرف خارجي
113,8-	847,7	733,9	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
239,9-	239,9	-	فوائد على قروض بالعملة الأجنبية
24.876,4-	37.720,6	12.844,2	فوائد على حسابات إيداع بالعملة الأجنبية
96,4	890,9	987,3	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطات
1.571,8	1.783,8	3.355,6	مخصصات المدخرات بعنوان الانخفاض في الأموال بالعملة الأجنبية التي عهد بها للتصرف الخارجي
1.288,6	1.919,2	3.207,8	فوائد مدينة على العملات تحت الطلب
1.000,4	1.058,1	2.058,5	مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة سندات التوظيف
2.554,0	2.699,5	5.253,5	فوائد على عملات موظفة لأجل
191,2	471,1	662,3	ناقص القيمة من التفويت في سندات التوظيف
2.039,7	352,5	2.392,2	أعباء على السندات بالعملة الأجنبية بنسب مردود سالبة
814,7	-	814,7	فوائد على عمليات استئمان ضمان
38,3-	195,1	156,8	أعباء أخرى
<b>20.371,7</b>	<b>25.548,2</b>	<b>45.919,9</b>	<b>النتيجة الصافية للعمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطات</b>

وانخفضت إيرادات العمليات المرتبطة بالتصرف في الاحتياطات بـ 7,5 ملايين دينار، حيث تراجع من 156,6 مليون دينار في سنة 2016 إلى 149,1 مليون دينار في سنة 2017. ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع قدره 26,2 مليون دينار للفوائد على السندات بالعملة الأجنبية والتي تمثل مكوناتها الرئيسية. بيد أن حدة هذا التراجع قد خفت بفعل الارتفاع الملحوظ للفوائد على الإيداعات البنكية التي تضاعفت وزيادة، حيث انتقلت من 9,9 ملايين دينار إلى 22,9 مليون دينار بين سنة وأخرى وذلك بالخصوص نتيجة ارتفاع نسبة الفائدة على الدولار الأمريكي.

## تحليل الوضعية المالية والنتائج

ومن جانبها، تراجعت الأعباء المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات بـ 27,9 مليون دينار حيث بلغت 103,2 ملايين دينار في سنة 2017 مقابل 131,1 مليون دينار في سنة 2016. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع الفوائد المدفوعة بعنوان الإيداع القطري (-24,9 مليون دينار) الذي تم تسديده في شهر أفريل 2017، وبدرجة أقل إلى تقلص الأعباء المرتبطة بتمديد المنحة على السندات بالعملة (-13,9 مليون دينار).

وإجمالاً، ارتفعت النتيجة الصافية المرتبطة بالتصرف في الاحتياطيات بـ 20,4 مليون دينار حيث انتقلت من 25,5 مليون دينار في موفى سنة 2016 إلى 45,9 مليون دينار في سنة 2017.

### جدول عدد 8-8 : النتيجة المرتبطة بعمليات السياسة النقدية (بالآف الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
<b>179.267,4</b>	<b>295.565,6</b>	<b>474.833,0</b>	<b>الإيرادات</b>
95.561,0	243.913,0	339.474,0	فوائد على التدخلات في السوق النقدية في شكل شراءات عبر طلبات العروض
42.406,4	18.352,7	60.759,1	إيرادات متأتية من عمليات الشراء البات للسندات
32.404,6	4.705,5	37.110,1	فوائد على تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة
2.021,8	3.605,8	5.627,6	فوائد من المبالغ الجزائية المستخلصة في إطار السوق النقدية
6.875,7	24.969,1	31.844,8	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
2,1-	19,5	17,4	استرداد المدخرات من عمليات الشراء البات للسندات
<b>3.494,0</b>	<b>4.088,2</b>	<b>7.582,2</b>	<b>الأعباء</b>
1.800,0-	2.259,0	459,0	فوائد على تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة
284,7	1.784,3	2.069,0	أعباء بعنوان العمليات على السندات
11,2	27,5	38,7	عمولات بعنوان عمليات شراء وبيع رقاغ الخزينة
4.998,1	17,4	5.015,5	مخصصات المدخرات بعنوان انخفاض قيمة السندات
<b>175.773,4</b>	<b>291.477,4</b>	<b>467.250,8</b>	<b>النتيجة الصافية لعمليات التدخل في السوق النقدية</b>

ومازالت إيرادات عمليات إعادة التمويل التي بلغت 69% من مجموع إيرادات البنك مقابل 62% في سنة 2016، تمثل المصدر الرئيسي للمداخيل بالنسبة للبنك المركزي. وبالفعل، واصل معهد الإصدار التدخل، سواء عن طريق طلبات العروض أو من خلال عمليات شراء رقاغ الخزينة في إطار السوق المفتوحة أو بواسطة عمليات مقايضة الصرف.

وفي هذا السياق، ارتفعت إيرادات عمليات إعادة التمويل بشكل ملحوظ، أي بـ 179,3 مليون دينار لتبلغ 474,8 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017، منها بالخصوص 339,5 مليون دينار تمثل الفوائد المحصلة بعنوان ضخ السيولة عن طريق طلبات العروض و60,8 مليون دينار متعلقة بالفوائد المحصلة بعنوان الشراء البات للسندات في إطار السوق المفتوحة.

## جدول عدد 9-8 : النتيجة المرتبطة بالعمليات مع المؤسسات الدولية

(بالآلاف الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
<b>1.922,6</b>	<b>381,7</b>	<b>2.304,3</b>	<b>الإيرادات</b>
1.663,4	253,2	1.916,6	التأجير الموظف على مركز الاحتياطي
244,5	102,9	347,4	فوائد على الموجودات من حقوق السحب الخاصة
14,7	25,6	40,3	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة
<b>3.690,9</b>	<b>5.327,8</b>	<b>9.018,7</b>	<b>الأعباء</b>
4.134,7	691,9	4.826,6	عمولات راجعة لصندوق النقد الدولي بعنوان مخصصات حقوق السحب الخاصة
459,9	2.593,5	3.053,4	عمولات بعنوان استعمال موارد صندوق النقد الدولي
891,3-	2.004,5	1.113,2	عمولات بعنوان استعمال موارد صندوق النقد العربي
12,4-	37,9	25,5	عمولات متفرقة
<b>1.768,3-</b>	<b>4.946,1-</b>	<b>6.714,4-</b>	<b>النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية</b>

وعند إقفال السنة المالية 2017، أسفرت النتيجة الصافية للعمليات مع المؤسسات الدولية عن أعباء قدرها 6,7 ملايين دينار مقابل أعباء صافية تساوي 4,9 ملايين دينار في العام السابق، أي بزيادة بـ 1,8 مليون دينار، يعود بالأساس إلى ارتفاع نسبة العمولات الراجعة لصندوق النقد الدولي بعنوان مخصصات حقوق السحب الخاصة.

## جدول عدد 10-8 : النتيجة المرتبطة بعمليات أخرى

(بالآلاف الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
<b>1.926,8-</b>	<b>12.423,9</b>	<b>10.497,1</b>	<b>الإيرادات</b>
571,4-	3.043,5	2.472,1	عمولات على أوراق نقدية أجنبية لغير مقيمين
321,3	2.201,1	2.522,4	مداخل سندات المساهمة
1.365,9-	1.606,3	240,4	باقي اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
378,4	589,0	967,4	فوائد مستخلصة على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
2.179,5-	2.354,5	175,0	استرداد مدخرات بعنوان المخاطر والأعباء
1.264,3	948,1	2.212,4	عمولات بعنوان بيع البنوك لأوراق مالية أجنبية
226,0	1.681,4	1.907,4	إيرادات أخرى من عمليات متفرقة
<b>65.611,2</b>	<b>12.773,6</b>	<b>78.384,8</b>	<b>الأعباء</b>
1.799,1	7.346,9	9.146,0	مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة
63.020,4	376,9	63.397,3	مخصصات المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء
3.539,2-	4.703,2	1.164,0	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة سندات المساهمة
4.330,9	346,6	4.677,5	أعباء أخرى على عمليات متفرقة
<b>67.538,0-</b>	<b>349,7-</b>	<b>67.887,7-</b>	<b>النتيجة الصافية للعمليات الأخرى</b>

وعرفت النتيجة الصافية للعمليات الأخرى انخفاضا حادا قدره 67,5 مليون دينار، يعزى بالأساس إلى مخصصات المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء التي بلغت 63,4 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017 مقابل 0,4 مليون دينار في العام السابق. وفعلا وبالنظر إلى تعرض البنك المركزي لمختلف المخاطر (مالية وتشغيلية) ووفقا لمبدأ الحذر، فإن معهد الإصدار قد قام بتعزيز المدخرات المكونة بهذا العنوان.



الجزء الثالث

---

القوائم المالية للبنك المركزي التونسي



## الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	الأصول
356.502.031	424.349.457	1	رصيد الذهب
2.371.793	2.371.793	2	المساهمة في المؤسسات الدولية
345.931.258	400.628.295	3	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
76.136.315	77.279.835	4	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
13.117.866.435	12.991.945.011	5	موجودات العملة الأجنبية
5.490.000.000	8.484.000.000	6	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
804.079.910	981.528.721	7	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
1.640.906.909	1.903.763.844	8	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
36.059.423	38.106.560	9	محفظه المساهمات
40.893.534	39.309.212	10	الأصول الثابتة
35.443.225	37.995.268	11	مدينون مختلفون
71.386.032	85.347.284	12	حسابات انتظار وللتسوية
<b>22.017.576.865</b>	<b>25.466.625.280</b>		<b>مجموع الأصول</b>

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

## الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	الخصوم و الأموال الذاتية
			<b>الخصوم</b>
10.198.639.814	11.731.013.986	13	الأوراق والقطع النقدية في التداول
331.987.555	398.841.599		الحسابات الجارية للبنوك و المؤسسات المالية
645.701.492	1.236.005.217	14	الحساب المركزي للحكومة
1.036.572.062	1.298.385.615	15	الحسابات الخاصة للحكومة
90.000.000	-	16	التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
845.046.555	952.283.717	17	مخصّصات حقوق السحب الخاصّة
1.424.673.087	1.485.714.163	18	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
2.022.911.595	3.161.773.298	19	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
183.213.147	106.804.009	20	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
1.835.387.944	651.341.229	21	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
95.589.627	6.824.916	22	قيم قيد الاستخلاص
2.480.897.006	3.280.527.078	23	فوارق التحويل و إعادة التقييم
88.348.142	131.601.895	24	دائنون مختلفون
372.934.491	495.142.800	25	حسابات انتظار و للتسوية
<b><u>21.651.902.517</u></b>	<b><u>24.936.259.522</u></b>		<b>مجموع الخصوم</b>
		26	<b>الأموال الذاتية</b>
6.000.000	6.000.000		رأس المال
137.888.876	138.311.580		الاحتياطيات
94.920	160.763		أموال ذاتية أخرى
-	90.552		النتائج المؤجلة
<b><u>143.983.796</u></b>	<b><u>144.562.895</u></b>		<b>مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية</b>
221.690.552	385.802.863		نتيجة السنة المحاسبية
<b><u>365.674.348</u></b>	<b><u>530.365.758</u></b>		<b>مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص</b>
<b><u>22.017.576.865</u></b>	<b><u>25.466.625.280</u></b>		<b>مجموع الخصوم و الأموال الذاتية</b>

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

## جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	
		27	
<b>20.063.447.999</b>	<b>27.236.867.609</b>		<b>التعهدات والضمانات المُستلمة</b>
<b>19.558.483.174</b>	<b>25.763.867.896</b>		<b>تعهدات الضمان المُستلمة في إطار القروض الخارجية</b>
15.384.349.535	20.513.722.041		قروض رقاعية
4.174.133.639	5.250.145.855		قروض خارجية أخرى
<b>504.964.825</b>	<b>1.472.999.713</b>		<b>تعهدات مسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل</b>
504.964.825	1.472.999.713		عُملات أجنبية للتسليم على عمليات مقايضة الصرف
<b>5.799.480.732</b>	<b>9.773.365.770</b>		<b>التعهدات والضمانات المُستلمة</b>
<b>508.056.852</b>	<b>1.501.557.875</b>		<b>تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل</b>
507.000.000	1.491.000.000		مبالغ بالدينار للاستلام على عمليات مقايضة الصرف
1.056.852	10.557.875		الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
<b>5.290.580.723</b>	<b>8.270.815.000</b>		<b>ضمانات مُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل</b>
1.363.651.723	4.115.214.963		ديون جارية
3.926.929.000	4.155.600.037		رقاع خزينة قابلة للتنظير
<b>843.157</b>	<b>992.895</b>		<b>تعهدات أخرى مُستلمة</b>
109.500	112.600		الضمانات الوقتية المُستلمة
733.657	880.295		الضمانات النهائية المُستلمة
<b>34.115.901</b>	<b>4.013.426</b>		<b>تعهدات أخرى</b>
34.115.901	4.013.426		أوراق نقدية محجوزة و مودعة لدى البنك المركزي التونسي

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

## قائمة النتائج في 31 ديسمبر 2017

(بالدينار التونسي)

2016/12/31	2017/12/31	الإيضاحات	
			<b>الإيرادات</b>
295.565.640	474.832.989	28	إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية
149.160.258	138.113.363	29	فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
22.360.560	68.867.667	30	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
381.675	2.304.336	31	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
589.030	967.438		فوائد على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
5.455.484	4.668.178	32	إيرادات مختلفة
2.354.505	175.000		استرداد مّخّرات المخاطر و الأعباء
<b>475.867.152</b>	<b>689.928.971</b>		<b>مجموع الإيرادات</b>
			<b>الأعباء</b>
4.088.218	7.582.248	33	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
44 335.290	26.792.399	34	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
87.517.677	76.384.576	35	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
5.327.834	9.018.750	36	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
306.905	4.665.272		أعباء مختلفة
66.873.558	77.908.353	37	أعباء الموظفين
16.573.542	18.134.088	38	الأعباء العامة للاستغلال
16.726.518	9.933.089		أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
7.346.903	9.146.004		مخصّصات استهلاكات الأصول الثابتة
4.703.247	1.164.000		مخصّصات المّخّرات ونتيجة تصحيح قيمة سندات المساهمة
376.908	63.397.329	39	مخصّصات المّخّرات للمخاطر والأعباء
<b>254.176.600</b>	<b>304.126.108</b>		<b>مجموع الأعباء</b>
<b>221.690.552</b>	<b>385.802.863</b>		<b>نتيجة السنة المحاسبية</b>

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

# الإيضاحات حول القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

المختومة في 31 ديسمبر 2017

## I- الإطار القانوني والمرجع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي التونسي وفقا لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، من جهة، وللنظام المحاسبي التونسي، مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي، من جهة أخرى.

تتكون القوائم المالية للبنك المركزي التونسي من :

- الموازنة،
  - جدول التعهدات خارج الموازنة،
  - قائمة النتائج،
  - والإيضاحات حول القوائم المالية.
- لا ينشر البنك المركزي التونسي ضمن قوائمه المالية جدولا للتدفقات النقدية نظرا للأهمية المحدودة لهذا الجدول بالنسبة إلى نشاط البنك المركزي.

## II- المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

### 1 ( رصيد الذهب

تتكوّن موجودات الذهب للبنك المركزي التونسي من السبائك و من القطع التذكارية.

تتمّ إعادة تقييم الموجودات من السبائك في آخر يوم عمل من كلّ شهر بسعر السوق باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. و يُسجّل الفارق الإيجابي الكامن المترتب عن إعادة التقييم، في جانب الخصوم بالموازنة، في حساب "فوارق إعادة التقييم"، ولا يُمكن بأيّ حال احتسابه ضمن نتائج البنك. و يُسجّل الفارق السلبي الكامن في الجانب المدين للحساب السالف ذكره.

عند إقفال السنة المحاسبية، يتمّ احتساب الرصيد المدين المُحتمل لهذا الحساب ضمن الأعباء.

أما موجودات الذهب من القطع التذكارية فتُقيّم بالسعر الرسمي للذهب المُحدّد بـ 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص وهو السعر المُطبّق منذ تاريخ 19 أوت 1986 عند تخفيض قيمة الدينار بمقتضى الأمر عدد 785 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

### 2 ( الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية

تحوّل الأصول والخصوم المحرّرة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي في تاريخ الإقفال بتطبيق أسعار الصرف المرجعية، التي تُمثل أسعار الصرف الوسطية ( [سعر الشراء + سعر البيع] / 2 ) كيفما يتمّ ضبطها من قبل البنك المركزي في نفس يوم الإقفال.

وتسجّل الخسائر والأرباح الكامنة المترتبة عن عملية إعادة التقييم في حساب " فوارق التحويل ". ولا تُسجل ضمن حسابات النتيجة إلا الخسائر الكامنة الصافية.

### 3 ( احتساب الإيرادات والأعباء

1.3 تسجل الإيرادات والأعباء باعتماد اتفاق "الدورية" و "مقابلة الأعباء والإيرادات". و بالتالي، حين تُفقد الإيرادات أثناء السنة المحاسبية، فإنه تُحدّد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات، ويتمّ ربطها بهذه السنة المحاسبية نفسها.

2.3 تحوّل إلى الدينار التونسي الإيرادات والأعباء المترتبة عن عمليات العملة الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحقيقها.

3.3 عند إقفال حسابات السنة المالية، تتم معالجة رصيد حساب " فوارق التحويل"، حسب الحالة، كما يلي:

- إذا كان الرصيد مديناً، يُحوّل إلى حساب النتيجة و يدخل، تبعاً لذلك، ضمن أعباء السنة المالية،
- إذا كان الرصيد دائناً، يظلّ المبلغ الجملي لهذا الرصيد، المُمثل للأرباح غير المُحققة، مسجلاً في حساب " فوارق التحويل".

4.3 تسجّل في حسابات النتيجة، كأرباح أو كخسائر صرف مُحققة، الفوارق الحاصلة بين أسعار الصرف السائدة في تاريخ العمليات بالعملة الأجنبية وأسعار الصرف المرجعية كيفما تمّ ضبطها في آخر يوم عمل من الشهر السابق الذي سُجّلت فيه العمليات المعنية.

### 4 ( الأصول الثابتة

تسجّل الأصول الثابتة، المادية وغير المادية، باعتماد قاعدة "التكلفة التاريخية".

وباستثناء الأراضي والأعمال الفنية، تخضع الأصول الثابتة للاستهلاك على أقساط سنوية متساوية خلال الفترة المُتوقعة لاستعمالها وذلك بتطبيق النسب المتعارف عليها لكل فئة منها. وبالنسبة لبعض المعدات الخصوصية، كمُعدّات الخزينة، يتمّ تقدير نسبة استهلاكها بالاعتماد على خبرة مستعملها.

تتكوّن الأصول الثابتة المادية، أساساً، من الأراضي والمباني والتجهيزات الفنية والمعدات المعلوماتية ومُعدّات الخزينة ومُعدّات النقل والمُعدّات المكتبية. وتتكون الأصول الثابتة غير المادية، بالخصوص، من البرمجيات المعلوماتية.

وفيما يلي فترات الاستهلاك المستخدمة حسب طبيعة كل أصل :

البرمجيات	3 سنوات
البنائات	20 سنة
معدات وأثاث مكاتب	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات النقل	ما بين 5 و 7 سنوات
معدات إعلامية	3 سنوات
معدات الطبع	3 سنوات
معدات الخزينة	ما بين 5 و 10 سنوات
تهنية و تجهيز	ما بين 3 و 20 سنة
تركيب تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات و تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات

### 5 ( السندات بالعملة الأجنبية

تقيّم السندات المحرّرة بالعملة الأجنبية، و التي تدخل في تركيبة بند "موجودات العملة الأجنبية"، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.



ويترتب عن الخسائر الكامنة الناتجة عن عملية التقييم، تخصيص مدخرات على السندات، باستثناء السندات التي كانت النية من وراء حيازتها هي الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وبالفعل لا يتم رصد مدخرات بعنوان الخسائر الكامنة المتعلقة بهذه السندات إلا في الحالتين التاليتين :

- يُقدَّرُ البنك أن هناك احتمالاً قوياً بعدم الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ حلول أجلها،

- وجود مخاطر تتعلق باحتمال عجز الجهة المُصدرة لهذه السندات عن الوفاء بتعهداتها.

أما الأرباح الكامنة، فلا يتم تسجيلها.

## 6 ( السندات بالدينار

تقيّم السندات المحرّرة بالدينار، والمشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقبال الموازنة. ويتم رصد مدخرات لانخفاض قيمة السندات في صورة تسجيل ناقص قيمة كامن ناتج عن الفارق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق، في حين لا تسجل فوائض القيمة الكامنة.

## 7 ( المساهمات

تتكوّن محفظة المساهمات للبنك المركزي التونسي من الأسهم المكتتبة من قبله في إطار الفصل 36 من نظامه الأساسي، و المُمثلة للحصص الراجعة له في رأس مال بعض المنظمات أو المؤسسات غير المقيمة وكذلك المؤسسات المقيمة التي يكون غرضها إدارة خدمات بنكية مشتركة. و هي مُسجّلة بتكلفة اقتنائها، علماً وأنّ الأسهم المُسندة مجاناً والتي لم يترتب عنها تدفق مالي لا يتم تسجيلها مُحاسيبياً.

## 8 ( العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

### 8-1 العمليات مع صندوق النقد الدولي

#### 8-1-1 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي، بواسطة تسبقة للخرينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرّر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرّر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحرّرة بحقوق السحب الخاصة.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبة بالدينار في الجانب الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

أمّا حصّة المساهمة المكتتبة بالعملة الأجنبية، فإنّها تظهر كذلك في بند الأصول تحت تسمية "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، وذلك إضافة لاحتسابها ضمن بند " التسبقة للدولة" كيفما ذكر آنفاً. والغاية من وراء ذلك، هو إبراز بند "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" كأحدى مكونات

الاحتياطات الدولية. و لهذا الغرض، تمّ وضع "حساب مقابل"، مُسجّل به نفس المبلغ، في جانب الخصوم لموازنة البنك، ضمن الحسابات النظامية.

تتمّ سنويا إعادة تقييم "مركز الاحتياطي" للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصّة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصّة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. و يسجل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية بخصوم موازنة البنك في حساب فوارق إعادة التقييم وذلك طبقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 78 للقانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 و المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

## 8-1-2 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض المُتحصّل عليها من صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي التونسي في حسابات الموازنة أو في حسابات خارج الموازنة حسب ما إذا كانت هذه التسهيلات مسندة للبنك المركزي لدعم ميزان المدفوعات أو للحكومة التونسية لدعم ميزانية الدولة.

### • التسهيلات المسندة للبنك المركزي التونسي

تسجّل الالتزامات المترتبة عن هذه التسهيلات في جانب الخصوم لموازنة البنك المركزي وذلك في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي بالمبلغ المقابل لها بالدينار التونسي باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصّة مقابل الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في تاريخ 30 أفريل من كلّ سنة.

تتمّ سنويا إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصّة المذكور أعلاه.

ويُسجّل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية في نفس حساب فوارق إعادة التقييم الذي يتضمن فائض القيمة الكامن الناتج عن إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

### • التسهيلات المسندة للحكومة التونسية

تسجّل التعهدات المتعلقة بهذه التسهيلات خارج الموازنة في حساب السندات لصندوق النقد الدولي وذلك بمبلغ يساوي مقابلها بالدينار باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصّة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كل سنة.

وتتمّ سنويا إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصّة المذكور أعلاه. ولا تؤثر عملية إعادة التقييم هذه لا على الموازنة و لا على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي.

## 8-1-3 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي

باستثناء تسهيلات القروض الموجهة لدعم ميزانية الدولة، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي تسجّل حسب الحالة كأعباء أو كإيرادات وتؤثر تبعا لذلك على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

## 2-8 العمليات مع صندوق النقد العربي

### 1-2-8 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي، بواسطة تسبقة للخرينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك، وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحررة بالدينار العربي الحسابي\*.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبه بالدينار في الجانب الدائن لحساب صندوق النقد العربي المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي التونسي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 31 ديسمبر من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن لحساب صندوق النقد العربي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

وفي جانب آخر، ولغاية إبراز القيمة الحقيقية للتسبقة للدولة في إطار المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي كما هو منصوص عليه في أحكام الفصل 2 من القانون عدد 71 لسنة 1977 الأنف ذكره، فإنّ حصّة المساهمة المكتتبه بالعملة الأجنبية خضعت إلى عملية إعادة تقييم حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، و تسجيل فائض قيمة كامن في حساب "فوارق إعادة التقييم"، في جانب الخصوم، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

### 2-2-8 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض التي يُبرمها البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد العربي في دفاتر البنك المركزي التونسي في جانب الخصوم لموازنة البنك.

أمّا تسهيلات القروض المسندة للحكومة التونسية، فإنّه لا تسجّل منها في دفاتر البنك سوى التدفقات المالية المترتبة عن السحوبات ودفعات الفوائد والعمولات و خلاص الاستحقاقات بعنوان الأصل على هذه التسهيلات، ولا يُسجّل البنك المركزي التونسي في حساباته أيّ تعهد بعنوان التسهيلات المذكورة، لا في الموازنة ولا خارج الموازنة.

### 3-2-8 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي

باستثناء تسهيلات القروض المُخصّصة لدعم ميزانية الدولة، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي تسجّل كأعباء وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة الاستغلال للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

### (9) التسجيل المحاسبي للقروض الخارجية لحساب الدولة أو لحساب الوسطاء المقبولين التونسيين

تُسجّل في حسابات خارج الموازنة :

\* 1 دينار عربي حسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة.

- القروض الرقاعية المُصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الحكومة التونسية في الأسواق المالية الخارجية،

- القروض الخارجية للدولة المُبرمة في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتي يُديرها البنك المركزي التونسي لحساب الدولة مع توقيع التزام للجهة الأجنبية ( بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية) يتعهد فيه بمقتضاه بتسديد كلّ الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،  
- أقساط القروض المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمُخصّصة لدعم ميزانية الدولة،

- القروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي التونسي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين التونسيين.

وتعتبرُ الالتزامات المترتبة عن القروض المذكورة أعلاه تعهّدت توقيع وذلك تطبيقاً للمبدئ المحاسبي "أفضلية الجوهر على الشكل"، علماً وأنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن هذه القروض يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية وكذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

## 10) التداول النقدي

يتولى البنك المركزي لفائدة الدولة مباشرة الامتياز الحصري لإصدار الأوراق والقطع النقدية داخل البلاد التونسية.

يمثل رصيد الأوراق والقطع النقدية في التداول والمسجل بخصوم موازنة البنك المركزي الفارق بين رصيد الأوراق والقطع النقدية التي وقع إصدارها و رصيد الأوراق والقطع النقدية الموجودة في خزائن البنك المركزي سواء في مقره الرئيسي أو في الفروع.

## 11) الجباية

يخضع البنك المركزي للنظام الجبائي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طبقاً لأحكام الفصل 72 لنظامه الأساسي و هو تبعاً لذلك معفى من الضريبة على الشركات.

## 12) الأحداث المالية لتاريخ إقفال الحسابات

تعتبر أطرافاً مرتبطة :

- المحافظ،

- نائب المحافظ،

- الكاتب العام،

- وأعضاء مجلس الإدارة.

يُمنح لأعضاء المجلس من غير المحافظ ونائب المحافظ منحة حضور تُحمّل على ميزانية البنك المركزي ويُضبط مبلغها بأمر حكومي باقتراح من المحافظ.

يضبط المجلس مراتب المحافظ ونائب المحافظ والكاتب العام والامتيازات الخاصة بهم ويتحملها البنك المركزي.

### 13) الأطراف المرتبطة

لم يتم تسجيل أي حدث جوهري بين تاريخ إقفال الحسابات و تاريخ إعداد القوائم المالية.

### III- الإيضاحات المفصلة لبند القوائم المالية

#### الإيضاح 1 : رصيد الذهب

يتضمن هذا البند موجودات البنك المركزي التونسي من الذهب وقد بلغت 6,8 أطنان من الذهب الخالص في تاريخ 31 ديسمبر 2017، تفصيلها كالتالي :

2016		2017		
بالدينار	بالغرام	بالدينار	بالغرام	
<b>356.502.031</b>	<b>6.784.276</b>	<b>424.349.457</b>	<b>6.782.998</b>	<b>رصيد الذهب</b>
354.778.647	4.132.292	422.626.073	4.131.014	سبائك
234.420.467	2.730.418	279.337.124	2.730.418	* في خزائن البنك
120.358.180	1.401.874	143.288.949	1.400.596	* مُوظفة
1.723.384	2.651.984	1.723.384	2.651.984	قطع تذكارية

وتقيّم الموجودات من سبائك الذهب بسعر السوق في موفى شهر ديسمبر باستعمال سعر الإقفال للجانسة الصباحية لبورصة لندن. وتعكس الزيادة بمبلغ 67,8 مليون دينار المسجلة في موجودات الذهب التأثير المتزامن لارتفاع كل من :

• سعر الأوقية من الذهب الخالص الذي بلغ 1.159,10 دولار أمريكي في موفى ديسمبر 2016 (أو 37,27 دولار أمريكي للغرام من الذهب الخالص) إلى 1.296,50 دولار أمريكي في موفى ديسمبر 2017 (أو 41,68 دولار أمريكي للغرام من الذهب الخالص)،

• وسعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الدينار الذي انتقل من 2,3036 في موفى ديسمبر 2016، إلى 2,45455 في موفى ديسمبر 2017.

ونظرا لخصوصيتها، فإنّ القطع التذكارية من الذهب لم تتم إعادة تقييمها بسعر السوق وتواصل تقييمها بالسعر الرسمي : 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التصرف الديناميكي في احتياطي الصرف، بما في ذلك الموجودات من سبائك الذهب، خضع مخزون الذهب المودع لدى بنك انقائرا، في سنة 2017، إلى عمليات توظيف لدى بنوك دولية ممّا مكّن البنك المركزي التونسي من تحصيل إيرادات بهذا العنوان بلغت قيمتها 300 ألف دينار في موفى 2017، مقابل 322 ألف دينار في سنة 2016.

#### الإيضاح 2 : المساهمة في المؤسسات الدولية

يُمثّل المبلغ المسجل ضمن هذا البند، جُملة ما تولى البنك المركزي التونسي دفعه لفائدة عدد من المؤسسات المالية الدولية بعنوان الحصص المكتتبة من قبل الجمهورية التونسية بالذهب أو بالعملات الأجنبية في رأس مال هذه المؤسسات، وذلك بمقتضى نصوص قانونية رخصت للبنك المركزي تسجيل العمليات المذكورة ضمن أصوله. و يرجع تاريخ آخر عملية أجريت في هذا الإطار إلى سنة 1969. وقد أخذت الدولة على

عاتقها، فيما بعد، كل عمليات الاكتتاب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. و يتعلق الأمر بالمؤسسات التالية :

(بالدينار)

*2016	*2017	
<b>2.371.793</b>	<b>2.371.793</b>	<b>المساهمة في المؤسسات الدولية</b>
215.408	215.408	البنك الدولي للإنشاء و التعمير
87.202	87.202	الجمعية الدولية للتنمية
76.808	76.808	الشركة المالية الدولية
1.992.375	1.992.375	البنك الإفريقي للتنمية

\* المقابل بالدينار للمبالغ المكتتبه بالذهب أو بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المطروح تسوية مبلغ هذا البند من خلال تسديد الدولة التونسية للمبالغ التي سبق دفعها في هذا الإطار من قبل البنك، باعتبار أنّ هذا الأخير ليست له صفة مساهم في رأس مال المؤسسات المذكورة. ولا تزال هذه المسألة قيد الدرس.

### الإيضاح 3 : مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

يُمثّل المبلغ المسجل في هذا الباب ( 400,6 مليون دينار )<sup>1</sup>، المقابل بالدينار للجزء المكتتب بالعملة الأجنبية ( 121,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من حصّة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي. و هو يساوي الفارق بين مبلغ الحصّة الكاملة لتونس في رأس مال الصندوق المذكور ( 545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصّة ) و موجودات الصندوق بالدينار في حسابه رقم 1 المفتوح في دفاتر البنك المركزي، باستثناء الموجودات المُتأتية من استعمال قرض صندوق النقد الدولي.

و يدخل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ضمن العناصر المُكوّنة للاحتياطيات الدولية على غرار موجودات العملة الأجنبية.

يفصّل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي كما يلي :

2016		2017		
بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	
<b>345.931.258</b>	<b>121.175.915</b>	<b>400.628.295</b>	<b>121.194.065</b>	<b>مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي</b>
1.556.429.120	545.200.000	1.802.254.471	545.200.000	الحصّة في صندوق النقد الدولي
(1.422.037.478)	(498.124.085)	(1.483.276.368)	(448.705.935)	الرصيد الإجمالي للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي
211.539.616	74.100.000	81.650.192	24.700.000	قروض صندوق النقد الدولي في الحساب رقم 1

<sup>1</sup> د.ت = 0,30251 وحدة من حقوق السحب الخاصة، حسب تسعيرة صندوق النقد الدولي المعتمدة منذ تاريخ 30 أبريل 2017.

#### الإيضاح 4 : موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة

يجمع هذا الباب :

- الرصيد المتوفر من حقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي والذي بلغ في موفى ديسمبر 2017 ما قدره 19,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل، في نفس التاريخ، 69 مليون دينار<sup>1</sup>.

- مساهمة البنك المركزي التونسي في الصندوق الائتماني الذي يديره صندوق النقد الدولي والخاص بتسهيلات التقليل من الفقر ودعم النمو والتدخل لفائدة البلدان الفقيرة كثيرة المديونية. وتبلغ هذه المساهمة 2,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 8,2 ملايين دينار.

(بالدينار)

2016	2017	
<b>76.136.315</b>	<b>77.279.835</b>	<b>موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة</b>
68.820.174	69.035.269	موجودات حقوق السحب الخاصة
7.316.141	8.244.566	توظيفات حقوق السحب الخاصة

وتُفصّلُ العمليات المسجلة بحقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي كما يلي :

(وحدة حقوق سحب خاصة)

2016	2017	
<b>22.214.725</b>	<b>19.774.726</b>	<b>موجودات حقوق السحب الخاصة</b>
<b>122.833.274</b>	<b>22.214.725</b>	الرصيد الأولي
(38.602.122)	(47.961.000)	تسديدات لأصل الدين (قروض صندوق النقد العربي)
(14.347.066)	(22.388.528)	تسديدات الفوائد ( قروض صندوق النقد الدولي والعربي)
434.922	1.403.290	المكافآت المقبوضة
(3.429.283)	(4.993.761)	العمولات المدفوعة
(64.675.000)	-	الزيادة في حصّة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي
20.000.000	71.500.000	حقوق السحب الخاصة شراء

#### الإيضاح 5 : موجودات العملة الأجنبية

تتوزّع موجودات العملة الأجنبية كما يلي :

<sup>1</sup> وحدة من حقوق السحب الخاصة = 3,491086 د.ت في 29 ديسمبر 2017.

(بالدينار)

2016	2017	
<b>13.117.866.435</b>	<b>12.991.945.011</b>	<b>موجودات العملة الأجنبية</b>
108.819.364	451.376.961	موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
132.084.190	1.684.046.434	الموجودات تحت الطلب
133.502	153.517	الصكوك بالعملة الأجنبية
4.395.393.179	4.974.243.496	الموجودات المودعة
7.945.027.643	5.356.101.758	السندات
(1.070.259)	(2.579.444)	(المدخرات)
474.813.439	510.298.899	الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
(1.783.825)	(3.355.601)	(المدخرات)
64.449.202	21.658.991	حسابات بالعملة الأجنبية مدينة لغير مقيمين

### تركيبة الموجودات في موفى السنة :

عملات أخرى		يان ياباتي		جنيه أسترليني		أورو		دولار أمريكي		
الحصة %	بالملايين*	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	
1,3	100	2,2	14.390	11,3	526	47,1	2.550	38,1	2.171	2016-12-31
0,9	86	0,3	2.066	11,6	457	51,5	2.281	35,7	1.892	2017-12-31
(14)		(12.324)		(69)		(269)		(279)		التغيرات (بالملايين)

\* بالدينار

### موجودات الأوراق النقدية الأجنبية :

تنوزع موجودات الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملات كما يلي :

2016		2017		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
<b>108.819.364</b>		<b>451.376.961</b>		<b>موجودات الأوراق النقدية الأجنبية</b>
28.879.438	11.910.520	349.602.962	119.163.870	الأورو
24.784.953	10.759.226	34.724.207	14.146.873	الدولار الأمريكي
20.495.400	33.370.892	31.279.888	47.791.671	الريال السعودي
10.863.761	4.806.910	11.912.937	4.746.540	الفرنك السويسري
23.795.812		23.856.967		عملات أخرى



**\* محفظة السندات :**

**- التوزيع حسب فئة السندات :**

تتكون محفظة السندات من رفاع الخزينة و سندات الدين وتفصيلها كالتالي :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
(532)	1.041	509	رفاع الخزينة
(2.057)	6.904	4.847	سندات الدين
<b>(2.589)</b>	<b>7.945</b>	<b>5.356</b>	<b>المجموع</b>

**- التوزيع حسب الأجل المتبقي للسندات :**

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
(2.106)	4.488	2.382	أقل أو يساوي سنة
(717)	3.210	2.493	أكثر من سنة وأقل أو يساوي 5 سنوات
234	247	481	أكثر من 5 سنوات
<b>(2.589)</b>	<b>7.945</b>	<b>5.356</b>	<b>المجموع</b>

**- التوزيع حسب جهة الإصدار :**

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2016	2017	
(355)	554	199	وكالات إقليمية
(122)	508	386	سلطات إقليمية
(384)	2.549	2.165	سيادية
(508)	934	426	وكالات سيادية
(436)	1.275	839	بنوك فوق القومية
(784)	2.125	1.341	أخرى
<b>(2.589)</b>	<b>7.945</b>	<b>5.356</b>	<b>المجموع</b>

(بملايين الدنانير)

التوزيع حسب مخاطر الائتمان : (التصنيف المركب لبلمبارغ)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
							رقاع الخزينة
509	-	-	-	509	-	-	F2 (ترقيم لأجل قصير)
							سندات التوظيف
250	-	26	-	224	-	-	AAA
1	-	-	-	1	-	-	AA
4	-	-	-	4	-	-	B
							سندات الاستثمار
1.613	453	813	122	88	34	103	AAA
892	749	-	-	32	15	96	AA
1.235	139	-	304	621	171	-	AA
562	-	-	-	396	166	-	AA
184	-	-	-	184	-	-	BBB
10	-	-	-	10	-	-	BBB
96	-	-	-	96	-	-	B
5.356	1.341	839	426	2.165	386	199	المجموع

\* الودائع :

(بملايين الدنانير)

- التوزيع حسب الطرف المقابل :

2016	2017	
3.835	4.507	بنوك تجارية
548	455	بنوك فوق القومية
12	12	بنوك مركزية
4.395	4.974	المجموع

(بملايين الدنانير)

- التوزيع حسب الموقع الجغرافي

2016	2017	
2.156	2.938	أوروبا
470	250	اليابان
1.045	724	بلدان عربية
12	12	الولايات المتحدة الأمريكية
-	437	هونغ كونغ
712	613	بلدان أخرى
4.395	4.974	المجموع

- توزيع الودائع البنكية حسب مخاطر الائتمان:

(بملايين الدينارين)

التغيرات	2016	2017	التقييم
			Aaa أو ما يماثلها
(395)	897	502	
(531)	531	-	Aa2
33	1.205	1.238	Aa3
611	882	1.493	A1
452	27	479	A2
(132)	781	649	A3
541	72	613	NR
579	4.395	4.974	المجموع

الإيضاح 6 : تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يُسجّل تحت هذا البند قائم تدخّل البنك المركزي في السوق النقدية لضخ السيولة للبنوك. وقد بلغ هذا القائم 8.484 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017 مقابل قائم بـ 5.490 مليون دينار في سنة 2016، أي بزيادة ملحوظة بـ 2.994 مليون دينار، مما يعكس ارتفاع حاجة الجهاز المصرفي للسيولة. يتوزع هذا القائم كما يلي :

- قائم ضخ للسيولة عن طريق طلبات العروض لمدة سبعة أيام بمبلغ 7.000 مليون دينار،
- وقائم تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة بمبلغ 1.484 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إعادة تمويل البنوك تتمّ مقابل تقديم ضمانات في شكل رقاع خزينة أو ديون جارية، وقد بلغ مجموع كلّ منهما على التوالي، 4.155,6 مليون دينار و 4.115,2 مليون دينار، في موفى ديسمبر 2017.

وجدير بالذكر أنّ جزءاً من قائم التدخّل في موفى ديسمبر 2017 تمّ ضمانه من قبل الدولة في حدود مبلغ 221 مليون دينار. وقد تسلّم البنك المركزي التونسي هذا الضمان في تاريخ 15 جانفي 2018.

(بالدينار)

2016	2017	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
<b>5.490.000.000</b>	<b>8.484.000.000</b>	
5.490.000.000	7.000.000.000	ضخّ للسيولة عن طريق طلبات العروض لمدة 7 أيام
-	1.484.000.000	تسهيلات قروض لمدة 24 ساعة

كما تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أنه بهدف مواجهة احتياجات البنوك من السيولة، أنجز البنك المركزي التونسي، خلال سنة 2017، 12 عملية مقايضة صرف، بأجلي شهر واحد وثلاثة أشهر، قام بواسطتها بضخ 6.244 ملايين دينار مقابل 6.572 مليون دينار في سنة 2016، مع تحصيل إيرادات، بعنوان الفوارق الإيجابية، بمبلغ 31,8 مليون دينار مقابل 25 مليون دينار في سنة 2016.

## الإيضاح 7 : سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة

يتكوّن هذا البند من محفظة السندات المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، وتشتمل حالياً على رفاع خزينة قابلة للتنظير.

بغرض تلبية حاجيات الجهاز المصرفي من السيولة، قام البنك المركزي في سنة 2017 بعمليات شراء بات لرفاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، وبذلك ارتفع رصيد هذا البند إلى 981,5 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 804,1 مليون دينار في سنة 2016.

وفي جانب آخر، شهد هذا البند خلال سنة 2017 خروج رفاع خزينة من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها خلال شهر جويلية بمبلغ صاف قدره 186,8 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تم اعتماد منحى سعر الفائدة على الإصدارات السيادية للمركز المالي لتونس الذي تمّ إطلاقه بصفة رسمية في تاريخ 21 ديسمبر 2017، كمؤشر مرجعي لتقييم محفظة رفاع الخزينة في تاريخ إقفال حسابات السنة المالية 2017.

وفي موفى ديسمبر 2017 ، تتكوّن محفظة رفاع الخزينة القابلة للتنظير، والمشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من الخطوط التالية :

( بالدينار )

2016	2017	
<b>804.079.910</b>	<b>981.528.721</b>	<b>سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة</b>
<b>804.097.358</b>	<b>986.544.233</b>	<b>رفاع خزينة قابلة للتنظير باتة الشراء</b>
186.755.913	-	رفاع خزينة قابلة للتنظير 6,75% (جويلية 2017)
103.799.784	117.897.142	رفاع خزينة قابلة للتنظير 5,3% (جانفي 2018)
170.028.190	174 681.934	رفاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (أكتوبر 2018)
80.720.086	161.510.973	رفاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (مارس 2019)
176.157.756	179.347.510	رفاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (فيفري 2020)
86.635.629	202.368.699	رفاع خزينة قابلة للتنظير 5,5% (أكتوبر 2020)
-	150.737.975	رفاع خزينة قابلة للتنظير 5,75% (جانفي 2021)
<b>(17.448)</b>	<b>(5.015.512)</b>	<b>(المدخرات)</b>

و تجدر الإشارة إلى أن مبلغ المدخرات كان سيكون 4 ملايين دينار لو واصل البنك اعتماد منحى سعر الفائدة لهيئة السوق المالية كمرجع لتقييم محفظة رفاع الخزينة، مثلما كان الشأن في سنة 2016.

## الإيضاح 8 : تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد

يُسجّل في هذا الباب، كتسبقة للخزينة، المقابل بالدينار للمبالغ المدفوعة بعنوان مساهمة الدولة التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي، و ذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، المُنظّم لعلاقة البنك المركزي التونسي مع هاتين المؤسستين الماليتين.

- صندوق النقد الدولي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها 424 مليون مكتتبة بالدينار ومُنزّلة في الحساب رقم 1 للصندوق و 121,2 مليون مكتتبة بعملات قابلة للتحويل. ويجدر التذكير أنه، في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، سجلت حصة تونس في سنة 2016، ارتفاعاً بمبلغ 258,7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.

- صندوق النقد العربي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 19,275 مليون دينار عربي حسابي، منها :

• 7 ملايين دينار عربي حسابي مكتتبة نقداً (6,9 ملايين مكتتبة بعملات قابلة للتحويل و 0,1 مليون مكتتب بالعملة المحلية ومنزل في حساب الصندوق المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي)،

• 5,85 ملايين دينار عربي حسابي تمثل الحصة المسندة للجمهورية التونسية في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2005، القاضي بتحرير القسط المتبقي من رأس المال عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع حصص جديدة على الدول الأعضاء بحسب نسبة مساهمتها في رأس مال الصندوق،

• 6,425 ملايين دينار عربي حسابي تمثل حصّة تونس في الاكتتاب في رفع رأس مال الصندوق في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2013. ونصف المبلغ المذكور تمّ تحريره عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام والنصف الآخر يُحرّر نقداً على مَدّة خمس سنوات بداية من غرّة أفريل 2014. وقد تمّ في هذا الإطار تحرير 4 أقساط تباعاً في كل من سنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2017 بمبلغ 642.500 دينار عربي حسابي للقسط الواحد، أي بمبلغ جملي قدره 2.570.000 دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 7.710.000 وحدة حقوق سحب خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدينار العربي الحسابي يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.

وتخضع الحصص المكتتبة بالدينار في رأس مال هذين الصندوقين و المنزلة في حسابيهما المفتوحين في دفاتر البنك المركزي، إلى إعادة تقييم سنوي حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي.

## الإيضاح 9 : محفظة المساهمات

يتعلق المبلغ المُسجّل في هذا البند بالأقساط المُحرّرة من مساهمات البنك المركزي التونسي في رأس مال المؤسسات التالية:

المؤسسة	الرصيد بالعملة	2017-12-31 الرصيد بالعملة	2016-12-31 الرصيد بالعملة	2017-12-31 بالدينار*	2016-12-31 بالدينار*	نسبة المساهمة بـ %
بنك تونس الخارجي (المخبرات)	1.983.571,50 أورو	1.983.571,50 أورو	1.983.571,50 أورو	5.819.402 (3.584.000)	4.809.566 (2.420.000)	5,294
شركة "سويفت"	5.330 أورو	5.330 أورو	5.330 أورو	15.637	12.923	0,007
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير	10.000.000 دولار أمريكي	10.000.000 دولار أمريكي	10.000.000 دولار أمريكي	24.545.500	23.036.000	2,65
البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية	2.500.000 دولار أمريكي	2.500.000 دولار أمريكي	2.500.000 دولار أمريكي	6.136.375	5.759.000	6,667
برنامج تمويل التجارة البيئية العربية	2.065.000 دولار أمريكي	2.065.000 دولار أمريكي	2.065.000 دولار أمريكي	5.068.646	4.756.934	0,272
الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة الإلكترونية	105.000 دينار تونسي	105.000 دينار تونسي	105.000 دينار تونسي	105.000	105.000	3
<b>المجموع</b>				<b>38.106.560</b>	<b>36.059.423</b>	

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى انخفاض نسبة مساهمة البنك المركزي التونسي في رأس مال بنك تونس الخارجي التي تراجعت من 9,7% في سنة 2016 إلى 5,3% في سنة 2017 وذلك نظرا لعدم اكتتاب البنك المركزي التونسي في عملية الزيادة في رأس مال هاته المؤسسة والتي تم إقرارها في شهر ماي من سنة 2017.

\* حسب أسعار الصرف السائدة في 29 ديسمبر 2017 :  
1 أورو = 2,9338 دت  
1 دولار أمريكي = 2,45455 دت

الإيضاح 10: الأصول الثابتة  
يبرز الجدول الموالي تفاصيل مكونات الأصول الثابتة كما هي في موفى ديسمبر 2017 ( بالدينار ) :

القيمة المحاسبية الصافية 2017/12/31	القيمة الخام				الاستهلاكات				البنود		
	17/12/31	2017 خروج	مخصصات 2017	التعديلات	16/12/31	17/12/31	خروج 2017	دخول 2017		التعديلات	16/12/31
497.734	5.648.867	-	127.675	-	5.521.192	6.146.601	-	422.400	-	5.724.201	البرمجيات
44.318	-	-	-	-	-	44.318	-	-	-	44.318	أصول ثابتة غير مادية / أخرى
107.082	-	-	-	-	-	107.082	-	235.525	-	236.919	تسقيت على شراء برمجيات
<b>649.134</b>	<b>5.648.867</b>	-	<b>127.675</b>	-	<b>5.521.192</b>	<b>6.298.001</b>	-	<b>657.925</b>	-	<b>6.005.438</b>	الأصول الثابتة غير المادية
4.033.518	-	-	-	-	-	4.033.518	-	-	-	4.033.518	الأراضي
6.664.484	48.413.664	-	1.457.966	-	46.955.698	55.078.148	-	-	-	55.078.148	البياتعات
224.811	835.971	-	85.271	(1.660)	752.360	1.060.782	-	73.021	-	987.761	معدات و أثاث مكاتب
1.045.786	2.595.008	426.174	175.911	-	2.845.271	3.640.794	426.174	660.302	-	3.406.666	معدات النقل
1.309.581	8.306.663	448.801	1.007.329	-	7.748.135	9.616.244	448.801	1.477.601	-	8.587.444	معدات إعلامية
318.291	138.472	-	32.740	-	105.732	456.763	-	344.313	-	112.450	معدات الطبع
4.437.915	17.201.214	-	3.442.385	534.900	13.223.929	21.639.129	-	1.930.042	(39.651)	19.748.738	معدات الخزنبة
1.086.721	2.262.367	-	268.224	-	1.994.143	3.349.088	-	500.791	-	2.848.297	تهئية و تجهيز
17.522.914	8.263.543	-	2.497.975	-	5.765.568	25.786.457	-	16.451.656	-	9.334.801	تركيب تجهيزات فنية
202.840	529.272	-	50.528	-	478.744	732.112	-	28.228	-	703.884	معدات و تجهيزات فنية
654.766	-	-	-	-	-	654.766	-	-	-	654.766	اعمال فنية و قطع عتيقة
1.158.451	-	-	-	-	-	1.158.451	-	5.412.893	-	14.782.395	أصول ثابتة مادية في طور الإنشاء
<b>38.660.078</b>	<b>88.546.174</b>	<b>874.975</b>	<b>9.018.329</b>	<b>533.240</b>	<b>79.869.580</b>	<b>127.206.252</b>	<b>19.911.812</b>	<b>26.878.847</b>	<b>(39.651)</b>	<b>120.278.868</b>	الأصول الثابتة المادية
39.309.212	94.195.041	874.975	9.146.004	533.240	85.390.772	133.504.253	20.277.174	27.536.772	(39.651)	126.284.306	المجموع

### الإيضاح 11 : مدينون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، قائم القروض المسندة للأعوان والممولة من احتياطي الصندوق الاجتماعي وكذلك التسبقات المختلفة الممنوحة للأعوان (37,4 مليون دينار مقابل 34,5 مليون دينار في سنة 2016).

### الإيضاح 12 : حسابات انتظار و للتسوية (أصول)

يتضمن هذا البند بالأساس الإيرادات المستحقة و الحسابات المدينة المختلفة الأخرى، وتفصيله كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b><u>71.386.032</u></b>	<b><u>85.347.284</u></b>	<b>( أصول حسابات انتظار و للتسوية</b>
64.958.762	82.768.658	إيرادات مستحقة وأعباء مسجلة مسبقا
4.585.955	924.959	ذهب مخصص للبيع لحرفيي المصوغ
1.841.315	1.653.667	حسابات مدينة مختلفة أخرى

### الإيضاح 13 : الأوراق والقطع النقدية في التداول

سجلت الأوراق والقطع النقدية في التداول ارتفاعا بـ 1.532,4 مليون دينار أو بنسبة 15٪، لتبلغ 11.731 مليون دينار مقابل 10.198,6 مليون دينار في سنة 2016، وتفصيلها كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b><u>10.198.639.814</u></b>	<b><u>11.731.013.986</u></b>	<b>الأوراق والقطع النقدية في التداول</b>
9.870.733.200	11.388.998.605	الأوراق النقدية
327.906.614	342.015.381	القطع النقدية

وتُفصّل الأوراق والقطع النقدية في التداول حسب الفئة كالاتي :



(بالدينار)

2016	2017	
<b>9.870.733.200</b>	<b>11.388.998.605</b>	<b>أوراق نقدية في التداول</b>
3.307.803.450	3.240.839.650	50 ديناراً
10.978.680	10.057.800	30 ديناراً
4.277.232.900	4.564.633.540	20 ديناراً
2.228.837.230	3.480.994.440	10 دنانير
45.880.940	92.473.175	5 دنانير
<b>327.906.614</b>	<b>342.015.381</b>	<b>قطع نقدية في التداول</b>
88.981.900	89.440.360	5 دنانير
14.583.680	16.639.938	2 دينار
128.823.243	135.851.965	1 دينار
41.550.443	44.417.192	500 مليون
4.677.080	6.134.411	200 مليون
28.829.442	28.997.306	100 مليون
8.055.618	8.120.275	50 مليما
7.669.692	7.677.957	20 مليما
2.400.029	2.400.366	10 مليمات
2.202.277	2.202.340	5 مليمات
73.002	73.033	2 مليون
60.208	60.238	1 مليون

#### الإيضاح 14 : الحساب المركزي للحكومة

يُسجّل تحت هذا البند الرصيد الدائن للحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي و الذي يحتوي على الموارد المتوفرة لدى الخزينة و المخول لها استعمالها في إطار إدارتها اليومية للسيولة. و يدخل ضمن هذه الفئة من الحسابات الحساب الجاري للخزينة ( 466,1 مليون دينار) و الحساب الخاص بالأورو المتضمن للموارد المتأتية من القرض المجمع المسند للحكومة التونسية من قبل مجموعة من البنوك المحلية و المخصّص لدعم ميزانية الدولة (5,733 مليون دينار).

(بالدينار)

2016	2017	
<b>645.701.492</b>	<b>1.236.005.217</b>	<b>الحساب المركزي للحكومة</b>
209.255.492	466.113.302	الحساب الجاري للخزينة
436.446.000	-	قرض البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 180 مليون أورو برنامج دعم التنمية الجهوية المدمجة
-	733.450.000	القرض المجمع من البنوك المحلية بمبلغ 250 مليون أورو
-	36.441.915	حسابات أخرى

## الإيضاح 15 : الحسابات الخاصة للحكومة

يتضمن هذا البند الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي التي لا يمكن استعمال أرصدها من قبل الخزينة في إطار إدارتها اليومية للسيولة. وتشتمل أساسا على حسابات الحكومة الخاصة المحررة بالعملة الأجنبية و المتضمنة للأموال المتأتية من السحوبات من القروض و الهبات الخارجية الممنوحة للدولة أو لمؤسسات عمومية بضمان الدولة والمخصصة لمشاريع معينة ( 1.089,4 مليون دينار)، رصيد حسابات القروض المُعنونة بالدينار ( 119,2 مليون دينار) ، رصيد الحسابات المختلفة للحكومة ( 63,4 مليون دينار) و كذلك أرصدة الحسابات المتعلقة بمختلف الصناديق التي يمسكها البنك المركزي لحساب الدولة كصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى.

( بالدينار )

2016	2017	
<b>1.036.572.062</b>	<b>1.298.385.615</b>	<b>الحسابات الخاصة للحكومة</b>
878.292.346	1.089.385.568	الحسابات الخاصة للحكومة بالعملة الأجنبية
101.279.973	119.163.144	الحكومة التونسية - حسابات القروض
45.949.810	63.372.883	الحكومة التونسية - حسابات مختلفة
		منها :
44.767.622	21.253.212	الآلية الظرفية لمساندة المؤسسات
-	40.937.483	الحساب المركزي لبرنامج المسكن الأول
1.808.356	15.416.563	حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
5.146.739	6.240.190	حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى
4.094.838	4.807.267	الحكومة التونسية - حساب الهبات

تفصّل الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية كالتالي :

2016		2017		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
<b>878.292.346</b>		<b>1.089.385.568</b>		<b>الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية</b>
750.881.377	309.680.116	955.800.110	325.789.117	الأورو
42.567.979	18.478.893	34.081.380	13.884.981	الدولار الأمريكي
83.347.322	4.225.712.620	88.593.140	4.067.478.562	اليان الياباني
1.495.668		10.910.938		عملات أخرى

وفي جانب آخر، تمثلت تدفقات موارد واستعمالات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية و الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى، المسجلة خلال السنة المحاسبية فيما يلي :

(بالدينار)

حسابات الصندوق الوطني للتهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى		حسابات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية		
2016	2017	2016	2017	
4.895.456	5.146.739	4.165.517	1.808.356	<b>الرصيد الأولي</b>
22.902.283	20.731.451	50.236.559	53.267.196	الموارد
12.000.000	8.000.000	47.000.000	49.000.000	اعتمادات الميزانية
10.902.283	12.731.451	3.236.559	4.267.196	استخلاصات
22.651.000	19.638.000	52.593.720	39.658.989	الاستعمالات
<b>5.146.739</b>	<b>6.240.190</b>	<b>1.808.356</b>	<b>15.416.563</b>	<b>الرصيد النهائي</b>

#### الإيضاح 16 : التزامات تجاه مؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

تُسجَل تحت هذا البند عمليات تدخّل البنك المركزي التونسي في السوق النقدية لامتصاص السيولة. في موفى ديسمبر 2017، لم يتم تسجيل أي قائم بهذا العنوان.

#### الإيضاح 17 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

يمثل هذا البند، المقابل لمجموع مبالغ حقوق السحب الخاصة التي مُنحت لتونس من قبل صندوق النقد الدولي باعتبارها بلدا عضوا في هذه المؤسسة المالية الدولية.

وبلغ مجموع المخصّصات 272,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة<sup>1</sup> في نهاية شهر ديسمبر 2017. وبما أنّ البنك المركزي مطالب بإرجاع هذا المبلغ للصندوق إذا ما قرر هذا الأخير إلغاء حقوق السحب الخاصة، فإن المخصّصات المذكورة تمثل التزاما قائما، غير محدود المدة، تجاه الصندوق.

( بآلاف الوحدات من حقوق السحب الخاصة )

2016	2017	
<b>272.776</b>	<b>272.776</b>	<b>مخصصات حقوق السحب الخاصة</b>
5.880	5.880	مخصّصات / جانفي 1970
3.745	3.745	مخصّصات / جانفي 1971
5.088	5.088	مخصّصات / جانفي 1972
6.552	6.552	مخصّصات / جانفي 1979
6.552	6.552	مخصّصات / جانفي 1980
6.426	6.426	مخصّصات / جانفي 1981
212.385	212.385	مخصّصات / أوت 2009
26.148	26.148	مخصّصات / سبتمبر 2009

<sup>1</sup> - 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة = 3,491086 د.ت في 29 ديسمبر 2017

## الإيضاح 18: حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية

يُمثلُ هذا البند أرصدة الحسابات المفتوحة بالدينار باسم المنظمات الأجنبية، و منها بالخصوص صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و البنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي. و تجدر الإشارة إلى أن حسابات صندوق النقد الدولي المفتوحة في دفاتر البنك المركزي تعتبر من أهم مكونات هذا البند، وهي مُفصّلة كالآتي :

( بالدينار )

2016	2017	
<b>1.422.065.034</b>	<b>1.483.292.852</b>	<b>حسابات صندوق النقد الدولي</b>
<b>1.422.037.478</b>	<b>1.483.276.368</b>	<b>صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 1</b>
1.210.497.862	1.401.626.176	مساهمة تونس بالدينار في رأس مال الصندوق
211.539.616	81.650.192	سحوبات من قروض صندوق النقد الدولي*
<b>27.556</b>	<b>16.484</b>	<b>صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 2</b>

\* يتعلق الأمر بالمقابل بالدينار للأموال المسحوبة على القرض الائتماني والمخصّصة لدعم ميزان المدفوعات.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ حساب السندات المفتوح في دفاتر البنك المركزي التونسي باسم صندوق النقد الدولي والبالغ رصيده 3.903,8 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017، مُدرج ضمن جدول التعهدات خارج الموازنة على مستوى البند الفرعي "قروض خارجية أخرى". ويتعلق الرصيد المذكور بالمقابل بالدينار لقرض صندوق النقد الدولي المتحصل عليهما في إطار القرض الائتماني وآلية التسهيلات الموسعة للقرض والمخصّصين لدعم ميزانية الدولة.

## الإيضاح 19: التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين

يتضمن هذا البند موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب للوسطاء المقبولين (2.410,7 ملايين دينار)، من جهة، و قائم اقتراض البنك المركزي من السوق النقدية بالعملة الأجنبية ( 751,1 مليون دينار )، من جهة أخرى.

تفصّل هذه الالتزامات كما يلي :

2016		2017		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
<b>2.022.911.595</b>		<b>3.161.773.298</b>		<b>التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين</b>
1.364.131.715	562.598.142	1.858.327.471	633.419.957	الأورو
398.377.295	172.936.836	1.045.964.986	426.133.094	الدولار الأمريكي
86.930.333	38.464.239	99.276.193	39.555.183	الفرنك السويسري
66.849.638	23.639.322	64.234.745	19.434.744	الجنيه الأسترليني
9.459.802	15.402.578	23.094.824	35.285.940	الريال السعودي
97.162.812		70.875.079		عملات أخرى

## الإيضاح 20 : حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية

يُسجّل هذا البند الأرصدة الدائنة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل باسم بنوك أو مؤسسات غير مقيمة.

## الإيضاح 21 : التزامات أخرى بالعملة الأجنبية

يُمثّل المبلغ المُسجّل في هذا البند المقابل بالدينار لمبالغ التزامات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية لأجل بعنوان اقتراضات أو ودائع من الخارج، وتفصيله كالتالي:

- 50 مليون دولار أمريكي ( 122,7 مليون دينار) تُمثّل المبلغ المودع من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقية المُبرمة معه في الغرض بتاريخ 28 أبريل 2011،
  - 200 مليون دولار أمريكي ( 490,9 مليون دينار) تُمثّل المبلغين بقيمة 100 مليون دولار لكل واحد، المودعين من قبل بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي بمقتضى الاتفاقيتين المُبرمتين في الغرض بتاريخ 04 ماي 2014 و 17 مارس 2015 على التوالي،
  - 10,8 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة ( 37,7 مليون دينار) تُمثّل القائم المتبقي من قرض تسهيلات الإصلاح الهيكلي الخامس المتحصل عليه من صندوق النقد العربي خلال سنة 2013.
- وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تمّ خلال سنة 2017 تسديد الوديعة القطرية بمبلغ 500 مليون دولار ( 1.133,7 مليون دينار) وكذلك القرض المتحصل عليه من صندوق النقد العربي في إطار تسهيلات الإصلاح الهيكلي الرابع بمبلغ قدره 9,6 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (32,8 مليون دينار).

## الإيضاح 22 : قيم قيد الاستخلاص

يمثل المبلغ المسجل في هذا البند، الوضعية الدائنة الصافية لحسابات استخلاص القيم بما فيها، بالخصوص، الصكوك والسندات لفائدة الخزينة والتحويلات المأدون بها من قبل مصالح البنك والتي تمرّ عبر المقاصة الإلكترونية.

## الإيضاح 23 : فوارق التحويل وإعادة التقييم

يتضمن هذا البند :

- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية بمبلغ 2.768,7 مليون دينار منها 2.074,8 مليون دينار متأتية من سنة 2016،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة التقييم بسعر السوق للموجودات من سبائك الذهب بمبلغ 416,5 مليون دينار منها 348,5 مليون دينار متأتية من سنة 2016،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم العمليات مع صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي في حدود 95,4 مليون دينار منها 57,6 مليون دينار متأتية من سنة 2016.

## الإيضاح 24 : دائنون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، حسابات الإيداع لأعوان البنك، والمدخرات المخصصة بعنوان منحة الخروج في التقاعد والإجازات خالصة الأجر، والأداءات المقطعة من المورد لفائدة الدولة، ومبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع ومبالغ العُقل التوقيفية وحسابات أخرى باسم هيئات وطنية.

( بالدينار )

2016	2017	
<b>88.348.142</b>	<b>131.601.895</b>	<b>دائنون مختلفون</b>
16.443.799	18.392.069	حسابات إيداع الأموال ( حسابات الأعوان، حساب الودادية ... )
10.881.541	11.539.008	مدخرات بعنوان منحة الخروج للتقاعد
5.655.530	6.346.968	مدخرات للإجازات خالصة الأجر
1.429.815	2.757.687	الخصم من المورد بعنوان الضريبة، أداء مجمع على القيمة المضافة وضرائب وأداءات أخرى لفائدة الدولة
1.372.357	1.690.893	مبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع
52.565.100	90.875.270	دائنون مختلفون آخرون
39.950.059	34.903.135	منها : عقل توقيفية
10.445.864	53.989.077	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

#### الإيضاح 25 : حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)

يضمّ هذا البند، بالخصوص، المبلغ المقابل لمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والمدخرات للمخاطر والأعباء والأعباء للدفع.

( بالدينار )

2016	2017	
<b>372.934.491</b>	<b>495.142.800</b>	<b>حسابات انتظار وللتسوية ( خصوم )</b>
345.931.258	400.628.295	مقابل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
12.533.777	15.041.486	أعباء الموظفين للدفع
8.790.230	10.906.859	أعباء للدفع وإيرادات مختلفة مقبوضة مسبقا
2.184.448	2.058.028	مصاريف للدفع ذات طابع خصوصي و استثنائي
726.375	1.429.151	عملات أجنبية في انتظار التسوية
594.781	63.817.110	مدخرات المخاطر والأعباء
* 2.173.622	1.261.871	حسابات انتظار وللتسوية أخرى

\* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2017.

## الإيضاح 26 : الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية قبل تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2017، ما قدره 530,4 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مُقابل 365,7 مليون دينار في سنة 2016، أي بارتفاع بـ 164,7 مليون دينار أو بنسبة 45٪، وهي مُفصلة كالآتي :

(بالدينار)

2016	2017	
6.000.000	6.000.000	رأس المال
137.888.876	138.311.580	الاحتياطيات
3.000.000	3.000.000	الاحتياطي القانوني
102.794.668	102.794.668	الاحتياطي الخاص
32.094.208	32.516.912	احتياطي الصندوق الاجتماعي
94.920	160.763	أموال ذاتية أخرى
-	90.552	النتائج المؤجلة
<b>143.983.796</b>	<b>144.562.895</b>	<b>مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية</b>
221.690.552	385.802.863	نتيجة السنة المحاسبية
<b><u>365.674.348</u></b>	<b><u>530.365.758</u></b>	<b><u>مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص</u></b>

وكان مجلس إدارة البنك قد صادق خلال اجتماعه بتاريخ غرة مارس 2017 على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2016 كما يلي :

(بالدينار)

<b>221.690.552</b>	<b>نتيجة السنة المحاسبية</b>
90.552	النتائج المؤجلة
221.600.000	القسط الراجع للدولة

وتمثلت تحركات الأموال الذاتية المسجلة في السنة المحاسبية المقفلة في 31 ديسمبر 2017 فيما يلي :

(بالدينار)

البيانات	الرصيد في 2016/12/31	النتائج المؤجلة	توزيع النتيجة	احتياطي الصندوق الاجتماعي	أموال ذاتية أخرى	نتيجة السنة المحاسبية	الرصيد في 2017/12/31
رأس المال	6.000.000	-	-	-	-	-	6.000.000
الاحتياطي القانوني	3.000.000	-	-	-	-	-	3.000.000
الاحتياطي الخاص	102.794.668	-	-	-	-	-	102.794.668
احتياطي الصندوق الاجتماعي	32.094.208	-	-	422.704	-	-	32.516.912
أموال ذاتية أخرى	94.920	-	-	-	65.843	-	160.763
النتائج المؤجلة	-	-	90.552	-	-	-	90.552
نتيجة السنة المحاسبية	221.690.552	-	(221.690.552)	-	-	385.802.863	385.802.863
مجموع الأموال الذاتية	365.674.348	-	(221.600.000)	422.704	65.843	385.802.863	530.365.758

أما موارد واستعمالات الصندوق الاجتماعي كما هي في موفى ديسمبر 2017 فكانت كالآتي :

(بالدينار)

التسمية	الرصيد في 2016-12-31	الموارد التسديدات	الاستعمالات القروض	الرصيد في 2017/12/31
<b>الموارد</b>	<b>32.094.208</b>	<b>422.704</b>	-	<b>32.516.912</b>
المخصصات	25.038.126	-	-	25.038.126
فوائد على قروض طويلة الأمد	3.820.977	125.183	-	3.946.160
فوائد على قروض متوسطة الأمد	3.235.105	297.521	-	3.532.626
<b>الاستعمالات</b>	<b>(28.998.135)</b>	<b>9.103.198</b>	<b>(11.336.178)</b>	<b>(31.231.115)</b>
قروض السكن	(12.783.699)	1.858.391	(2.597.459)	(13.504.767)
قروض متوسطة الأمد	(10.144.802)	2.616.963	(2.049.372)	(9.577.211)
قروض قصيرة الأمد	(6.069.634)	4.627.844	(6.707.347)	(8.149.137)
<b>الموارد المتوفرة</b>	<b>3.096.073</b>	<b>9.525.902</b>	<b>(11.336.178)</b>	<b>1.285.797</b>

الإيضاح 27 : التعهدات خارج الموازنة  
يشتمل جدول التعهدات خارج الموازنة على :



## ❖ التعهدات والضمانات المسلمة :

تعهدات الضمان المسلمة في إطار القروض الخارجية :

### • قروض رقاعية وقروض خارجية أخرى

هي التعهدات المتعلقة :

- بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الدولة التونسية في الأسواق المالية الأجنبية،

- والقروض الخارجية للدولة، المُتَحَصَّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي، و التي يديرها البنك المركزي لحساب هذه الأخيرة مع إمضائه تعهدات للطرف الأجنبي المتدخل ( بنك أجنبي أو مؤسسة مالية)، يلتزم بمقتضاها بخلاص الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،

- والقروض الخارجية المُبرمة من قبل البنك المركزي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين ( وتعلّق تحديدا بالقروض المُبرمة مع برنامج تمويل التجارة العربية البينية ).

كما يتضمّن هذا البند أيضا التزامات البنك المركزي التونسي إزاء صندوق النقد الدولي بالنسبة للأجزاء من القروض المتحصّل عليه من الصندوق و المخصّصة لدعم ميزانية الدولة. ويتعلّق الأمر بالقروض الائتماني والقروض المتحصّل عليه في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقروض، الذي تم بعنوانه تحويل القسط الثاني خلال سنة 2017 بمبلغ يساوي 751,4 مليون دينار.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنّ قائم القروض الرقاعية انتقل من 15.384,3 مليون دينار في ديسمبر 2016 إلى 20.513,7 مليون دينار في ديسمبر 2017، أي بارتفاع قدره 5.129,4 مليون دينار يُعزى من جهة إلى القرض الرقاعي بمبلغ 850 مليون أورو والمُصدر بسوق أورو بوند في شهر فيفري 2017، و من جهة أخرى إلى الاكتتاب الخاص القطري بمبلغ مليار دولار أمريكي بتاريخ 18 أفريل 2017.

وتعتبر هذه التعهدات تعهدات توقيع ( خارج الموازنة ) تطبيقا للمبدأ المحاسبي " أفضلية الجوهر على الشكل"، علما و أنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن القروض المشار إليها أعلاه، يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية و كذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(بالدينار)

2016	2017	
15.384.349.535	20.513.722.041	قروض رقاعية
4.174.133.639	5.250.145.855	قروض خارجية أخرى
907.503.417	1.107.216.374	قروض خارجية للدولة مُتَحَصَّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي
37.176.829	239.133.078	قروض خارجية مُبرمة من قبل البنك المركزي ومُحالة إلى الوسطاء المقبولين
3.229.453.393	3.903.796.403	قروض صندوق النقد الدولي المخصّصة لدعم ميزانية الدولة

### التعهدات المسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل :

هي التعهدات المسلمة والمُتعلقة بعمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي شرع البنك المركزي في استعمالها بداية من شهر ماي 2015 بهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة.

وفي نهاية شهر ديسمبر 2017، يمثل المبلغ المدرج في هذا البند (1.473 مليون دينار) المقابل بالدينار، بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ الإقفال، للعملة الأجنبية المتوقع تسليمها للبنوك عند حلول أجل عمليات مقايضة الصرف التي قام بها البنك خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2017 بأجلي شهر واحد وثلاثة أشهر.

#### - التعهدات والضمانات المستلمة

##### ■ التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل

هي التعهدات المستلمة من البنوك المشاركة في عمليات مقايضة الصرف والمتكونة، من ناحية، من المبالغ بالدينار للاستلام في تاريخ الأجل (1.491 مليون دينار) ومن ناحية أخرى، من مبالغ الفوارق الإيجابية غير الجارية بعنوان هذه العمليات (10,6 ملايين دينار).

##### ■ الضمانات المُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل

هي الضمانات المُستلمة من قبل البنك المركزي في مقابل عمليات إعادة تمويل البنوك غير تلك المنجزة بواسطة عمليات مقايضة الصرف، وقد بلغ مجموع قيمة هذه الضمانات 8.270,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 وهي موزعة إلى ديون جارية بمبلغ 4.115,2 مليون دينار ورقاع خزينة قابلة للتنظير بمبلغ 4.155,6 مليون دينار.

#### - تعهدات أخرى مُستلمة

هي الضمانات الوقتية والنهائية المستلمة من العارضين في إطار طلبات العروض المعلنة من قبل البنك المركزي. وفي نهاية شهر ديسمبر 2017، بلغت قيمة هذه الضمانات 1 مليون دينار مقابل 0,8 مليون دينار في سنة 2016.

##### ■ تعهدات أخرى

هي التعهدات المُتعلقة بالأوراق النقدية التونسية والأجنبية، المحجوزة من قبل السلطات القضائية والمصالح الدبلوماسية والمودعة لدى البنك المركزي التونسي. وفي نهاية شهر ديسمبر 2017، بلغت قيمة هذه الأوراق النقدية 4 ملايين دينار مقابل 34,1 مليون دينار في سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تكون تسويتها مرتبطة بسياسات البنك لا تُؤخذ بعين الاعتبار إلا عند تحقيقها.

#### الإيضاح 28 : إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، أساساً، الفوائد المحصلة بعنوان تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عن طريق طلبات العروض لمدة 7 أيام، حيث ارتفعت هذه الفوائد إلى 339,5 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017، أي بزيادة 95,6 مليون دينار مقارنة بسنة 2016، ممّا يعكس ارتفاع حجم السيولة التي تمّ ضخّها عن طريق طلبات العروض. و بالفعل، تدخل البنك المركزي بهذا العنوان في سنة 2017 بحجم وسطي قدره 6.890 مليون دينار مقابل 5.617 مليون دينار في سنة 2016، أي بزيادة قدرها 1.273 مليون دينار أو بنسبة 22,7%.

كما قام البنك المركزي بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، أفرزت إيرادات بـ 60,8 مليون دينار في سنة 2017 مقابل 18,4 مليون دينار في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 42,4 مليون دينار أو بنسبة 230%.

من ناحية أخرى، لجأت البنوك إلى تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة والتي أسفرت عن إيرادات تقدر بـ 37,1 مليون دينار مقابل 4,7 ملايين دينار فقط في سنة 2016.

و من جانبها، ارتفعت الإيرادات المحصلة بعنوان الفوارق الإيجابية المتعلقة بعمليات مقايضة الصرف إلى 31,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 25 مليون دينار في السنة السابقة.

(بالدينار)

2016	2017	
<b>295.565.640</b>	<b>474.832.989</b>	<b>إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية</b>
243.913.027	339.473.986	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
18.352.727	60.759.066	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باثة
4.705.500	37.110.111	فوائد على تسهيلات قروض ليوم واحد
24.969.084	31.844.823	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
3.625.302	5.645.003	إيرادات أخرى
<b>3.605.779</b>	<b>5.627.555</b>	<b>منها فوائد جزائية</b>

### الإيضاح 29 : فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الفوائد المحصلة على السندات بالعملة الأجنبية والتي بلغت 108,1 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017.

وتفصيل هذا البند كالآتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b>149.160.258</b>	<b>138.113.363</b>	<b>فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية</b>
<b>134.314.437</b>	<b>108.064.643</b>	<b>فوائد على السندات بالعملة الأجنبية</b>
53.158.208	50.598.062	الأورو
52.056.576	27.788.791	الدولار أمريكي
28.211.247	29.368.489	الجنيه الأسترليني
888.406	309.301	اليان الياباني
<b>9.861.753</b>	<b>22.857.595</b>	<b>فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية</b>
8.925.738	20.985.834	الدولار أمريكي
801.378	1.155.537	الجنيه الأسترليني
109.612	574.606	الأورو
25.025	141.618	عملات أخرى
<b>4.984.068</b>	<b>7.191.125</b>	<b>فوائد على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة</b>
4.984.068	7.191.125	الدولار أمريكي

### الإيضاح 30 : إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية

يتكون هذا البند، بالخصوص، من أرباح الصرف الصافية المحققة على العمليات بالعملة الأجنبية ( 38,9 مليون دينار ) و من عمولات الصرف ( 14,3 مليون دينار ) المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع. و تفصيله كالتالي:

(بالدينار)

2016	2017	
<b>22.360.560</b>	<b>68.867.667</b>	<b>إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية</b>
10.879.398	14.318.960	عمولات الصرف المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع
-	38.890.846	أرباح الصرف على العمليات الجارية
201.826	4.276.188	فوائد على موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب
3.043.505	2.472.150	عمولات على الأوراق الأجنبية لغير المقيمين
2.508.703	2.904.501	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
948.073	2.212.407	عمولات على بيع الأوراق النقدية الأجنبية من قبل البنوك
1.436.506	1.783.825	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
2.239.796	760.407	زائد قيمة على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
459.357	549.296	استرداد مدخرات على سندات التوظيف بالعملة الأجنبية
*643.396	699.087	إيرادات أخرى

\* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2017.

### الإيضاح 31 : إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالإيرادات المحصلة في إطار العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي. وقد سجلت هذه الإيرادات زيادة بـ 1,9 مليون دينار حيث بلغت 2,3 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 0,4 مليون دينار في السنة السابقة، وتفصيلها كالآتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b>381.675</b>	<b>2.304.336</b>	<b>إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية</b>
253.150	1.916.552	التأجير الموظف على مركز الاحتياطي
102.904	347.443	فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
25.621	40.341	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة

### الإيضاح 32 : إيرادات مختلفة

سجل هذا البند انخفاضا طفيفا بـ 0,8 مليون دينار من نهاية سنة إلى أخرى نتيجة بالأساس لتقلص المبلغ المتعلق بباقي الاعتمادات الغير مستعملة من الميزانية.

( بالدينار )

2016	2017	إيرادات مختلفة
<b>5.455.484</b>	<b>4.668.178</b>	إيرادات سندات المساهمة
2.201.142	2.522.386	مبالغ أعباء مسترجعة
767.723	820.712	إيرادات خدمات منظومة تحويلات المبالغ الكبرى
297.480	300.870	إيرادات صافية من التفويت في أصول ثابتة وأرباح أخرى على عناصر غير متواترة أو استثنائية
173.500	256.181	إيرادات من باقي اعتمادات غير مستعملة من الميزانية
1.606.331	240.351	استرجاعات بعنوان الجرايات التكميلية للتقاعد للملحقين
55.873	25.696	عمولات بيع الذهب لحرفيي المصوغ
6.921	12.810	استرداد مدخرات على الإجازات خالصة الأجر
85.676	-	إيرادات أخرى
260.838	489.172	

### الإيضاح 33 : أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية

يتضمن هذا البند، بالأساس، الأعباء على السندات المشتراة بصفة باتة (7,1 ملايين دينار) التي ازدادت بـ 5,3 ملايين دينار من سنة إلى أخرى، نتيجة لتكوين مدخرات لانخفاض قيمة هذه السندات بمبلغ 5 ملايين دينار.

( بالدينار )

2016	2017	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
<b>4.088.218</b>	<b>7.582.248</b>	أعباء على السندات المشتراة بصفة باتة
1.801.756	7.084.526	فوائد على عمليات تسهيلات الودائع ليوم واحد
2.259.000	458.986	أعباء أخرى
27.462	38.736	

### الإيضاح 34 : فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

تقلصت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية بمبلغ 17,5 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى، حيث بلغت 26,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 44,3 مليون دينار في سنة 2016 و ذلك نتيجة تسديد ودیعة بنك قطر الوطني بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي.

( بالدينار )

2016	2017	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
<b>44.335.290</b>	<b>26.792.399</b>	فوائد التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
1.756.072	5.486.989	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
37.720.563	12.844.171	أعباء الفوائد على العملات الأجنبية الموظفة لأجل
2.699.496	5.253.450	فوائد على سحبيات على المكشوف من حسابات بالعملة الأجنبية تحت الطلب
1.919.213	3.207.789	فوائد على قرض ناتيكسيس
239.946	-	

### الإيضاح 35 : أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية (6,62 مليون دينار) ويفصل كالاتي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b>87.517.677</b>	<b>76.384.576</b>	<b>أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية</b>
76.504.144	62.633.379	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
744.938	-	خسائر صرف على العمليات الجارية
1.783.825	3.355.601	مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
4.629.672	2.577.656	ناقص قيمة على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
352.482	2.392.247	أعباء على السندات ذات عائد سلبي
1.058.118	2.058.491	مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف
890.928	987.265	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطيّات
-	814.665	فوائد على عمليات إعادة الشراء للسندات بالعملة الأجنبية
847.749	733.942	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
471.075	662.268	ناقص القيمة من التفويت في سندات التوظيف
138.783	110.297	مصاريف مسك الحسابات بالعملة الأجنبية
95.963	58.765	أعباء أخرى بالعملة الأجنبية

### الإيضاح 36 : أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالخصوص بالفوائد المدفوعة بعنوان القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي و كذلك العملات المدفوعة على مخصصات حقوق السحب الخاصة. وقد سجلت هذه العملات من سنة إلى أخرى ارتفاعا بمبلغ 4,1 ملايين دينار نتيجة ارتفاع النسب المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي.

(بالدينار)

2016	2017	
<b>5.327.834</b>	<b>9.018.750</b>	<b>أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية</b>
691.897	4.826.590	عمولات صندوق النقد الدولي على مخصصات حقوق السحب الخاصة
2.593.494	3.053.445	فوائد على قروض صندوق النقد الدولي
2.004.525	1.113.207	فوائد على قروض صندوق النقد العربي
* 37.918	25.508	أعباء أخرى

\* وقعت إعادة تصنيف بعض الأرقام المتعلقة بالسنة المحاسبية السابقة لكي يكون تقديمها مطابقا للطريقة المعتمدة في سنة 2017.

### الإيضاح 37 : أعباء الموظفين

بلغت أعباء الموظفين 77,9 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 66,9 مليون دينار في موفى ديسمبر 2016. وتفصيلها كالتالي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b>66.873.558</b>	<b>77.908.353</b>	<b>أعباء الموظفين</b>
25.283.273	28.533.515	الأجور وملحقاتها
13.824.000	15.288.276	المنح
26.498.003	32.451.098	أعباء اجتماعية
15.185.000	19.630.000	منها جريات التقاعد التكميلية
315.191	657.466	مخصّصات المدّخرات بعنوان منحة الخروج في التقاعد
570.091	553.498	أعباء التكوين
383.000	424.500	ضرائب و أداءات و دفعوات مماثلة على الرّواتب

وتجدر الإشارة إلى أنّ جريات التقاعد التكميلية تسجّل محاسيبا كأعباء عند صرفها للأعوان المتقاعدين.

### الإيضاح 38 : الأعباء العامّة للاستغلال

بلغت الأعباء العامّة للاستغلال 18,1 مليون دينار في موفى ديسمبر 2017 مقابل 16,6 مليون دينار في سنة 2016 وتفصيلها كما يلي :

(بالدينار)

2016	2017	
<b>16.573.542</b>	<b>18.134.088</b>	<b>الأعباء العامّة للاستغلال</b>
<b>2.999.622</b>	<b>2.970.484</b>	<b>الشراءات</b>
2.992.553	2.959.118	الشراءات المستهلكة : مواد مستهلكة و لوازم
7.069	11.366	شراء معدّات صغيرة
<b>7.501.304</b>	<b>8.106.923</b>	<b>خدمات خارجية</b>
3.266.845	3.630.257	صيانة و إصلاحات
1.911.441	2.389.342	نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية
1.058.565	807.427	منح التأمين
517.568	568.980	نفقات نقل الأوراق النقدية الأجنبية و المصاريف الجمركية المرتبطة بها
44.966	27.737	مناولة عامّة
701.919	683.180	أعباء أخرى
<b>6.043.079</b>	<b>7.015.538</b>	<b>أعباء مختلفة عادية</b>
<b>29.537</b>	<b>41.143</b>	<b>ضرائب و أداءات و دفعوات مماثلة دون الرّواتب</b>

### الإيضاح 39 : مخصّصات المدّخرات للمخاطر والأعباء

بالنظر إلى تعرضه لمخاطر مختلفة (مالية و عملياتية) و وفقا لمبدأ الحذر، خصّص البنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2017 مدخرات للمخاطر بمبلغ جملي قدره 63,4 مليون دينار.

## تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017

السيد رئيس مجلس إدارة  
البنك المركزي التونسي

### تقرير حول تدقيق القوائم المالية الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي التونسي والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2017 وقائمة النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة و تعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك المركزي التونسي كما هي في 31 ديسمبر 2017 و لنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي.

#### أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك المركزي التونسي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

#### مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك المركزي التونسي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك المركزي التونسي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك المركزي التونسي.

#### مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:



- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
  - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
  - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
  - التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
  - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك المركزي فيما يتعلق بمجال وريزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

تونس، في 05 مارس 2018

#### مراقبا الحسابات

شركة المحاسبة مراد قلتي وشركاؤه

شركة مكتب سي.أم.سي

سببان طرارة

شريف بن زين

## توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2017

عملا بأحكام الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 و المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، صادق مجلس إدارة البنك، خلال اجتماعه بتاريخ 05 مارس 2018، على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2017 كما يلي (بالدينار) :

نتيجة السنة المحاسبية	385.802.863
الأرباح المرحلة من السنوات السابقة	90.552
الأرباح للتوزيع	385.893.415
احتياطي الصندوق الاجتماعي	2.000.000
القسط الراجع للدولة	383.893.415



